مرکز مدیریت حوزه‌های علمیه

وسيلة النجاة

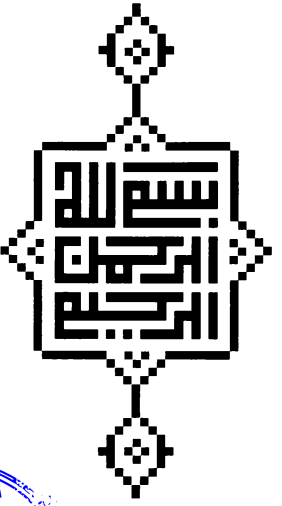
مع ملحقاتها الأصولية والفقهية

المقاصد الرفيعة البعيدة والوسيلة الأدب
بحدّ الكفاية والعناية جهيدة الإدراك

تأليف
أستاذ الأخلاق
السيد أحمد حسين الحسيني اليزدي

تحقيق
الشيخ جعفر الحسيني اليزدي

الناشر: الإدارة العليا للحوزات العلمية / قم المقدسة



شبكة الفكر
alfeker.net

سرشناسه: نائینی، محمدحسین، ۱۲۷۶-۱۳۵۵ق.
عنوان و نام پدیدآور: موسوعة العلّامة المحقّق النائیني / تألیف: میرزا محمدحسین الغرویّ النائیني.
مشخصات نشر: قم: مرکز مدیریت حوزهٔ علمیهٔ قم، ۱٤٤٦ق.= ۱٤۰۳ -.
مشخصات ظاهری: ج.
ISBN:
978-622-358-167-0 :3 ج / 978-622-358-166-3 :2 ج / 978-622-358-165-6 :1 ج
978-622-358-170-0 : 6 ج / 978-622-358-169-4 : 5 ج / 978-622-358-168-7 :4 ج
978-622-358-173-1 : 9 ج / 978-622-358-172-4 : 8 ج / 978-622-358-171-7 : 7 ج
978-622-358-176-2 : 12 ج / 978-622-358-175-5 : 11 ج / 978-622-358-174-8 : 10 ج
978-622-358-179-3 : 15 ج / 978-622-358-178-6 : 14 ج / 978-622-358-177-9 : 13 ج
978-622-358-182-3 : 18 ج / 978-622-358-181-6 : 17 ج / 978-622-358-180-9 : 16 ج
978-622-358-185-4 : 21 ج / 978-622-358-184-7 : 20 ج / 978-622-358-183-0 : 19 ج
978-622-358-188-5 : 24 ج / 978-622-358-187-8 : 23 ج / 978-622-358-186-1 : 22 ج
978-622-358-191-5 : 27 ج / 978-622-358-190-8 : 26 ج / 978-622-358-189-2 : 25 ج
978-622-358-194-6 : 30 ج / 978-622-358-193-9 : 29 ج / 978-622-358-192-2 : 28 ج
978-622-358-197-7 : 33 ج / 978-622-358-196-0 : 32 ج / 978-622-358-195-3 : 31 ج
978-622-358-200-4 : 36 ج / 978-622-358-199-1 : 35 ج / 978-622-358-198-4 : 34 ج
978-622-358-203-5 : 39 ج / 978-622-358-202-8 : 38 ج / 978-622-358-201-1 : 37 ج
978-622-358-204-2 : 40 ج
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: زبان: عربی.
مندرجات: ج: ۱. الصلاة في المشكوك. ج: ۲. وسيلة النجاة. ج: ۳. رسالة لا ضرر. ج: ٤-۷. الفتاوى ج: ۸. استفتائات فارسی. ج: ۹. كتاب الحج و أحكام العبادات و المعاملات. ج: ۱۰. حاشية العروة الوثقى ج: ۱۱. تنبيه الأمة و تنزيه الملّة. ج: ۱۲ - ۱۵. أجود التقريرات. ج: ۱٦ - ۲۰. فوائد الأصول ج: ۲۱ - ۲٦. التقريرات الأصولية. ج: ۲۷-۳٤: الصلاة. ج: ۳۵- ۳۷. منية الطالب في شرح المكاسب ج: ۳۸ - ۳۹. المكاسب والبيع. ج: ٤۰. رسائل فقهيه
موضوع: نائینی، محمدحسین، ۱۲۷٦-۱۳۵۵ق. -- کتابشناسی
موضوع: مجتهدان و علما -- ایران -- کتابشناسی
'ULAMA -- IRAN -- BIBLIOGRAPHY
شناسه افزوده: حوزهٔ علمیهٔ قم. مرکز مدیریت
شناسه افزوده: ناشر همکار (مشارك): دار العتبة الحسينية للطباعة والنشر.
رده بندی کنگره: Z ۸۸٤۹ / ٤
رده بندی دیویی: ۰۱٦/ ۲۹۷۹۸٤
شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۰۰۸۰۱۳۹

مركز مديريت حوزه‌های علميه

الأمانة العامة للعتبة العباسية المقدسة

موسوعة العلامة المحقق النائيني

(١٢٧٦ - ١٣٥٥ق)

٢

وسيلة النجاة

مع ملحقاتها الأصولية والفقهية

المباني الحرفية • العبادية والتوصلية • الترتب • بعد الأدلة الضمانية • حقيقة الإقالة

تأليف
سماحة الأستاذ الأعظم
الميرزا محمد حسين الغروي النائيني

تحقيق
الشيخ جعفر الغروي الكاظمي

الناشر: الإدارة العليا للحوزات العلمية /قم المقدسة

مرکز مدیریت حوزه‌های علمیه

انتشارات مرکز مدیریت حوزه‌های علمیه

موسوعة العلامة المحقق النائيني

رقم المجلّد ■ ..... ■ الثاني

عنوان الجزء ■ ..... ■ وسيلة النجاة

مع محلقاتها الأصوليّة و الفقهيّة

تأليف ■ ..... ■ الميرزا محمدحسين الغرويّ النائينيّ

تصحيح ■ ..... ■ الشيخ جعفر الغرويّ النائينيّ

الناشر ■ ..... ■ الإدارة العليا للحوزات العلمية

الناشر المشارك ■ ..... ■ دار العتبة الحسينية للطباعة والنشر

الطبعة ■ ..... ■ الأُولى / قم المقدّسة

سنة الطبع ■ ..... ■ ١٤٤١ هـ.ق

عدد النسخ ■ ..... ■ ٥٠٠ نسخه

شابك الدورة ■ ..... ■ ٢-١٦٣-٣٥٨-٦٢٢-٩٧٨

شابك الجزء ■ ..... ■ ٣-١٦٦-٣٥٨-٦٢٢-٩٧٨

إيران ■ قم المقدّسة ■ شارع معلّم
جنب بيت الإمام الخميني قدس سره

(98+) (25) 37 74 84 73

www.nashrehowzeh.ir

nashrehowzeh@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين

والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريّته محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

وبعد فإنّ من منن الله تعالى عليّ أن وفّقني لأن أُقدّم إلى الجامعة العلمية - بعد مؤلّفتي الصلاة في المشكوك والفتاوى - مؤلّفة أُخرى لجدّنا العظيم الفقيه الأكبر المجدّد الميرزا محمد حسين الغروي النائيني﵀، تتألف من قسمين: الأول ما برز من قلمه الشريف من كتاب وسيلة النجاة - المتن الفقهي الجليل الذي يبرهن على تبحرّ مؤلفه في الفقه وهو مع الأسف غير مكتمل و مقتصٌر على أبواب التقليد والاحتياط والطهارة وقسمٍ كبير من الصلاة، طُبع في حياته﵀ سنة ١٣٤٢هـ[1] -، والثاني ماجاد به يراعه الكريم في ثلاث مسائل أُصولية: المعاني الحرفية والتعبدية

---

١ وله﵀ مؤلّف آخر مسمّى بنفس هذا الاسم يُعدّ رسالةً عملية ويشتمل على معظم أبواب الفقه وينتهي بانتهاء كتاب الميراث.

والتوصلية والترتّب، وبذلك أكون قد أنجزت نشر المهمّ ممّا صدر منه ﷺ وله الحمد على عونه وتوفيقه، وإنّه تعالى المسؤول لمزيد التوفيق في العلم والعمل إنّه نعم المولى ونعم النصير.

شوال المكرم ١٤٣٨هـ

قم المقدسة - جعفر الغروي النائيني

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السادس

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين

المقصد السادس في الجماعة وفيه مباحث المبحث الاول فيما يتعلق بتعريفها وما شرعت فيه
وتنقسم وتدرك وسائر ما يرتبط بذلك وفيه مسائل الاولى هي من المسائل التي
والنصارى لدينه الذي خصه الله تعالى ببداية الأمة وقد ورد فضلها بالاجماع بقسميه
بالطرق المعتبرة في السنجات وفي الذم على تركها ما لا يحصى بالواجبات والمحصل من
ما ورد في ذلك هو انه اذا نسب تركها الى الرغبة والاعراض عنها والترفع عن الانقياد
في جماعة المسلمين كما هو دأب المبتدعين كان حراما وموجبا لسقوط عدالته وجواز غيبته
واحتقاره المعتد به اياه والامام الا ان يتوب ويدخل في جماعة المسلمين الثانية
تشرع الجماعة وتستحب في جميع الفرائض الا صلية حتى في ركعتي الطواف على الاحوط
الانتصار وفيها على ما كان لفرض الحج او العمرة وبما لا استحبابا في الفرائض المؤداة
سيما الادائية منها ولا سيما الجهرية وتجب وجوبا شرطيا في صلوة الجمعة بل وفي صلوة
العيدين عند وجوبها وتتأكد اكدها ثم لا يدرك الفضل الجماعة كما سياتي تفصيله
انشاء الله تعالى ولا تجب باصل الشرع لا شرطيا ولا شيئا فما بعد ذلك ثم تجب
لعارض داخلي كالوضائي الوقت عن اداء الركعة ثم لو صلى منفردا وبعد ذلك ادرك
اقتدى بامام اعاد ما كما في ذلك الوقت فتجب الاقتداء حتى وتبطل صلوته بتركه
لفوات الوقت به حوا بعده واحتمل ان لم يكن قبل الوقوف اداء الى تمام الوقت على ذلك
لو صلى منفردا ثم يقتدي بعضهم فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب نيته هذه الصلوة ايضا كما في الذي
لكن يحتمل البطلان بتركه كما اذا بعده ولذا لو ترك تعلم القرائة مع التمكن منه الى ان ضاق الوقت
عن تعلمها فان الاحوط لو لم يكن اقوى وجوب وبطلان الصلوة بعده وترك بعضها كالقرائة
ايضا كالقنوت في ساحت القرائة وقد يجب بنذر ونحوه خاصي ايضا كالقنوت ونحوه وكالاذان
احد الدينين بها نا. على ما هو الاحوط من وجوب اتيانها في اثنا ذلك لكن يحتمل
تنقيحه هذه العوارض هو وجوبها نسبيا بالاضافة الى ما في حضر صلوته فلو صلى منفردا
صحت ولكن لو تعمد ذلك كان آثما ولزمه قضاؤه حتى القنوت ونحوه والا لتركه
عليه الثالثة لا تشرع الجماعة فيما بعد صلوة الاستيجاري الخواص الا صليه بقطعا
ولو وجب حتى منها بنذر ونحوه فالاحوط ترك الجماعة فيه ولو عرض الفعل لبعض الفرائض
الا صلية كصلوة العيدين مثلا وعبادات الصبي المميز ناويا على ما هو الاقوى فالاحوط

١ وفضلهم بها على آحاد الناس ح
٢ على الاقوى ع
٣ وكان هو اللازم بها ع

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السادس

٨٩

الثاني ولذا يستحب اعادة من صلوة الكوفيين قبل الانجلاء ويحرز ذلك فالظاهر بقاء
على جواز الجماعة فيه ما دام باقيا وانما يعم جماعة العصر لعدم الاتصال بين الصلوات
الاضطجاعية فالاحوط ترك الجماعة فيها بل من جهة الشك في عدم ارتفاع حكمها
لان الاقوى عدم جواز الامام في الوجه بين بصلي وفي ما عداه ذلك يجوز ان يأتم
بصلي اضطجاعا بان يصلي المريض البنى ولا يجوز الائتمام بمن يصلي مطمئنا في الاضطجاع
اللازم في اطراف العلم الاجمالي فضلا عما عداه نعم لو استولد العلم الاجمالي بين خصوص
فلا يبعد جواز ائتمام احدهما الاخر في محتملات المعلوم بالاجمال بعضا وظاهر جماعة
المطلبية الرابعة جواز الائتمام في كل فريضة بمن يصلي تلك الفريضة ظاهرا وقد مر جواز
في كل واحد من الفرائض المختلفة ابوبية بمن يصلي بانها واقع الاختلاف في عدد الركعات
في الجهرية والاخفات وفي الاداء والقضاء ونحو ذلك ويجوز الاقتداء في جميع
بفريضة الطواف ولذلك العكس ولا يجوز ان يأتم بصلي ابوبية او الطواف بمن يصلي
الصبي او الآيات ولذلك العكس نعم لا بأس بان يأتم من يصلي احدهما بمن يصلي الاخرى
ولذا بمن يصلي الصبي او الآيات بمن يصلي الاخرى واما صلوة الاموات فيصح
جواز الجماعة فيها بان يصلي الماموم على من يصلي عليه الامام لما مر ذلك سابقا
في الجماعة الثاني عدم تقدم الجماعة في جزء الجمعة وغيرها الثاني عدم تقدم الامام والمأموم
في انشائها اما في تقدمه الامام من الماموم وان كان الامام جالسا لعذر والمأموم
على نية الائتمام من الابتداء على سبيل ما يأتي فتصح على الجماعة كالجمعة والعكس
ولا يجوز ان يكون الامام لجوفي من يصلي لجوفه مرتاضا في صحة صلوة الامام
حاجة الى قصد الامامة بل يكفي عزمها على نحو لو شاء قدرة الامام واختياره يفعلها
وعدم دخول عملها جزءا وادائه الماموم لا تعزم فضله عن الامام صحت صلوته وبطلت
الامام وتنبه فتضمه تفصيلا واجمالا وان لا يكون ما يوجب الامام اخر فلو نوى الاقتداء
فتخصيص او احدهما المردد والماموم بذلك جاز عنه ولذا لو نوى الاقتداء بأحد
معين فبان ان الامام غيره وان كان [illegible] المعين بعد لا تضر
[illegible] ثم لو فرض انه نوى الاقتداء بهذا الحاضر وكان خصوص
نوى وبنا سلما خارجا فحين نوى الاقتداء به العلم بها اضعافا مضاعفة

٢ ولو شك وان تا
يصليها الامام هل يجوز
او فريضة لم يجز الائتم
ولذا لو علم بانها نافلة
والعلم بعدم جواز
الامام بعلم جواز
بالامام فانه يبطل
به تلك الفريضة

٣ لا فيما اذا ص
وكان

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السادس

٢٠١

بالمأمور السابع ان يقول المأموم بعد فراغ الامام من الفاتحة الحمد لله رب العالمين
الثالثة فما ذكره للمأموم وهو ايضا امور الاول وقوعه في صفت وجوده الاقدام بعد
موضعا في الصفوف بقصد ح فما خرجها او بعدا الامام الثاني اشتغل بعد
النزوع في الاقامة وبقد تجدد قول قدقامت الصلوة الثالث التكلم بعد الا
اقامة الا ثانية الجاهد كقدم امام وخروجه الرابع سماع الامام ما يقوله من الاقامة فا
لا بعد ان يكون الاولى له الاحتفاظ بقدم القاسي اتمام من فرضه اتمام بعض
قصرا والمقيد القاسي ولا كراهة ح الاختلاف في عدد الركعات بخروج
ثم لا يخفى ان الكراهة في المظلم واشباهه هي كراهة العبادة فلا شك في افضلية
مع الاختلاف ما تصور اتمام من الصلوة فرادى وان كان في الفضل بعد
ليس فيه هذا الاختلاف وامام العالم الرابعة تكره امامة الاجذم والابرص
والاقلف المعذور في تركه الختان والحجام والدباغ والجلد وبجد
ترغيب بعد توبته لفقره اشباههم ومن يكره اماموته اياسة الاول عدم امامة
كل ناقص لكامل مع تمكن الكامل من الاتيان بمثله القاسم
لو تعدد من يريد الامامة وكان بعيث لا يقتدي في عدالة الكل ولا البعض
فالمجتهد الجامع للشرائط اولى بالامامة من غيره ولو تعدد فالبعد اورع الاتقى
بالاورع الاتقى ولو تعذر الترجيح بهذه الصفات قد ذكروا القرعة يجوز
القرائم لكونه احسن في الاسلام وغيره ذلك

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السابع

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وافضل صلواته وتحياته على اشرف انبيائه محمد وآله الطاهرين ٣٠٢

المقصد السابع في الخلل الواقع في الصلاة والذي يبحث عنه هنا هو الخلل في
افعالها الداخلية اما ما كان في مقدماتها الخارجية كالطهور والوقت والقبلة والستر
واوصاف الساتر ونحو ذلك فقد تقدم البحث عما يتعلق بكل واحد منها في بابه وينقسم
الخلل في نفس افعالها الى متيقن ومشكوك فهنا مقامان المقام الاول في الخلل
المتيقن ونوعه وينقسم الى عمدي وسهوي ففيه فصلان الفصل الاول في الخلل
العمدي وهو مبطل بجميع اقسامه وان كان في تشديد او حركة او سكون ونحو ذلك في
كلتا صورتي الزيادة او النقيصة وان كان جاهلا بالحكم جهلا يعذر فيه فضلا عما عداه
بل لو فرض الجهل بالموضوع الخارجي بعد العلم بالحكم في نفس افعال الصلاة ايضا نحو ما
تقدم في شرائطها الخارجية كان كالجهل بنفس الحكم الشرعي في بطلان الصلاة بالخلل
الناشئ منه والظاهر ان يكون الجهل بان كل الصحيحة الصادرة مثلا وكيف تستعمل باب
ونحو ذلك بعد العلم بمخارج الحروف ووجوب رعايتها من ذلك وكيف كان فقد
خرج من هذه الكلية ما لو اخل بالجهر او الاخفات في محل وجوبه لجهله به على ما تقدم
تفصيله وكذا الاتمام في ما فيه السفر الموجب للقصر جهلا منه بوجوب التقصير في السفر
كما سبق في محله ان شاء الله تعالى ولا يطرد ذلك فيما عدا الموضعين مطلقا
بلا خلاف يعتد به ولا فرق في البطلان بالزيادة العمدية بين ان تكون منوية في
ابتداء النية او طارئة في الاثناء ولا بين ان يكون ما زاده في صلاته من سنخ افعالها
او من قبيل اقوالها من ذكر او قرآن او دعاء او يكون اجنبيا عن جميع ذلك الا ان
عنوان الزيادة يختلف تحققه في المقامات فان كان ما اتى به من سنخ افعال الصلاة
وقد اعتبر في ذلك الفعل عدد معين كالركوع المقيد بالوحدة في كل ركعة و
السجدة المقيدة فيها ان تكون اثنتين كان مسمى الركوع الثاني والسجدة الثالثة
كافيا في تحقق عنوان الزيادة في كلتا صورتي العمد والسهو بلا حاجة الى قصد
الجزئية بل وان نوى بالركوع مجرد التعظيم والخضوع وبالسجود الشكر مثلا
ويتوقف فيما عدا ذلك على قصد الجزئية تفصيلا او اجمالا ولا يكون بنفس وجوده
مصداقا للزيادة من دون فرق بين ان يكون من سنخ افعالها التي لم يعتبر فيها عدد خاص
كالقيام ونحوه او يكون من قبيل اقوالها من ذكر او قرآن او دعاء او يكون فعلا خارجيا
كحركة اليد ونحوه ولا بأس بشيء من ذلك ما لم يستلزم البطلان من جهة اخرى حسبما
تقدم تفصيله وفي لحوق القنوت والتشهد بما اعتبر فيه العدد من الافعال او بالذكر
والذكر اشكال والاحوط عدم الاتيان بهما في غير محلهما الا بقصد الوظيفة والله العالم

الفصل الثاني في الخلل السهوي وينقسم الى زيادة ونقيصة اما الزيادة فان
زاد ركنا فقد عرفت بطلان صلاته من دون فرق بين ان يكون تمام الركعة الزائدة
او اتى ببعض اركانها ولا في صورة اتمامها بين ما اذا تشهد او جلس قدر التشهد قبلها
او اتى بها بلا فصل شيء من الامرين وتبطل صلاته في جميع ذلك على الاقوى ولو زاد غير
الاركان صحت صلاته على اشكال في وجوب سجدتي السهو لكل زيادة وعدمه كما سيأتي

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السابع

٢٠٣

في محله إن شاء الله تعالى. وأما النقيصة فتنقسم إلى ما يبقى محل تداركه وما فات محله
والأخير أيضاً إلى ما يوجب بطلان الصلاة أو قضاء المنسي مع سجود السهو أو السجود
وحده أو لا يوجب شيئاً وتصح صلاته بلا تدارك أصلاً وتجرد ذلك كله في طي مسائل
الأولى لو سها عن ركعة فصاعداً وسلم على النقص لم يكن هذا التسليم مخرجاً له عن صلاته
ويبقى محل تدارك المنسي إلى أن يصدر عنه ما ينافي الصلاة عمداً أو سهواً كالحدث ونحوه
فتبطل بذلك صلاته ولو تذكر قبل ذلك يلزمه تدارك النقص وتصح صلاته ولو صدر
ما يبطل الصلاة بعمده كالتكلم ونحوه ويلزمه سجود السهو لزيادة التسليم وللتكلم أيضاً لو
صدر عنه. الثانية لو سها عن النية أو عن تكبيرة الإحرام لا تنعقد صلاته ويكون
الفاقد لكل منهما فاسداً من أصله ولا يصلح شيء منهما للتدارك في الأثناء. الثالثة
لو سها عما يجب الإتيان به في حال فعل آخر فإن كان ما سها عنه ركناً مقوماً لذلك
الفعل نحو ما يجب تقدمه أنه الركن في الركوع والسجود ونحو ذلك ...
لقصده كما في إخراج الحروف من مخارجها والموالاة المعتبرة فيها وما أشبه ذلك كان
لو سها عن ذلك الفعل ولم يأت به أصلاً وستعرف حكمه ولو لم يكن لها في صحة ذلك — سها عنه دخل م
الفعل شيء من الوجهين بل كان هو محله المقرر لوقوعه فيه كواجبات الركوع والسجود
مثلاً عدا ما عرفت أنه الركن المقوم لهما وكذلك الطمأنينة الواجبة في جميع أفعال الصلاة
والقيام الواجب حال القراءة والتسبيحات على ما هو الأقوى من عدم اشتراطها به ونحو
ذلك فبمجرد الخروج عن ذلك المحل ... ويتعذر تداركه لعدم
ركنية شيء من ذلك يسقط جميعه على إشكال في وجوب تداركه بسجدتي السهو
عدمه كما ستعرفه لكن الأحوط فيما لو فات بالقراءة أو التسبيحات الإتيان بها حالاً وتذكر قبل الركوع
أن يعيدها قائماً بقصد القربة المطلقة. الرابعة لو سها عن ... من أفعال
الصلاة مستقلاً وبنفسه لا حال فعل آخر وكان الترتيب المقرر فيها من تكبيرة الإحرام
إلى التسليم هو المناط في تعيين محله فجميع ذلك محل آخر سهوي لتداركه لو فات في
محله الأولي المقرر له على تفصيل فيما ينتهي به المحل الثانوي المذكور فإن كان ما سها عنه
متعقباً بركن بعده كما في جميع ما بين تكبيرة الإحرام والسجدة الأولى من الركعة الأخيرة — ولو سها عن شيء من ذلك م
يبقى محل تداركه إلى الدخول في الركن الذي بعده وينتهي به فإن تذكر قبل ذلك لزمه العود
ويصحح ما أتى به من الأفعال المترتبة عليه كما لو نسي آية من الحمد مثلاً أو قرأها ملحونة
مادة أو إعراباً وتذكر بعد فراغه من السورة وقبل الركوع فيأتي بتلك الآية وما بعدها
أجمع ثم يركع وكذا لو نسي الركوع أو انحنى دون حده الشرعي وتذكر قبل الدخول في السجدة
الأولى أو نسي السجدتين أو إحداهما أو أخل بما هو الركن فيهما وهو وضع الجبهة وتذكر قبل — في الركعة الأولى مثلاً
أن يركع في اللاحقة فيرجع حتى لتدارك المنسي ويأتي به ويجمع ما بعده ويكون ما أتى قبل — أو الثانية أو الثالثة
ذلك زيادة مغتفرة على إشكال في وجوب سجود السهو لها كما ستعرفه ولو لم يتذكر إلا
بعد الدخول في ذلك الركن فسد تدارك المنسي وفات محله فإن كان ركناً

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السابع

بطلت صلوته والاصحّ التي لو كان ناسيًا عنه هو السجود الواحد او التشهّد بعضه
بعد الفراغ والا يخرج عن الخروج باستمرار نسيانه الى الحدث المذكور على نكال وفي وجوب
تدارك سجود السهو كلا في نظائره ولو لم يأتِ بها حتى دخل في صلاة اخرى هو السجدتان
او احدهما او التشهد بحب قضاء القاسم لو نسي التسليم لم يأتِ به حتى دخل في صلاة اخرى
وبنى على انها الماضية بعد فراغه منها وصحّ صلاته عمدًا وسهوًا ولا يخرج عن صلوته الا بقيامه
فان تذكّر قبل ذلك انه لم يأتِ بالصلاة عمدًا وسهوًا ولا يخرج عن صلوته الا بقيامه
الى ان صدر عنه المنافي المذكور خرجت صلوته من قابليته لحوق التسليم وتنزل لا محالة
منزل ذلك المنافي فانه انما يأتي به بنيته اليه بطلا بنا لا الى نيان التسليم في محلّه فيما
ولكنه في محلّها واما العالم القاسم بأنه لم يأتِ بالتسليم من الاول فالبنيه التوفيقا
محلّ تداركها هو السجدة والتشهد والتشهد دون حتى لو نسي يجعل التشهد واقعًا
انه في محلّه تداركه واما عزامًا لا حوط قضاء القاسم لو نسي الركوع فالاقوى ان
ان محلّ تداركه هو قبل قنوت السجدة الاولى وبنى به وتبطل صلوته بقنوت بأهو
الركوني منها وان كان الاحوط بها ولو تذكر بعد قنوت السجدة الاولى وقبل التأنيه هو
لتدارك الركوع واتمام الصلوة ثم الاعادة القاسم لو في الركوع ثم ضمّ وأتى
ثانيًا فاصدالم فان تذكّر قبل الوصول الى حدّ الركوع فالسلم او اسجد
للسجود صحت صلوته ولو تذكر بعد وصوله الى ذلك الحدّ بطلت ولا يجدي ارسال
نعم للسجود ولو عدم وقوعه في حدّ الراكع انما واستمراره هو تفصيلا عما اذا
وان بالطمأنينة الواجبة في الركوع والخلاف ضعيف حتى في الصورة الاولى فضلا
من الاخيرتين القاسم لا فرق في شيء مما تقدم من وجوب تدارك التشهد
بقاء على ما هو المشهور فيه بين التفصيل وسقوط غيره الركني ثم بمعاودة بين ان
من الاوليين او الاخيرتين والتفصيل ضعيف القاسم لو علم اجمالا بأنه ترك
شيئين من واجبات صلوته وتردد بين شيئين او اكثر فترتيب الاثر على احد العلوم
تختلف باختلاف خصوصياتهم وتحريرها ببيان مرجع الاول لو كان المحل الاول
انما بالنسبة الى ظلا المحلين وكان الشك في كل منها من الشك في شيء نزل الجاهل
من محله كما سيأتي ضابطه كما لو كان جالسًا في التأنيه وعلم بأنه لم يأتِ بالسجدة او
التشهد لم يبنِ لبعد العلم الاجمالي ولو لم الاتيان بكلا المحلين بنى الشك في
انما هذا لو علم اجمالا ولو مع العلم الاجمالي بأنه أتى باحدهما المردد بينه وان كان احدهما
من الاركان كما لو كان عدم الاتيان بالسجدتين هو احد المحلين في مفروض الكلام بعد
وان كان الاول ضمن الصورة الاعاده الصلوة التأنيه لو كان الشك في التي سبق المخرج
المحلين من الشك في المحل وبالنسبة الى الاخير من الشك في التي سبق المخرج

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السابع

٢٠٥

قطعةٌ غير مطبوعة من كتاب وسيلة النجاة / المقصد السابع

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد ربّ العالمين وأفضل صلواته وتحياته على من اصطفاه من الأوّلين والآخرين وبعثه رحمةً للعالمين محمدٍ وآله الكهف الحصين وغياث المضطر المستكين وعصمة المعتصمين واللعنة الدائمة على أعدائهم أبد الآبدين.

وبعد فيقول أفقر البرّية إلى رحمة ربّه الغني (محمد حسين) الغروي النائيني - عامله الله تعالى بكرمه العميم ولا أعرض عنه بوجهه الكريم - إنّ أحكام الشريعة المقدسة الختميّة - على الصادع بها وآله أفضل الصلاة والتحيّة - تنقسم إلى عباداتٍ شُرِّعت لأداء رسم العبوديّة، وعقود معاملاتٍ تنعقدين بين المتعددين، وإيقاعاتٍ لايتوقّف [تتوقف] على قبول أحدٍ لها، وأحكامٍ تصلح بها المعايش وتحفظ بها أكمل النظام، فالأقسام أربعة:

القسم الأوّل: العبادات

وتنقسم إلى بدنيّةٍ ماليّةٍ ومركبة، وتتقدّمها مقدّمةٌ تتضمّن المهمّ من مسائل الاحتياط والتقليد في طيّ فصول:

الفصل الأوّل: في الاحتياط

وفيه مسائل:

الأُولى: حقيقة الاحتياط في كلّ مسألةٍ هي الأخذ بالأوثق والمتيقّن في تلك المسألة، فإن كان متيقّناً بالنسبة إلى جميع محتملاتها ولم يعارضه احتياطٌ آخر من جهةٍ أُخرى كان حقيقياً حينئذٍ وموجباً للقطع بإصابة الواقع، ولو كان متيقّناً بالنسبة إلى بعضها كأقول أهل العصر مثلاً أو العدّة المعلومة أعلميّة أحدهم، أو كان معارضاً باحتياطٍ آخر ولكنّه كان أولى بالرعاية منه كالتطهّر بالمستعمل في رفع الحدث الأكبر عند الانحصار ونحو ذلك، كان حينئذٍ إضافيّاً يوجب القطع بالخروج عن عهدة التكليف دون إصابة الواقع.

الثانية: لو احتمل وجوب شيء لايتحمل حرمته كغسل الجمعة مثلاً، أو احتمل دخله شطراً أو شرطاً في العبادة ولم يحتمل البطلان به كجلسة الاستراحة ونحو ذلك فالأحوط فعله، ولو انعكس الفرض فكان المحتمل هو حرمته أو فساد العبادة به فالأحوط تركه، ولو دار الأمر بين وجوب شيءٍ وحرمته أو علم دخل أحد الضدّين أو النقيضين في صحة العبادة ففي القسم الأوّل يتعذّر الاحتياط رأساً، وفي الثاني يتوقّف على تكرار العبادة، وهذا هو الضابط فيما يستلزم من الاحتياط للتكرار.

الثالثة: الظاهر عدم الإشكال في جواز الاحتياط في غير العبادات مطلقاً وكذا في العبادات أيضاً مع عدم استلزمه للتكرار- بناءً على ما هو الأقوى من عدم توقف العباديّة على قصد الوجه ولا على معرفته مطلقا وكفاية العلم بالمحبوبية ونية القربة المطلقة في تحققها كما سيأتي في مباحث النية -، أمّا مع استلزامه للتكرار فإن توقف على تكرار جملة العمل - كما في موارد التردّد بين وجوب القصر أو التمام ونحو ذلك - فالأحوط بل الأقوى تعيُّن الاجتهاد أو التقليد حينئذٍ مع التمكّن منه، وتوقُّف حسن الاحتياط

وكفايته في العباديّة على تعذّره، ولو أدّى اجتهاده أو تقليده إلى وجوب أحدهما توقّف حسن الاحتياط بإتيان المحتمل الآخر حينئذٍ على الفراغ عمّا أدّى تقليده أو اجتهاده إلى وجوبه، لا فيما قبله، نعم لو لم يتوقّف على تكرار جملظ العمل وأمكن حصوله بتكرار جزءٍ منه على وجهٍ يسلم عن زيادته المبطلة - كما عند الدوران بين وجوب الجهر أو الإخفاف بالقراءة - جاز الاحتياط بهذا الوجه مع التمكّن من الاجتهاد أو التقليد ولم يتوقّف على تعذّره، فيجوز أن يكرّر القراءة في ظهر يوم الجمعة جهراً مرّةً وإخفاتاً أُخرى مراعياً وحدة السورة المكرّرة ناوياً بذلك جزئيّة ما هو الأفضل منهما وقرآنيّة الآخر، ولا يفوت بذلك سوى القصد إلى ما هو الجزء واقعاً عند الإتيان به وهذا ممّا لا عبرة به، بل لو أدّى اجتهاده أو تقليده إلى تعيّن أحدهما أو جوازهما جميعاً وأفضليّة الجهر جاز الاحتياط المذكور بتقديم ما أدّى أحد الأمرين إلى تعيّنه أو أفضليّته.

الرابعة: يتوقف جواز العمل بالاحتياط في العبادات على الاجتهاد أو التقليد في هذه المسألة فإنّها خلافيّة، ويتوقّف تشخيصه على خبرةٍ كاملة بأقوال الفقهاء وأدلّتها، ولو لم يكن خبيراً بها ففي الرجوع في تشخيصه إلى التقليد أو الاستعلام من أهل الخبرة إمّا مطلقاً أو بشروط الشهادة وجوهٌ وإشكال، لكن لو تعارضت الاحتياط فالمرجع في تعيين أحوطها هو التقليد بلا إشكال، والله العالم.

الفصل الثاني: في التقليد

وفيه مسائل:

الأُولى: كلّ مكلّفٍ لم يبلغ رتبة الاجتهاد ولم يَبنِ عمله على الاحتياط يجب عليه التقليد في جميع أعماله وكلّ ما يُبتلى به من عبادةٍ أو معاملةٍ أو غيرهما، عدا ما علم حكمه من الضروريّات والقطعيّات.

الثانية: يتحقّق التقليد بالعمل بفتوى المجتهد، ولا يتحقّق بالالتزام وعقد القلب، ولابأخذ الرسالة بقصد العمل - على الأقوى -، وفي تحقّقه بتعلّم فتاوى المجتهد تفصيلاً لأن يعمل بها عند الحاجة إشكالٌ، والأحوط عدم العدول في هذه الصورة، بل بعد الالتزام وعقد القلب ونحوهما أيضاً، إلّا إذا وجب بموت ذلك المجتهد، أو فقط شرطٍ آخرممّا اعتبرفي جوازتقليده أولأعلميّة الآخرمنه.

الثالثة: المسائل التي يجب التقليد فيها إمّا أن تكون بحيث يعمل المكلّف أنّه يُبتلى بها أولا، وعلى تقديرعدم علمه بذلك فإمّا أن تكون ممّا تعمّ به البلوى أوممّا يندرالابتلاء به، وعلى كلّ تقديرفإمّا أن يعلم أنّه لو أخّرتعلُّم حكمها إلى ما بعد الابتلاء لايفوته، أو يعلم أنّه يفوته، أو يشكّ في ذلك، فإن علم أنّه لايفوته لو أخّرالتعلّم جازمطلقاً، ولوعلم الفوات بالتأخيرأواحتمله فإن علم أنّه يُبتلى بها - لا محالة - وجب السبق إلى التعلّم، ولولم يعلم ذلك فإن عمّت البلوى بها وجب التعلّم أيضاً، وإلّا فلا يكفي مجرّد احتمال الابتلاء فها في وجوبه.

الرابعة: يجب العلم بأجزاء العبادات وشرائطها وموانعها ومقدّماتها، ولولم يعلمها تفصيلاً ولكنّه يعلم إجمالاً أنّها واجدةٌ لجميع ما يعتبرفيها وجوداً وعدماً صحّت من دون فرقٍ بين أن يعلم إجمالاً باشتمالها على المستحبّات أيضا أم لا، ويجوزأن ينوي امتثال الأمرالوجوبيّ المتعلق بالصلاة مثلاً بجملة ما نوى الإتيان به على كلّ حال، لكن لا يجوزأن ينوي وجوب الجملة مع العلم باشتمالها على المستحبّات أو الشك فيه، وأمّا مسائل الشك والسهوفيجب تعلّمها تفصيلاً على كلّ تقدير، ويكون عاصياً بتركه، ولولم يتعلّمها فإن كان واثقاً عند النية بأنّه لا يتّفق شيءٌ منها في صلاته ولم يكن متزلزلاً في قصده صحت صلاته، لكن لمّا كان منشأ عروضها هو الطوارى الاتفاقية فأتى له بهذا الوثوق.

الخامسة: لو عمل بدون التقليد مدةً ثم ندم من تفريطه وقلّد من يجب عليه تقليده فإن كانت أعماله السابقة موافقةً لما يقتضيه تقليده ولم يكن في عباداته متزلزلاً في النية بجهله صحّت - على الأقوى -، وإلّا بطلت ولزمه قضاؤها، ولو شك في الموافقة جاز البناء على الصحة وإن كان الأحوط القضاء، وكذا لو علم إجمالاً بمخالفة جملةٍ منها ولم يعلم مقدارها فإنّه يجوز الاقتصار فيما يقضيه على القدر المعلوم وإن كان الأحوط قضاء الجميع. ثمّ إنّ المدار في الموافقة والمخالفة على كونها موافقةً ومخالفةً لفتوى من قلّده فعلاً، دون من كان وقت العمل مكلّفاً بتقليده - على الأقوى -.

السادسة: لا يعتبر في تحقق التقليد أزيد من العلم بالفتوى وكونها صادرةً عن أهلها والعمل بها، ولا يعتبر فيه القصد إلى عنوانه، ولا غير ذلك، فلو كان الأعلم وغيره متّفقين في الفتوى وعلم المقلّد بذلك كان عمله بتلك الفتوى تقليداً للأعلم ولو مع قصد غيره، بل لو قيّده بأن يكون تقليداً لغير الأعلم يُلغى قصده وتقييده، وكذا لا يعتبر معرفة الشخص وتعيينه أيضاً، بل يكفي فيه العلم بصدور هذه الفتوى من أعلم العصر، فلو أفتى جماعةٌ بجواز الصلاة فيما يُشكّ أنّه من غير المأكول وعلم إجمالاً بوجود الأعلم فيهم جاز له الأخذ بتلك الفتوى وصحّ تقليده، والله العالم.

الفصل الثالث:

يُعتبر في مرجع التقليد - مضافاً إلى البلوغ وكمال العقل والإيمان وطهارة المولد والرجولية بل الحريّة أيضاً على الأحوط - أُمورٌ أُخر:

الأوّل: الاجتهاد المطلق، فلا يجوز تقليد المتجزّي وإن جاز له التعويل على اجتهاده في عمل نفسه، بل الظاهر عدم ثبوت شيءٍ من الولايات له.

الثاني: العدالة، وهي الملكة الباعثة على التقوى والمروّة، وللتقوى مراتب ودرجات، أدنا هو الالتزام بفعل الواجبات وترك كبائر المحرّمات وعدم الإصرار على صغائرها، وهذا هو المراد في كلّ ما ترتَّبَ حكمٌ في الشريعة على العدالة، دون سائر مراتبها العالية. والكاشف عن تلك الملكة النفسانية هو حسن الظاهر المسبَّب عنها في نوعه، فإذا أُحرز من حاله بالمعاشرة التامّة والصحبة المتأكّدة أنّه ليس مرخيَ العنان في شهواته، وفي قلبه زاجرٌ ورادعٌ إلهيٌّ يمنعه عمّا لا ينبغي له فهذا هو حسن الظاهر الكاشف عن ملكة العدالة، وتثبت بشهادة العدلين بكلّ من الكاشف أو المنكشف، وبالشياع المفيد للعلم.

الثالث: الحياة، فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً ولا البقاء عليه - على الأقوى -، ولو مات المجتهد وتأخّر وصول الخبر إلى المقلّد مدةً فإن وافق عمله لفتوى من يقلّده بعد ذلك صحّ وإلّا لزمه القضاء.

الرابع: الأعلميّة، فلا يجوز تقليد غيره مع التمكن من تقليده - على الأقوى -، ولو لم يتمكّن جاز مراعياً للأعلم فالأعلم، ومقتصراً فيه على مقدار عدم تمكّنه، نعم لو علم فتوى الأعلم فيما تعمّ به البلوى ففي آحاد المسائل الاتفاقية[1] يجوز تقليد غيره ولو مع التمكن من تقليده - على الأقوى - وإن كان الأحوط هنا أيضاً الاقتصار على صورة عدم التمكن.

وهنا مسائل:

الأُولى: المدار في الأعلميّة على حسن النظر وجودة الاستنباط والمهارة في ردّ الفروع إلى أُصولها، ولعلّ أن تكون الإحالة إلى وجدان أهل الخبرة بها أولى.

الثانية: لو فُرض تساوي المجتهدين فيما هو مناط الأعلميّة تخيّر المكلف

---

١. أي المسائل التي يتفق وقوعها نادراً. (منه قدّس سرّه)

في تقليد أيّهما شاء، وإن كان اختيار الأورع أولى، ويجوز التبعيض أيضاً ما لم يؤدّ إلى القطع بفساد جملة العمل بفتوى كلّ واحدٍ منهما فلا يجوز، ولو قلّد أحدهما في مسألةٍ لم يجز له العدول إلى الآخر في تلك المسألة، ولو كان أحدهما أعلم في أبواب العبادات مثلاً والآخر في أبواب المعاملات وجب التبعيض في التقليد.

الثالثة: يجب الفحص عن كلٍ من الاجتهاد والأعلميّة، وعند اشتغاله بالفحص يجب الاحتياط، ويكفي فيه أن تكون أعماله صحيحة بفتوى العدّة المعلومة أعلميّة أحدهم - كما تقدّم -.

الرابعة: يثبت كلٌّ من الاجتهاد والأعلميّة بالعلم الوجداني، وبشهادة عدلين من أهل الخبرة، وبالشياع المفيد للعلم، ولا بدّ في إفادته له من أن يكون بين أهل الخبرة دون العوامّ، ولو قامت بيّنةٌ بأعلميّة أحد المجتهدين وعلم أنّ هناك بيّنةً أُخرى تشهد بأعلميّة الآخر لزم الفحص عنها، ولم يجز الاكتفاء بتلك البيّنة، ولو تعارضت البيّنات فإن ظنّ بإصابة إحداهما وخطأ الأُخرى أخذ بمظنونه، وكذا لو تعذّر العلم والبيّنة ولكن كانت أعلميّة أحدهما مظنونة، بل لو لم تكن مظنّةٌ في البين ولكن كانت أعلميّة أحدهما محتملةً دون الآخر وجبت رعاية هذا الاحتمال، نعم لو تساوى الاحتمالان من كلّ جهة فحكمه التخيير - نحو ما تقدّم -.

الخامسة: لو قلّد الأعلم ثمّ صار غيره أعلم منه وجب العدول إلى الثاني، ولو شكّ في ذلك لم يجب الفحص، وكذا لو شكّ في موت المجتهد مثلاً، أو تبدُّل رأيه، أو صدور ما ينافي العدالة منه، ونحو ذلك.

السادسة: لو قلّد المفضول مع علمه بذلك، أو تقصيره في الفحص الواجب عليه بطل تقليده، وتلزمه الإعادة والقضاء مع تبيّن المخالفة، أمّا لو قلّده بعد الفحص

الواجب عليه بزعم الأفضليّة فبان خطؤه فالظاهر صحّة تقليده قبل أن يتبين خطؤه، ويلزمه العدول بعده، ويكون كمن قلّد الأفضل ثمّ صار غيره أفضل منه.

السابعة: إذا لم يكن مجتهداً مطلقاً، أو لم يكن واجداً لملكة التقوى والعدالة لم يجز له الإفتاء، ولا القضاء، ولا تصدّي شيءٍ من الولايات، ولو أوقعه حبُّ الجاه والرئاسة في شيءٍ من هذه المهالك فقد غصب المقام عن صاحبه - أرواحنا له الفداء - وارتكب أعظم الفسوق وأكبر المعاصي، ويكون تقليده وكذلك الترافع إليه وإقامة الشهادة عنده حراماً، وأخذ المال بحكمه حراماً أخروإن كان الآخذ مُحقّاً، إلّا إذا انحصر استنقاذ حقّه بذلك، أوكان ما أخذه عينَ ماله وعلم الغاصب أيضاً بذلك، ولو لم يعلم وكان يراه مال نفسه فإن كان لشبهةٍ حكميّة وقد اختلفا اجتهاداً أو تقليداً لم يجز أخذه إلّا بحكمٍ ممّن ينفذ حكومته، وإن كان لشبهةٍ موضوعيّة ففي لحوقها بما إذا كانت الشبهة حكميةً وجهٌ ولعلّه الأقوى.

الفصل الرابع: في اللواحق

وفيه مسائل:

الأولى: يجب على الأجير في العمل أن يكون عمله بحسب الاجتهاد والتقليد صحيحاً عنده وعند المستأجر أيضاً، وإلّا كان التسليم والتسلّم أكلاً للمال بالباطل من أحد الجانبين - لا محالة -، ويلحق الوكيل بجُعلٍ أيضاً بالأجير في ذلك، لو كان بغير جُعلٍ فالظاهر كفاية الصحة عند الموكّل في ترتّبها على عمل الوكيل مع تمكّنه من قصد الإنشاء في العقد أو الإيقاع الذي يراه فاسداً وقد وُكِّل في إجرائه، أمّا وليّ الميت ووصيّه فالذي يلزمهما هو العمل الصحيح واجتهادهما أو تقليدهما هو الطريق لهما في إحراز صحته ولا أثر لاجتهاد الميت أو تقليده فيما محلّه بعد موته، وكذا من

ينوب عنه في قضاء فوائته أيضاً إنّما يلزمه رعاية تقليده أو اجتهاد نفسه في صحة عمله لا اجتهاد الميت أو تقليده، وليس هو كالسفريّة والحضريّة مثلاً قيداً فيما فاته كي يلزم رعايته، بل لو أوصى بأن يقضي عنه بتلك الكيفية وكانت باطلةً بفتوى أعلم الأحياء فالظاهر بطلان وصيّته، نعم لو استأجره الوصيّ أو الوليّ لذلك لزمته رعاية الصحة عند المستأجر أيضاً - كما مرّ آنفاً -.

الثانية: لو اختلف طرفا العقد اجتهاداً أو تقليداً في صحته بعد تحقّق قصد الإنشاء ممّن يرى فساده يجب العمل بمقتضاه على من يرى صحته، وليس له إلزام الآخر بذلك إلّا إذا حكم به الحاكم الشرعي، ولو حكم بفساده انفسخ بالنسبة إلى من يرى صحته.

الثالثة: لو تبدّل رأي المجتهد أو خرج عن صلاحيّة التقليد بموتٍ ونحوه فعدل المقلّد إلى غيره وكان التقليد اللاحق مقتضياً فساد أعماله السابقة مضت عباداته، ولم يجب قضاؤها، أمّا إذا أدّى إلى فساد عقدٍ أو إيقاع أو نجاسة شيءٍ أو حرمته أو عدم استحقاقه لميراثٍ أخَذه ونحو ذلك فمع فعلية الابتلاء بمورد الفتوى وبقائه بحاله يجب رعاية التقليد اللاحق - على الأقوى - فيلزم تجديد العقد على الزوجة المعقود عليها بالفارسية مع بقائها على زوجيّته، والاجتناب عن العصير العنبيّ الذي أفتى السابق بطهارته مع بقاء عينه، وتَرُدّ الزوجة ذات الولد ما أخذته من العقار ميراثاً، ونحو ذلك، ولو لم يكن الابتلاء بعين مورد الفتوى فعليّاً ولكن كان له بمقتضى التقليد اللاحق آثارٌ فعليّة من جهة الضمان ونحوه فالمسألة لا تخلو عن الإشكال، لكنّ الأقوى هو صحة كلّ عملٍ ورد بمقتضى الفتوى السابقة على موردها عبادةً كانت أو معاملةً أو غيرهما بلا ضمانٍ عليه في شيءٍ من تصرّفاته، نعم لو كان ملاقي العصير ونحوه باقياً بحاله كان بقاؤه كبقاء عين العصير فيحكم عليه بالنجاسة

بمقتضى التقليد اللاحق كنفس العصير، لكن لا ينتقض شيءٌ ممّا رُتّب عليه من آثار طهارته فيما سبق، والله العالم.

الرابعة: لو أدّى الاختلاف في الاجتهاد أو التقليد إلى منازعةٍ في دينٍ أو ميراثٍ أو غيرهما لزمهما الترافع إلى الأعلم وينفذ قضاؤه ولو على المجتهد المخالف له في مدرك قضائه، ولا ينفذ قضاء غيره مع المخالفة مطلقاً، ولو كان منشأ التنازع هو الاختلاف في الموضوع الخارجيّ جاز الترافع إلى غير الأعلم - على إشكالٍ فيما إذا عُلم مخالفته للأعلم في موازين القضاء - لكنّ الأقوى جوازه حتّى في هذه الصورة.

الخامسة: يُعلم فتوى المجتهد بأُمورٍ:

الأوّل: السماع منه شفاهاً.

الثاني: وجدانها في كتابه المأمون عن الغلط.

الثالث: إخبار الثقة بها، ولا يعتبر فيه شرائط الشهادة، ومع التعارض يُقدّم ما في الكتاب حتى على السماع.

وكلّ ما كان من الاحتياط مسبوقاً أو ملحوقاً بالفتوى جاز تركه، وإلّا لم يجز ولكن يجوز الرجوع فيه إلى مجتهدٍ آخر يُفتي بجواز تركه مع رعاية الأعلم فالأعلم، والله العالم.

ولنقتصر ممّا يُهمّ من مسائل التقليد ولواحقه على ذلك حامداً لله سبحانه ومصلّياً على نبيّه وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.



كتابُ الطهارة

ويشتمل على مقدّمةٍ ومقصدين وخاتمة

أمّا المقدّمة: ففي أقسام المياه وأحكامها

وفيها مباحث:

المبحث الأوّل:

ينقسم الماء إلى مطلقٍ ومضاف، فالمطلق ما كان ماءً ساذجاً وصحّ إطلاق الماء عليه بلا ضميمةٍ، وهو الذي تفضّل الله تعالى به على البريّة وجعله طاهراً في نفسه ومطهّراً لغيرة، وينقسم إلى ما يسيل أو ينبع من المادّة والى ما لا مادّة له:

أمّا القسم الأوّل فأنواعٌ، وأهمّها نوعان:

الأوّل: الجاري على وجه الأرض عن مادّةٍ مخزونةٍ فيها، ولا ينفعل قليله فضلاً عن كثيره بملاقاة المتنجّس مطلقاً، ولا بملاقاة عين النجس أيضاً إلّا إذا غيّر لونه أو طعمه أو رائحته تغيّراً حسّياً، فلا عبرة بالتغيّر بأوصاف المتنجس ما لم تكن مكتسبةً بالملاقاة من عين النجس، ولا بما عدا الثلاثة من أوصافه، ولا بغير الملاقاة من موجباته، نعم لا فرق في الملاقاة الموجبة للتغيير المذكور بين أن تكون بلا واسطة أو تكون بواسطةٍ أو وسائط، فلو وقع الماء المتغير بملاقاة الجيفة مثلاً في ماءٍ آخر فغيّره وكذلك الثاني أيضاً بالنسبة إلى الثالث وهكذا تنجّس الجميع - على الأقوى -، وفي اعتبار أن تكون الملاقاة

هي تمام علّة التغير أوكفاية كونها جزءً منها وجهان: أحوطهما الثاني، فلوكان بعض الميتة في الماء وبعضها الآخر خارجاً عنه وتغيّربالمجموع فالأحوط التنجس، ولوتأخّرالتغير عن الملاقاة ولكن عُلم استناده إليها تنجّس به من حينه لا من حين الملاقاة.

ولوكان النجس بحسب الكميّة والمقدار قابلاً لأن يغيّرالماء لكنّه لم يؤثّرإمّا لكونه فاقد الصفة أو لكون الماء بصفته فلا عبرة بأن يقدّرهو واجد الصفة أو يقدّر الماء فاقدها، ولا يتنجّس في شيءٍ من الصورتين - على الأقوى - وإن كان الاجتناب عنه في الصورة الثانية أحوط.

ولا يعتبراتّصاف الماء بعين وصف النجس في التغيرالمنجِّس بل يكفي فيه مجرّد تبدّل وصفه، فلو حدث من وقوع الدم في الماء الملوّن بالسواد لونٌ آخرأو من ملاقاته لعدّةٍ من النجاسات وصفٌ مثلاً مغايرٌلأوصاف الجميع تنجّس - على الأصحّ -، بل لولم يؤثّرفيه إلّا زوال وصفه العارضيّ الحاصل من البَقّم ونحوه بوقوع بولٍ فاقد الصفة مثلاً فيه فالظاهركفايته في التنجيس.

ويختصّ التنجس في الجاري ونحوه بما يغيّرمنه ويبقى ما عداه مع اتّصاله بالمادة أوكونه كرّاً بنفسه على طهارته واعتصامه، ولو قطع المتغيّرعمود الماء كان طرفه المنفصل عن المادة بحكم الراكد فإن كان كرّاً كان معتصماً وإلّا تنجّس باتّصال المتغيربه، ولوزال تغيّره طهرباتّصاله بالمادة وإن كان الأحوط امتزاجه بما بقي معتصماً بالاتصال بها أو تجدّد نبعه منها، ولوشكّ في أصل التغيرأوكونه من النجس أو المتنجس أو بالملاقاة أو المجاورة حكم بطهارته.

ويلحق كلّ ذي مادةٍ - بئراً كان أو عيناً غيرجارية أو غيرهما حتى نزيزالأنهار- بالجاري في جميع ذلك وإن استحبّ في البئرنزح المقدّرات الشرعية للنجاسات الواقعة فيها، ويعتبرفي الجميع أمران:

أحدهما صلاحيّة المادة لأن يدوم نبعها ولو بالقوّة كما في الآبار ونحوها من العيون التي متى أُخذ ماؤها ينبع بدله، فلو اجتمع من ماء المطر ونحوه تحت الأرض وكان بحيث يترشّح منه متى حُفرت لم يلحقه حكم الجاري وإن كان يلحقه حكم الكرّ لو كان ماءً لا نداوةً وكان مع الاتصال والوحدة بالغاً مقداره، ولا يعتبر فيها أن تكون نابعةً تمام السنة فلو كانت بحيث ينبع الماء عنها في الشتاء مثلاً دون الصيف يلحقه حكم الجاري عند نبعه.

ثانيهما اتّصال الماء بمادّته فلو انقطع عنها بحائلٍ أو كانت المادّة مرتفعةً وينزل ما ينبع منها إلى السافل قطرةً فقطرة لم يعتصم بها - على إشكالٍ فيما لو كانت القطرات متتابعةً متعاقبة يرتسم منها شبه عمود -، ولو شكّ في كون الماء الجاري على وجه الأرض وكذلك المجتمع في بئرٍ أو حفيرةٍ نابعاً من المادة أو مجتمعاً من غيرها كان بحكم الراكد، والله العالم.

الثاني: ماء المطر وهو حال نزوله بحكم الجاري فيما تقدّم من أحكامه - على إشكالٍ في كفاية القطرات أو الصدق العرفي أو اعتبار الجريان في اعتصامه -، والأحوط تحديده بأن يستوعب وجه الأرض الصلبة، ويعتبر في ذلك تتابعه بلا حائلٍ في الجوّ حتى سقف الخيمة وإن كان رقيقاً إلّا إذا كان مثل الشبك، نعم لا بأس بمروره على أغصان الأشجار وأوراقها لكن مع عدم وقوفه عليها ثمّ الوقوع منها، وإلّا كان طاهراً غير مطهّر، وكذا لو وقع على جسمٍ آخر سطحاً كان أو غيره ونفذ في أعماقه وتقاطر من الجانب الآخر ولو مع نجاسة ظاهره، أمّا إذا كانت أعماقه متنجّسة فإن نفذ المطر فيها قبل انقطاعه طهرت وطهر ما يتقاطر منه وإلّا بقيت على نجاستها [نجاستها] وكانت القطرات أيضاً متنجّسة، ولو لاقى عين النجس ثمّ أصاب طاهراً أو نفذ في أعماقه وتقاطر من الجانب الآخر كان الحكم بالنسبة إلى حالتي قبل انقطاع المطر أو بعده كما تقدّم.

وكلّ متنجسٍ نفذت النجاسة في أعماقه يطهر بنفوذ المطر في أعماقه المتنجسة قبل انقطاعه، ولو تعدّد وكان بعضه على بعض ونفذ المطر في الجميع فإن لم يكن في البين هواءٌ فاصلٌ كان الكلّ بمنزلة جسمٍ واحد ويطهر جميعه، وإلّا يبقى المنفصل على نجاسته.

ثم لا فرق في مطهّرية المطر واعتصامه بين نفس قطراته النازلة من السماء ومائه الجاري من الميزاب ونحوه مع الاتصال به، بل وماءٍ قليلٍ آخر ينزل المطر ولو على جانبٍ منه، وكذا لا فرق في وقوعه على المتنجسات أيضاً بين أن يكون بنفس نزوله أو بمعونة الرياح أو بعلاجٍ آخر مع بقائه على الاتصال بعمود المطر، والله العالم.

وأمّا القسم الثاني: وهو الذي لا مادّة له، فإن كان قليلاً دون الكرّ تنجّس بملاقاة كلّ نجسٍ وإن كان وارداً عليه وكان هو بمقدار رأس الإبرة مثلاً من الدم، وكذا بملاقاة المتنجس الملاقي له وإن كان بوسائط - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة - سواءٌ كان مجتمعاً أو متفرّقاً في حُفَرٍ بينها السواقي، إلّا إذا كان بعضها أعلى تسنيماً أو ما يشبهه والماء وارداً منه على النجس فلا يتنجّس العالي حينئذٍ، ولا ما كان فوق الوارد من العمود.

وفي اعتبار كلا الأمرين من الدفع والورود من العالي في الاعتصام، أو كفاية الدفع وحده وإن كان من السافل كماء الفوّارة إذا لم تكن له مادّة وتنجّس أعلاه، إشكالٌ، وإن كان الأقوى هو الثاني، ويطهر ما ينتجّس منه باتصاله بالمعتصم - كما سيأتي توضيحه -، ولا يطهر بإتمامه كرّاً مطلقاً، بل ينجس ما كان منه طاهراً بملاقاة المتنجس له - على الأقوى -.

ولو كان قدر كرٍّ فلا يتنجس إلّا بتغيّر أحد أوصافه الثلاثة - كما مرّ في الجاري -، ولو اختص التغير هنا أيضاً ببعض الماء فإن بلغ ما لم يتغيّر قدر الكرّ ولم يفصل

المتغيربين أجزائه بقي على طهارته واعتصامه - نحو ما تقدّم -، وإلّا تنجّس الجميع، ويطهربعد زوال تغيّره باتصاله بالمعتصم - كما سيأتي توضيحه -.

ثمّ إنّ الكرّ مقداره بحسب الوزن ألفٌ ومائتا رطلٍ بالعراقي، كلّ رطلٍ مائةٌ وثلاثون درهماً، كلُّ عشرة دراهم خمسة مثاقيل وربُع مثقال بالصيرفي، فهو بالمنّ الشاهي - وهو ألفٌ ومائتان وثمانون مثقالاً - أربعةٌ وستّون منّاً إلّا عشرين مثقالاً، وبالمنّ التبريزيّ الذي هو نصف الشاهي مائةٌ وثمانيةٌ وعشرون منّاً إلّا عشرين مثقالاً، وبحقّة الاسلامبول - وهي مائتان وثمانون مثقالاً - مائتان واثنتان وتسعون حقّة ونصف حقّة، وبحسب المساحة ما بلغ مُكسَّر مجموع أبعاده ثلاثةً وأربعين شبراً إلّا ثُمن شبر- على الأحوط - وإن كان لا يبعد قويّاً كفاية الستّة والثلاثين لا ما دونها -على الأقوى -.

ولا فرق في ذلك بين المحالّ وأشكالها، ولا بين تساوي سطوح الماء واختلافها مع وقوف الماء أو جريانه الانحداري، أمّا إذا كان بعضها أعلى تسنيماً أو ما يشبهه وكان الماء جارياً منه إلى الأسفل فلا تكفي حينئذٍ كرّية المجموع في اعتصام الجميع، ولا كرّية السافل وحده في اعتصام العالي وما بينهما من العمود، نعم لو كان العالي وحده كرّاً اعتصم العمود به ويعتصم السافل أيضاً باتصاله بالعمود، والظاهر أنّ مسألة ماء الحمّام من ذلك، ويطّرد حكمه في كلّ قليلٍ كانت له مادّةٌ عاليةٌ معتصمة كرّاً كانت أو متّصلاً [متصلةً] بالجاري أو المطر، ولو خرجت المادّة عن كونها معتصمةً لحق كلاً منهما حكم القليل ولو مع كرّية المجموع من دون فرقٍ في شيءٍ من ذلك بين ماء الحمّام وغيره - على الأقوى -، بل لو تنجّس العالي عند اتصال السافل به تنجّس هو أيضاً - على إشكال فيما لو اتفق انقطاعه عن العالي وملاقاته للنجاسة في آنٍ واحدٍ حِكَميّ، بل الظاهر عدم تنجّسه في هذه الصورة.

ولا فرق في جريان الماء من المادة المعتصمة بين أن يكون من المرمّلة - كما في ماء الحمّام - أو من الميزاب ونحوه أو في الأنابيب، بل لو كانت المادة في سافل وكان أخذ الماء عنها بالأنابيب العصريّة المخترعة لنزح المياه من الآبار ونحوها بالقوّة الكهربائية جرى عليه حكم المادة العالية ولكن بشرط أن يتّصل بها ما في الأنابيب بطور العمود فيكون ما يجري منها بعينه كالجاري من نفس المادة، وكذا لو جرى الماء من السافل إلى العالي بالفوّارة ونحوها مع اعتصام المادة ويكون الخارج من فم الفوّارة كالجاري من نفس المادة، لكن لو كانت الفوّارة بحيث يصعد الماء الخارج منها بطور العمود فالظاهر اختصاص الاتصال بالمادة بنفس ذلك العمود فإذا أخذ في الانصباب من جوانب الفوّارة خرج عن الاتصال المذكور ويلحقه حكم القليل.

وهنا مسائل:

الأُولى: المدار في كون الكرّية عاصمةً للماء عن التنجس بملاقاة النجاسة على سبق حصولها واتصاف الماء بها قبل الملاقاة ولو آناً ما بحيث يكون ما يلاقيه ملاقياً للكر دون القليل فلو تأخّرت عنها آناً ما تنجّس بها ولا يطهّره التعقّب بالكرّية - كما تقدّم -، بل لو اتفق تقارنهما في آنٍ واحد كما إذا لاقاه النجس عند آخر جزءٍ ممّا يتمّ به كرّيته لم يكن ما لاقاه كرّاً ويتنجس به - على الأقوى -.

الثانية: لو شكّ في كرّية ماءٍ فإن علم أنّ حالته السابقة هي الكرّية أو القلّة يُبنى عليها وإلّا كان بحكم القليل - على الأقوى -.

الثالثة: لو كان كرّاً فصار قليلاً أو بالعكس ولاقاه نجسٌ لم يُعلم أنّه في أيّ الحالتين ففي الكرّ المسبوق بالقلّة يُبنى على طهارته إذا علم تاريخ كرّيته وجهل تاريخ ملاقاة النجس له - على إشكالٍ والتجنّب أحوط -، ولو انعكس الأمر فكان تاريخ ملاقاته للنجس معلوماً وجُهل تاريخ كرّيته حُكم بنجاسته، وكذا لو جُهل

التاريخان - على الأقوى -، وفي القليل المسبوق بالكرّية يُبنى على طهارته عند العلم بتاريخ الملاقاة والجهل بتاريخ خروجه عن الكرّية، ولو انعكس الأمر أو جهل التاريخان فالأقوى نجاسته، والله العالم.

المبحث الثاني:

تقدّم أنه لو تنجّس ما لا مادة له يطهر قليله وكثيره بالاتصال بالمعتصم، فالمطر يطهّره إذا نزل عليه قدر ما يصدق عرفاً أنه أصابه، من دون فرقٍ بين أن يستوعب سطحه أو ينزل على طرفٍ منه وإن كان يسيراً، والجاري وما يتّصل به أو بالمطر أيضاً يطهّره إذا اتّصل به وإن كان أعلى سطحاً ونزل عليه من ميزابٍ ونحوه، وكذلك الكرّ أيضاً يطهّره بالاتصال المذكور مع تساوي سطحيهما، ولو كان سطح المطهّر أعلى تسنيماً أو ما يشبهه فإن كان زائداً على الكرّ بمقدار العمود النازل منه على النجس بحيث يبقى على كرّيته بعد الوصل بينهما بذلك العمود كان هو حينئذٍ معتصماً بكرّية مادته ويطهر المتنجس بالوصول اليه - كما فيما تقدّمه -، ولو لم تكن فيه هذه الزيادة وكان ينقص من الكرّ لو نزل منه ذلك العمود فقد تقدّم أنّ كرّية المجموع مع الجريان التسنيمي ليست عاصمةً لشيءٍ من الماءين ويمتنع تطهير المتنجس حينئذٍ بالتواصل المذكور، ويتوقف على إلقائه عليه دفعةً عرفيّة بأن يكون الكرّ في إناءٍ واسع الفم جدّاً ويفرغ عنه جملةً لا بالتدريج وإلّا يعود محذور الجريان التسنيمي المُخرج عن الوحدة والاعتصام - كما تقدّم -.

ولو كان الاتصال بالمطهّر بمثل الفوّارة فإن كان سطح المتنجس أعلى منها أو مساوياً لها والماء يجري منها في المتنجس أو ينبسط على سطحه من دون أن يصعد منها عموداً ثمّ ينصبّ عليه - ولو بأن يُجعل فيما يحاذي فم الفوّارة ما يمنع

عن ذلك - يطهر المتنجس بكلّ من الجريان عليه أو الانبساط على سطحه، وأمّا إذا كانت الفوّارة أعلى من سطح المتنجس فلو عُملت أُنبوبةٌ يُجعل أحد طرفيها على فم الفوّارة وطرفها الآخر في الماء المتنجس ويجري الماء من الفوّارة إلى الأُنبوبة ومنها إلى المتنجس المذكور يطهر بذلك، ولو كان الإبريق أيضاً بحيث يمكن أن يُجعل طرفه الواسع على فم الفوّارة والطرف الآخر في المتنجس المذكور كان جريان ماء الفوارة منه أيضاً إلى الحوض المتنجس كافياً في تطهيره، والظاهر عدم الفرق بين أن يكون الأُنبوبة أو الإبريق واصلاً إلى الماء المتنجس أو يكون غير واصلٍ إليه ويجري الماء منه عليه، ولكنّ الأول أولى وأحوط.

ثمّ إنّ امتزاج ما تنجّس من المياه بالمعتصم وإن كان هو الأحوط احتياطاً شديداً مطلقاً، لكن لا يبعد أن يكون كفاية الاتصال بالمعتصم أو المادة مطلقاً هي الأقوى.

ومتى طهر المتنجس باتصاله بالمعتصم فهو يطهّر محلّه إلى الحدّ الذي يشغله سواءٌ كان يمن الحياض أو الأواني أو غير ذلك، والله العالم.

المبحث الثالث:

الماء المستعمل لو كان معتصماً فلا أثر للاستعمال فيه أصلاً ويكون كغير المستعمل في جميع الأحكام، وإن كان قليلاً فإن كان مستعملاً في الطهارة الحدثيّة أو الخبثيّة فهو المعبَّر عنه بالغُسالة، ولو استُعمل فيما عدا الأمرين وباشره جسم حيوان كان من الأسئار.

أمّا الغُسالات: فالمستعمَل منها في رفع الحدث طاهرٌ ومطهّرٌ من الخبث مطلقاً، بل ومن الحدث أيضاً إذا كان مستعملاً في رفع الأصغر أو في الأغسال المسنونة - على الظاهر -، نعم لو استعمل في رفع الأكبر ففي جواز استعماله فيه ثانياً أو في رفع

الأصغر إشكالٌ، فلو وجد ماءً آخر تطهّر به لا بالمستعمل المذكور- على الأحوط -، وإلّا فالأحوط الجمع بين التطهّر به والتيمّم، ومتى وجد ماءً آخر أعاده.

أمّا المستعمل في رفع الخبث ففي طهارته أو نجاسته أقولٌ أقواها نجاسته وكونه بحكم المحلّ قبله - على إشكالٍ فيما لو أصابت غسالة الثانية من غسلات الأواني غيرَ الآنية أو بالعكس - والأحوط التعدد في الصورتين، بل التثليث في الأواني.

ثمّ إنّ المدار في جريان حكم الغسالة على كلٍّ من المستعمل في رفع الحدث الأكبر والخبث إنّما هو على انفصاله عن المحلّ المغسول، وأمّا قبله فلا يجري حكم الغسالة على شيءٍ من المستعمَلين، فالقطرات التي تقع في الإناء عند إجراء الماء على البدن للاغتسال لا يلحقها حكم الغسالة ويجوز استعمالها في رفع الحدث ولو مع عدم استهلاكها، وكذلك المستعمل في رفع الخبث أيضاً لا يلحقه حكم الغسالة إلّا بعد الانفصال ويطهر قبل ذلك ما يجري عليه من توابع المغسول، نعم لو أصاب ما لا يعدّ عرفاً من توابعه نجّسه.

وقد استثني غسالة الاستنجاء من عموم تنجّس الغسالات بشروطٍ أربعة:

الأوّل: عدم التعدّي عن المخرج تعدّياً فاحشاً لم تجر العادة به.

الثاني: عدم وصول نجاسةٍ أُخرى إليه لا من الخارج ولا من الداخل، نعم ما يعدّ من رشحات الدم جزءٌ من البول أو الغائط لا بأس به.

الثالث: عدم تغيّر الماء في أحد أوصافه الثلاثة المتقدمة.

الرابع: عدم اشتمال الغسالة على الأجزاء النجسة العينيّة المتميّزه، بل الأحوط الاقتصار على ما إذا كانت مستهلكة.

ومع اجتماع هذه الشروط ففي طهارتها أو كونها معفوّاً عنها وجهان: أحوطهما الثاني، فليست منجّسةً لما تلاقيه ويجوز الصلاة فيها لكن لا يرتفع الخبث بها فضلاً

عن الحدث - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -، ولا فرق فيها بين أن يكون من الغائط أو البول، ولا فيما كان من البول بين أن يكون غسالة الغَسلة الأُولى أو الثانية، وكذا لا فرق فيما يُستنجى بين أن يكون خارجاً عن مخرجه الطبيعيّ أو عن مخرجٍ عارضيّ صار معتاداً كالطبيعيّ خصوصاً مع انسداده، ومع عدم الاعتياد يلحقه حكم سائر الغسالات لا غسالة الاستنجاء، والله العالم.

وأمّا الأسئار: فكلّها طاهرةٌ إلّا سؤر نجس العين، نعم يُكره سؤرها يحرم أو يُكره أكل لحمه والحائض المتّهمة بل كلّ متّهمٍ بعدم توقّي النجاسة، ولا بأس بسؤر المؤمن الغير المتّهم، بل يستحب شرب فاضل شربه، والله العالم.

المبحث الرابع:

الماء المضاف إمّا أن يكون معتصراً من الأجسام كماء الرمان مثلاً، أو ممتزجاً بما أخرجه عن أطلاقه كماء الزعفران، أو مصعّداً من أحدهما كماء الورد مثلاً أو العرق المتّخذ من ماء الرمان ونحو ذلك، وهو بجميع أنواعه لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً، ويتنجّس كثيره فضلاً عن قليله بما يتنجّس القليل به، نعم لو كان جارياً من العالي إلى السافل وكان العلوّ تسنيماً [تسنيماً] أو ما يشبهه - كما إذا صبّ ماء الوارد من العمود، ولو تنجّس لا يقبل الطهير إلّا بعد خروجه عن الإضافة إلى الإطلاق فيطهر حينئذٍ بما يطهر به الماء المتنجس - كما تقدّم -، ولو أُلقي في الكرّ واستُهلك فإن كان إطلاق مقدار الكرّ محفوظاً إلى أن يُستهلك طهر بذلك وإلّا تنجّس الجميع.

ويتوقّف كون الخليط موجباً لإضافة الماء على أمرين:

أحدهما: أن يمتزج به ويكون منافياً له ولأثره، فلو كان رملاً أو تراباً لم يكن موجباً للتغيّر فضلاً عن الإضافة، إلّا إذا أحدث فيه ثخانةً إلى حدٍّ يصدق الوحل

عليه فيكون مضافاً حينئذٍ، دون ما إذا لم يبلغ ذلك مطلقاً فلا بأس بما تستصحبه مياه السيول والأنهار عند فيضها من الرمل والتراب وإن بلغ من الكثرة ما بلغ.

ثانيهما: أن يكون بحسب الكميّة أو الكيفيّة بالغاً حدّ ما يُعدّ ضميمةً عرفيةً له، وإلّا كان من التغيّر وتقدّم أنّه لو لم يكن باكتساب وصف النجس لم يؤثّر في سلب الطهوريّة مطلقاً.

وكذا يتوقّف - كون المصعّد من الممتزج أو المغليّ ببعض الأدوية كالمصطكي ونحوه أيضاً مضافاً - على ظهور أثر الخليط في طعمه أو رائحته، وإلّا لم يكن مضافاً - على إشكالٍ فيما إذا حصل له بعض الخواصّ من الخليط لكنّ الأقوى عدم الإضافة -، ولو شكّ في أنّ الصفة الحادثة من الخليط هي التغيّر أو الإضافة حُكم ببقاء الماء على إطلاقه.

ويلحق جميع المائعات بالمضاف في جميع ما تقدّم من أحكامه وإن كان ميعانه عارضيّاً، نعم في الفلزّات المذابة يقوى عدم تنجّسها إلّا مع رطوبة الملاقي، ويختصّ النجاسة حينئذٍ بموضع الملاقاة، والمدار في ميعان الدهن والدبس ونحوهما على عدم تماسك الأجزاء، فلو أُخذ قدر ملعقةٍ من وسطه مثلاً وامتلأ مكانه من جوانبه بلا فصلٍ يُعتدّ به كان من المائع، ولو بقي مكانه خالياً أو امتلأ تدريجاً بعد مدةٍ فهو من الجامد، ولو شكّ في ميعانه وجموده يلحقه حكم الجامد، والله العالم.

المبحث الخامس: في المياه المشتبهة

وفيه مسائل:

الأولى: المشكوك طهارته ونجاسته ماءً كان أو غيره يُبنى على طهارته إلّا إذا عُلم سبق نجاسته وشُكّ في زوالها فيُبنى على نجاسته في هذه الصورة، وكذلك

المشكوك كونه من المطلق أو المضاف أيضاً لو عُلم حاله السابق يُبنى عليه، وإلّا فمع كريّته لا ينتجّس بملاقاة النجاسة، لكنّه لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً.

الثانية: لو عُلم إجمالاً بوقوع نجاسةٍ إمّا في متصمٍ أو في غيره سواءٌ كان هو المضاف أو الماء القليل فإمّا أن يتميّز المعتصم عن غيره ولا يُعلم أنّ أيّاً منهما أصابه النجس، أو ينعكس الأمر فيُعلم أنّه أصاب هذا الإناء المعيّن لكنّه لايُعلم أنّه هو المعتصم أو الإناء الآخر، أو يشتبه الأمران جميعاً فلا يُعلم أنّ أيّاً منهما هو المعتصم ولا أنّ أيّ الإناءَين أصابه النجس، والظاهر هو الحكم بالطهارة في الجميع، إلّا إذا اشتبه القليل بالمعتصم وأصاب النجس أحدهما المعيّن فيُحكم بتنجّسه حينئذٍ - على الأقوى -.

الثالثة: لو كان جميع ما يحتمل وقوع النجاسة المذكوره فيها من الماء القليل أو من سائر ما يتنجّس بملاقاة النجاسة وجب الاجتناب عنها جميعاً بشروطٍ خمسة:

الأوّل: أن يكون كلّ واحدٍ منها بحيث يُنجّسه تلك النجاسة على فرض وقوعها فيه، فلو كان بعضها المعيّن متنجّساً بنجاسةٍ سابقةٍ على وقوعها أو مقارنةٍ له حُكم بطهارة البقيّة، من دون فرقٍ بين أن تكون نجاسة ذلك المعيّن قطعيةً أو تكون ثابتةً بالبيّنة أو بإخبار ذي اليد بها أو باستصحاب حاله السابق، ولا بين أن يكون اليقين بها أو ما يقوم مقامه سابقاً على العلم بوقوع تلك النجاسة المردّدة أو لاحقاً به ويرفع أثره على كلّ تقدير، بل لو عُلم إجمالاً بوقوع نجاسةٍ في الإناءَين [أحد الإناءين] ثمّ بوقوع أُخرى إمّا في أحدهما أو في إناءٍ ثالثٍ لم يجب الاجتناب عن ذلك الإناء الثالث سواءٌ كان العلم بالنجاسة الأُولى سابقاً على العلم بالثانية أو متأخراً عنه ويرفع أثره على كلّ تقدير، نعم لو وقعت نجاسةٌ في بعض المحتملات أو اتّصل بالمعتصم بعد العلم بالنجاسة المردّدة كان ذلك بمنزلة تلفه ويبقى غيره على الحكم بوجوب الاجتناب عنه.

الثاني: أن يكون كلّ واحدٍ منها بحيث يترتّب على نتجّسه بها أثرٌ تكليفيٌّ من جهة التطهّر به مثلاً أو شربه أو أكله أو غير ذلك، فلو لم يكن لنجاسة بعضها وطهارته أثرٌ أصلاً كما إذا كان روثاً أو عظماً ونحو ذلك لم يجب الاجتناب عن البقيّة، ومن ذلك ما لو علم إجمالاً بوقوع نجاسةٍ إمّا في الماء أو على ظهر إنائه فإنّه يُحكم بطهارة الماء إذا كان الإناء ممّا لا يُستعمل في مشروطٍ بالطهارة، ولو كان من الجلود ونحوها وكان ممّا تتمّ الصلاة به وجب الاجتناب عنهما جميعاً.

الثالث: أن يكون كلّ واحدٍ منها بحيث يصلح لأن يُستعمل فيما يتوقف على طهارته كالتطهّر به مثلاً أو شربه وغير ذلك بلا مانع عنه لا عقلاً ولا عادةً ولا شرعاً، فلو لم يصلح بعضها لذلك - إمّا عقلاً لسبق تلفه، أو عادةً لخروجه عن دائرة الابتلاء والمقدوريّة العاديّة كما إذا كان في مكانٍ لا يتمكّن العالم بالنجاسة المردّدة من استعماله فيما ذُكر بحسب العادة، أو شرعاً كما إذا كان ملكاً لغيره ولا يأذن مالكه في التصرّف فيه - لم يجب الاجتناب عن سائر ما يحتمل وقوعها فيه.

والعبرة في صلاحيّة كلّ واحدٍ منها للاستعمال المذكور إنما هي بعد العلم بالنجاسة المردّدة آناً ما، فلو سبقه خروج بعضها عن هذه الصلاحية بتلفٍ ونحوه، أو كان مقارناً له لم يكن له حينئذٍ أثرٌ ويُحكم على سائر المحتملات بالطهارة، من دون فرق بين أن لا يكون له قبل تلفه سبقُ علمٍ بالنجاسة أصلاً أو يكون قبله عالماً بنجاسة إناءٍ معيّن وطهارة غيره وبعد أن تلفن بعضها اشتبه عليه أنّ النجس هو التالف أو الباقي ففي هذه الصورة أيضاً يُحكم على الباقي بالطهارة، ولو تأخّر عنه آناً ما لم يكن موجباً سوى السقوط بالنسبة إلى التالف وما بحكمه و يبقى ما عداه على وجوب الاجتناب عنه.

الرابع: عدم الاضطرار إلى استعمال بعضها المعيّن فيما يكون إتلافاً له كالأكل

أو الشرب مثلاً أو ملحقاً بإتلافه كما إذا كان موجباً لتنجّسه ونحو ذلك، ولو اضطُرّ إلى ذلك فإن كان اضطراره إليه سابقاً على العلم بالنجاسة المردّدة أوكان مقارناً له كان كنفس التلف السابق أو المقارن موجباً لسقوط أثره كليّاً والحكم بطهارة سائر المحتملات، ولو تأخّر عنه آناًما كان كالتلف المتأخر غير موجبٍ سوى خروج المضطرّ إليه عمّا يجب الاجتناب عنه - كما تقدّم -.

ولو اضطرّ إلى واحدٍ منها لا بعينه لم يكن له أثرٌ سوى الرخصة في دفع اضطراره ببعض ما يحتمل نجاسته أو حرمته سواءٌ كان عروضه بعد العلم بالنجاسة المردّدة أو قبله، بل وإن كان قبل وقوعها أيضاً ويبقى الزائد عمّا تندفع به الضرورة على وجوب الاجتناب عنه على كلّ تقدير.

ولو كان اضطراره إلى استعمالٍ لا يوجب إتلاف المستعمَل ولا تنجّسه كما لو اضطرّ إلى غسل بعض الجراحات الغير المتنجّسة به ونحو ذلك وجب الاجتناب عن جميع المحتملات مطلقاً.

الخامس: أن تكون أطراف الشبهة محصورةً فلو علم بوجود نجسٍ أو مضافٍ أو مغصوبٍ في عددٍ غير محصور لم يجب الاجتناب عن محتملاته مطلقاً، وضابط ذلك أن تكون المشتبهات بالغةً من الكثرة حدّاً لا يتمكن المكلف من ارتكابها جميعاً ويكون أقصى ما يمكنه عادةً هو ارتكاب آحادها على البدل لا استيفاء جميعها، فاذا بلغ المشتبهات في الكثرة ذلك كانت الشبهة غير محصورة، وإلّا فهي المحصورة، ولو شكّ في أنها من أيّ القسمين يلحقها حكم المحصورة - على الأقوى -.

الرابعة: إذا اجتمعت الشرائط المذكورة لم يجز استعمال شيءٍ من أطراف الشبهة فيما يتوقف جوازه على الطهارة كالأكل أو الشرب وكذلك البيع أيضاً إذا كان

من المائعات وغير ذلك، ولا يُجزي فيما يتوقف عليها صحّته كالتطهّر من الحدث أو الخبث ونحو ذلك.

وفي حصول الطهارة من الخبث بغسل المتنجس بجميعها على التعاقب إشكالٌ فلو وَجَد ماءً آخر اقتصر عليه في التطهير - على الأحوط -، ولو لم يجد غيرها وكان ثوبه أو ساتره المنحصر أيضاً متنجّساً طهّره بها على التعاقب المذكور ومتى تمكّن من ماءٍ آخر أعاد التطهير - على الأحوط -.

أمّا التطهّر من الحدث بها بأن يتوضّأ أو يغتسل ببعضها وبعد تطهير بدنه بالآخر يُعيد التطهّر به وهكذا فعدم جوازه مع عدم الانحصار ظاهر، وكذا مع الانحصار أيضاً إن كانا قليلين ويتعيّن التيمم حينئذٍ - على الأقوى -، وإن كان الأحوط أن يهريقهما أوّلاً ثمّ يتيمّم، ولو كانا كثرين فتعيُّنُ التيمم حينئذٍ لا يخلو عن الإشكال والأحوط أن يتطهّر بهما بالكيفية المذكورة ثم يتيمّم، ولو كان أحدهما كثراً بدأ بغيره ويجعله الأخير - على الأحوط -، لكنّ الأقوى كفاية التيمم في جميع هذه الصور.

الخامسة: الأقوى أنّ تنجّس ما يلاقي النجس ليس بسراية النجاسة إليه ممّا لاقاه وانبساطها بالملاقاة على مجموع المتلاقيين، وإنّما الملاقة يوجب حدوث مصداقٍ آخر للنجس مستقلٍّ في جميع ما له من الأحكام غير تابعٍ لما لاقاه في شيءٍ منها، ويكون حال الملاقة في التنجيس كحال الاتصال بالمعتصم في التطهير بعينه، فلو لاقى المشتبه المحصور طاهرٌ فإن لاقى جميع المحتملات كان معلوم النجاسة حينئذٍ ووجب الاجتناب عنه، ولو لاقى بعضها فإن لاقى البقية أيضاً طاهرٌ آخر فقد عُلم بوجود ملاقي النجس أيضاً في البين ووجب الاجتناب عن محتملاته بالشروط المتقدمة، وإلّا كان ملاقي البعض حينئذٍ في حدّ نفسه من مشكوك النجاسة، وكونُهُ تابعاً لما لاقاه في وجوب الاجتناب عنه كما في نتاج الحيوان وثمر الشجر المشتبه

بالمغصوب ونحو ذلك مبنيٌّ على أن يكون تنجُّس الملاقي بالسراية وتقدَّمَ أنّ الأقوى خلافه، فالحكم بطهارة الملاقي حينئذٍ هو الأقوى، ولا فرق في ذلك بين ما إذا لم تكن للمشتبهين حالةٌ سابقةٌ على الاشتباه كما لو اشتبه إناءٌ معلوم الطهارة بآخر معلوم النجاسة، أو كانا طاهرين وقد عُلم إجمالاً بتنجّس أحدهما، أو العكس - على الأقوى -.

السادسة: لو علم إجمالاً بوجود مضافٍ في عددٍ محصورٍ جاز أن يكرّر رفع الخبث بالمشتبهات قدر ما يعلم باستعمال المطلق فيه، فإن كان المضاف واحداً يكفيه اثنان، وإن كان اثنين يكفيه ثلاثة وهكذا، والضابط في ذلك أن يزاد على عدد المضاف المعلوم بواحد. وأمّا التطهّر بها من الحدث فلو لم يجد ماءً آخر سوى المشتبهات وجب تكريره على الوجه المذكور، وإلّا فالأقوى عدم جوازه.

ولو اشتبه المغصوب في العدد المذكور لم يجز استعمال شيءٍ من المشتبهات مطلقاً، لكن يرتفع الخبث بكلّ واحدٍ منها، ولا يرتفع الحدث بها مطلقاً ويتعيّن التيمم لو لم يجد ماءً آخر، ولو لم يجد ما يتيمّم به أو انحصر ما يجده منه أيضاً بالمشتبه المذكور كان من فاقد الطهورين.

السابعة: لو علم بوقوع نجاسة إمّا في الماء أو على أرضٍ لا يتّفق السجود عليها والتيمم بها عادةً ولكن لا لمجرد الغنى عنها، بل لكونها من الأراضي الخسيسة التي يتنزّه عنها في السجود والتيمم بحسب العادة ونحو ذلك ففي وجوب التجنّب عن الماء أو جواز التطهّر به وشربه وجهان: أقواهما الثاني، ومن ذلك أيضاً ما علم بوقوع النجاسة إمّا في الماء أو على ظهر إنائه وكان الإناء من الصفر أو الخزف ونحوهما ممّا لم تجر العادة بالاستنجاء به.

الثامنة: لو علم بوقوع نجاسةٍ إمّا في الماء أو على التراب - المنحصر ما

يجده من الطهور بهما - فإن كان التراب ممّا يتنزّه عن السجود عليه والتيمم به وجب الوضوء خاصّة، وإلّا ففي وجوب الجمع بين الوضوء والتيمم أو كونه من فاقد الطهورين وجهان: أقواهما الأوّل، لكنّ الأحوط قضاء ما صلّاه، ومع عدم الانحصار أيضاً لو كان التراب ممّا يتنزّه عنه جاز التطهّر بذلك الماء وإن كان الأحوط أن يتطهّر بماءٍ آخر، وإلّا لزمه التجنّب عنهما جميعاً في كلّ مشروطٍ بالطهارة من دون فرقٍ في عدم جواز التيمم بذلك التراب بين أن يكون العذر الموجب له سابقاً على العلم بالنجاسة المردّدة أو متأخراً عنه.

التاسعة: لو تردّد الماء بين النجس والمضاف، أو المغصوب والمضاف أو كان متردّداً بين الثلاثة لم يجز التطهّر به على كلّ حال، ولكن يجوز شربه لاحتمال إضافته، ولو دار أمره بين النجاسة والمغصوبية ولم يحتمل إضافته لم يجز شربه أيضاً، لكن لا ضمان فيه.

العاشرة: إذا كانت الشبهة غير محصورة فقد تقدّم أنّه لا يجب الاجتناب عن شيءٍ من محتملاته، بل الظاهر أنّ الشبهة من هذه الحجة تُعتبر كالمعدومة، ولا يلحقها حكم الشبهة البدويّة فيما يجب الفحص أو الاحتياط فيه، فلا فرق حينئذٍ بين أن يكون المشتبه بغير المصحور هو النجس ونحوه ممّا حُكم على مشكوكه بالطهارة أو الحليّة أو يكون هو المضاف ونحوه ممّا حُكم على مشكوكه بعدم جواز التطهّر به ووجوب الاحتياط فيه أو الفحص عنه، نعم لو شكّ في نجاسة بعضها أو إضافته لجهةٍ أُخرى غير العلم بوجود النجس أو المضاف في العدد الغير المحصور ففرّق بينهما حينئذٍ ويلحق كلاً منهما حكمه. ولنقتصر ممّا يهمّ من أحكام المياه على ذلك، حامداً لله تعالى ومصلّياً على نبيّه وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

خاتمةٌ في آداب الخلوة

وفيها مباحث:

المبحث الأوّل:

يجب حال التخلّي كغيره ستر بشرة العورة - وهي القُبُل والدُبر والبيضتان دون غيرها - عن كلّ ناظرٍ محترم وهو غير الزوج والزوجة والمولى والأمة والمحلَّلة بالنسبة إلى المحلِّل له، دون المالكة بالنسبة إلى مملوكها، ولا يجب التستّر عن المجنون الغير المميّز والصبيّ كذلك، ويحرم النظر إلى عورة الغير أيضاً - ولو كان مجنوناً أو صبيّاً مميّزاً - على كلّ مكلّفٍ عدا الزوجين ومن يلحق بهما، ولا يجب سترما عدا ذلك، ولا يحرم النظر اليه، ولكن يستحبّ سترما بين السرّة إلى الركبة، بل إلى نصف الساق.

ويحرم على المتخلّي استقبال القبلة واستدبارها حال التخلّي، بل وحال الاستبراء أيضاً مع العلم ببقاء شيءٍ في المجرى وخروجه به، بل مع عدم العلم بذلك أيضاً، وكذا حال الاستنجاء - على الأحوط -، سواءٌ في ذلك الصحارى والأبنية، بل الظاهر وجوب الفحص عنها مع عدم سبق العلم بها عند إرادة التخلّي، ولو اضطرّ إلى أحدهما فالأحوط اجتناب الاستقبال. ولو اشتبهت القبلة وجب تعرّفها، ولو حصرها في جهةٍ اجتنب تلك الجهة، ولا يبعد قيام الاجتهاد مقام اليقين، ولو بقي متحيّراً فيها تخيّر، والظاهر أن يكون التخيير استمرارياً فيجوز أن يختار في كلّ مرّةٍ غير ما اختاره في سابقتها، لكن لا يجوز أن يستوفي تمام الجهات الأربع ولو مع عدم البناء عليه من أوّل الأمر - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -.

المبحث الثاني:

في الاستنجاء يجب غسل موضع البول بالماء دون غيره مرّتين يستولي الماء في كلٍّ منهما بحيث تكون رطوبة البول مستهلكةً فيه، والأفضل الثلاث، وأمّا مخرج الغائط فإن لم يتعدّ المعتاد تخيّر بين الغسل بالماء حتّى ينقى المحلّ وبين الاستجمار بأحجارٍ ثلاثةٍ منفصلةٍ أبكارٍ طاهرة، ومثل الحجر كلّ جسمٍ قالعٍ للنجاسة من غير الأعيان النجسة ولا يجوز استعمال الأجسام المحترمة، بل الظاهر كونه في الأغلب موجباً للارتداد، لكنّه يطهر المحلّ مع فرض عدم الارتداد به، ولا يجوز استعمال العظم والروث أيضاً، بل الأحوط عدم حصول الطهر بهما، ولا بالمشكوك كونه منهما أو من غيرهما. ولو تعدّى المعتاد فمع انفصال المقدار المتعدّي يبقى التخيير في المحلّ بحاله، ولو كان متّصلاً تعيّن الغسل بالماء ويجب التعدّد أيضاً، وتكون الغسالة غير معفوٍّ عنها حينئذٍ - على الأقوى -. ولو شكّ بعد خروجه عن محلّ التخلّي في الاستنجاء بنى على عدمه، ولا أثر للاعتياد في كونه من الشكّ بعد تجاوز المحلّ - على الأقوى -.

المبحث الثالث:

يستحبّ ستر الشخص نفسه عند إرادة التخلّي ولو بالمحلّ المنخفض أو البعد عن الناظرين، وتغطية الرأس والتقنّع ويُجزي عن الأوّل، والتسمية، وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول، واليمنى عند الخروج، والدعاء بالمأثور في الأحوال المذكورة كلّها بأن يقول عند الدخول: (اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبّث الشيطان الرجيم)، أو يقول: (الحمد لله الحافظ المؤدّي)، والأولى الجمع بينهما، وعند خروج الغائط: (الحمد لله الذي أطعمنيه طيّباً في عافية

وأخرجه خبيثاً في عافية)، وعند النظر إلى الغائط: (اللّهمّ ارزقني الحلال وجنّبني عن الحرام)، وعند رؤية الماء: (الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً)، وعند الاستنجاء: (اللّهمّ حصّن فرجي وأعفِهِ واستر عورتي وحرّمني على النار ووفّقني لما يقرّبني منك يا ذا الجلال والإكرام)، وعند الفراغ من الاستنجاء: (الحمد لله الذي عافاني من البلاء وأماط عنّي الأذى)، وعند القيام عن محلّ الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه ويقول: (الحمد لله الذي أماط عنّي الأذى وهنّأني طعامي وشرابي وعافاني من البلوى)، وعند الخروج أو بعده: (الحمد لله الذي عرّفني لذّته وأبقى في جسدي قوّته وأخرج عنّي أذاه يا لها نعمةً يا لها نعمةً يا لها نعمةً لا يقدر القادرون قدرها).

ويستحبّ الاستبراء وأن يكون باليد اليسرى وكذلك الاستنجاء أيضاً.

ويكره الجلوس في الشوارع والمشارع ومساقط الثمار ومواضع اللعن والمُعَدّة لنزول القوافل، واستقبال قرص الشمس والقمر بفرجه والريح بالبول، والبول في الأرض الصلبة وفي ثقوب الحيوانات وفي الماء جارياً وراكداً، والأكل والشرب حال الجلوس للتخلّي، والتطميح بالبول، والاستنجاء باليمين، وأن يكون في يده اليسرى حال الاستنجاء خاتمٌ فيه اسم الله، وطول الجلوس في بيت الخلاء، والتخلّي على قبور المؤمنين إذا لم يكن هتكاً، وإلّا كان حراماً، والكلام لغير الضرورة إلّا بذكر الله أو آية الكرسي وحكاية الأذان ونحوها، ويكره حبس البول والغائط ولو في غير حال الصلاة، بل لو كان الاحتصار شديداً فالأحوط تركه، ولو وصل إلى حدّ الإضرار فالظاهر حرمته، ولو كان الوقت ضيّقاً لا يسع التخلّي والوضوء فإن لم يكن الحبس مضرّاً توضّأ وصلّى، وإلّا قدّم التخلّي وتيمّم لصلاته.

ويستحبّ البول عند إرادة الصلاة، وقبل النوم، وقبل الجماع، وبعد خروج المني، وفي السفر قبل ركوب الدابة أو السفينة مع صعوبة النزول أو الخروج.

المبحث الرابع:

كيفية الاستبراء من البول أن يمسح من المقعدة إلى أصل القضيب ثلاثاً ثم منه إلى رأس الحشفة ثلاثاً ثم ينترها ثلاثاً مراعياً للتسع على هذا الترتيب، ولو خرج بعده بللٌ مشتبهٌ لم يحكم بنجاسته ولا حدثيّته، بخلاف ما يخرج بدونه فإنه بحكم البول في النجاسة والحدثيّة، وكذا لو شكّ في الاستبراء وعدمه، ولو خرج منه مذيٌ مثلاً وشكّ في خروج البول أيضاً معه فإن كان القدر الخارج من المذي متميّزاً وشكّ في خروج البول أيضاً قبله أو بعده بنى على الطهارة، ولو علم إجمالاً بخروج المذي منه لكن شكّ في أنّ الرطوبة الخارجة كلّها مذيٌ أو بعضها بولٌ كان هذا أيضاً من البلل المشتبه ويجري عليه حكمه، ولا فرق في البلل الخارج مع عدم الاستبراء بين أن يكون مردّداً بين البول وما عدا المني من الرطوبات الطاهرة أو يكون مردّداً بينهما ويُحكم بكونه بولاً على كلّ تقدير. ولا استبراء للنساء والبلل المشتبه الخارج منهنّ طاهرٌ غير ناقض، نعم ينبغي لهنّ الصبر والتنحنح وعصر المخرج عرضاً بحيث يحصل الاطمئنان بعدم بقاء شيءٍ في المجرى، والله العالم.

المقصد الأوّل: فيما يوجب الطهارة عن الحدث

وينقسم إلى ما يرفع الحدث الأصغر وهو الوضوء، أو الأكبر وهو الغُسل، وما يقوم مقامهما جميعاً عند التعذّر وهو التيمّم، فالأبواب ثلاثة:

الباب الأوّل: في الوضوء

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في الأحداث الصغار الموجبة له

وهي ستّة:

الأوّل والثاني: البول والغائط، والظاهر أنّ المدار في صدقهما على خروج ما تدفعه الطبيعة من الثقل والفضول إلى المعاء السفلى والمثانة من دون فرقٍ بين خروجه من المخرج الطبيعيّ أو العارضيّ ولو مع عدم انسداد الطبيعيّ مطلقاً - على الأقوى - بل وإن لم يكن الخروج على حسب المتعارف أيضاً كما إذا كان قبل استكمال مراتب الهضم - على إشكالٍ في بعض صوره -، ولو خرج عن ثقبٍ فوق المعاء الفلى والمثانة ففيه الإشكال، والأحوط الإلحاق، ولو خرج عن نفس المعدة

فالظاهر عدم اللحوق، وكذا لو خرج عن المخروجين غير الثفل والفضول المذكورة كما إذا رجع ماء الحقنة من دون أن يستصحب شيئاً، أو خرج الدود أو النوى ونحوهما غير متلطّخ بشيء، أو كان الخارج قيحاً أو دماً غير متبدّلٍ من أحدهما، أو كان مذياً أو وذياً أو غير ذلك فليس شيءٌ منها ناقضاً، ولا ما عدا الدم منها نجساً، ولو شكّ في خروج أحدهما أو تردّد الخارج بينه وبين أحد المذكورات يُبنى فيما عدا البلل الخارج قبل الاستبراء على الطهارة من الحدث مطلقاً، ومن الخبث أيضاً فيما عدا المتردّد بين أحدهما والدم، ويُبنى فيه على عدم الحدث والنجاسة، ويلحق البلل المشتبه المذكور بالبول - كما تقدّم -. ثم إنّ المذي هو البلل الخارج عند شدّة الشبق، والوذي - بالذال المعجمة - هو المصاحب غالباً مع المني ويقرب منه في الخلقة، وبالدال المهملة هو الخارج غالباً مع البول وفيه لزوجةٌ ما، وقد ينفرد كلٌّ من الأخيرين عن صاحبه فيشتبه به.

الثالث: الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من الأمعاء، دون ما إذا كان خارجاً من القُبُل أو حادثاً بين الأليتين، ولو تردّد ما أحسّ به بين الخارج منها وغيره لم يلتفت.

الرابع: النوم الغالب على حسّ البصر والسمع والقلب جميعاً، دون ما إذا كان خفقةً غالبةً على البصر وحده، وفي انفكاك غلبته على السمع الغير الأصمّ عن غلبته على القلب إشكالٌ، ولو فُرض ذلك لم يكن حدثاً. وكيف كان فإن وجد طعم النوم انتقض وضوؤه وإلّا بنى على الطهارة وإن كثرت الخفقات.

الخامس: كلّ ما أزال العقل من جنونٍ أو سكرٍ أو إغماءٍ ونحو ذلك، دون ما إذا كان بهتاً ونحوه، ولو شكّ فيه بنى على الطهارة.

السادس: الاستحاضة القليلة، وسيأتي ضابطها في بابها.

وهذه السنّة هي الأحداث الصغار الموجبة للوضوء وحده دون شيءٍ آخر، وهي وإن تعدّدت وتباينت أنواعها لكن لعدم كون الحدث الحاصل بها قابلاً للتعدّد ولا الزيادة، ولا يؤثّر لاحقها شيئاً ون كان مغايراً للسابق في نوعه، فلا يتعدّد الوضوء بتعدّدها، ولا يتنوّع أنواعاً باعتبارها، وترتفع جميعاً بوضوءٍ واحدٍ بلا حاجةٍ إلى ثبوت التداخل فضلاً عن قصده، بل ومع قصد العدم أيضاً - على إشكالٍ في بعض صوره كما سيأتي إن شاء الله -.

المبحث الثاني: فيما يجب أو يستحبّ الوضوء له

وفيه مسائل:

الأُولى: الظاهر عدم الإشكال في استحباب الوضوء للمحدث بالأصغر لنفسه سواءٌ كان قاصداً لغايةٍ أُخرى أم لا، وإنّما الإشكال في أنّ ما يستحبّ بنفسه هو نفس أفعاله والطهارة هي الغاية الموجبة لاستحبابه وأثره المترتّب عليه بلا حاجةٍ إلى قصده، أو أنّ المستحبّ بنفسه هو عنوان التطهّر وهو عبارةٌ عن الإتيان به بقصد الكون على الطهارة لا بنفسه، والأوّل وإن كان لا يخلو عن وجهٍ قويّ لكنّ الأخير أحوط، وعلى كلّ تقديرٍ فلا ينبغي أن يُعدّ الكون على الطهارة في عداد سائر الغايات.

الثانية: ينقسم الوضوء باعتبار غاياته إلى ما يكون مطلوباً من المحدث بالأصغر وأثرُهُ الطهارة عن الحدث، أو من المتطهّر وأثره تجديد طهارته، أو من المحدث بالأكبر وأثره رفع الكراهة عمّا توضّأ له، أو إحداث كمالٍ فيه.

وتنقسم غاياته في القسم الأوّل إلى ما تكون الطهارة شرطاً لصحته وتبطل [يبطل] بدونها، وهو ما عدا صلاة الأموات من الصلوات بأنواعها وما يتبعها من أجزائها المنسيّة، بل سجدتي السهو أيضاً - على الأقوى -، والطواف الواجب بإحرامٍ

وإن كان من أدنى الحلّ لعمرةٍ مفردةٍ مطلقاً، ويلحق ما وجب بالنذر أيضاً بلا إحرامٍ بما وجب بالإحرام في ذلك.

وإلى ما يتوقّف جوازه عليها و يحرم بدونها، وهو مسّ كتابة القرآن ويلحق به مسّ اسم الجلالة وما يرادفته في سائر اللغات، والأحوط إلحاق سائر أسمائه تعالى وصفاته الخاصّة به، وأحوط منه إلحاق اسم النبيّ والأئمة المعصومين بل سائر الأنبياء عليهم السلام أيضاً به - وإن كان الأقوى عدم اللحوق -.

وإلى ماتوجب الطهارة كمالاً فيه من دون أن يتوقّف عليها صحته أو جوازه، وهو ما عدا هذه الثلاثة من غاياته الآتي ذكرها.

ويجب الوضوء لما وجب من الصلاة والطواف بل المسّ أيضاً - على الأقوى - مضافاً إلى بطلان الأوّلين وحرمة الثالث بدونه، من دون فرقٍ في وجوبه بين أن يكون بالأصالة أو بنذرٍ ونحوه، ولو وجب ما عدا ذلك من غاياته لم يجب الوضوء له إلّا بنذر نفسه، فينحصر ما يجب من الوضوء حينئذٍ بما كان الصلاة الواجبة أو للطواف أو المسّ الواجب أو بالنذر ونحوه، ويستحبّ فيما عدا هذه الأربعة مطلقا.

ثمّ لو نذر الوضوء لغايةٍ غير واجبة فإن نذرهما مماً أو نذر الوضوء لها منجّزاً مطلقاً لزمه الإتيان بهما طبق نذره، ولو رجع نذره للوضوء إلى إيجابه على تقدير الإتيان بها كان واجباً على هذا التقدير ولا يلزمه الإتيان بها، والله العالم.

الثالثة: المدار فيما يحرم من مسّ كتابة القرآن على المحدث على وصول شيءٍ من أجزاء بدنه إلى شيءٍ من الكلمات القرآنية من دون فرقٍ فيه بين الابتداء والاستدامة، وكونه إصلاحاً أو محواً له وغير ذلك، ولا في الماس بين أن يكون من الأجزاء الظاهرة أو الباطنة كاللسان والأسنان عدا الشعر - على الأقوى -، ولا في

الممسوس بين أنواع الخطوط، ولا في رسمه بين أن يكون مستقيماً أو مقلوباً، ولا بين أن يكون كتباً بالقلم أو طبعاً أو حفراً أو تطريزاً أو قصّاً من الكاغذ ونحوه، ولا بين أن يكون كلمةً تامة أو بعضها أو مدّاً أو تشديداً، بل وإن كان حركةً - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -، وفي تبعيّة ما يحيط به الحروف من الفضاء الخالي لنفس الحروف إشكالٌ، ولكنّها الأحوط.

ثمّ إنّ ما كان متمحّضاً في القرآنية فحرمة مسّه لا تدور مدار نيّة الكاتب أصلاً بل لو ارتسم من هبوب الرياح يلحقه حكمه، نعم ما ليس بنفسه متمحّضاً لها فالعبرة في قرآنيّته بقصد الكاتب، ولو شكّ فيه جاز مسّه، وفي جواز رسمه على بدن المُحدث إشكالٌ، وكذا لو كان عند الرسم متطهّراً فأحدث، والاحتياط غير خفيّ في الصورتين.

الرابعة: يستحبّ الوضوء للصلوات النوافل مطلقا - مضافاً إلى اشتراط صحّتها به -، ولغير الواجب من المسّ أيضاً - مضافاً إلى توقّف جوازه عليه -، وللطواف المندوب، ولتلاوة القرآن وكتبه وحمله ومسّ حواشيه، ولدخول المساجد والمشاهد، ولزيارة النبيّ والأئمة «صلوات الله عليهم» من قُربٍ أو بُعد، ولما عدا الطواف والصلاة من مناسك الحج، ولصلاة الجنازة، وطلب الحاجة، والاستخارة، وللأذان مطلقا، وسيأتي أنّه الأحوط في الإقامة، ولسجدة الشكر، والتلاوة، وللنوم، ولورود المسافر على أهله، ولدخول الزوج على الزوجة ليلة الزفاف، ولجلوس القاضي مجلس القضاء، وللتأهّب للفرض، على إشكالٍ في كون التهيُّؤ من غايات الوضوء أو أنّه يستحبّ السبق إلى التطهّر كيلا يفوته فضل أوّل الوقت، ويطّرد ذلك في استحبابه قبل الأغسال المسنونة أيضاً، والأحوط الإتيان به قبل الوقت وقبل الأغسال المسنونة بقصد الكون على الطهارة. وهذه النيف والعشرون هي عمدة ما يستحبّ لها الوضوء، والمتحصّلُ

من استحبابه لنفسه - بأحد ما تقدّم من الوجهين فيه - واستحبابه لهذه الأُمور هو تأكّد استحباب الكون على الطهارة في هذه الأحوال.

الخامسة: لا أشكال في استحباب الوضوء لتجديد الطهارة في الجملة، والظاهر اختصاصه بالمتطهّر من الأصغر دون الأكبر على أشكالٍ في اندراج الوضوء المنضمّ إلى غسل الحيض والنفاس ونحوهما فيما يستحبّ تجديده، والأحوط الترك، وفي تحديد الفصل الموجب لمشروعيّة التجديد إشكالٌ، لكنّ الظاهر جوازه بعد دخول وقتٍ آخر، بل عند تجدّد غايةٍ أُخرى بعد الإتيان بما توضّأ له مطلقاً، وفي جواز تجديده لنفس تلك الغاية مع الفصل مطلقاً أو خصوص الطويل منه إشكالٌ ولو أتى به برجاء المطلوبية كان حسناً.

وقد ذُكر استحبابه للمتطهّر من الأصغر بنسيان الاستنجاء قبل الوضوء فيستحبّ إعادته بعده، ولكلّ متطهّرٍ مطلقاً بخروج المذي أو الودي - بالدال المهملة -، وبالقيء والرعاف والتقبيل بشهوةٍ ومسّ الفرج والقصيب ومس باطن الدبر والإحليل وبالضحك في الصلاة وبالكذب والظلم والإكثار من الشعر الباطل، ولو جدّده في جميع ذلك برجاء المطلوبية كان حسناً، ثم لو تبيّن بعد ذلك كونه محدثاً بالأصغر عند وضوئه ففيما عرفت مشروعية التجديد فيه يقوى إجزاؤه، بل لا يبعد في البقية أيضاً، لكنّ الأحوط الإعادة.

السادسة: يستحبّ الوضوء للمحدث بالأكبر: لنوم الجنب وأكله وشربه وجماعه وتغسيله الميّت، ولجلوس المحائض في مصلّاها للذكر مقدار الصلاة، ولمباشرة مَن غسّل الميت تكفينَه ودفنه، وكذا لو أراد الجماع أيضاً قبل أن يغتسل، وأثر الوضوء للحائض هو كمال ذكرها في بدليّته عن الصلاة، ولغيرها رفع الكراهة عمّا توضّأ له، ولو تبيّن بعد ذلك أنه كان محدثاً بالأصغر دون الأكبر فهو وإن كان قاصداً لامتثال

الأمر الواقعي ومخطئاً في تطبيقه، لكن لعدم كونه قاصداً للطهارة لا تفصيلاً ولا إجمالاً يشكل صحّة وضوئه - على ما هو الأحوط فيه -.

السابعة: إذا كانت للوضوء غايةٌ واحدةٌ واجبةٌ أو مستحبّة فتوضّأ لها أو للكون على الطهارة كان على طهارةٍ ما لم يُحدث، وأجزأه عن الوضوء لكلّ غايةٍ واجبةٍ أو مستحبّة، وإن استحبّ له تجديده - كما تقدّم -.

ولو تعدّدت غاياته الوجوبية أو الاستحبابية أو المختلفة كما إذا دخل عليه وقت الحاضرة وكانت عليه فائتةٌ ومسّ وطوافٌ واجب وهو يريد النافلة أيضاً والزيارة والتلاوة وغير ذلك، فهذه المتعدّدات لمّا كانت غايةً للوضوء من جهةٍ واحدة هي مطلوبيّة الطهارة عند فعلها وكانت الطهارة الحاصلة لكلّ واحدةٍ منها حاصلةً بعينها للأُخرى، فيتّحد الوضوء لكلّ غايةٍ مع الوضوء للأُخرى ويكون حاله عند تعدّد الغايات أيضاً كحاله عند تعدّد موجباته، بل سيأتي أنّ الأقوى في الأغسال هو التعدّد بتعدّد موجباتها، لكنّها لا تتعدّد بتعدّد الغايات المشتركة بينها وبين الوضوء ولا تتنوّع أنواعاً باعتبارها، وإنّما المتعدّد عند اجتماع غاياتٍ متعدّدة للتطهّر سواءٌ كان من الأصغر أو الأكبر هو جهات مطلوبيّته مع وحدة المطلوب ووحدة الطلب به.

فإن كانت الغايات المجتمعة كلّها وجوبيّة أو كلّها ندبيّة كان الوضوء واجباً متأكّداً وجوبه في الصورة الأُولى، وندباً كذلك في الثانية، ويصحّ في الأُولى قصد الوجوب وصفاً وغايةً، وكذلك الندب في الثانية، وتصلح الغايات المجتمعة الوجوبية أو الندبية بجملتها وآحادها لأن يقصد بها امتثال ذلك الأمر كما عند انفرادها، فإن كان المكلّف قاصداً جميعها كان ما أتى به امتصالاً لذلك الأمر من جميع جهاته، ولو كان قاصداً بعضها كان امتثالاً من تلك الجهة وأداءً بالنسبة إلى البقية، ولا فرق في الجهات الوجوبية المجتمعة بين أن تكون أصليةً كلّها أو منذورةً أو مختلفة، ولا في المنذورة

بين أن يتعلّق نذره بالغاية المقتضية لوجوب الوضوء كما لو نذر صلاةً وطوافاً ومسّاً، أو بنفس الوضوء كما لو نذر بنذرٍ واحدٍ أو نذرين أن يتوضّأ للتلاوة وللزيارة مثلاً، ففي جميع ذلك يجزي وضوءٌ واحد للجميع ولايلزمه التعدّد في شيءٍ من ذلك، نعم لو كان نفس نذره إيجاباً للمتعدّد كما لو نذر وضوءين أحدهما لغايةٍ خاصّة والآخر لأُخرى فهذا النذر وإن كان صحيحاً يجب الوفاء به، ولكن لا لكون النذر موجباً لعدم إجزاء الوضوء لغايةٍ عنه للأُخرى، وإلّا كان باطلاً ومخالفاً للمشروع، بل مناط صحّته هو صلاحيّة الوضوء للتجديد لغايةٍ أُخرى غير ما توضّأ له فيرجع نذر الوضوءين كذلك إلى نذر التجديد للغاية الثانية، وينعقد بذلك، ولو لا مشروعية التجديد لم ينعقد، كما لا ينعقد نذر الجنب غسلين كذلك، ولو اقتصر بوضوءٍ واحدٍ لهما فإن لم تكونا معيّنتين لزمه الوضوء للثانية ما لم تتعذّر، وإلّا حنث نذره وتلزمه الكفّارة لمخالفة نذر التجديد ويُجزيه الوضوء الأوّل من جهة نفس الغاية.

ولو اجتمعت غاياتٌ وجوبيّة مع أُخرى ندبيّة فالغاية الوجوبية تقتضي وجوبه وتضمحلّ [يضمحلّ] الطلب الندبي في ضمن الوجوب اضمحلال كلّ ضعيفٍ في الشديد من سنخه، فليس الوضوء حينئذٍ إلّا واجباً ولا الطلب به إلّا وجوبيّاً ولكنّ جهة الندب محفوظةٌ في ضمنه، فلو كان المكلّف قاصداً للغايات الوجوبية بعضاً أو كلاً صحّ قصد الوجوب وصفاً وغايةً - كما فيما تقدّم -، ولو لم يكن قاصداً سوى الغاية الندبية أو الكون على الطهارة فالوجوب الوصفيّ وإن جاز قصده لكنّه لا يجدي في العبادية، ولا يجوز قصد الأمر الوجوبي إذ ليس ناوياً امتثاله، ولا الندبي لانتفائه، وإنّما يصحّ له قصد جهة الندب والمطلوبية الموجودة من هذه الجهة في ضمن الوجوب، وهي المعبّر عنها بالقربة المطلقة، فلو أراد مَن عليه فريضةٌ حاضرةٌ أو فائتةٌ - لا يريد الإتيان بها بهذا الوضوء - أن يتوضّأ لغايةٍ مندوبة أو قبل الوقت للكون على

الطهارة في أوّله أو لكونه شاكّاً في دخول الوقت ونحو ذلك، صحّ وضوؤه في جميع ذلك إذا نوى به القربة المطلقة، وحال الغسل الواجب على المحدث بالأكبر أيضاً كحال الوضوء في جميع ذلك سوى إنّه لا يقبل التعدد بالنذر لعدم قابليّته للتجديد - كما تقدّم -.

المبحث الثالث: في أفعال الوضوء

وهي غسلتان ومسحتان، فالغسلتان للوجه واليدين، والمسحتان للرأس والقدمين:

أمّا الوجه فهو ما بين قصاص الشعر وطرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الوسطى والإبهام عرضاً، فالداخل في هذا الحدّ هو الواجب غسله بجميع أجزائه، والخارج عنه ليس منه، نعم يجب إدخال شيءٍ من الأطراف مقدمةً، والمرجع في تحديد ما يجب غسله في غير مستوي الخلقة - بكبر وجهه أو صغره وكونه أنزع أو أغمّ - الى مستوي الخلقة، وأمّا في طول أصابعه أو قصرها فإلى ما يناسبه.

ويجب فيه البدأة بالأعلى تحقيقاً وكونه إلى الأسفل عرفاً، وأمّا كونه إلى الأسفل فالأسفل فيكفي فيه أن يكون على وجهٍ لايصدق النكس عرفاً ولو يسيراً، ولو ورد الماء على وجهه منكوساً ونوى الغسل برجوع الماء من الأعلى صحّ، وكذا لو وقف تحت ميزابٍ أو في المطر ونحوه ممّا يجري فيه الماء من الأعلى إلى الأسفل بنفسه ناوياً به الغسل للوضوء، ولو وضع وجهه في حوضٍ أو أرسل الماء عليه دفعةً ففي كفاية مجرّد النية في تحقق الغسل من الأعلى إلى الأسفل إشكالٌ، والأحوط فعل ما يوجب تحقّقه الخارجي إمّا بتحريك الوجه بحيث ينتقل الماء من أعلاه إلى أسفله أو بإمرار اليد ونحو ذلك.

ويجب غسل ظاهر ما دخل من اللحية في الحدود، ولا يجب البحث عن الشعر المستور فضلاً عن البشرة المستورة، أمّا ما لا يستره الشعر ويُرى من

خلاله فالأقوى وجوب غسله، وكذا لو شكّ في كون الشعر ساتراً أو غير ساتر لها.

وأمّا اليدان فالواجب غسلهما من المرفقين وهما مجمع عظمي الذراع والعضد، وغسل شيءٍ من فوق المجمع من العضد مقدمةً، وتجب البدأة بالأعلى حسبما مرّ في الوجه، ومن قُطع بعض يديه غسل ما بقي مبتدئاً من المرفق - على ما ذُكر -، ولو قُطعت من المرفق بحيث لم يبق شيءٌ سقط وجوب غسلها، ولو كان له ذراعان دون المرفق أو إصبعٌ زائدٌ أو لحمٌ نابت ونحو ذلك وجب غسل الجميع، دون ما كان فوق المرفق وإن تدلّى، ولو كانت له يدٌ أُخرى مستقلّةٌ فإن عُلمت زيادة إحداهما بعينها لم يجب غسلها، وإلّا وجب ومسح بهما.

والأقوى وجوب غسل الشعر هنا مع البشرة، ولا يجزي غسل الشعر عن غسلها وإن كان كثيفاً. ولا يجب غسب شيءٍ من البواطن، ولو شكّ في كونه من الباطن أو الظاهر - كما هو الغالب في الشقوق الحاصلة من البرد ونحوه - فالأحوط غسله، ولا يجب غسل باطن الأظفار إن لم تتجاوز المعتاد - على إشكالٍ فيما إذا كان مرئياً يصل إليه الماء بلا مؤونة - والأحوط الإيصال، ولو تجاوزت وجب إيصال الماء إلى ما يُرى من البشرة، ولو كان هناك وسخٌ يمنع عن وصوله إليها وجبت إزالته، ولو كان الوسخ بحيث ينفذ فيه الماء ويصل إلى البشرة ففي وجوب إزالته كي يجري الماء بلا حائلٍ على البشرة أو كفاية نفوذه فيه ووصوله إليها وجهان: أحوالطما الأوّل، وأقواهما الثاني، ويطّرد ذلك في كلّ مانعٍ عن وصول الماء إلى البشرة كالكحل والوسمة ونحوهما إذا كان جسماً مرئياً عليها، دون ما إذا كان من اللون والأثر، ويجري حكم البشرة على ما يعلو الجروح والقروح ونحوهما عند البرء ولا يجب رفعه ما لم يرتفع بنفسه.

ولا يجوز ترك شيءٍ من الوجه أو اليدين بلا غسلٍ ولو مقدار شعرة، ولو بقي شيءٌ لم يُغسل من أحد الأعضاء فإن علم به بعد فوات الموالاة بطل وضوؤه وإلّا

غسله ويراعي ما يحصل به الترتيب، وفي وجوب غسل أسفله المحاذي له من ذلك العضو أيضاً وعدمه وجهان، والأحوط الأوّل، ويلزم رفع ما يمنع وصول الماء إليه أو تحريكه وإن شكّ في حجبه، ولو شكّ في وجوده بحث عنه إلّا مع الاطمئنان بعدمه.

وأمّا المسحتان فأوّلهما: مسح شيءٍ من مقدّم الرأس والأحوط عدم النكس وعدم الاجتزاء بما دون عرض إصبع، وأحوط منه أن لا يكون أقلّ من عرض ثلاث أصابع، والأفضل أن يكون بثلاث أصابع، والمرأة كالرجل، والمراد بمقدّم الرأس رُبعه ممّا يلي الجبهة فلا يُجزي المسح على غيره، ويكفي على شعره المختصّ به دون الخارج بمدّه عن حدّه.

ويجب أن يكون المسح بما بقي من نداوة الوضوء لا بماءٍ جديد، وأن يكون بباطن الكفّ الأيمن وبالأصابع أولى، ولو تعذّر المسح بالباطن أجزأ غيره والأحوط كونه بظاهر الكفّ، ولو تعذّر فبالذراع والأحوط تقديم باطنه، ويعتبر عدم الحائل في كلٍّ من الماسح والممسوح، وكذا جفاف الممسوح أيضاً بأن لا يكون فيه شيءٌ من الأجزاء المائيّة أصلاً، نعم لا بأس بنداوته لا على هذا الوجه، ولا تضرّ كثرة بلل الماسح وإن حصل منه جريانٌ إذا قصد المسح وإن كان الأحوط حينئذٍ تقليل البلّة:

ولو غسل يده اليسرى بالإدخان في الماء أو المكث فيه فأخرجها لم يجز المسح بها، وكذا اليمنى إذا لم يغسل اليسرى بها، ولو نوى غسلها في الإخراج مسحَ بها مطلقا ولكن يراعي أن لا ينزل ممّا في الذراع من الماء إلى الكفّ بعد تمام غسله.

ولو اختلط بلل يده مع بلل أعضاء الوضوء فلا يمسح به - على الأحوط -، نعم لو جفّ ما في يده قبل المسح لنسيانٍ أو غيره من الأعذار جاز له الأخذ من بلل الوجه كالحاجبين وما لا يخرج عن حدّه من اللحية، ولو لم يمكن حفظ نداوة الوضوء لحرٍّ ونحوه فالأحوط المسح بيده على حالها ثمّ بماءٍ جديد تمّ التيمّم.

ثانيهما: مسح القدمين من أطراف الأصابع إلى الكعبين - وهما قبّتا القدمين -

مُدخلاً لهما في المسح، والأولى بل الأحوط أن ينتهي بالمسح إلى مفصل الساق، ويُجزي من العرض ما يتحقّق به مسمّاه، وليقدّم اليمنى باليد اليمنى ثمّ اليسرى باليسرى - على الأحوط - وإن كان الأقوى جواز مسحهما معاً، وحكم المقطوع من الممسوح والزائد فيهما وفي الرأس والمسح بالبلة وجفاف الممسوح يُعرف ممّا سبق.

ولا يُجزي هنا مسح الشعر عن البشرة فضلاً عن غيره كالخفّ والجورب وشرك النعل ونحوها، إلّا لتقيّةٍ فيجوز المسح على الخفّ كما يجوز العمل في سائر أفعال الوضوء على التقيّة، ولو دار الأمر بين المسح على الخفّ أو غسل القدمين فالأحوط الجمع بينهما مع التمكن - وإن كان الأقوى كفاية الغسل وتعيّنه -، ويعتبر عدم المندوحة في مكان التقيّة، نعم لا يجب عليه أن يخرج إلى مكانٍ لا تقيّة فيه، أو يبذل مالاً، بل لا يجب تأخير الصلاة أيضاً مع العلم بارتفاعها قبل خروج الوقت - وإن كان أحوط -، والظاهر أنّ سائر أنواع الضرورة كخوف العدوّ والبرد الشديد ونحوهما أيضاً كالتقيّة في تجويز المسح على الحائل، وكذا ضيق الوقت إلّا أنّ الأحوط فيه ضمّ التيمم إلى الوضوء والرأس كالقدم في ذلك كلّه، وإذا زال السبب المسوّغ للمسح على الحائل - كالتقيّة والضرورة المذكورتين - في أثناء الوضوء أعاده - على الأقوى -، وكذا لو زال بعد الفراغ منه وقبل الصلاة وبعدها أيضاً كسائر [لسائر] ما يتوقّف على الطهارة - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -، والله العالم.

المبحث الرابع: في شرائط الوضوء

وتنقسم إلى خارجيةٍ هي كالمقدّمات وداخليةٍ تعتبر في نفس أفعاله.

أمّا الخارجيّة فمرجعها إلى أمورٍ أربعة:

الأوّل: سعة الوقت للوضوء وانتفاء سائر ما يوجب الانتقال إلى التيمّم - على ما سيجيء في بابه -.

الثاني: طهارة كلّ واحدٍ من أعضاء الوضوء عند غسله أو مسحه، وإن كان الأولى طهارة الجميع عند الشروع فيه.

الثالث: صلاحيّة الماء للتطهّر به بأن يكون مطلقاً طاهراً، بل غير مستعملٍ في رفع الحدث الأكبر - على الأحوط كما تقدّم -.

الرابع: إباحة الماء وإنائه ومصبّه ومكان الوضوء، وهو الفضاء الذي يقع فيه الغسل والمسح، دون موقف المتوضّي وما يشغله بدنه، وإن كان الأحوط أن لا يعتمد برجله عند المسح عليها على المغصوب، وفي استتباع نصب الخيمة المغصوبة لمغصوبيّة ما أحاطت به من الفضاء وجهٌ، لكن الأقوى خلافه.

وهذا الشرط ليس في الأربعة المذكورة على نهجٍ واحد:

ففي الماء والمكان مطلقٌ لا يفرّق فيه بين صورتي الانحصار وعدمه، ويكون نفس أفعال الوضوء عند غصبيّة كلٍّ منهما تصرّفاً في المغصوب وباطلاً على كلّ تقدير.

وأمّا الآنية فلو لم ينحصر ما يجده من الماء بما في إناء الذهب أو الفضّة أو المغصوب وكان واجداً لماءٍ آخر أيضاً فقد توجّه إليه التكليف بالوضوء على كلّ حالٍ، ويصحّ وضوؤه لو اغترف منها للغسلات ويبطل لو مرس بعضَ ما يجب غسله فيها، والفرق ظاهرٌ ولو انحصر بما في تلك الآنية فإن كان الماء ملكاً له ولم يكن وقوعه فيها بسوء اختياره كانت له السلطنة على تخليصه منها، وهذا هو ضابط جواز التخليص في جميع موارده، ويكون واجداً للماء بذلك فيتوجّه إليه التكليف بالوضوء حينئذٍ ويلزمه الإفراغ منها ثمّ التوضّي به، ولو اغترف منها للغسلات كلاً أو بعضاً ففي صحة وضوئه إشكالٌ، ولو انتفى أحد الأمرين فكان الماء من المباحات الأصليّة أو كان وقوعه في الآنية المذكورة بسوء اختياره لم تكن له السلطنة على تخليصه منها،

ولا أثر لقصد التخليص في جوازه مع انتفاء السلطنة عليه، ويكون من فاقد الماء بذلك ويجب عليه التيمّم، ولو توضّأ منها بطل مطلقاً، لكن لو عصى وأفرغ من الآنية قدر ما يكفيه لتمام وضوئه صار من واجد الماء وصحّ وضوؤه.

وأمّا المصبّ فإن كان وصول ماء الوضوء إلى المغصوب بحيث لا يُعدّ عرفاً من وجوه التصرّف فيه كان وصوله إليه كعدمه، وصحّ وضوؤه مطلقاً، ولو كان يُعدّ تصرّفاً فيه فإن كان إجراء الماء على أعضاء الوضوء هو بعينه الصبّ على المغصوب ويتحقّق غسل الأعضاء في طريق انصبابه عليه بطل وضوؤه مطلقاً، وكذا مع تغايرهما أيضاً إذا كان الغسل علّةً تامةً للانصباب المذكور بحيث لا يمكنه المنع عنه - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -، ومع الانحصار يتعيّن التيمم في الصورتين، ولو لم يكن الغسل علةً تامةً له وأمكنه المنع عنه صحّ وضوؤه ولو مع الانحصار - على الأقوى -.

وهنا مسائل:

الأُولى: أنّ شرطية هذه الشروط بالنسبة إلى سعة الوقت وطهارة أعضاء الوضوء وصلاحيّة الماء للتطهّر به واقعيّةٌ لا يفرّق في الفساد بانتفائها بين العمد والنسيان و غيرهما، وبالنسبة إلى سائر ما يوجب الانتقال إلى التيمم مختلفةٌ - كما سيأتي في بابه -، وبالنسبة إلى إباحة ما تعتبر إباحته علميّةٌ يدور الفساد بانتفائها مدار العمد أو ما يقوم مقامه، ولا يطّرد عند نسيان الغصبيّة ولا الجهل بها أو اجهل بحرمة التصرّف في المغصوب إذا كان معذوراً فيه شرعاً، دون ما إذا كان مقصّراً أو عاصياً بفعله فإنّه ملحقٌ بالعمد في جميع آثاره - على الأقوى - ولو كان الناسي هو الغاصب ففي معذوريّته عند النسيان إشكالٌ خصوصاً إذا كان عن عدم مبالاةٍ منه، بل لا يبعد عدم المعذوريّة في هذه الصورة، ويلحق نسيان الحكم بالجهل به بل هو عينه ولا يخرج بسبق العلم عن كونه جهلاً فعليّاً به، وأمّا الحكم الوضعيّ الذي هو الفساد فلا أثر

لكونه معذوراً أو غير معذورٍ فيه بعد عدم المعذوريّة في الحكم التكليفيّ الذي هو منشأ الفساد. وتلحق الآنية من الذهب والفضة أيضاً بالمغصوب في جميع ذلك.

الثانية: لو تذكّر غصبيّة شيءٍ ممّا تعتبر إباحته في أثناء الوضوء صحّ ما مضى منه، ويلزمه التخلّص عن الغصب فوراً، ويضمن ما أتلفه أو استولى عليه من عينٍ أو منفعة، فإن أمكنه الإتمام بلا تصرّفٍ في المغصوب أتمّه، وإلّا استأنف، ولو كان منحصراً ولم يتمكّن من شيءٍ منهما انتقل إلى التيمم. ولو تذكّر غصبيّة الماء بعد تمام الغسلات ففي جواز المسح بما في يده من البلّة وعدمه وجوهٌ: أقواها التفصيل بين أن يكون ما في اليد من مجرّد النداوة التي هي محض الأثر فيجوز المسح بها، أو يكون من عين الأجزاء المائية فلا يجوز، فإنّها وإن كانت تالفةً ومضمونةً على من أتلفها لكنّ الضمان ليس ناقلاً قهريّاً للتالف إلى الضامن ولا تنتقل إليه أجزاؤه الباقية بعد تلفه العرفيّ الموجب لضمانه تمام القيمة، بل هي باقيةٌ على اختصاصه بالمالك مطلقاً - على الأقوى -، ويتفرّع على ذلك فروعٌ كثيرة: منها عدم جواز المسح بالأجزاء المائية المذكورة ولو مع عدم تمكّن المالك من الانتفاع بها، ولزوم تجفيفها لو كانت على أعضاء مَن يريد الوضوء كيلا يختلط بمائه، وغير ذلك.

الثالثة: المدار في إباحة ما تعتبر إباحته على كونه باقياً على الإباحة الأصلية، أو كون المتوضّي مالكاً له أو مأذوناً من المالك ولو بشاهد حالٍ يكشف عن رضاه، ولو كان وقفاً توقّف جواز التصرّف فيه على إحراز كونه من الموقوف عليهم ولو باستمرار عملٍ يكشف عن ذلك، ومع عدم إحرازه لا يجوز التصرّف فيه، وكذا في ملك الغير أيضاً مع عدم إحراز رضى مالكه. ولو شكّ في كونه ملك الغير أو مباحاً أصليّاً فإن كان مسبوقاً بالإباحة بنى عليها، وإلّا ففيه إشكال، وكذا لو تردّد بين كونه ملك نفسه أو غيره ولم تكن له حالةٌ سابقة، وإلّا بنى عليها.

ويجوز الانتفاع بمياه الأنهار والقنوات موقوفةً كانت أو مملوكةً مطلقا في الغُسل والوضوء والشرب وغيرها من الاستعمالات التي يحتاج العموم إليها وجرت السيرة بها - على إشكالٍ فيما لو منع المالك أو من يقوم مقامه عنه أو كانت مغصوبة -، لكن لا يبعد جواز التصرّفات المذكورة في الصورة الثانية. ولو اعتقد غصبيّة ماءٍ وتوضّأ به ثمّ تبيّن خلافه فلو فُرض أنّه قصد التقرّب بفعله لغفلةٍ ونحوها صحّ وضوؤه.

وأمّا الشرائط الداخلية المعتبرة في نفس الأفعال فمرجعها أيضاً إلى أُمورٍ أربعة:

الأوّل: النيّة، وتقوم حقيقتها بأمرين: الأوّل القصد إلى العمل المنويّ، وبهذا يكون إراديّاً وممتازاً عمّا يصدر عن النائم ونحوه، الثاني انبعاث هذا القصد عن داعي التقرّب إليه تعالى، وبهذا يكون عباديّاً، وسيأتي ما يعتبر في كلّ واحدٍ من هذين الركنين وغيره من مباحث النية في كتاب الصلاة - إن شاء الله تعالى -. والذي يعتبر في نية الوضوء هو القصد إلى جملة أفعاله إمّا لإرادة بعض ما تقدّم من الغايات أو للكون على الطهارة - على الأحوط -، وأن يكون الداعي والمحرّك له هو التقرّب إليه تعالى من دون أن تشوبه شائبة الرياء في شيءٍ من أجزائه أو أوصافه ولو تبعيّاً، ولا مداخلة غايةٍ أُخرى مباحةٍ كانت أو راجحةٍ إلّا إذا كان القصد إليها تبعيّاً لا جزءً من الداعي مطلقا.

ويكفي فيه نية القربة المطلقة على كلّ حال - كما تقدّم - ولا يعتبر فيها قصد الوجوب أو الندب مطلقا ولا استباحة المشروط صحته أو جوازه به ولا رفع الحدث وغير ذلك، بل لو نوى عدم رفع ما عدا الحدث الأوّل صحّ وارتفع الجميع، نعم لو نوى عدم رفع الحدث به مطلقا أو نوى عدم رفع أوّل حدثٍ صدر منه ورفع ما عداه، ففي لغويّة هذا القصد أو كونه منافياً للقصد إلى حقيقة الوضوء ونقضاً له إشكالٌ، والأحوط الإعادة.

ويجب استدامة النية أيضاً بأن لا يعدل عن قصده ولا يتردّد فيه إلى أن يُتمّ وضوءَه، ولو عدل عنه أو تردّد فيه في الأثناء فإن رجع إلى قصده الأوّل قبل فوات الموالاة أجزأه إتمامه، وإلّا استأنف وضوءه، ولو أتى بشيءٍ من أفعاله في حال تردّده أو عدوله بطل ما أتى به ويستأنف الوضوء مطلقاً - على الأحوط -.

الثاني: مباشرة المتوضّي جميع أفعاله بأن يصدر عنه نفس غسل الأعضاء ومسحها بمباشرته واستقلاله فيه، ويبطل بمباشرة الغير ولو اليسير منهما أو إعانته له. أمّا المقدّمات فلا بأس بالبعيدة منها كأحضار الماء مثلاً، ويُكره القريبة كصبّ الماء في يده، وكذا على وجهه أو يديه أيضاً إذا كان قاصداً للغسل بأيصال ذلك الماء على الأعضاء بمعونة اليد بعد ذلك - وإن كان الأحوط تركه -، ولو كان قاصداً للوضوء بنفس ذلك الصبّ فالبطلان ظاهرٌ ولو كان الماء جارياً من ميزابٍ ونحوه أو المطر نازلاً من السماء فيكفي الوقوف تحته - على وجهٍ يجري الماء على أعضاء الوضوء - في استناد الغسل إليه بمباشرته واختياره - كما تقدم - ويكون مسبّباً توليديّاً لوقوفه تحت الميزاب أو المطر على كلّ من تقديري سبق الجريان على وقوفه أن العكس مع كون الماء جارياً من الميزاب بلا مباشرة أحدٍ لإجرائه، ولو كان إجراؤه منه بمباشرة شخصٍ آخر كان الغسل مسبّباً توليديّاً لما هو المتأخّر من الوقوف أو الإجراء، والسابق منهما إعداداً له، ففي صورة تأخّر الوقوف يكون فعلاً للمتوضّي وصادراً عنه بمباشرته واختياره، وينعكس الأمر في صورة تأخّر الإجراء ويكون فعلاً لمن يُجري الماء - كما في جميع ما كان من هذا القبيل -، والفرق ظاهرٌ.

هذا كلّه مع تمكّنه من الاستقلال في مباشرة الأفعال، ولو تعذّر عليه الاستقلال وجبت الاستعانة، ولو تعذّرت المباشرة رأساً وجبت الاستنابة فيستنيب مَن يغسل من وجهه ويديه ما لا يتمكّن منه بنفسه ويمسح مواضح المسح بيد المتوضّي، ولو تعذّر

أَخَذَ البلّة من يده ومسح بها، ويتولّى هو النية، لكن لو نوى النائب أيضاً كان أحوط.

الثالث: الترتيب بتقديم غسل الوجه ثمّ اليد اليمنى ثمّ اليسرى ثمّ مسح الرأس ثم الرجلين، ولا ترتيب بينهما - وإن كان الأحوط رعايته كما تقدّم - وكذا لا ترتيب بين أجزاء الأعضاء بعد البدأة بالأعلى وعدم النكس فيها - وإن كان الأحوط رعاية الأعلى فالأعلى أيضاً في كلّ جزءٍ بالنسبة إلى ما يُسامته -. ولو أخلّ بالترتيب بطل وضوؤه مطلقاً، لكن لو تذكّر في الأثناء قبل فوات الموالاة وعاد إلى ما يحصل به الترتيب صحّ وضوؤه إذا لم يكن منويّاً على خلاف الترتيب، وإلّا بطل مطلقا.

الرابع: الموالاة، ويبطل الوضوء بفواتها مطلقا، والعبرة فيها بأحد أمرين: إمّا بقاء الرطوبة في كلّ عضوٍ عند الشروع في لاحقه مطلقا، أو رعاية التتابع العرفي، ولو جفّ السابق قبل الشروع في لاحقه لحرارة البدن أو الهواء أو غير ذلك فالأحوط لزوم التتابع المذكور وعدم الاعتداد بفرض البدن والهواء معتدلين وبقاء الرطوبة على ذلك التقدير، بل الأحوط رعايته مطلقاً، ولا يضرّ حينئذٍ جفاف السابق مطلقاً لكنّ الأحوط عدم التعمّد في تجفيفه، ولو جفّت اليد اليمنى قبل الشروع في اليسرى وكانت الرطوبة باقيةً في الوجه مثلاً أو جفّ الرأس قبل مسح الرجلين وكانت الرطوبة باقيةً في أعضاء الغسل كلّها أو الأخير منها فالأحوط عدم الاعتداد به، كما أنّ الأحوط عدم الاعتداد ببقائها في مسترسل اللحية ونحوه، والله العالم.

المبحث الخامس: في أحكام الجبائر

وهي الألواح التي تُجبر الكسور بها، ويلحق بها اللطوخ والخرق والضمادات الموضوعة على الجروح والقروح، فإن كانت في محلّ الغسل ولم يمكن غسله إمّا لعدم التمكّن من أيصال الماء إليه أو للتضرّر منه أو لنجاسته المتعسّرة إزالتها أو غير ذلك وجب المسح عليها مستوعباً به كلّها مراعياً فيه ما يعتبر في غسل البشرة من

عدم النكس وغيره، لكن لا يلزم المداقّة بإيصال الماء إلى ما بين الخيوط من الخلل والفرج، ولا يُجزي غسلها بالغمس في الماء ونحوه، ولا مسح البشرة عن المسح عليها - على الأقوى -، نعم الأحوط أن يمسح بها [عليها] على وجهٍ يتحقّق به أقلّ مراتب الغسل وينوي به ما يراد منه لا خصوص عنوان الغل ولا المسح، ويلحق ما قضت العادة بدخوله تحت الجبيرة بالمحلّ المجبور، ويجب غسل ما عدا ذلك من أطرافه الصحيحة.

ولو كانت الجبيرة على المساح أو الممسوح فمع عدم استيعابها يتعيّن الباقي للمسح مطلقاً، ولو كانت مستوعبةً جرى عليها حكم البشرة مطلقاً فإن كانت على الماسح لزم المسح بما فيها من النداوة الحاصلة من المسح عليها بدل الغسل، وإن كانت على الممسوح اعتبر في المسح عليها ما تقدّم في المسح على نفس البشرة فيجب أن يكون بالكفّ أو ما يقوم مقامها، وخلوّها عن النداوة الخارجية، ولا يلزم المداقّة هنا أيضاً - كما تقدّم -. ولو كانت الجبيرة نجسةً وَضَع عليها خرقةً طاهرة ومسح عليها مطلقا، لكنّ الأحوط أن يكون وضع الخرقة بحيث يلحق بالجبيرة ويُعدّ جزءً منها ويكون سطحها الظاهر هو ظاهر الجبيرة. ولو كان الجرح المتضرّر بالماء مكشوفاً غَسَل ما حوله والأحوط أن يمسح عليه أيضاً مع طهارته والأمن من تضرّره بذلك، وإلّا وَضَع عليه خرقةً ومسح عليها - على الأحوط -، وكذا لو كان في محلّ المسح ولم يتمكن من مسحه لأحد المحذورين لكنّ الأحوط ضمّ التيمم حينئذٍ، بل لا يترك في المشكوف مطلقا، وكذا في الجبيرة النجسة أيضاً والمستوعبة لعضوٍ واحد فضلاً عن تمام الأعضاء.

ولو كان للتضرّر من الوضوء التامّ موجبٌ آخر غير الكسر والقروح والجروح فالأقوى هو الانتقال إلى التيمم رمداً كان أو غيره، بل لو كانت القرحة أو الجراحة

موجبةً لتضرّر غير ما عليه الجبيرة أيضاً تعيّن التيمم - على الأقوى -. ولو التصق ببعض أعضاء الوضوء ما يضرّ أو يشقّ رفعه لحق بالجبيرة ولم يجب رفعه وإن كان لصوقه بتقصيرٍ منه - على الأصحّ لكن لو لم يتضرّر من رفعه ولم يكن مستلزماً سوى الحرج والمشقة فالأحوط تحمّله في هذه الصورة، والله العالم.

المبحث السادس:

لو استمرّ الحدث فحكم المستحاضة سيأتي في بابها - إن شاء الله تعالى -، أمّا مَن عداها وهو المسلوس والمبطون ومن به سلس الريح ومن يتراتر نومه أو إغماؤه فإن كانت له فترةٌ تسع الطهارة والصلاة بما يجب من أفعالها وجب إيقاعها في تلك الفترة، فإن كانت في أوّل الوقت وجب البدار اليها، وإلّا لم يجز ويجب انتظارها، ولو لم ينتظر وصلّى قبلها فإن كان مع العلم بها أو احتمالها أعاد صلاته، بل وإن صلّى مع اليأس أيضاً ثمّ بان خطؤه - على ما هو الأحوط في العذر الغير المستوعب مطلقا -، نعم لو صلّى مع رجائها لكنّها لم تتفق واستمرّ حدثه فلو فرض أنّه قصد التقرب بما أتى به لغفلةٍ ونحوها صحت صلاته.

ولو لم تكن له تلك الفترة فإن توالى حدثه أو كانت له فتراتٌ يسيرة لا تسع التطهّر لم يكن لتخلّله بين أفعال الوضوء أو الغسل وكذا بين أفعال الصلاة والطواف الواجب أثرٌ أصلاً لا من حيث قاطعية الحدث للهيئة الاتصالية المعتبرة فيهما، ولا من حيث شرطية الطهارة لنفس الأفعال، فيصلّي ويطوف بوضوءٍ واحد، بل لا يبعد أن لا يكون ناقضاً للطهارة مطلقا، فما لم يُحدث بعد تطهّره بحدثٍ آخر جاز له الإتيان بكلّ مشروطٍ بالطهارة بلا تجديد وضوءٍ له، وإن كان الأولى بل الأحوط أن يجمع بين الظهرين والعشاءين بوضوءٍ واحد كما في المستحاضة، وأحوط منه أن يتوضّأ لكلّ فريضةٍ أو نافلةٍ، وأن لا يمسّ كتابة القرآن إلّا إذا وجب بنذرٍ ونحوه وإن كان الأقوى جوازه مطلقاً.

ولو كانت له فتراتٌ تسع كلّ واحدةٍ منها للتطهّر وشيءٍ من أفعال الصلاة فإن كانت الفترات قصيرةً يستلزم تكريرُ التطهّر - عند تخلّل الحديث في الأثناء ثمّ البناء على صلاته من موضع القطع - حرجاً ومشقة لم يكن المتخلّل في أثناء صلاته أو طوافه قاطعاً لهما ولا ناقضاً لطهارته في هذه الصورة أيضاً كالسابقة، لكن بالنسبة إلى خصوص كلّ صلاةٍ بتوابعها من الركعات الاحتياطية وأجزائها المنسيّة وسجدتي السهو، لا مطلقاً، ويلزمه التطهّر لكلّ فريضةٍ أو نافلةٍ مطلقاً، ولا يجوز له مسّ كتابة القرآن بعد صدور الحدث منه، ولا تلحق صلاة الطواف بالركعات الاحتياطية ونحوها، بل يلزمه التطهّر لها مراعياً لعدم الفصل المنافي للفوريّة العرفية - على الأقوى -.

ولو كانت الفترات بحيث تسع كلّ واحدةٍ منها ما يعتدّ به من أفعال الصلاة ولا يلزم من تكرير التطهّر عند تخلّل الحدث في أثنائها ثمّ البناء من موضع القطع عسرٌ أصلاً ففي لزومه وخروج هذا الفعل المنافي لصورة الصلاة في أثنائها عن كونه قاطعاً لها أو وجوب الإتمام بالطهارة الأُولى وخروج الحدث المتخلّل في الأثناء عن كونه ناقضاً لها بالنسبة إلى خصوص هذه الصلاة - كما في الصورة السابقة - وجهان، والأحوط الجمع خصوصاً في المسلوس فيصلّي أوّلاً بوضوءٍ واحد ثمّ يصلّي صلاةً أُخرى بتكرير التطهّر بعد كلّ حدثٍ ثمّ البناء على الوجه المذكور ويجعل الماء قريباً منه أمامه بحيث لا يستدبر القبلة ولا يفصل بأزيد ممّا لا محيص عنه.

ثمّ إنّ المدار - في كون الفترة واسعةً أو غير واسعة بعد التطهّر لأقلّ واجبات الصلاة - على سعتها للفرد الاختياريّ المشتمل على جميع واجباتها، عدا السورة فإنّها تسقط بمطلق الاستعجال، دون الاضطراريّ الذي تُجزي فيه تسبيحةٌ واحدة لكلّ ركعةٍ منه والإيماء عن أفعاله، لكن لو كانت فتراتُهُ تسع الاضطراريّ المذكور دون الاختياريّ فلو أتى به أيضاً بعد الفراغ عن التامّ المتخلّل في أثنائه الحدث فهو الأحوط.

ويلزم المسلوس والمبطون أن يتحفّظا عن تعدّي النجاسة بما لا حرج فيه، وتطهير المحلّ أيضاً لكلّ صلاةٍ مع التمكّن من الدخول فيها متطهّراً.

المبحث السابع: في أحكام الخلل

وفيه مسائل:

الأُولى: لو تيقّن الطهارة وشكّ في انتقاضها بنى على بقائها، ولو تيقّن الحدث وشكّ في ارتفاعه تطهّر، وكذا لو تيقّنهما وشكّ في المتأخّر منهما سواءٌ جهل تاريخهما أو تاريخ أحدهما وإن كان المعلوم تاريخه هو الوضوء - على الأقوى -، ولو كان الشك في أصل التطهّر عن الحدث المعلوم أو في تأخّره عنه بعد الفراغ عن مشروطٍ بالطهارة بنى على صحة عمله السابق وتطهّر للاحق، ولو كان في أثنائه فلجريان قاعدة التجاوز - كما في الشك في الإقامه - وجواز المضيّ في العمل أو وجوبه بذلك وإن كان وجهٌ قويّ لكنّ الأحوط الإتمام ثمّ الإعادة، أمّا إذا كان الالتفات إلى شكّه قبل الدخول في العمل ثمّ نسي أن يتطهّر وصلّى فالظاهر بطلان صلاته ولزوم الإعادة أو القضاء مطلقا.

الثانية: لو شكّ في شيءٍ من أفعال الوضوء فأن كان منشأ شكّه هو الشك في عدوله عن قصد الوضوء في أثنائه أو البقاء عليه فمع عدم فوات الموالاة يأتي بما شكّ فيه وما بعده، وإلّا يستأنف مطلقا، ولو علم أنّه لم يعدل عن قصده فإن شكّ بعد الفراغ عن مسح الرجل اليسرى في شيءٍ ممّا تقدّمه لم يلتفت، ولو كان قبل الفراغ عنه أتى بالمشكوك وما بعده، ولو كان شكّه في نفس مسح الرجل اليسرى فإن كان بعد فوات الموالاة أو بعد اشتغاله بعملٍ آخر لم يلتفت، وإلّا أتى به - على أشكالٍ فيما إذا كان بعد انتقاله عن محلّ الوضوء -.

الثالثة: لو شكّ بعد الفراغ عن الوضوء في وجود حاجبٍ على بعض أعضائه

لم يلتفت ولو مع العلم بأصل وجوده وكون الشك في سبقه على الوضوء أو تأخّره عنه، حتّى مع العلم بتاريخه والشك في تاريخ الوضوء بل ومع العلم بسبقه أيضاً إذا كان الشك في مراعاته له بعد سبق علمه به، أمّا إذا علم بعدم مراعاته له فسواءٌ شكّ في حجبه أو علم حجبه واحتمل وصول الماء إلى ما تحته بضربٍ من الاتّفاق وجبت الإعادة.

الرابعة: لو كثر شكّه في جزءٍ أو شرطٍ لم يلتفت، وكذا لو كان في وجود مانعٍ لا يلتفت العقلاء إلى احتمال وجوده، أو في مانعيّة موجودٍ لا يلتفتون إلى احتمال حجبه مثل البياض الذي يبقى من أثر الصابون أن النورة بعد غسلهما ونحو ذلك.

الخامسة: لو علم إجمالاً بعد الفراغ من الوضوء بخللٍ إمّا في واجباته أو مستحبّاته لم يكن لهذا العلم أثرٌ ويصحّ وضوؤه، ولو علم أنّه في واجباته فمع عدم فوات الموالاة يتدارك محتملاته، وإلّا بطل وضوؤه.

ولو توضّأ وضوءين ثمّ علم إجمالاً بخللٍ في أحدهما فإن كان أحدهما رافعاً للحدث والآخر تجديديّاً لم يكن للعلم الإجماليّ المذكور أثرٌ ويصحّ وضوؤه الرافع سواءٌ كان الآخر تجديداً له أو للوضوء السابق عليه، ولو كان كلاهما رافعين فإن لم يترتّب على صحّة وضوئه السابق أثرٌ فعليّ كما إذا لم يتعقّب بمشروطٍ بالطهارة أو تعقّب بما لا قضاء ولا إعادة له كان العلم الإجماليّ المذكور بلا أثرٍ في هذه الصورة أيضاً ويبني على صحّة وضوئه الثاني، ويجوز له الإتيان بكلّ مشروطٍ بالطهارة، ولو تعقّب السابق بما يُشرع إعادته أو قضاؤه كانت قاعدة الفراغ متعارضةً متساقطة ويُحكم ببطلان الوضوءين - وإن كان ما تعقّب به السابق نافلةً على الأقوى - .

أمّا إذا علم بصدور حدثٍ منه بعد أحد الوضوءين فهو بالنسبة إلى حاله الحاضر ممّن علم الحدث والطهارة وشكّ في المتأخّر منهما ويلزمه التطهّر - كما تقدّم

- سواءٌ كانا رافعين أو كان أحدهما تجديدياً، ولو تعقّب أحدهما بما يُشرع إعادته في الوقت وخارجه دون الآخر فمتقضى قاعدة الفراغ صحّته - كما مرّ -، ولو تعقّب كلٌّ منهما به كانت القاعدة متعارضةً متساقطة - ولو مع وجوب أحدهما واستحباب الآخر كما مرّ - ويكون كلٌّ من الواجب والمستحب باقياً على وجوبه واستحبابه إعادةً وقضاءً، والله العالم.

المبحث الثامن: في سنن الوضوء

فمنها أن يكون بمُدٍّ من الماء، ووضع الإناء الصالح للاغتراف منه على اليمين والاغتراف بها حتى في غَسلها، والتسمية، والدعاء بالمأثور، وغسل اليدين من الزندين قبل إدخالهما الإناء من حدث النوم والبول مرّةً ومن الغائط مرّتين، ويستحبّ الاستياك ثم المضمضة ثمّ الاستنشاق، والدعاء بالمأثور عند كلّ واجبٍ أو مستحبٍّ إلى الفراغ عن مسح الرجلين، ولا يبعد استحباب تثنية الغسلات مطلقا، وأن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الأُولى وبباطنهما في الثانية عكس المرأة، لكنّ الأحوط أن يمسح ببلل الغسلة الواجبة، وفي أفضليّة إبقاء البلل على أعضاء الوضوء إلى أن يجفّ بل كراهة التمندل إمّا مطلقا أو بغير ما أعدّه لخصوص وضوئه وجوهٌ، والله العالم.

الباب الثاني: في الغُسل

وينقسم إلى واجبٍ ومسنون، والواجب أيضاً إلى أصليٍ وعارضيٍ بنذرٍ ونحوه، وينحصر الأصليّ منه في غُسل الجنابة والدماء الثلاثة وغُسل مسّ الميت وغُسل الأموات، فالفصول ستّة:

الفصل الأوّل: في غسل الجنابة

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

سبب الجنابة أمران:

أحدهما: خروج المنيّ وما في حكمه من البلل المشتبه به الخارج قبل الاستبراء من الموضع المعتاد أصلاً أو عارضاً - خصوصاً إذا كان دون الصلب -، والأقوى تحقّقها بالخروج مطلقا وإن كان الأحوط عند الخروج من غير المعتاد الجمع بين الطهارتين إن كان محدثاً بالأصغر وإلّا فالغسل وحده، والمنيّ إن عُرف فلا إشكال، وإلّا رجع الصحيح في معرفته إلى اجتماع الدفق والشهوة وفتور الجسد، و

ربّما زيدت الرائحة، والمريض والنساء إلى الشهوة وفتور الجسد.

ومَن وَجد على بدنه أو ثوبه المختصّ به منيّاً فإن علم أنّه منه بجنابةٍ لم يغتسل منها وجب عليه الغسل ويُعيد كلّ صلاةٍ لا يحتمل سبقها على الجنابة المذكورة، وأمّا ما يحتمل سبقها على الجنابة فالأقوى أنّه لا يجب إعادتها ولو مع العلم بتاريخ الجنابة والجهل بتاريخ الصلاة، ولكنّها أحوط خصوصاً في هذه الصورة، ولو تردّد بين أن يكون من جنابته السابقة التي اغتسل لها أو جنابةٍ جديدة لم يجب الغسل عليه - وإن كان أحوط -، وكذا لو شك أنّ الجنابة منه أو من غيره، نعم لو كان وصول منيّ الغير إلى ثوبه المفروض اختصاصه به بعيداً في العادة فالاحتياط لا يترك.

ولو دار أمر الجنابة بين شخصين بحيث يعلم كلٌّ منهما أنّها من أحدهما لم يجب الغسل عليهما وجرى على كلٍّ منهما حكم الطاهر من حيث تكليف نفسه. وفي جواز ايتمام أحدهما بالآخر، وكذا ايتمام الثالث العالم بالحال بأحدهما أو كليهما حتّى في الصلاتين المترتّبتين بل الواحدة أيضاً في محلّ جوازه وجهان: مبنيّان على كفاية إحراز الإمام طهارة نفسه في جواز ايتمام الجاهل بحاله به أو توقّفه على إحراز المأموم طهارة إمامه، ويطّرد الوجهان أيضاً في جواز استيجارهما أو أحدهما لمشروطٍ بالطهارة أو عدم جوازه، والأوّل وإن كان له وجهٌ قويّ لكنّ الأخير أحوط، أمّا استيجارهما لقراءة العزائم ونحوها ممّا يحرم على الجنب فلا ينبغي الإشكال في جوازه لأنّ مناط صحة الإجارة على الأعمال سلطنة الأجير على الإتيان بمتعلّق الإجارة وهو حاصلٌ بإحرازه جوازه، ولا أثر لنفس الطهارة أو الجنابة الواقعية في صحة الإجارة أو فسادها أصلا فضلاً عن علم المستأجر تفصيلاً أو إجمالاً بها، نعم لا يجوز اعتمادُ مَن علم بتردّد الجنابة بينهما في العدد المتوقّف عليه انعقاد الجمعة إلّا على أحدهما، ولا اعتمادُ كلٍّ منهما على نفسه وعلى صاحبه في ذلك. ولو تردّد

الحيض بين الزوجتين كذلك لم يجز للزوج وطي إحداهما فضلاً عن كلتيهما، وإن جرى على كلٍّ منهما من حيث تكليف نفسها حكم الطاهر.

ثانيهما: الجماع ولو لم يُنزل، ويتحقّق من الذكر والأُنثى بغيبوبة الحشفة في القُبُل أو الدُبُر مطلقا فيحصل حينئذٍ وصف الجنابة لكلٍّ منهما من غير فرقٍ بين الصغير والمجنون وغيرهما، وإن كان وجوب الغسل حينئذٍ متوقّفاً على اجتماع شرائط التكليف، ولو كان مقطوع الحشفة فحصول الجنابة بغيبوبة مقدارها لا يخلو عن الإشكال، وكذا بوطي الميّت أو البهيمة أو الموطوئيّة لأحدهما، والأحوط في الجميع هو الجمع بين الطهارتين إن كان محدثاً بالأصغر وإلّا فالغسل وحده، ولو شك في أصل الدخول أو في غيبوبة القدر المذكور أو في كونها في أحد الفرجين بنى على عدم الجنابة.

المبحث الثاني:

يستحبّ غسل الجنابة في حدّ نفسه استحباباً مؤكداً قد تُوهّم منه وجوبه، و يشارك الوضوء في جميع ما تقدّم من غاياته المتوقّف جوازها أو صحّتها أو كمالها على الطهارة، ويجب أو يستحبّ لما وجب أو استحبّ له الوضوء الرافع، ويحرم على الجنب ما تقدّمت حرمته على المحدث بالأصغر، ويمتاز عنه بأُمورٍ:

الأوّل: يبطل صومه الواجب مطلقا بتعمّد الإصباح جنباً بعد علمه بالجنابة، و كذا بنسيان الغسل أيضاً - على التفصيل الآتي في كتاب الصوم إن شاء الله تعالى -.

الثاني: يحرم عليه قراءة سور العزائم الأربع وأبعاضها حتّى بعض البسملة بقصد الجزئيّة لها وما كان منها وارداً في ضمن دعاءٍ أو خطبةٍ أو روايةٍ أو غير ذلك.

الثالث: يحرم عليه اللبث في المساجد، بل مطلق الدخول فيها إلّا ما كان اجتيازاً بأن يدخل من بابٍ ويخرج من بابٍ آخر فيما عدا المسجد الحرام ومسجد

النبيّ ﷺ، ويلحق المشاهد المشرّفة بالمساجد في ذلك، بل الأحوط عدم الدخول فيها مطلقا - كما في المسجدين -، وأحوط منه عدم اللبث في الرواقات أيضاً، لكن لا يبعد أن يكون ظاهر الأصحاب جوازه.

الرابع: يحرم عليه وضع شيءٍ في المسجد ولو في حال الاجتياز أو من خارجه، ولا بأس بأن يأخذ حال الاجتياز ونحوه ما جاز أخذه من المسجد لولا الجنابة، أمّا الدخول أو المكث فيه لأخذه فإن استلزم تركه الضرر الرافع للتكليف جاز، وإلّا لم يجز، ولا يُجدي التيمم أيضاً جوازه إذ لم تثبت مشروعيّته لاستباحة شيءٍ ممّا يحرم على المحدث مطلقا، نعم لو تيمّم لمشروطٍ بالطهارة فلا يبعد أن يستباح به جميع ذلك فيجوز له الدخول والمكث في المسجد حينئذٍ ووضع شيءٍ فيه فضلاً عن أخذه منه وغير ذلك - كما سيأتي في باب التيمم إن شاء الله تعالى -.

وهنا مسائل:

الأُولى: لو انحصر ما يجده الجنب من الماء بما في المسجد فإن كان الماء ملكاً له أو مباحاً - يجوز إخراجه منه ويمكنه أخذه في حال الاجتياز - وجب، وإلّا لم يجز الدخول للاغتسال في حوض المسجد، ولا لأخذ مائه المملوك والاغتسال به في خارجه، ولا يُجدي التيمم أيضاً جواز شيءٍ من الأمرين، إذ مع ما تقدّم من عدم ثبوت مشروعيّته لاستباحة ما يحرم على المحدث ففي المقام يستحيل أن يُستباح به التمكن من الماء وإلّا لانتقض بنفسه ولزم من وجوده عدمه،[1] بل لو تيمّم لمشروطٍ بالطهارة فهو وإن جاز له الدخول والمكث في المسجد - كما تقدّم - لكن لمّا كان إطلاق جوازهما لما يتمكن به من الماء مستلزماً لهذا المحال لزم تخصيص ما يجوز من التصرّف في أرض المسجد وفضائه بما عدا ما يوجب

---

١. لأنه بالتمكن من الماء ينتقض التيمم، ولا يعقل أن يُبيح التيمم نقض نفسه.

التمكن المذكور، فيبقى حينئذٍ على كونه فاقد الماء، ولا ينتقض تيمّمه بجواز دخوله وتصرّفه في أرض المسجد وفضائه ما عدا القدر المذكور.

الثانية: لو أصابته جنابةٌ في أحد المسجدين وجب عليه التيمم للخروج، بل لا يبعد وجوبه لو تعمّد الجنابة أيضاً أو دخله جنباً بعمدٍ أو نسيانٍ، والظاهر اختصاص وجوبه بما إذا لم يتمكن من الخروج في أقصر من زمان تيمّمه، ولا من الاغتسال بلا تلويثٍ للمسجد في ذلك القدر من الزمان، وإلّا لزم التسرّع إلى الخروج في الصورة الأُولى والاغتسال في الثانية - على الأقوى -.

الثالثة: لو خرب المسجد وذهبت آثار مسجديّته بقيت أرضه وفضاؤه على المسجدية ولم يجز تلويثها ولا الدخول فيها جنباً وإن كانت من الأراضي المفتوحة عنوةً، إذ بعد أن صحّ وقفها تبعاً للآثار وتحرّرت رقبتها عن الملكية فذهاب الآثار لا يوجب حدوث ملكيةٍ جديدة فيها - كما في سائر موارد التحرير -.

الرابعة: يُكره للجنب أُمورٌ:

الأوّل: قراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم، وتشتدّ الكراهة فيما زاد على السبعين.

الثاني: حمل المصحف، وكذا تعليقه، ومسّ ما عدا خطّه مطلقاً.

الثالث: الأكل والشرب، وترتفع كراهتهما بالوضوء، وبغسل اليدين أيضاً ولو لم يتمضمض ولم يستنشق، لكنّ الجمع أولى.

الرابع: النوم، وترتفع كراهته بالوضوء، وبالتيمم أيضاً - على إشكالٍ في توقّف مشروعيّته لهذه الغاية على تعذّر الماء وعدمه -.

الخامس: الخضاب، وكذا جماع المختضب أيضاً قبل أن يأخذ الخضاب مأخذه.

وفي كراهة جماع الجنب بدون الوضوء مطلقاً أو استحباب الوضوء له مطلقاً

أو التفصيل بين أن يكون جنابته بالاحتلام فالكراهة بدونه أو أراد العود إلى الجماع فاستحبابه له، وجوهٌ: والأحوط الأولى هو الوضوء له مطلقا.

المبحث الثالث:

الذي يجب في الغسل هو غَسل الظاهر البشرة على وجهٍ يتحقّق مسمّاه، فلا يُجزي غَسل غير البشرة عنها في غير الجبيرة وما في حكمها من غير فرقٍ بين الشعر وغيره، ويجب رفع الحاجب وتخليل ما لا يصل الماء إلى البشرة إلّا بتخليله، ولا يجب غسل الشعر، نعم ما كان من توابع الجسد فالأقوى وجوب غسله، وكذا غسل ما يشك في أنّه من الظاهر أو الباطن إذا كان - سابقاً - من الظاهر، بل مطلقا - على الأحوط - وإن كان الأظهر عدم الوجوب فيما عدا تلك الصورة.

ويجب الإتيان به بإحدى كيفيّتين:

أُولاهما: أن يغتسل ترتيبيّاً - وهو الأفضل - بأن يغسل تمام الرأس - ومنه العنق - أوّلاً مُدخِلاً لبعض الجسد معه مقدّمةً، ثمّ تمام النصف الأيمن من الجسد مُدخلاً لبعض العنق والنصف الأيسر معه مقدّمةً، ثمّ تمام النصف الأيسر كذلك، والأولى غسل العورة والسرّة بتمامهما مع الجانبين - وإن كان الظاهر كفاية التنصيف -، ويلزم استيعاب الأعضاء الثلاثة المذكورة في الغَسل، ولا اعتبار بالصبّات واحدةً كانت أو متعددة، ولا بالفرك والدلك، ولا ترتيب بين أجزاء الأعضاء، ولا يعتبر في غَسلها كيفيةٌ مخصوصة، بل يكفي تحقّق مسمّاه فيُجزي رمس الرأس بالماء أوّلاً ثمّ الجانب الأيمن ثمّ الأيسر، كما يُجزي رمس البعض والصبّ على الآخر، بل تُجزي ثلاث ارتماسات ينوي بالأولى غَسل الرأس وبالثانية الجانب الأيمن وبالثالثة الأيسر، بل الظاهر كفاية تحريك العضو الماكث في الماء بحيث يجري الماء عليه ولا يحتاج إلى إخراجه ثمّ غمسه.

ثانيتهما: أن يغتسل ارتماسيّاً، و يتحقّق ذلك بتغطية البدن بالماء دفعةً عرفيّة بحيث يشتمل الماء على جميع ما كان من ظاهر البشرة في تلك التغطية، و لا يعتبر فيه خروج البدن كلاً أو بعضاً عن الماء فلو ارتمس للتطهير أو غيره ثمّ نوى الغُسل بعد ارتماسه و تحرّك حركةً يشتمل الماء على جميع بدنه بتلك الحركة فالظاهر الكفاية، و في كونه تدريجيّ الحصول أو آنيّ الحصول أو صالحاً لأن يوجد بكلا الوجهين وجوهٌ، و الأحوط أن يقصد به ما هو الواجب عند الله بلا تعيين شيءٍ منهما، ويراعي أن لا يخرج شيءٌ من بدنه عن الماء، و لا يحجبه عنه حاجبٌ قبل أن يشتمل على جميعه - ولو آناً ما -. و يعتبر في الغُسل جميع ما تقدّم في الوضوء من الشرائط الخارجية و الداخلية سوى أنّه لا محلّ للترتيب و لا الموالاة في الغسل الارتماسيّ، و لا يعتبر خصوص الموالاة في الترتيبيّ أيضاً و إن كان الأولى رعاية المتابعة العرفية فيه. و يطّرد أيضاً في الغسل جميع ما تقدّم في الوضوء من أحكام الجبائر و غيرها من الضرورات المسوّغة للوضوء الناقص، وكذا حكم الشك و النسيان و غير ذلك.

و هنا مسائل:

الأُولى: يمتاز غسل الجنابة عن سائر الأغسال بأنّه يُجزي عن الوضوء، بل لا يُشرع معه الوضوء مطلقا و لا يُجزي عنه غُسلٌ آخر مطلقا - على الأقوى -.

الثانية: لو تخلّل الحدث الأصغر في أثناء غسل الجنابة ففي بطلانه و لزوم الاستئناف أو صحته و وجوب الوضوء بعد إتمامه و جهان: لا يخلو الأخير عن وجهٍ قويّ، لكنّ الأحوط الاستئناف بقصد ما عليه من الإتمام أو التمام ثمّ الوضوء، ولو تخلّل الأصغر في أثناء الغُسل لحدثٍ آخر غير الجنابة فعدم البطلان و وجوب الوضوء بعد إتمامه ظاهرٌ وكذا لو تخلّل ما عدا الجنابة من الأحداث الكبار في أثناء الغسل لغيرها - على إشكالٍ فيما إذا كان المتخلّل هو الحيض في أثناء الغسل

لغيره، لكن عدم البطلان أقوى -. ولو أجنب في أثناء الغسل لحدثٍ آخر أو تخلّل الحدث الآخر في أثناء غسلها فصحة ما بيده مشكلةٌ في كلتا الصورتين، والأحوط الاستئناف بقصد رفع الحدث الموجود، نعم لو كان اللاحق هو الجنابة أجزأ قصد رفعها في رفع الآخر أيضاً ولا حاجة إلى الوضوء في هذه الصورة دون الأُخرى. وكلّ حدثٍ تخلّل في أثناء رافعه بطل الرافع في غير المسلوس والمبطون والمستحاضة، ولا يقدح تخلّل هذه الأحداث مع استمرارها في أثناء شيءٍ من الأغسال.

وأمّا تخلُّل الحدث الأصغر أو الأكبر في أثناء الأغسال المسنونة فما كان ينتقض منها بالحدث بعد الفراغ عنه - كما سيأتي ضابطه - يبطل به في الأثناء أيضاً، وما لا ينتقض به بعد الفراغ لا يبطل بتخلله في أثنائه وإن كان المتخلّل هو الحيض أو الجنابة - على إشكالٍ في ذلك -، والله العالم.

الثالثة: لو كانت عليه أغسالٌ متعدّدة واجبةٌ أو مستحبةٌ أو مختلفة فإن قصدها جميعاً بغسلٍ واحد صحّ وكان أداءً للجميع وأجزأ عن الوضوء أيضاً لو كانت فيها جنابةٌ، وإلّا لزمه - على الأقوى -، وكذا لو قصد رفع طبيعة الحدث أيضاً لكنّه لا يُجزي حينئذٍ عمّا عليه من الأغسال المسنونة وإن كانت منذورةً - على الأقوى -. ولو نوى غسلاً قربةً إلى الله تعالى ولم ينوِ شيئاً آخر فإن رجع ما قصده من التقرّب إلى قصد الإتيان بما أراده سبحانه منه بهذا الغسل كان قصداً إجمالياً للجميع ورجع إلى الصورة الأُولى وصحّ - كما تقدّم -، ولو لم يكن ناوياً سوى التقرّب بنفس غسله فالأظهر البطلان.

ولو نوى بعضها المعيّن فإن كان المنويّ هو الجنابة صحّ وارتفع كلّ حدثٍ به مطلقاً، لكن لو نوى أن لا يرتفع به ما عدا الجنابة ففي الارتفاع وعدمه وجهان، بل لا تخلو صحّة غسله حينئذٍ عن الإشكال - وإن كانت هي الأقوى -، لكنّ الأحوط عند اجتماع الجنابة مع غيرها أن ينويها أو ينوي الجميع، وفي إجزائه عن الأغسال

المسنونة التي لم يلاحظها في النيّة إشكالٌ فضلاً عمّا كان مغفولاً عنه عند الغسل. ولو كان المنويّ غير الجنابة فسواءٌ كان واجباً آخر أو كان من الأغسال المسنونة صحّ من حيث نفسه حتّى مع وجود الجنابة أيضاً على الأقوى، وإن كان الأحوط في هذه الصورة أن يغتسل لها أو للجميع - كما تقدّم -. وعلى كلّ حالٍ فلا يُجزي عن غيرما نواه ولا عن الوضوء - على ما هو الأقوى من تباين حقائق الأغسال باعتبار أسبابها عكس الوضوء كما تقدّم -، والله العالم.

الرابعة: يستحب غسل اليدين أمام الغُسل من المرفقين ثلاثاً ثمّ المضمضة ثمّ الاستنشاق ثلاثاً، وإمرار اليد على ما تناله من الجسد خصوصاً في الترتيبيّ، بل ينبغي الاستظهار في ذلك، كما ينبغي كمال الاستظهار بتخليل ما لعلّه يحتاج إليه و نزع ما هو كذلك كالخاتم ونحوه، وبإيصال الماء إلى العكن ونحوه ممّا يزلّ عنه الماء، والاستبراء بالبول قبل الغسل وليس هو شرطاً في صحة الغسل، نعم إذا تركه واغتسل ثمّ خرج منه بللٌ مشتبهٌ أعاد الغسل لكونه محكوماً عليه بأنّه منيٌّ سواءٌ استبرأ بالخرطات لتعذّر البول عليه أم لا، إلّا إذا علم بذلك أو بطول المدّة أو بغيرهما عدم بقاء شيءٍ في المجرى، بل لا يكون حينئذٍ مشتبهاً بين المنيّ وغيره، أمّا إذا لم يخرج منه بللٌ مشتبهٌ لكنّه بال بعد الغسل لم تجب إعادة الغسل إلّا إذا علم ببقاء أجزاءٍ من المنيّ خرجت مع البول، والله العالم.

الفصل الثاني: في الحيض

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في سببه

وهو خروج دم الحيض المعروف غالباً من المرأة من المخرج المعتاد أصلاً أو

عارضاً - ولو بقطنة - فإنّه حدثٌ يترتّب عليه أحكامٌ، ويكفي استدامته في الباطن في بقاء حدثيّته. ولو افتضّت البكر وسال دمٌ كثيرٌ لم ينقطع فشُك لذلك أنّه من العُذرة أو من الحيض أو منهما أدخلت قطنةً وتركتها مليّاً ثمّ أخرجتها إخراجاً رقيقاً [رفيقاً] فإن كانت مطوّقةً بالدم فهو من العُذرة، وإن كانت مستنقعةً فهو من الحيض، ولا يصحّ عملها بدون ذلك وإن صادف الواقع إلّا أن يقع على وجهٍ تُعذر فيه لنسيانٍ ونحوه، ولو تعذّر الاختبار فالأقوى الاعتبار بحالها السابق من حيضٍ أو عدمه ومع الشك فالأولى مراعاة الاحتياط.

المبحث الثاني:

كلّ دمٍ تراه الصبيّة قبل بلوغها تسع سنين - ولو بلحظةٍ - ليس بحيضٍ شرعاً وإن كان حيضاً في الواقع، لكنّ الأولى مع العلم بذلك هو الاحتياط بالغُسل بعد البلوغ. وما تراه المرأة بعد اليأس فليس بحيضٍ قطعاً بل هو استحاضةٌ مع عدم العلم بغيرها، ويحصل اليأس ببلوغ خمسين في غير القرشيّة وفيها بستّين وفي النبطيّة إشكالٌ، والمشكوك في أنّها قرشيةٌ تلحق بالغالب، والأولى في المنتسبة إليهم بالزنا مراعاة الاحتياط، والأقوى مجامعة الحيض للحمل ولو بعد استبانته.

المبحث الثالث:

أقلّ الحيض ثلاثة أيام متوالية مستمرّاً بها الدم ولو في باطن الرحم، وليلة اليوم الأوّل كليلة اليوم الرابع خارجتان لكن بالنسبة إلى قضاء الصلاة أو سقوطه ينبغي رعاية الاحتياط فيهما، نعم يُعتبر استمراره في الليلتين المتوسّطتين، ولا يُجزي في صدق الثلاثة وجوده في بعض اليوم الأوّل، ويكفي التلفيق، والأقوى اعتبار الثلاثة المزبورة في الأوّل فلا يكفي في ضمن العشرة. وأكثر الحيض كأقلّ الطهر

عشرةٌ فكلّ دمٍ تراه المرأة ناقصاً عن الثلاثة أو زائداً على العشرة أو قبل مضيّ عشرة أيّام من الحيض الأوّل فهو ليس بحيض.

المبحث الرابع:

تصير المرأة ذات عادةٍ شرعاً بتكرّر الحيض مرّتين متواليتين من غير فصلٍ بينهما بحيضةٍ مخالفة، فإن اتّفقتا في الزمان والعدد بأن رأت في أوّل كلّ من الشهرين أو آخره سبعةً مثلاً فالعادة وقتيّةٌ وعدديّة، وإن اتّفقتا في الزمان خاصّة دون العدد بأن رأت في أوّل الشهر الأوّل سبعة وفي أوّل الثاني خمسة فالعادة وقتيّةٌ خاصّة، وإن اتّفقتا في العدد فقط بأن رأت الخمسة في أوّل الشهر الأوّل وآخر الشهر الثاني فالعادة عدديّةٌ فقط.

إذا عرفت هذا فذات العادة الوقتية سواءٌ كانت عدديةً أيضاً أم لا تتحيّض بمجرّد رؤية الدم ولو صُفرةً في العادة فتترك العبادة وتعامل معاملة الحيض في جميع الأحكام وإن وجب عليها قضاء الصلاة مثلاً لو بان أنّه ليس بحيضٍ بانقطاعه قبل الثلاثة أو غير ذلك. أمّا غير ذات العادة الوقتية سواءٌ لم تكن ذات عادةٍ أصلاً كالمبتدئة أو كانت ذات عادةٍ عددية فقط فإن كان الدم جامعاً للصفات تتحيّض بمجرد الرؤية أيضاً، وإلّا فلا تتحيّض إلّا بعد مضيّ ثلاثة أيام والأولى أن تجمع بين تروك الحائض وعمل المستحاضة. وإذا رأت ذات العادة الوقتية والعددية الدم متقدّماً على عادتها قدر ما يُعدّ عرفاً من تقدّمها أو رأته متأخّراً عنها ولو بأزيد من يومين تحيّضت به وإن كان بصفة الاستحاضة، نعم ليس لها التحيّض بمجرد الرؤية إذا كان التقدّم بما لا يُتسامح فيه فتجمع بين أعمال الطاهر وتروك الحائض إلّا إذا كان جامعاً لصفات الحيض.

مسألةٌ: الأقوى ثبوت العادة بالتمييز فلو استمرّ الدم بها أشهراً فالدم الذي

يقتضي التمييز حيضيّته هو الحيض شرعاً، ولو تكرّر ذلك عدداً معيّناً في وقتٍ معيّن كما إذا رأت الحمرة في سبعة أيام في أوّل شهرين أو آخرهما كانت ذات عادةٍ وقتيةٍ وعددية، وإن رأت العدد المزبور حمرةً في أول أوّل الشهرين وآخر الآخر فهي ذات عادةٍ عدديةٍ خاصّة، وإن رأت في أوّل الشهر الأوّل عدداً وفي آخر [أوّل] الثاني عدداً آخر فهي ذات عادةٍ وقتية فقط، فتستغني بعد ذلك عن الأخذ بالتمييز فيما استقرّت عادتها فيه - على الأقوى -، والله العالم.

المبحث الخامس:

لو رأت الدم ثلاثة أيام وانقطع ثمّ رأت ثلاثةً أُخرى أو أزيد فإن كان مجموع الدمين والنقاء المتخلّل بينهما لا يزيد على عشرة كان الكلّ حيضةً واحدة والنقاء المتخلّل أيضاً بحكم الطرفين - على الأقوى -، وإن تجاوز المجموع عن العشرة ولكن لم يفصل بينهما أقلّ الطهر فإن كان أحدهما في العادة دون الآخر جعلت ما في العادة حيضاً والآخر استحاضةً مطلقاً، ولو لم يصادف شيءٌ منهما العادة ولو لعدم استقرار عادةٍ لها فإن كان أحدهما واجداً للصفات دون الآخر جعلت الواجد حيضاً والفاقد استحاضةً، ولو تساويا تحيّضت بالأوّل واستحاضت بالثاني - على الأقوى -. ولو تخلّل بينهما أقلّ الطهر فإن كانا واجدين للصفات أو كان أحدهما كذلك والآخر في العادة كان كلٌّ منهما حيضةً مستقلّة، وإلّا فإطلاق الحكم بذلك لا يخلو عن الإشكال ولكنّه أقوى.

المبحث السادس:

لو ظهر انقطاع دم الحيض لدون العشرة فإن كان قبل تمام العادة وكانت معتادةً بتخلّل النقاء ومطمئنّةً بالعود بقيت على التحيّض إلى أن تنقضي عادتها أو تعلم

النقاء، وإلّا فإن احتملت بقاءه في باطن الرحم وجب عليها الاستبراء، ولا يصحّ غسلها بدونه وإن صادف براءة الرحم إلّا إذا كانت معذورةً في تركه لنسيانٍ مثلاً أو لضيق الوقت ولو بسوء اختيارها فيصح غسلها حينئذٍ لو اغتسلت برجاء المطلوبية واتفقت المصادفة وإن كانت آثمةً بما تعمّدت من ترك الاستبراء في السعة، ولو لم تتمكن من الاستبراء لعمىً لو ظلمةٍ أو غير ذلك فالأولى بل الأحوط أن تغتسل في كلّ وقتٍ تحتمل الطهر فيه وتعيده بعد القطع بحصوله، لكنّ الأقوى هو البقاء على التحيّض إلى أن تعلم النقاء. وكيفيّة الاستبراء أن تُلصق بظنها بحائطٍ مثلاً رافعةً إحدى رجليها ثمّ تُدخل القطنة وتصبر قليلاً فإن خرجت نقيّةً حتّى من الصفرة اغتسلت ولا استظهار عليها وإن احتملت العود بل وإن ظنّت إلّا مع اعتياده كما تقدّم، وإن خرجت متلطّخةً ولو باليسير من الصفرة صبرت المبتدئة ومن لم تستقرّ لها عادةٌ والتي عادتُها العشرة حتّى تنقى أو تمضي العشرة، وتستظهر من كانت معتادةً بمادونها بترك العبادة إلى انتهائها مطلقا وإن كان الأحوط فيما لو زادت أيام الاستظهار على الثلاثة أن تجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة، فإن انقطع الدم على العشرة كان الكلّ حيضاً في الجميع.

ولو تجاوز عنها فذات العادة الوقتية والعددية تجعل ما في عادتها حيضاً وإن كان فاقداً للصفات وما عداه استحاضةً وإن كان واجداً لها حتّى مع حصول العادة من التمييز- على الأقوى -، نعم لو أمكنت حيضيّة الواجد أيضاً إمّا بانضمامه إلى ما في العادة كما إذا لم يتجاوز مع الفاقد المتخلّل بينهما عن العشرة أو بكونه حيضةً مستقلّة كما إذا كان مع عدم نقصه عن الثلاثة وعدم زيادته على العشرة مفصولاً عمّا في العادة بعشرةٍ فاقدةٍ فيحكم على الواجد أيضاً بالحيضيّة في هاتين الصورتين دون غيرهما - على الأصحّ -.

أمّا المبتدئة والتي لم تستقرّلها عادةٌ فإن كانت ذات تمييزٍ تحيّضت به بشرط عدم نقصه عن الثلاثة وعدم تجاوزه عن العشرة وإن لم يكن لها تمييزٌإمّا لاتّحاد لون الدم في الجميع أو لكون الواجد للصفة فاقداً لأحد الشرطين رجعت إلى عادة أقاربها وقتاً وعدداً وإلّا فعدداً، ولا عبرة بالوقت إذا اختلفن في العدد، فإن فُقدن أو اختلفن فالأولى أن تتحيّض في كلّ شهرٍبسبعة وإن كان يجوزالستّة أيضاً أو الثلاثة في شهرٍوالعشرة في الثاني، أمّا الناسية عادتها فترجع إلى التمييز، وتتخيّرمع عدمه في التحيض بأحد هذه الوجوه والأحوط أن تختارالسبع، ولا ترجع إلى عادة أقاربها.

مسائل:

الأُولى: لا يبعد ثبوت العادة الشرعية في المركب إن تكرّركما لو رأت في أوّل الشهروآخره ثمّ رأت كذلك في الشهرالثاني، وكذا بالنسبة إلى العدد أيضاً لكنّه لا يخلوعن الإشكال، نعم قد تحصل عادةٌ عرفيّة بتكرّرالمختلف مراراً متعدّدة على وجهٍ تصدق عليها معرفة أيام أقرائها به، فإذا اعتادت مقاديرمختلفةً متنسّقةً على النظم كأن رأت ثلاثةً في شهرٍوأربعةً في آخروخمسةً في ثالث، أوغيرمتنسّقةٍ كما لورأت ثلاثةً في شهرٍوخمسةً في آخروثمانيةً في ثالث مراراً متعدّدة على وجهٍ كان ذلك خُلقاً لها فلا يبعد ثبوت العادة بذلك.

الثانية: المضطربة الفاقدة للتمييزلوذكرت العدد تاماً ونسيت الوقت تحيّضت بمقداره من الشهروعليها أن تضعه في أوّل الشهر، وليس للسيّد والزوج منعها منه، ولو جمعت بين أعمال المستحاضة وتروك الحائض واغتسلت في كلّ وقتٍ تحتمل النقاء إلى أن تطهرأوينقضي الشهروقضت بعد ذلك صوم عادتها خاصّة كان أحوط، ولو حصرت الوقت في عددٍ معيّن يزيد على أيّام عادتها بيومين مثلاً أوأقلّ لو أكثر كما إذا تذكرت أنّ عادتها كانت في العشرة الأُولى أو الوسطى أو الاخيرة أو الملفّقة

فالأحوط إن لم يكن أقوى وضعها العدد في أوّله، وأحوط منه الجمع في جميعه.

الثالثة: لو ذكرت الوقت ونسيت العدد عكس المسألة السابقة فإن ذكرت أوّله أكملته ثلاثة وجمعت بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة إلى أن تكمل العشرة، وهكذا لو ذكرت آخره فتُكمله بيومين متقدّمين وتحتاط بالجمع في بقية العشرة من السابق وأمّا المتأخّرة فاستحاضةٌ قطعاً، فإن علمت الوسط الحقيقي حقّته بيومين سواءٌ كان الوسط يوماً أو يومين وتحيّضت بالجميع واحتاطت بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة في بقية العشرة، فإن كان الوسط الذي علمته يوماً واحداً فالحيض هو ذلك اليوم والذي قبله والذي بعده فقط وعليها أن تحتاط بالجمع في أربعة أيام قبل الثلاثة المذكورة وأربعة بعدها لاحتمال التلفيق من اليوم المنكسر في الطرفين وفي ثلاثةٍ سابقة ومثلها اللاحقة إن علمت عدم التلفيق، وإن كان يومين فالحيض أربعة بإضافة يومٍ قبلهما ويومٍ بعدهما واحتاطت بالجمع في ثلاثةٍ قبل الأربعة المزبورة وثلاثةٍ بعدها.

المبحث السابع: في أحكام الحيض

وفيه مسائل:

الأُولى: يحرم على الحائض - حرمةً تشريعيّة - جميع ما يشترط بالطهارة من العبادات كالصلاة والصوم والطواف والاعتكاف، ويحرم عليها بالحرمة الذاتيّة جميع ما تقدّم حرمته على الجنب.

الثانية: يحرم عليها وعلى الفاعل وطيها في القبل، بل الأحوط ترك إدخال بعض الحشفة أيضاً، ويتحقّق الإثم والفسق بذلك ويُعزّر بما يقتضيه نظر الحاكم، و يُقبل قولها في الإخبار عن الطهارة والحيض مطلقا. وأمّا وطيها في الدبر ففيه إشكالٌ

فلا يترك الاحتياط بالترك، نعم لا بأس بالاستمتاع بها بغير ذلك وإن كره بما تحت المئزر ممّا بين السرّة والركبة، بل الاحوط الترك.

الثالثة: يجب على الزوج دون الزوجة الكفّارة عن الوطي في أوّل الحيض بدينارٍ وفي وسطه بنصف دينار وفي آخره بربع دينار، والأحوط دفع الدينار نفسه وإن كان الأقوى كفاية القيمة أيضاً ولكن يحتسب بقيمة الوقت، نعم لا شيء على الساهي والناسي والصبيّ والمجنون والجاهل بالموضوع، وأمّا الجاهل بالحكم فالأحوط له التكفير، وأمّا الجاهل بحكم التكفير فالظاهر ترتّب الحكم عليه، ولا شيء على الزاني. ولو وطأ السيّد أمته في الحيض - ولو في آخره - تصدّق بثلاثة أمدادٍ من الحنطة أو الشعير على ثلاثة مساكين.

الرابعة: لا يصحّ طلاق الحائض وظهارها إذا كانت مدخولاً بها ولو دبراً وكان زوجها حاضراً أو في حكمه إلّا أن تكون حاملاً فلا بأس حينئذٍ، ولو طلّقها على أنّها حائضٌ فبانت طاهرةً صحّ ولو انعكس فسد.

الخامسة: يجب الغسل عند انقطاع الحيض لكلّ مشروطٍ بالطهارة من الحدث الأكبر، ويستحبّ لنفسه، وهو كغسل الجنابة في الكيفية من الارتماس والترتيب، نعم لا يُجزي عن الوضوء، ولا يتوقف ارتفاع الحدث الأكبر به على الوضوء فلها بعد الغسل قبل الوضوء الإتيان بما يجوز للمحدث بالأصغر كالصوم ودخول المساجد.

السادسة: يجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم في رمضان، وأمّا الصوم الواجب بالنذر فكذلك - على الأحوط إن لم يكن أقوى -، وأمّا الصلاة الفائتة فلا يجب عليها قضاؤها إلّا ركعتي الطواف، وفي صلاة الآيات الوقتية إشكالٌ.

السابعة: لا تصحّ طهارتها من الحدث الأكبر والأصغر، نعم يستحبّ لها الأغسال المندوبة.

الثامنة: يستحبّ لها التحشّي والوضوء في وقت كلّ صلاةٍ واجبة، والجلوس في مكانٍ طاهرٍ بمقدار زمان صلاتها ذاكرةً لله تعالى، والأولى لها اختيار التسبيحات الأربع.

الفصل الثالث: في الاستحاضة

دم الاستحاضة في الغالب فاسدٌ أصفرُ باردٌ صافٍ رقيقٌ بلا لدغٍ [لذعٍ] وحرقة عكس دم الحيض، وربّما جاء بصفاته كالأقلّ من ثلاثة أيام وما بعد العادة مع التجاوز عن العشرة لغير النفساء، ولا حدّ لقليله ولا كثيره، ولا للنقاء المتخلّل بين أفراده، ويتحقّق قبل البلوغ وقبل اليأس وبعده كالجنابة، وهو ناقضٌ للطهارة بخروجه ولو بمعونة القطنة عن المحلّ المعتاد بالأصل أو العارض، ويكفي في بقاء الحدث بقاؤه في الباطن بحيث يمكن إخراجه، وفي كفاية ذلك في النقض إشكالٌ أحوطُه ذلك.

وأقسامها ثلاثة: قليلةٌ لا يغمس القطنة، ومتوسّطةٌ يغمس القطنة ولا يسيل، وكثيرةٌ يسيل منها، ويجب عليها الاختبار حال الصلاة بإدخال القطنة المعتادة لمثلها في المحلّ المتعارف والصبر عليها بالمتعارف، فلو غفلت وطابَقَ عملها الواقع صحّ.

وأحكامها على قسمين: مشتركةٌ ومختصّة.

أمّا الأولى فيجب عليها تغيير القطنة المتنجّسة أو تطهيرها كالخرقة المتنجّسة، وتطهير ظاهر الفرج، والوضوء، كلُّ ذلك لكلّ صلاةٍ واجبةٍ أو مستحبّة، نعم الأجزاء المنسيّة وسجود السهو مع اتّصاله بالصلاة وركعات الاحتياط لا يحتاج إلى تجديد الأعمال المذكورة، فلو أخلّت بشيءٍ منها وصلّت بطلت صلاتها، وإذا جاز لها الصلاة جاز لها كلّ ما يتوقّف على الطهارة.

وأمّا الثانية فتختصّ المتوسّطة بغسلٍ لصلاة الصبح إذا كانت قبلها قبل الوضوء

أو بعده و الأوّل أحوط، ولو رأتها بعد صلاة الصبح وجب عليها - على الأقوى - أن تغتسل للصلاة التي بعدها و إن لم يتّصل بها و لم يدخل وقتها. و تختصّ الكثيرة بغسلٍ للغداة و غسلٍ للظهرين لو جمعت بينهما و غسلٍ للعشاءَين كذلك، ولا يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين، فلو حصلت بعد صلاة الصبح لم يجب إلّا للمتأخّر منها، و يكفي حصولها قبل الوقت في وجوب الغسل و إن لم تستمرّ، ولو انقطعت بعد الغسل و قبل الصلاة لبُرءٍ أعادت الغسل و غيره، كما تعيد الوضوء في القليلة إذا برئَت بعد الوضوء لتلك الصلاة أو الصلاة المتأخرة إذا برئَت بعد الفراغ عن الصلاة التي توضّأت لها، ولو برئَت في أثناء الصلاة أعادت الطهارة و الصلاة و الأحوط إتمامها ثمّ الاعادة، و الانقطاعُ لفترةٍ يُعلم بسعتها للطهارة و الصلاة كالبرء في جميع ما ذكر ولو شك في أنه لبرءٍ أو فترةٍ تسع الطهارة و الصلاة صلّت من غير إعادة، نعم لو انكشف أنه كان لبرءٍ أعادت و الأحوط ذلك لو انكشف سعتها، ولو انقطعت الكبرى بعد فصل الصلاة فلا إعادة، نعم يجب الغسل للصلاة المتأخرة ولو لم يدخل وقتها، ولو انقطعت قبل الغسل جاز الفصل من غير إعادة الغسل بخلاف ما إذا استمرّت فإنّها إذا أخّرت العصر أو العشاء وجب إعادة الغسل، وكذا لو أخّرت الصلاة عن غسلها أعادت وكذلك في الوضوء لا يفصل بينه و بين الصلاة إلّا إذا انقطع قبل الوضوء و لم يخرج شيءٌ إلى تمام الصلاة و لا بأس بالخروج بعدها، و لا بأس بالفصل بالأذان و الإقامة و ما يُعتاد عرفاً أو يتوقف عادةً - ولو لدفع العسر - على فعله بعد الغسل أو الوضوء. ولو حدثت الوسطى في أثناء صلاة الغداة أو غيرها من الصلوات بطلت و اغتسلت لها و أعادت - على الأقوى - وكذا لو حدثت الكبرى في أثناء الصلاة - ولو كانت صبحاً - على الوسطى، نعم إذا انقلبت الوسطى بالكبرى قبل الغسل و الوضوء لم يجب تعدّدهما، بخلاف ما لو انقلبت بعدهما فإنّه

يجب إعادتهما، وكذلك انقلاب الصغرى بالوسطى أو الكبرى بعد الوضوء يوجب إعادته دون ما يكون قبله.

ويجب الاستظهار في المنع عن الخروج مع عدم الضرر ولو بالاستشفار [بالاستفار] فلو خرج لتقصيرٍ في الشدّ أعادت الصلاة بل الغسل أيضاً - على الأحوط -، وأمّا الخروج بغلبة الدم من غير انتقالٍ إلى المرتبة العليا من المراتب الثلاثة [الثلاث] فلا بأس، والأحوط تبعيّة الصوم للصلاة من حيث الغُسل، وكذلك الوطي واللبث في المساجد ومسّ كتابة القرآن وقراءة العزائم فإنّها جائزةٌ إذا أتت بما يجب عليها لصلاتها - على الأقوى -.

الفصل الرابع: في النفاس

وهو دمٌ يقذفه الرحم بالولادة معها أو بعدها لا قبلها، ولا حدّ لقليله، وكثيرُهُ عشرة أيام من حين الولادة فما يكون بعدها لا يكون نفاساً، ولو لم ترفيها دماً لم يكن لها نفاسٌ أصلاً. ومبدأ حساب الأكثر من حين تمام الولادة لا حدوثها. ولا يعتبر فصل أقلّ الطهرين النفاسين، والنقاء المتخلّل بينهما طهرٌ ولو كان لحظةً، وبين الدمين لنفاسٍ واحد نفاسٌ ولو كان تسعة أيام وزيادة. وذات العادة تجعل عادتها نفاساً والأحوط الجمع فيما بعدها إلى العشرة مع الشك في التجاوز عنها، أمّا مع العلم بعدم التجاوز فالمجموع نفاسٌ كالحيض. أمّا المبتدئة والمضطربة فنفاسهما إلى العشرة، ولو تجاوز عنها كانت العشرة نفاساً والزائد استحاضةً لكن الأولى أن تحتاط إلى الثمانية عشر بالجمع. ولو لم ترذات العادة إلّا بعدها فإن لم يتجاوز الحدّ فهو نفاسٌ بخلاف ما لو تجاوز وإن كان الأحوط الجمع.

والنفاس في حكم الحيض في وجوب الاستظهار ولزوم الاستخبار عند الانقطاع ظاهراً وغير ذلك، وفي حرمة الصلاة والصوم عليها ووجوب قضائه وأداء الصلاة

بعد الغسل إذا انقطع الدم، وفي حرمة الوطي عليها وعلى زوجها ما دام الدم، و كذا في حرمة مسّ كتابة القرآن وما يلحق به والمكث في المساجد وما بحكمها والاجتياز في المسجدين وما يلحق بهما، وفي عدم صحة الطلاق، وفي كراهة الوطي قبل الغسل والمباشرة من السرّة فنازلاً والخضاب وقراءة غير العزائم. و يستحبّ لها الوضوء والجلوس وذكر الله عزّ وجلّ بمقدار زمان صلاتها مستقبلةً أوقاتها.

الفصل الخامس: في غُسل الأموات

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في الاحتضار

ويجب فيه استقبال الميّت إلى القبلة بأن يُلقى على ظهره ويُجعل وجهه وباطن رجليه اليها، ويستحبّ نقله إلى مصلّاه وتلقينه الشهادتين والإقرار بالنبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام وكلمات الفرج، وأن تُغمض عيناه ويُطبَق فوه ويُشدّ لحياه وتُمدّ يداه إلى جنبيه وساقاه ويُغطّى بثوبٍ، وأن يُقرأ عنده القرآن، و يُسرج عنده لومات ليلاً، وإعلام المؤمنين بموته، ويعجّل تجهيزه إلّا مع الاشتباه فينتظر به حتّى يُعلم موته، ويُكره أن يحضره جنبٌ لو حائضٌ وأن يُجعل على بطنه حديدٌ.

المبحث الثاني: في الغُسل

وفرضُهُ إزالة النجاسة وتغسيله بماء السدر ثمّ بماء الكافور ثمّ بماء القراح مرتّباً كغسل الجنابة الترتيبي، ويعتبر فيه نية القربة، وإذن الوليّ بمراتبه ويسقط مع تعذّره أو امتناع الوليّ عنه وعن مباشرة نفسه. وتجب إزالة الحواجب وتخليل الشعر

و طهارة الماء و إباحته و إباحته السدر و الكافور و الفضاء الذي يقع الغسل فيه أو يشغله بدن الميت، أمّا السدة و ظرف الماء و مجرى غسالته فمع عدم الانحصار لا يعتبر إباحتها - و إن كان أحوط -، و مع الانحصار يسقط ما يتوقّف الإتيان به على التصرّف في المغصوب. و لا يجب أن يكون الغسل بعد برده و إن كان أحوط. ولو تعذّر السدر و الكافور فالأقوى لزوم التثليث بالقراح و ينوي البدلية في الأوّلين - على الأحوط -. ولو تعذّر الماء أو خيف تناثر لحمه بالتغسيل يُيمّم ثلاثاً بيد الحيّ بدلاً عن الأغسال على الترتيب، و الأحوط أن ينوي بالأوّل ما في الذمّة، ولو ارتفع العذر المانع عن الغسل أو أمكنه الخليط وجبت الإعادة قبل الدفن. و لا يجب الوضوء لغُسل الميّت بل هو مستحبٌّ. ولو تنجّس بدن الميّت بعد الغسل أو في أثنائه بنجاسةٍ خارجيّةٍ أو خارجةٍ منه وجب إزالتها ولو بعد وضعه في القبر إذا أمكن بلا مشقّةٍ ولا هتك، و لا يجب إعادة الغسل و إن كان الخارج بولاً أو منيّاً لكن لو كان في أثناء الغسل فالأحوط الإعادة خصوصاً إذا كان في أثناء الغسل بالقراح.

و يشترط في المغسّل أن يكون بالغاً عاقلاً مؤمناً مماثلاً للميت في الذكورية و الأُنوثية، و يُستثنى من ذلك صورٌ:

الأُولى: إذا كان الميت طفلاً لم يتجاوز الثلاث سنين فيجوز لكلٍّ منهما تغسيل مخالفه ولو مجرّداً و مع وجود المماثل، و إن كان الأحوط الاقتصار على صورة فقد المماثل.

الثانية: الزوج و الزوجة فيجوز لكلٍّ منهما تغسيل الآخر مجرّداً ولو مع وجود المماثل، و إن كان الأولى الاقتصار على فقد المماثل و كونه من وراء الثياب.

الثالثة: المحارم بنسبٍ أو رضاعٍ لكنّ الأحوط بل الأقوى اعتبار فقد المماثل و كونه من وراء الثياب.

الرابعة: الأمة فيجوز لمولاها تغسيلها إذا لم تكن مزوّجةً ولا في عدّة الغير ولا مبعّضةً ولا مكاتبة، وأمّا تغسيلها لمولاها فالأحوط تركه، بل الأحوط عدم تغسيل المولى أيضاً أمته.

ولو انحصر الممائل في الكافر الكتابيّ أمره المسلم بالغُسل أوّلاً ثمّ يغسّل الميت والآمر هو الذي ينوي النيّة، ولو أمكن أن لا يمسّ الماء وبدن الميت أو تغسيله في الكرّ أو الجاري تعيّن، ولو وُجد المخالف كان مقدّماً على الكتابيّ لكن لا يحتاج إلى اغتساله قبل التغسيل. ولو لم يوجد الممائل حتّى المخالف والكتابيّ سقط الغسل لكنّ الأحوط تغسيل غير الممائل من غير لمسٍ ونظرٍ من وراء الثياب ثم تنشيف بدنه قبل التكفين.

وسنن الغسل: أن يوضع الميت على مرتفَعٍ تحت الظلال، وأن يوجّه إلى القبلة كحالة الاحتضار بل هو الأحوط، وأن يُنزع قميصه من طرف رجليه - وإن استلزم فتقه - بشرط الإذن من الوارث والأولى أن يجعله ساتراً لعورته، وأن تُليّن أصابعه برفقٍ وكذا جميع مفاصله، وأن يُغسل رأسه برغوة السدر وفرجه بالحُرْض، ويُبتدأ بغسل يديه إلى نصف الذراع في كلّ غُسلٍ ثمّ بشقّ رأسه الأيمن ثمّ بالأيسر ويُغسل كلّ عضوٍ منه ثلاثاً في كلّ غسلٍ، ويُمسح بطنه في الأوّلين إلّا الحامل، وأن يقف الغاسل على يمينه، ويُحفر للماء حفيرة، وأن يُنشّف بدنه بثوبٍ. ويُكره إقعاده، وترجيل شعره، وقصّ أظفاره، وجعله بين رجلي الغاسل، وإرسال الماء في الكنيف.

المبحث الثالث: في الكفن

والواجب منه مئزرٌ وقميصٌ وإزارٌ ولا يعتبر في التكفين قصد القربة وإن كان أحوط، ويجب أن يكون بإذن الوليّ - على نحو ما مرّ في الغسل -، والأحوط في كلٍّ من القطعات أن يكون وحده ساتراً لما تحته فلا يُجزي ما يكون حاكياً له وإن

حصل الستر بالمجموع، ويعتبر في كلٍّ منها - في حال الاختيار- أن يكون ممّا تصحّ فيه الصلاة للرجال ما عدا جلد الميتة والمغصوب فلا يصحّ التكفين بهما حتّى في حال الاضطرار، والأحوط ترك التكفين بما تنجّس بنجاسةٍ معفوٍّ عنها في الصلاة، وكذا جلد المأكول، وأمّا شعره وبوره فلا بأس بهما وإن كان الأحوط عدم التكفين بهما أيضاً. ولو تنجّس الكفن بنجاسةٍ خارجيّة أو بالخارج من الميت وجب إزالتها ولو بعد الوضع في القبر بغَسلٍ أو بقرضٍ إذا لم يفسد الكفن وإذا لم يمكن ذلك وجب تبديله مع الإمكان. ولو لم يُتمكن من القطعات الثلاث اكتُفي بالمقدور مقدَّماً ستر العورة ولو دار الأمر بين القبل والدبر قُدّم الأوّل.

والقدر الواجب من الكفن يخرج من أصل التركة قبل الدين والوصية، وكذا ما وجب من مؤنة تغسيله ودفنه، إلّا الزوجة فإنّ كفنها على زوجها - ولو كان لها مالٌ - بشرط كونه موسراً غير محجورٍ عليه قبل موتها بفلسٍ ولا ممنوع التصرّف من جهة تعلّق حقّ الغير به وأن لا يكون موتها مقارناً لموته وأن لا تعيّنه بالوصية، وأمّا غير الكفن من مؤنة التجهيز فليس على الزوج على الأقوى وإن كان الأحوط بذله له. وكفن المملوك على سيّده وكذا جميع مؤنة تجهيزه إلّا الأمة المزوّجة فكفنها على زوجها - كما تقدّم -، ولا فرق في المملوك بين أقسامه، والمبعّض يبَّض مؤنة تجهيزه بالنسبة. وأمّا سائر من وجبت نفقته من الأقارب فإن كان له مالٌ فكفنه من ماله، وإلّا فعلى من وجبت عليه نفقته. ولو لم يترك الميت مالاً ولم يكن ممّن يجب نفقته على غيره كفّن من بيت المال، ولو لم يكن فلا يجب على المسلمين تكفينه وإن كان أحوط.

وسنن التكفين أن يكون المباشر له على طهارةٍ من الحدث، ولو كان هو الغاسل استحبّ له أن يغسل يديه ثلاثاً إلى المرفقين ورجليه إلى الركبتين وأن يَغتسل غُسل المسّ قبل التكفين، ويستحبّ أن يكون الكفن قطناً أبيض، وأن يُطيّب

بالذريرة والكافور، وأن يزاد للرجل عمامةٌ تدار على رأسه ويُجعل طرفاها تحت حنكه ويُلقى طرفها الأيمن على الجانب الأيسر من الصدر والأيسر على الأيمن منه، وخرقةٌ لفخذيه رجلاً كان أو امرأةً ويُزاد للمرأة لفّافةٌ أُخرى لثدييها وتُبدّل بالعمامة قناعاً، ويستحبّ لفّافةٌ أُخرى فوق اللفّافة الواجبة والأولى كونها بُرداً يمانياً، بل يستحبّ لفّافةٌ ثالثة خصوصاً في الامرأة، وأن يُجعل شيءٌ من القطن ونحوه بين رجليه بحيث يستر العورتين.

ويُكره بلّ الخيوط بالريق، وأن يُعمل للأكفان المبتدأة أكمام، وأن يُكفّن بالسواد، وأن يُطيّب بغير الكافور والذريرة، وأن يُكتب عليه بالسواد.

ويجب إمساس مساجد الميت بالكافور ويكفي المسمّى والأفضل أن يكون ثلاثة عشر درهماً وثلث درهم، ويستحبّ سحقه باليد، وإن فضل عن المساجد شيءٌ أُلقي على صدره، ويُكره أن يُجعل في أُذنه أو أنفه أو عينه شيءٌ من الكافور.

ويستحبّ أن يُجعل مع الميت جريدتان إحداهما من الجانب الأيمن من عند الترقوة ملصقةً ببدنه والأُخرى من الجانب الأيسر من عند الترقوة بين القميص والإزار، والأولى أن يكونا من النخل فإن فُقد فمن السدر وإلّا فمن الخلاف أو الرمّان وإلّا فكلّ عودٍ رطب، ويستحبّ أن يُكتب عليهما وعلى حواشي جميع قطع الكفن من الواجب والمستحبّ حتّى العمامة اسمه واسم أبيه وأنه يشهد الشهادتين وأنّ عليّاً وأولاده الأحد عشر عليهم السلام - بذكر أسمائهم الشريفة - أولياء الله وأوصياء رسوله وأنّ البعث والثواب والعقاب حقّ، وينبغي كتابة السند المعروف المسمّى بسلسلة الذهب على الكفن، والجوشن الصغير والكبير، بل ينبغي كتابة القرآن جميعه على ساجٍ أو غيره ويكون مع الميت على وجهٍ يؤمَن من النجاسة والقذارة. وقد اقتصرنا ممّا يستحب في الكفن على ذلك.

المبحث الرابع: في الصلاة عليه

وتجب على كلّ ميّتٍ مسلمٍ أو بحكمه ممّن بلغ ستّ سنين من أولادهم ذكراً كان أو أُنثى حرّاً كان أو عبداً، وتستحبّ على من نقص سنّه عن ذلك، ووجوبها على الكفاية.

وكيفيّتها أن يكبّر بعد النية وتعيين الميت ولو إجمالاً ويتشهّد الشهادتين ثمّ يكبّر ثانياً ويصلّي على النبيّ وآله ثمّ يكبّر ثالثاً ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ثمّ يكبّر رابعاً ويدعو للميت ثمّ يكبّر خامساً وينصرف، ولا قراءة فيها ولا تسليم.

ويشترط فيها أُمورٌ:

الأوّل: أن يوضع الميت مستلقياً ورأسُه عن يمين المصلّي ورجلاه إلى يساره.

الثاني: أن يكون المصلّي خلف الميت إلّا إذا طال صفّ المأمومين.

الثالث: أن لا يكون بينهما حائلٌ ولا يضرّكونه في التابوت.

الرابع: أن لا يكون بينهما بعدٌ مفرطٌ إلّا في المأموم مع اتّصال الصفوف.

الخامس: أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوّاً مفرطاً.

السادس: أن يكون المصلّي قائماً مستقبل القبلة.

السابع: إباحة مكان المصلّي ولا يشترط الإباحة في مكان الميّت.

الثامن: إذن الوليّ - على تفصيلٍ مرّ في الغسل -.

التاسع: الموالاة بين التكبيرات والأدعية على وجهٍ تكون صورة الصلاة محفوظة.

العاشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب المنافي لصدق القيام، بل الأحوط كونه بمعنى ما يعتبر في الصلوات الأُخر.

الحادى عشر: أن يكون الميّت مستور العورة - إن تعذّر الكفن - ولو بنحو الحجر والطين.

ولا يعتبر في صلاة الميّت الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة وإباحة اللباس وإن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاة من الطهارة وغيرها حتّى صفات الساتر، ولا يترك الاحتياط في ترك التكلّم والضحك والالتفات عن القبلة.

وها هنا مسائل:

الأُولى: لا يصلّى على الميّت إلّا بعد تمام التغسيل ثمّ التكفين والحنوط، ويجب الإتيان بها بهذا الترتيب ولو خولف وجبت الإعادة بما يحصل به الترتيب المذكور من دون فرقٍ بين العمد والسهو وغيرهما في ذلك، ولو تعذّر بعضها لم تسقط البقية وجب الإتيان بها، بل لو تعذّر ما عدا الصلاة يجب الإتيان بها.

الثانية: يجوز تكرار الصلاة على الميّت الواحد سواءٌ اتّحد المصلّي أو تعدّد لكنّه على كراهيّةٍ إلّا إذا كان الميّت من أهل العلم والشرف في الإيمان والتقوى، وينوي المتأخر الاستحباب أو القربة المطلقة.

الثالثة: لو لم يُصلَّ على الميّت صُلّي على قبره ما لم يتلاش - بحيث لم يصدق عليه الشخص الميت - فحينئذٍ يسقط الوجوب، وإذا اتّفق بروزه بنبشٍ أو غيره فالأحوط إعادة الصلاة عليه.

الرابعة: يستحبّ أن يقف الإمام عند وسط الرجل وعند صدر المرأة، ولو اجتمعا جعل الرجل ممّا يليه والمرأة ممّا يلي القبلة مع جعل وسط الرجل في قبال صدر المرأة.

الخامسة: يستحبّ فيها الجماعة ويعتبر في الإمام أن يكون جامعاً لشرائط الإمامة بأسرها - على الأقوى - حتّى الرجوليّة للرجال، بل الأحوط اعتبار شرائط الجماعة أيضاً من انتفاء البعد والحائل، وأن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم بما يُعتدّ به، ولا يكون وظيفته الصلاة جالساً مع قيام المأمومين، ولكن لا

يتحمّل الإمام هنا شيئاً، ولوكان المأموم مسبوقاً تابَعَ الإمام في التكبيرات وأتى بالأدعية على ترتيبها - كما لوكان منفرداً - وبعد فراغ الإمام يأتي ببقيّة التكبيرات والأدعية.

السادسة: صلاة الصبيّ المميّزوإن كانت صحيحةً - على الأقوى - ولكنّها لا تُجزي عن المكلّفين البالغين. بل لوصلّى عليه العاجزعن القيام جالساً فالأحوط عدم السقوط عن القادرعليه بل لا يخلوعن قوّة.

المبحث الخامس: في الدفن

والفرض فيه مواراته في الأرض على جانبه الأيمن موجّهاً إلى القبلة بحيث يوجب حراسة جثته وكتمان رائحته، ومع القدرة على الدفن لا يكفي وضعه في بناءٍ أوتابوت وإن حصل فيه الأمران. ويجب في الدفن أيضاً أن يكون بإذن الوليّ، ولكن لا يعتبرفيه نية التقرّب فلودفنه صبيٌّ مثلاً وعُلم أنّه أتى بشرائطه سقط التكليف به ولم يجزالنبش للإعادة. ولواشتبهت القبلة عُمل بالظنّ ومع عدمه يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن التأخير. ولوكان في البحروتعذّرالبرّوُضع - بعد تمام تجهيزه والصلاة عليه - في خابيةٍ وأُحكم سدّ رأسها وأُلقي في البحرمستقبل القبلة - على الأحوط - وإن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال أويُثقّل الميّت بشدّ حجرٍأونحوه برجليه ويُلقى في البحروالأحوط اختيارالكيفية الأُولى مع الإمكان.

ولا يجوزدفن المسلم في مقبرة الكفّاركما لا يجوزالعكس، ولواشتبه المسلم بالكافرجازدفنه في مقبرة المسلمين، ولوماتت كافرةٌ ومات في بطنها ولدٌ من مسلمٍ دُفنت في مقبرة المسلمين على جانبها الأيسرمستدبرةً للقبلة وإن كان الحمل جنيناً لم تَلِجه الروح - على الأحوط بل لا يخلوعن قوّة -. ولا يجوزدفن المسلم في مكانٍ يوجب هتك حرمته كالمزبلة والبالوعة ولا في مكانٍ مغصوب ولا الأراضي الموقوفة لغيرالدفن كالمساجد والمدارس ونحوهما، كما لا يجوزالدفن في قبرالغير

قبل اندراسه و صيرورة ما فيه تراباً إلّا إذا كان القبر منبوشاً فيجوز الدفن فيه - على الأقوى -، و الأحوط أن يُجعل بين الميّتين حائل.

و يستحبّ حفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة، و أن يُجعل له لحدٌ ممّا يلي القبلة في الأرض الصلبة، و في الرخوة يُشقّ وسط القبر شبه النهر و يُجعل فيه الميت و يُسقف عليه، و لن يتحقّى النازل إليه و يحلّ أزراره و يكشف رأسه و يدعو - عند أخذه من النعش و إنزاله إلى القبر و وضعه فيه - بما هو المأثور، و الأولى أن يتولّى ذلك غير الرحم، إلّا المرأة فالأولى أن يكون المتولّي لذلك محارمها أو زوجها و مع عدمهم فأرحامها و مع عدمهم فالأجانب. و يستحبّ أن يُجعل الميت قبل الدفن عند رجلي القبر إن كان رجلاً و قدّامه إن كان امرأةً، و أن يُنقل مرّتين و يُصبر عليه و يوضع في الدفعة الأخيرة بحيث يكون رأسه ممّا يلي رجلي القبر إن كان رجلاً ثمّ يُدخَل في القبر طولاً من طرف رأسه فيدخل رأسه أوّلاً، و إن كان امرأة توضع في الدفعة الأخيرة في طرف القبلة ثم تُدخَل عرضاً و يُغطّى القبر بثوبٍ عند إدخالها فيه. و يستحبّ أن يُحلّ عُقَد كفن الميت بعد وضعه في القبر مبتدَأً من طرف رأسه، و أن يُحسر عن وجهه و يُجعل خدّه على الأرض و يُعمل له وسادةٌ من تراب. و يستحبّ تلقين الميّت، و أن يُجعل معه شيءٌ من تربة الحسين عليه السلام على وجهٍ يؤمَن من وصول النجاسة إليها ثمّ يُشرّج اللحد باللبن و إن أُحكم اللبن بالطين كان أولى، و يخرج من قبل رجليه، و يهيل الحاضرون غير ذوي الرحم التراب بظهور الأكفّ مسترجعين ثمّ يُطمّ القبر ولا يوضع فيه من غير ترابه، و يرتفع مقدار أربعة أصابع مربّعاً، و يُصبّ الماء عليه من قبل رأسه دوراً فإن فضل ماءٌ صبّه [صُبَّ] على وسطه، و يضع الحاضرون أيديهم على القبر مفرّجات الأصابع بحيث يبقى أثرها داعين بالمأثور، و يلقّنه الوليّ أو مأذونه بعد انصرافهم رافعاً صوته بما هو المأثور.

ويُكره فرش القبر بالساج ونحوه من الآجر والحجر إلّا مع الحاجة إلى ذلك، وكذا تجصيص باطن القبر أو تطيينه مع عدم الحاجة إليه في إحكامه، ويكره تجديد القبر بعد اندراسه إلّا قبور الأنبياء والأوصياء والصلحاء والعلماء، ويكره دفن ميّتين في قبرٍ واحد والأحوط تركه إلّا للضرورة، ومعها فالأولى جعل حائلٍ بينهما، ويكره نقل الميّت إلى غير بلد موته إلّا إلى المشاهد المشرّفة.

ويلحق بهذا المبحث مسائل:

الأُولى: لا يجوز نبش قبر المؤمن وإن كان طفلاً أو مجنوناً إلّا مع العلم باندرسه وصيرورته تراباً، أو كان لمصلحة الميّت كما لو دُفن في مجرى السيل أو على حافّة النهر ونحو ذلك، أو دُفن معه خاتمٌ ونحوه بشرط أن يكون خطيراً يتضرّر الوارث بتركه - على الاحوط -، وكذا لو سقط في قبره مالٌ ولم يتذكره صاحبه إلّا بعد دفنه فيجوز النبش حينئذٍ لإخراج ذلك المال مع رعاية الاحتياط المذكور. ولو كان في سردابٍ فلا يحرم فتح بابه لوضع ميتٍ آخر فيه خصوصاً إذا لم يظهر جسده. ويجوز النبش لنقله إلى مجاورة المشاهد المشرّفة مع الوصية بها، وكذا مع عدم الوصية أيضاً إن كان الدفن في غيرها بغير إذن الوليّ ومع عدم حضوره، وإلّا فالأحوط تركه.

الثانية: إذا مات ولد الحامل دونها قُطّع وأُخرج، ولو ماتت هي دونه شُقّ جوفها من الجانب الأيسر وأُخرج ثمّ يخاط بطنها وتُدفن.

الثالثة: إذا وُجد بعض الميت وفيه الصدر وكذا الصدر وحده أو بعضه مع القلب فهو كما لو وُجد كلّه، وكذا عظم الصدر وإن لم يكن معه لحمٌ، وفي الكفن يجوز الاقتصار على الثوب واللفافة ما لم يكن محلّ المئزر أيضاً موجوداً، والأحوط القِطَع الثلاث مطلقاً، ولو لم يوجد الصدر وكان مشتملاً على عظمٍ أو كان عظماً مجرّداً غُسّل ولُفّ بخرقةٍ ودُفن والأحوط التكفين بقدر ما فيه من محلّ القطعات

الثلاث ولو كان فيه محلّ الحنوط حُنّط، ولو لم يكن فيه عظمٌ لُفّ بخرقةٍ ودُفن، وكذا السقط لدون أربعة أشهر، وإذا تمّ له أربعة أشهر وجب تغسيله وتكفينه ودفنه على النحو المتقدم ولكن لا تجب الصلاة عليه بل لا تستحبّ.

الرابعة: الكافر لا يُغسّل ولا يُكفّن ولا يُدفن في مقابر المسلمين.

الخامسة: من مات مُحرماً فهو كالمُحلّ حتّى في تغطية رأسه ووجهه في التكفين، لكن لا يقربه الكافور ولا طيبٌ آخر إلّا أن يكون موته بعد طواف الحجّ أو العمرة، ولا يلحق به ذات العدّة والمعتكف وإن كان الطيب حراماً عليهما في حال الحياة.

الفصل السادس: في غُسل المسّ

وسببه مسّ الميّت الإنسانيّ بعد برده قبل تمام تغسيله مسلماً كان الميت أو كافراً كبيراً كان أو صغيراً حتّى السقط إذا تمّ له أربعة أشهر وإلّا لم يجب الغُسل بمسّه وإن كان أحوط، ولو يُمّم الميّت لعدم إمكان تغسيله أو غسّله الكافر بأمر المسلم لفقد المماثل المسلم فالأحوط الغسل بمسّه، أمّا المغسَّل ثلاثاً بالقراح لفقد الخليطين فالأقوى عدم وجوب الغسل بمسّه. ولا فرق في الماسّ وكذا الممسوس بين أن يكون من الظواهر أو من البواطن، ولا بين كونه ممّا تحلّه الحياة أو ممّا لا تحلّه إلّا الشعر فإنّه لا يوجب الغسل ماسّاً كان أو ممسوساً. ولا فرق في المسّ بين كونه اختياريّاً أو اضطراريّاً عاقلاً كان المماسّ أو مجنوناً صغيراً كان أو كبيراً فيجب الغسل على المجنون بعد الإفاقة وعلى الصغير بعد البلوغ، ولو كان مميّزاً فالأقوى صحة غسله قبل البلوغ. ولو كان المسّ مع الرطوبة تنجّس العضو الماسّ وإن كان قبل البرد ولا يتنجّس مع الجفاف - على الأقوى - وإن كان الأحوط تطهيره. ويجب الغسل بمسّ القطعة المبانة من الميّت أو الحيّ إذا كانت مشتملةً على عظم دون الخالية منه، والأحوط الغسل بمسّ العظم المجرّد، وكذا السنّ إذا كان منفصلاً من

ميّت، أمّا المنفصل من الحيّ فلا يجب الغسل بمسّه إلّا إذا كان معه لحمٌ يعتدّ به دون اليسير.

والمسّ ناقضٌ للوضوء - على الأحوط - ولا يُجزي عنه غسله، ومع كونه موجباً للغسل والوضوء فليس ملحقاً بالأحداث الكبار ويجوز للماسّ قبل أن يغتسل دخول المساجد والمشاهد والمكث فيها وقراءة العزائم وغير ذلك، نعم لا يجوز له مسّ كتابة القرآن ولا يصحّ منه كلّ مشروطٍ بالطهارة ويجب عليه الغسل والوضوء لكلّ واجبٍ مشروطٍ بها، فحاله حينئذٍ حال المُحدث بالحدث الأصغر فيما يجوز له وما لا يجوز.

تتميمٌ: في الغُسل المندوب

وأنواعه كثيرة:

وأهمّها غُسل يوم الجمعة، وقد ذهب جماعةٌ إلى وجوبه والأقوى أنّه مستحبٌّ مؤكد، ويستفاد من بعض الأخبار كراهة تركه. ووقته من طلوع الفجر الثاني من يوم الجمعة إلى الزوال، والأفضل إيقاعه قريباً منه، ولو تأخّر عنه فالأحوط أن ينوي به فيما بين الزوال إلى الغروب القربةَ المطلقة من دون تعرّضٍ للأداء والقضاء، ولو تركه إلى الغروب فالأولى أن يأتي به في نهار السبت بعنوان القضاء لا في ليلته، وآخر وقت قضائه غروب يوم السبت، ولو لم يأت به إلى آخر يوم السبت فالأولى أن يأتي به فيما بعده برجاء المطلوبية، ويجوز تقديمه يوم الخميس وليلة الجمعة إذا خاف إعواز الماء يوم الجمعة، أمّا تقديمه ليلة الخميس فلا يصحّ إلّا برجاء المطلوبية، وإذا قدّمه يوم الخميس وتمكن منه يوم الجمعة استحبّ له إعادته وإن تركه استحبّ له قضاؤه يوم السبت، ولو لم يتمكن منه يوم الجمعة سقط قضاؤه، ولو خاف فوت غسل الجمعة لا لإعواز الماء بل لغيره كعدم التمكن من استعماله أو فقد ثمن الماء

مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه أيضاً وإن كان الأولى الإتيان به برجاء المطلوبية لا بعنوان الورود والخصوصية. والأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض ولكن لا يُجزي عن غسل الجنابة والحيض وإن كان بعد النقاء.

وأمّا باقي أنواعه: فمنها ما هو زمانيٌّ يستحبّ في زمانٍ معيّن كغسل يومي العيدين ويوم عرفة ويوم التروية ويوم الغدير ويوم المباهلة - وهو الرابع والعشرون من ذي الحجّة على الأقوى - ويوم المبعث - وهو السابع والعشرون من رجب - ويوم المولود - وهو السابع عشر من ربيع الأوّل - ويوم نيروز الفرس وأوّل يومٍ من رجب وآخر يومٍ منه ويوم النصف منه وليلته بل وليلة الأوّلين أيضاً وليلة النصف من شعبان وليلة الفطر ولياليالي الأفراد من شهر رمضان وأوّل يومٍ منه ويتأكد في ليالي القدر وليلة النصف منه وليلة السبعة عشر والخمسة والعشرين والسبعة والعشرين والتسعة والعشرين منه، بل الظاهر استحباب الغسل في جميع ليالي العشر الآخر كما أنّ الظاهر استحباب غسلٍ ثانٍ لليلة القدر الأخيرة في آخر الليل إذا كان قد اغتسل في أوّله، وجميع هذه الأغسال الزمانية لا ينقضها شيءٌ من الحدث الأصغر والأكبر ولا يتعيّن لها وقتٌ خاصّ من الزمان الذي نُدبت فيه وإن كان الأولى إيقاعها في أوّل الزمان.

ومنها: ما هو مكانيٌّ يستحبّ لمكانٍ كدخول مكة والمدينة ومسجديهما ومسجد حرميهما والبيت.

ومنها: ما يستحبّ لفعلٍ يريد أن يفعله كالإحرام والطواف والوقوف بعرفات وبالمشعر وللنحر أو الذبح والحلق والزيارات للنبيّ والأئمة عليهم السلام، ولأخذ التربة الحسينيّة من محلّها، وإذا أراد أن يرى الإمام في منامه لمعرفة مقامه، وللتوبة ولو من الصغيرة - على الأقوى -، وللحاجة وصلاة الشكر والاستخارة والاستسقاء، و

للمباهلة مع المُبطل، ولطلب المظلمة من الظالم فيصلّي بعده ويدعو بالمأثور، و للخوف من الظالم أيضاً فيصلّي بعده ثمّ يكشف ركبتيه ويجعلهما ممّا يلي المصلّي ويدعو بالمأثور، وللتوجّه إلى السفر وخصوصاً لزيارة الحسين ﷺ، ولعمل الاستفتاح، ولكشف النازلة وهو صوم اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر فيغتسل في اليوم الخامس عشر عند الزوال ويصلّي ركعتين ويدعو بالمأثور، ولقضاء صلاة الخسوفين مع الاحتراق الكلّيّ والتفريط في أدائها، ولتغسيل الميّت وتكفينه إلى غير ذلك ممّا ورد استحباب الغسل لما يريد فعله، ولا يبعد استحبابه لكلّ ما يتقرّب به إليه تعالى خصوصاً لصلاة الليل ونحوها.

ومنها: ما يستحبّ بعد صدور فعلٍ منه كقتل الوزغ، ومسّ الميت بعد تغسيله، والسعي إلى رؤية المصلوب بحقّ في زمان وجوب إنزاله وهو بعد الثلاثة، أمّا إذا كان بغير حقّ فالظاهر استحباب الغسل مطلقاً من غير فرقٍ بين الثلاثة وغيرها، إلى غير ذلك. والظاهر أنّ وقت القسم الأخير موسّعٌ، وما كان للفعل فالأقوى إجزاء غسل أوّل النهار ليومه وأوّل الليل لليلته، بل لا يخلو القول بالاجتزاء بغسل الليل للنهار وبالعكس عن قوّة وإن كان دون الأوّل في الفضل، وفي انتقاضه بالنوم بينه وبين الفعل إشكالٌ والأحوط الإعادة، أمّا بغير النوم فالانتقاض لا يخلو عن قوّة، والله العالم.

الباب الثالث: في التيمّم

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في مسوّغاته

ويجمعها العجزعن الماء أوعن استعماله عقلاً أوشرعاً، ويحصل ذلك بأُمورٍ:

الأوّل: عدم وجدان ما يكفيه لأقلّ الواجب من وضوئه أوغسله، فإن علم بذلك لم يجب الفحص عنه، وإلّا فإن احتمله في رحله أوفي القافلة لزمه الفحص إلى أن يحصل له العلم بعدمه ولا يبعد كفاية الاطمئنان أيضاً في ذلك، ولوكان في فلاةٍ واحتمل وجود الماء في أحد جوانبها لزمه الطلب بنفسه أوبنائبه مع إمكانه غلوة سهمٍ في الحزنة وسهمين في السهلة في جوانبها الأربع، ويسقط في كلّ جانبٍ أو في الجميع بالعلم أوالبيّنة بعدم وجوده فيه، ولوأخلّ بالطلب وتيمّم بطل مع سعة الوقت وإن صادف عدم الماء، وصحّ مع ضيقه ولومع وجوده في محلّ الطلب وإن أثم بتركه، ولوعلم بوجود الماء في الخارج عن الحدّ المذكوروجب عليه الطلب، وكذا مع الاطمئنان أيضاً، ولا يلزمه بمجرّد احتماله.

الثاني: عدم تمكنه من الوصول إلى الماء لعجزٍأوخوفٍ على نفسه أوعرضه أو ماله من سبعٍ أولصٍّ أوضياعٍ أوغيرذلك.

الثالث: خوف الضرر من استعماله بحدوث مرضٍ أو زيادته أو بُطئه إمّا على النفس أو الأعضاء ممّا لا تلحق [يلحق] بالجبيرة، والظاهر اندراج الرمد فيما يوجب التيمّم دون الجبيرة، ويلحق بالضرر خوف الشين الذي يعسر تحمّله وهو الخشونة المشوّهة للخلقة والمؤدّية في بعض الأبدان والبلدان إلى تشقّق الجلد وخروج الدم، بل لا يبعد أن تلحق به شدة الألم للبرد أيضاً مع عدم التمكن من تسخين الماء.

الرابع: خوف العطش على نفسه أو على أيّ نفسٍ محترمةٍ من استعماله.

الخامس: توقف تحصيله على تحمّل المنّة والهوان بالاستيهاب ونحوه، أو دفع الثمن المضرّ بحاله لشرائه.

السادس: وجوب صرف ما يجده منه في واجبٍ آخر كرفع العطش عن نفسٍ محترمةٍ مثلاً أو في إزالة النجاسة ونحوها ممّا لا يقوم غير الماء مقامه، والأولى أن يصرف الماء أوّلاً فيما وجب صرفه فيه ثمّ يتيمّم.

السابع: ضيق الوقت عن تحصيل الماء أو عن استعماله.

فلو خالف وتطهّر بالماء فإن كان الممنوع هو مقدّمات الطهارة دون نفسها كما لو تحمّل الخطر أو المنّة لو دفع ما يضرّ بحاله في تحصيل الماء صحّت، ولو كان الممنوع هو نفس استعماله في الغسل أو الوضوء كما إذا كان مضرّاً أو مؤلماً أو منافياً لما يجب من حفظ الماء لرفع عطشه مثلاً أو صرفه فيما وجب صرفه فيه بطل وضوؤه أو غسله، نعم لو تطهّر في ضيق الوقت لا للأمر من حيث الصلاة خاصّة بل بعنوان الكون على الطهارة أو غيره من الغايات لم يبعد الصحة. والظاهر مشروعيّة التيمم مع التمكن من استعمال الماء لصلاة الجنازة وللنوم، نعم ينبغي في الأخير الاقتصار على ما كان من الحدث الأصغر.

المبحث الثاني: فيما يُتيمّم به

وأحوطه هو التراب الخالص مع التمكن منه وإن كان الأقوى كفاية مطلق وجه الأرض ممّا يندرج تحت اسمها كالرمل وأرض الجصّ والنورة قبل الإحراق والحصى والمدر وغيرها - وإن لم يعلق شيءٌ منه باليد -، دون ما لا يندرج تحت اسم الأرض وإن كان منها كالنبات والمعادن الخارجة عن اسمها وكذا الرماد والخزف والجصّ والنورة بعد الإحراق، ولا يصحّ التيمم بالصعيد النجس ولا المغصوب ولا الممتزج بغيره مزجاً يخرجه عن إطلاق اسم التراب عليه دون المستهلك. وحكم المشتبه بالمغصوب والممتزج هنا حكم الماء، أمّا المشتبه بالنجس هنا فالظاهر كونه بحكم المشتبه بالممتزج لا المغصوب. ويعتبر إباحة مكان التيمم أيضاً بل لو كان التراب في إناءٍ مغصوب لم يصح الضرب عليه وإن لم ينحصر.

ومع فقد الصعيد الذي يتيمّم به يتيمّم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابّته أو غيرها بشرط أن يكون مشتملاً على غبار ما يصحّ التيمم به دون غيره مراعياً للأشمل فالأشمل ضارباً على الغبار إذا لم يتمكن من نفضه وجمعه على وجه الثوب مثلاً، وإلّا وجب، ومع فقد ذلك يتيمّم بالوحل، ولو تمكن من الجمع بينه وبين التيمم بالغبار جمع على الأحوط، نعم لو تمكن من تجفيفه ثمّ التيمم به وجب. ومن لم يجد إلّا الثلج أو الجمد ولم يتمكن من إذابته ولا من التمسّح به على وجهٍ يتحقق به أقلّ مراتب الغَسل فهو من فاقد الطهورين ويجب عليه القضاء دون الأداء، لكنّ الأولى التمسّح به على أعضاء الوضوء ثمّ التيمم به فيصلّي بذلك في الوقت برجاء المطلوبية ويقضيها إذا تمكن من الطهارة. ويستحبّ نفض اليدين بعد الضرب وأن يكون ما يتيمّم به من رُبى الأرض وعواليها، بل يُكره أن يكون من مهابطها.

المبحث الثالث: في كيفيته

وهي مع الاختيار ضرب الأرض - لا مجرّد الوضع - بباطن الكفّين معاً دفعةً ثمّ مسح الجبهة والجبينين بهما مستوعباً لهما من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى وإلى الحاجبين، والأحوط المسح عليهما، ثمّ مسح تمام ظاهر الكفّ اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع بباطن الكفّ اليسرى ثمّ مسح تمام ظاهر الكفّ اليسرى كذلك بباطن الكفّ اليمنى، وليس ما بين الأصابع من الظاهر، بل الظاهر عدم اعتبار التدقيق والتعمّق فيه، ولو تعذّر الضرب والمسح بالباطن انتقل إلى الظاهر. وليس نجاسة الباطن - مع تعذّر الإزالة وعدم التعدّي - من العذر وإن استوعب بل يضرب به ويمسح، وكذا لو كان على الأعضاء الممسوحة حائلٌ وإن كان مستوعباً لها إذا لم يمكن الإزالة، أمّا لو كان الحائل مستوعباً على الماسح فالأحوط الجمع بين الضرب بالظاهر والضرب بالباطن، ولو كانت النجاسة في الباطن ومتعدّيةً إلى الصعيد ولم يمكن التجفيف انتقل إلى الظاهر.

ثمّ المحدث بالأصغر يتيمّم بدلاً عن الوضوء ويتيمّم الجنب بدلاً عن الغسل وحده والمحدث بغير الجنابة من الأحداث الكبار يتيمّم تيممين ينوي بأحدهما البدليّة عن الوضوء وبالآخر عن الغسل، ولو تمكن من أحدهما المعيّن أتى به وتيمم بدلاً عن الآخر، ولو وجد من الماء ما يكفيه لأحدهما لا بعينه اغتسل وتيمم بدلاً عن الوضوء، نعم لو وجد ما يكفيه للوضوء دون الغسل توضّأ وتيمم بدلاً عن الغسل، والله العالم.

المبحث الرابع: فيما يعتبر فيه

تلزم فيه النية على نحو ما سمعته في الوضوء مقارناً بها الضرب الذي هو أوّل أفعاله، ولا تجب فيها نية البدليّة عن الطهارة بالماء مع اتّحاد ما في الذمّة من

التيمم، بل ومع تعدده وإن وجب التشخيص بها أو بغيرها، ولا نية الاستباحة، أمّا نية الرفع فلا وجه لها لكون التيمم غير رافعٍ - على الأقوى - لكن لو نواه جهلاً أو نسياناً لم تبعد الصحة، وكذا يلزم فيه المباشرة، والموالاة ولو كان بدلاً عن الغسل بمعنى عدم الفصل المنافي لهيئته وصورته، والترتيب على حسب ما وصفناه، والبدأة بالأعلى والمسح منه إلى الأسفل بحيث يصدق ذلك عليه عرفاً، وعدم النكس، ورفع الحواجب عن الماسح والممسوح، والطهارة فيهما. أمّا مع الاضطرار فيسقط المعسور على حسب ما عرفته في الوضوء من حكم الأقطع وذي الجبيرة والحائل والعاجز عن الباشرة وحكم اللحم الزائد واليد الزائدة وغير ذلك ممّا لا يخفى جريانه في المقام بأدنى التفات. وأمّا استبطان الشعر فالظاهر وجوبه بالنسبة إلى المتدلّي من الرأس على الجبهة والجبينين.

ويكفي في كيفيته - مع مراعاة الاحتياط فيها سواءٌ كان بدلاً عن الغسل أو الوضوء - أن يضرب بضربتين الأُولى للوجه واليدين والثانية لليدين خاصّة، ولو خالف الترتيب فإن لم يكن منويّاً كذلك ولم تفت الموالاة عاد إلى ما يحصل به، وإلّا استأنفه، وكذا لو شك في شيءٍ منه قبل الانصراف - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -. والعاجز يُيمّمه غيره، والظاهر أنّه يضرب الأرض بيدي العاجز ثمّ يمسح بهما، نعم لو فرض العجز عن ذلك ضرب المتولّى بيده [بيديه] ومسح بهما، ولو توقّف على أُجرةٍ بذلها مهما بلغت ما لم تضرّ بالحال.

المبحث الخامس: في أحكامه

وفيه مسائل:

الأُولى: يُشرع التيمم لكلّ مشروطٍ بالطهارة من الفرائض والنوافل حتّى للقضاء في سعة وقته إلّا إذا كان العذر مرجوّ الزوال قريباً ففيه إشكالٌ، وفي عموم بدليّته لما

عدا ذلك من الوضوءات و الأغسال إشكالٌ أحوطه الإتيان به برجاء المطلوبية لما عدا التأهّب للفرض من غاياتهما، ولكن لا يعتدّ بهذا التيمم في شيءٍ ممّا يتوقف فعله على الطهارة، أمّا ما يحرم على المحدث كمسّ كتابة القرآن و قراءة العزائم و مكث الجنب و نحوه في المساجد و اجتيازه في المسجدين و نحوهما فلا يُشرع التيمم لشيءٍ منه إلّا إذا وجب بنذرٍ و نحوه، نعم لو تيمّم لمشروطٍ بالطهارة لما عدا ضيق الوقت من موجباته فلا يبعد أن يستباح به جميع ذلك حتّى دخول المسجد الحرام لمن تيمّم للطواف و نحوه - على إشكالٍ فيما كان للطواف المندوب -، ولو كان لضيق الوقت ففي جواز المسّ عليه عند اشتغاله بالصلاة المضيّق وقتها وكذلك الإتيان بتلك الصلاة في المسجد و نحوه إشكالٌ، لكن لوضاق الوقت عن الإتيان بها في غير المسجد فالظاهر جوازه و يبادر إلى الخروج فوراً متى فرغ من صلاته.

الثانية: لا يصحّ التيمم قبل الوقت للتأهّب أو غيره، و يصحّ بعده ولو في سعة الوقت مع اليأس عن زوال عذره، ولو كان العذر مرجوّ الزوال فالأحوط تأخيره.

الثالثة: لا يعيد ما صلّاه بتيمّمه الصحيح بعد زوال عذره ولو في الوقت فضلاً عن خارجه، نعم لو تعمّد إراقة الماء الموجود في الوقت عالماً بإعوازه أو تعمّد الجنابة كذلك أو ترك الطلب عمداً إلى أن ضاق الوقت فصلّى بتيمّمه ثمّ تبيّن وجود الماء في محلّ الطلب، أو أخّر الصلاة عمداً إلى أن ضاق وقتها أو منعه زحام يوم الجمعة عن الخروج للتظهّر فتيمّم و صلّى فلا يبعد استحباب الإعادة، بل هي الأحوط.

الرابعة: أثر التيمم هو البدليّة عن الغسل أو الوضوء فيما يتوقف عليه صحته أو جوازه لا رفع الحدث موقّتاً - على الأقوى - فلو تيمّم المحدث بالأكبر بدلاً عن الغسل ثمّ أحدث بالأصغر انتقض تيمّمه مطلقا و لزمه تجديده مع بقاء عذره و إن

كان الأولى بل الأحوط للجنب حينئذٍ أن يتوضّأ أيضاً بعد تيمّمه برجاء المطلوبية، ولو لم يتمكن من الوضوء أيضاً فالأولى أن ينوي بتيمّمه موافقة ما يراد منه بلا تعرّضٍ لبدليّته عن الغسل.

الخامسة: ينتقض التيمم بتمكنه من استعمال الماء، ولو تعذّر عليه ثانياً أعاده، ولو وجد مَن تيمّم تيمّمين ما يكفيه من الماء لوضوئه انتقض تيمم الوضوء خاصة، ولو وجد ما يكفيه للغسل على وجهٍ لا يتمكن من صرفه في الوضوء انتقض تيمم الغسل خاصة، ولو وجد ما يكفيه لأحدهما انتقض تيمم الغسل وفي انتقاض تيمم الوضوء أيضاً إشكالٌ أحوطه ذلك.

السادسة: لو وجد الماء في أثناء العمل فإن كان صلاة فريضةٍ قد دخل في ركوعها مضى في صلاته وأتمّها وصحّت - على الأقوى - وإن كانت الإعادة بعد الفراغ أحوط، وفيما عدا ذلك يبطل مطلقا - على إشكالٍ في صلاة النافلة إذا دخل في ركوعها -، وكذلك الميت أيضاً إذا يُمّم لفقد الماء ثم وُجد قبل دفنه فإنّه يجب تغسيله والصلاة عليه مطلقا.

السابعة: الأظهر ثبوت التداخل في التيمم بدلاً عن الأغسال إذا نوى الجميع أو كانت معها جنابةٌ ونواها خاصّة لا فيما عدا ذلك، ولا حاجة إلى الوضوء لو كانت معها جنابةٌ مطلقا.

الثامنة: إذا تيمّم لفريضةٍ أو نافلةٍ ثمّ دخل وقت الأُخرى فمع اليأس عن زوال عذره إلى آخر الوقت يجوز له المبادرة إلى الصلاة في أوّل وقتها بذلك التيمم وإلّا ففيه الإشكال المتقدّم، والله تعالى هو العالم بحقائق أحكامه.

المقصد الثاني: في الطهارة عن الخبث

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في النجاسات

وهي عشرة [عشر]:

الأوّل و الثاني: البول و الخرء من كلّ حيوانٍ له نفسٌ سائلة ولا يؤكل لحمه إمّا أصلاً أو بالعارض كالجلّال و الموطوء، فلو لم يكن ذا نفسٍ سائلةٍ أوكان ممّا يحلّ أكله كان طاهراً بوله و خرؤه، ولا فرق في ذلك بين الطير و غيره، ولا بين سائر صنوف الحيوان صغارها و كبارها، و الخشّاف إن عُلم أنّه لا نفس له - كما ادّعاه غير واحد - لم يجب الاجتناب عن بوله و خرئه كغيره ممّا لا نفس له وكذا لو شُك في ذلك.

الثالث: المنيّ من كلّ حيوانٍ ذي نفسٍ سائلة سواءٌ حرم أكله أم حلّ، بخلاف غير ذي النفس فإنّه طاهرٌ منيُّه.

الرابع: ميتة ما تحلّه الحياة من الحيوان ذي النفس السائلة ولو انفصل عنه في حياته، عدا ما ينفصل من بدن الإنسان من الأجزاء الصغار كالبثور و الثالول و ما يعلو

الشفة والقروح ونحوها عند البرء، وقشور الجرب ونحوه، والمتّصل بما ينفصل من شعره في أيام الصيف، وما ينفصل بالحك ونحوه من بعض الأبدان، ونحو ذلك. أمّا فأرة المسك فإن كانت منفصلةً من الظبي الحيّ فلا إشكال في طهارتها، وإلّا ففيها إشكالٌ، لكنّ ما فيها من المسك طاهرٌ مع عدم العلم برطوبته المسرية عند موت الظبي ولو علم تاريخ الموت وكان الشك في انجماده، وكذلك الفأرة أيضاً مع الشك في انفصالها من الحيّ لو الميت يُحكم بطهارتها وإن لم تؤخذ من يد المسلم.

أمّا ما لا تحلّه الحياة من الحيوان ذي النفس كالعظم والقرن والمنقار والظفر والظلف والحافر والشعر والوبر والصوف والريش وغير ذلك فكلُّه طاهرٌ، وكذلك الإنفحة إذا انفصلت عن الميتة ويُغسل محلّ الملاقاة، وكذا البيض الذي قد اكتسى القشر الأعلى من مأكول اللحم وغيره، بخلاف اللبن - على الأحوط - بل لو كان من غير المأكول فالأقوى نجاسته. هذا كلّه فيما كان من الحيوان الطاهر العين حال حياته، أمّا نجس العين كالكافر والكلب والخنزير البرّيين فلا يفرّق في نجاسة أجزائها حيّاً وميّتاً بين ما تحلّه الحياة منها وما لا تحلّه.

الخامس: الدم من كلّ حيوانٍ ذي النفس السائلة، بخلاف ما كان من غير ذي النفس كالسمك والبقّ والقمّل والبراغيث ونحو ذلك فإنّه طاهر، والمشكوك في أنّه من أيّهما محكومٌ بطهارته مطلقا - على الأقوى -. والعلقة - أي الدم المستحيل من النطفة النجسة - نجسةٌ ولو كانت في بيضة، ولا يترك الاحتياط في دم البيضة مطلقا وإن لم يكن علقة. وأمّا الدم المتخلّف في المذكى من ذي النفس المأكول بعد قذف ما يعتاد قذفه من الدم بالذبح فإنّه طاهرٌ إذا لم يتنجّس بنجاسة آلة التذكية ونحوها، وما يشك في أنّه من أيّهما يُحكم بطهارته - على الأقوى -.

السادس و السابع: الكلب و الخنزير البرّيان عيناً و لعاباً بجميع أفرادهما و أجزائهما.

الثامن: المسكر المائع بالأصل بجميع أقسامه دون الجامد كالحشيش و إن غلى و صار مائعاً بالعارض. و في حكم المسكر العصير العنبيّ إذا غلى بنفسه أو بالنار سواءٌ ثخن بالغليان أم لا، و الظاهر عدم انفكاك حرمته عن نجاسته، أمّا إذا لم يغلِ فإنّه طاهرٌ حلال. أمّا عصير الزبيب و التمر فالأقوى طهارتهما و حلّيتهما بعد الغليان مطلقا لكنّ الاحتياط في الزبيبيّ ينبغي أن لا يترك و في التمريّ ضعيف.

التاسع: الفقّاع و هو شرابٌ مخصوص متّخذٌ من الشعير غالباً، و ليس منه ما يستعمله الأطبّاء من ماء الشعير.

العاشر: الكافر و هو من انتحل غير الإسلام أو انتحله و جحد ما يُعلم من الدين ضرورةً أو صدر منه ما يقتضي كفره من قولٍ أو فعلٍ من غير فرقٍ بين المرتدّ و الكافر الأصليّ الحربيّ و الذمّيّ و الخارجيّ و الغالي و الناصب و غيرهم.

و أمّا عرق الجنب من الحرام فلا تجوز الصلاة فيه و لكنّ نجاسته و نجاسة عرق الإبل الجلّالة لا تخلو عن الإشكال.

المبحث الثاني:

لا ينجس ملاقي النجس مع يبوستهما و لو كان الملاقى ميّت الإنسان لكنّ الأحوط تطهيره - كما تقدّم -، و كذا لا ينجس بمجرد ميعان أحدهما مع عدم قابليته لأن ينتقل منه جزءٌ إلى آخر كالفلزّات المذابة، و لا مع النداوة التي لا ينتقل منها أجزاءٌ بالملاقاة، نعم ينجس مع البلّة في أحدهما على وجهٍ تصل منه إلى الآخر و حكمُ المتنجّس بها حكمُها في التنجيس و إن كان بواسطةٍ أو وسائط - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -. و تسري النجاسة في المائع إلى غير العالي بالعلوّ التسنيميّ

أو التسريحيّ حال الجريان و التدافع - كما تقدّم -، و في الجامد تختصّ بالجزء الملاقي و لا تسري منه إلى الآخر و إن كان نديّاً متصلاً به قبل الملاقاة، بخلاف ما يتصل به بعدها فإنّه يتنجّس بملاقاته له، و الظاهر جريان ذلك في مثل البطّيخ و الخيار و نحوهما و اليد و نحوها إذا كان عليها بللٌ من عرقٍ أو غيره ما لم تنتقل أجزاء البلل المتنجسة من مكانٍ إلى آخر، و إلّا ينجس، و المشكوك ميعانه على الوجه المذكور يُحكم بطهارته. ثمّ إنّه لا يُحكم بنجاسة شيءٍ إلّا باليقين أو إخبار ذي اليد أو شهادة العدلين، و لا تثبت بالظنّ فضلاً عن الشك، إلّا البلل المشتبه الخارج قبل الاستبراء فإنّه يُحكم بنجاسته - كما تقدم -.

المبحث الثالث:

في أحكامها - مضافاً إلى ما تقدّم في أثناء المباحث السابقة -، و هي أُمورٌ:

الأوّل: يشترط في صحة الصلاة و توابعها طهارة ظاهر بدن المصلّي و شعره و ظفره و غيرهما ممّا هو من توابع جسده من النجاسات و ما في حكمها من المتنجس بها، و قليلُها - ولو مثل رؤوس الإبَر - ككثيرها، و كذا طهارة لباسه حال الصلاة من غير فرقٍ بين الساتر و غيره عدا ما ستعرفه - إن شاء الله -، و في إلحاق الغطاء للمصلّي إيماءً و ما تحته باللباس إشكالٌ أحوطه ذلك، بل هو الأقوى لو كان متستّراً به. و الطواف واجبه و مندوبه كالصلاة في ذلك. نعم يشترط في الصلاة - مضافاً إلى ما تقدّم - طهارة محلّ السجود أيضاً دون غيره من مكان المصلّي إلّا مع تعدّى النجاسة منه إلى ثوبه أو بدنه، و الذي يعتبر من طهارة محلّ السجود هو ما يحصل به مسمّاه و إن انضمّ إليه النجس أيضاً و إن كان الأحوط طهارة الجميع، و تلحق أطراف الشبهة المحصورة بالنجس في ذلك فلا يجوز السجود على شيءٍ منها، بخلاف غير المحصور، و قد تقدّم ضابط الانحصار و عدمه.

ولا فرق بين العالم بالحكم التكليفي والوضعي والجاهل بهما في جميع ذلك، ولا بين المتعمّد والناسي سواءٌ تذكر في الوقت أو بعد خروجه وتجب الإعادة والقضاء في جميع ذلك، نعم لو كان جاهلاً بالنجاسة ولم يعلم بها حتّى فرغ من صلاته فلا إعادة عليه في الوقت فضلاً عن خارجه وإن كانت أحوط خصوصاً فيما إذا سجد على النجس جاهلاً به، بل لا يترك الاحتياط بالإعادة والقضاء فيه. ولو علم بها أو عرضته في أثناء الصلاة فإن أمكنته إزالتها بنزعٍ أو غيره على وجهٍ لا ينافي الصلاة وبقاء التستّر فعل ذلك وأتمّ صلاته ولا إعادة عليه، ولو لم يمكنه ذلك فإن كان الوقت واسعاً استأنف الصلاة بعد إزالتها، وإلّا فمع عدم إمكان النزع لبردٍ ونحوه ولو لعدم الأمن من الناظر المحترم يتمّ صلاته ولا شيء عليه وإن كان الأحوط القضاء، ولو أمكنه النزع ولا ساتر له غيره ففي وجوب الإتمام عارياً أو في النجس وجهان لا يبعد تعيّن الأوّل فينزعه حينئذٍ ويتمّها عارياً ويحتاط بالقضاء، ولو لم يجد ساتراً إلّا النجس فلو وسع الوقت لصلاتين وأمن ضرر البرد وغيره والناظر المحترم صلّى عارياً وأعادها متستّراً بالنجس - على الأحوط -، ومع عدم الأمن من بعض ما ذُكر في تمام الوقت يصلّي في النجس ولا شيء عليه وكذا في الضيق أيضاً مع عدم الأمن، وأمّا مع الأمن فلا يبعد تعيّن الصلاة عارياً لكنّ الاحتياط بالقضاء في الطاهر لا يترك. ولو علم إجمالاً بنجاسة واحدٍ من ثيابه التي لا ساتر له غيرها ففي سعة الوقت يكرّر الصلاة إلى أن يعلم إجمالاً بأنّه صلّى في ثوبٍ طاهر، وضابط ذلك أن يزيد عدد صلواته على عدد النجس المعلوم بواحدة، وإن لم يسع الوقت إلّا لصلاةٍ واحدة كان كمن لا يجد إلّا النجس وتبيّن حكمه.

الثاني: يحرم أكل النجس وشربه ويتوقف جواز كلٍّ منهما على طهارة المأكول والمشروب وأوانيهما مع تعدّي نجاستها اليهما.

الثالث: يعتبر في ماء الغسل والوضوء والصعيد الذى يتيمّم به طهارته وطهارة الأعضاء في الجميع - على ما مرّ تفصيله -.

الرابع: يحرم تنجيس المساجد وما في حكمها من المشاهد المشرّفة والضرائح المعظّمة، بل كلّ ما عُلم من الشرع وجوب تعظيمه وكان التنجيس ينافيه كالتربة الحسينية والمصحف الشريف، بل الظاهر عدم الفرق في ذلك بين النجاسة المتعدّية وغيرها بعد فرض تساويهما في انتهاك الحرمة كوضع العذرات والميتات في المسجد مثلاً وإلّا فالأقوى هو التفصيل بين المتعدّية وغيرها مع أنّ الأحوط اجتناب الجميع، وفرش المسجد وفضاؤه كأرض المسجد فيما عرفت. ولو تنجّس شيءٌ من المذكورات وجبت المبادرة إلى تطهيره على العالم به وإن نجّسه غيره لو كان هو المصحف الشريف ونحوه وكان ملكاً لغيره، ولو لم يأذن مالكه الغيرَ في تطهيره فمع قيامه به يسقط عن الغير وإلّا يسقط اعتبار إذنه.

الخامس: الأحوط عدم الانتفاع بأعيان النجاسات إلّا فيما جرت السيرة به من التسميد ونحوه، وكذلك المتنجس الذي لا يقبل التطهير، وإن كان الأقوى جواز الانتفاع به فيما لا يشترط فيه الطهارة. نعم لا يجوز بيع الأعيان النجسة - على الأقوى -، وفي جواز بيع المتنجس الذي لا يقبل التطهير إشكالٌ أقواه الجواز فيما لا تكون المنفعة المقصودة التي هي مناط ماليّته مشروطةً بالطهارة وعدم الجواز في غيره، والله العالم.

المبحث الرابع:

فيما يُعفى عنه منها في الصلاة، وهو أُمورٌ:

الأوّل: دم الجروح والقروح في البدن واللباس حتّى تبرأ، والأحوط اعتبار مشقّة الإزالة وإن كان الأقوى كفاية المشقّة النوعيّة والتبديل عرفاً،[1] بل الظاهر العفو مع

---

١ كذا في المطبوع.

التعدّي إلى غير محلّه مع عدم التعمّد بشرط كونه ممّا يتعارف التعدّي إليه بحسب الجرح ويختلف ذلك بحسب قرب المحلّ وبُعده وكبر الجرح وصغره، وأمّا دم البواسير فلا يترك الاحتياط فيه.

الثاني: الدم في البدن واللباس إذا كان سعته أقلّ من سعة الدرهم البغلي ولم يكن من دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس، أمّا إذا كان بالغاً قدر الدرهم أو كان من الدماء الثلاثة فلا يُعفى عنه، ولا مدخلية للوزن والثخانة في ذلك، والمراد من سعة الدرهم البغلي ما يقرب من سعة أخمص الراحة، والأحوط اجتناب ما زاد عن سعة الدرهم المعروف وعن دم غير المأكول والميتة فضلاً عن غيرها من نجس العين، و لا يلحق بالدم ما يتنجس به وإن كان أقلّ من الدرهم - على الأقوى -، ولو تفشّى الدم من أحد جانبي الثوب إلى الآخر فهو دمٌ واحد وإن كان صفيقاً - على الأقوى -، نعم لو كان له طبقات وتفشّى الدم إليها فالظاهر التعدّد وإن كان من قبيل الظهارة والبطانة، ولو وقع عليه دمُ آخر فمع عدم زيادته عن الدرهم لا بأس به، ولو كان الدم متفرّقاً في الثياب أو البدن لوحظ التقدير المذكور على فرض اجتماعه، ولو كان مع الدم قيحٌ ونحوه أو وقعت عليه قطرة ماءٍ أو غيره خرج عن كونه من المعفوّ عنه. ولو اشتبه الدم بين المعفوّ عنه وغيره حُكم بالعفو عنه، ولو بان بعد ذلك خلافه لحقه حكم الجهل بالنجاسة كما لو زعم أنّه دون الدرهم فبان خلافه إلّا أنّ الاحتياط لا ينبغي تركه، ولو لم يعلم كونه دون الدرهم أو أزيد فإن أمكن الاختبار لزمه - على الأحوط - و إلّا فالأقوى جواز الصلاة فيه وعدم لزوم الإعادة لو انكشف كونه أزيد من الدرهم.

الثالث: العفو عن كلّ متنجّسٍ لا تتمّ به الصلاة منفرداً كالخفّ والجورب و نحوهما ولو كان ما تنجّس به من غير مأكول اللحم - على الأقوى -، نعم لو كان متّخذاً من النجس فالأظهر عدم جواز الصلاة فيه.

الرابع: العفو عن المحمول المتنجّس إذا كان ممّا لا تتمّ الصلاة به وحده، و إلّا فالأحوط الاجتناب عنه، كما أنّ الأحوط الاجتناب عن الأعيان النجسة بل في الميتة لا يخلو عن قوّة.

الخامس: العفو عن البول في ثوب المربّية للمولود الذكر أُمّاً كانت أو غيرها إذا غسلته في اليوم والليلة مرةً ولم يكن عندها غيره وكان عليها مشقّةٌ في تحصيل غيره بشراءٍ أو استيجارٍ أو استعارةٍ ونحو ذلك - على الأحوط -، ولا يتعدّى العفو من البول إلى غيره، ولا من المولود الذكر إلى الأُنثى - على الأحوط -، ولا من المربّية إلى المربّي، ولا من ذات الثوب الواحد إلى ذات الثياب المتعدّدة مع عدم الحاجة إلى لبسها أجمع وإلّا كانت كثوبٍ واحد، ولا من الثوب إلى البدن إلّا إذا كانت النجاسة متعدّيةً إليه من ثوبها بعرقٍ ونحوه فيلحقه حكم الثوب. ويُغسل في كلّ يومٍ مرّةً لكنّ الاحتياط في البدن لا ينبغي تركه، والأحوط لها أن تؤخّر كلّ صلاةٍ تتمكن من فعلها مع طهارة الثوب والبدن، ولا يبعد سريان العفو إلى غير الفرائض أيضاً من القضاء والنوافل.

ويُعفى عن كلّ نجاسةٍ في البدن أو اللباس أو غيرهما عند الاضطرار ولكن يجب الاقتصار فيه على قدر الضرورة، ويقتصر مَن تواتر بوله أيضاً على ذلك - على الأحوط -، والله العالم.

المبحث الخامس:

في المطهِّرات وكيفية التطهير وما يطهر بها:

أوّلها: الماء

وهو مطهِّرٌ لكلّ متنجّسٍ يمكن وصول الماء إلى أجزائه المتنجّسة مع بقائه على حاله وبقاء الماء على إطلاقه، فالأدهان المتنجسة عند ميعانها والفلزّات المختلطة

أجزاؤها المتنجسة عند الذوبان بأعماقها غير قابلةٍ للتطهير لامتناع وصول الماء إلى ما عدا ظواهرها. و المائعات المتنجسة كالخلّ و الدبس و نحوهما و كذا المضاف كلّه و إن أمكن وصول الماء إلى جميع أجزائها لكن لا يبقى الماء على إطلاقه إلّا بعد خروجها - بإكثاره عليها - عن حقائقها و صيرورتها ماءً مطلقاً فتطهر حينئذٍ بما تقدّم في تطهير المياه.

و أمّا ما عدا ذلك من أنواع المتنجسات فيطهر جميعه بعد زوال العين بالقليل و غيره، فإن كان بالمعتصم فالأقوى عدم اعتبار العصر فيه و لا التعدّد فيما يعتبران فيه عند تطهيره بالقليل حتّى الأواني إذا تنجست بغير الولوغ، و إن كان بالقليل فيعتبر فيه أُمورٌ:

الأوّل: انفصال ماء الغسل عنه و لا ينفع إكثار الماء عليه في ذلك.

الثاني: ورود الماء عليه - على الأقوى - فلا يُجزي وضع المتنجس فيه، نعم لو وضع المتنجس في إجّانةٍ و نحوها و ورد الماء عليها أوّلاً لم تقدح إدارته بعد ذلك على المغسول.

الثالث: العصر في كلّ متنجسٍ يرسب الماء فيه على وجهٍ يخرج منه معظم ما فيه من الماء، و لا يُجزي عنه إكثار الماء، و في كفاية الصبّ على شعر اللحية و نحوها أو لزوم العصر فيه إشكالٌ أحوطُه العصر و إن كان لا يبعد عدم وجوبه.

الرابع: تعدّد الغسل مرّتين فيما عدا الأواني عن كلّ نجاسةٍ، عدا بول الرضيع الذي لم يتغذّ بالطعام و لا بلبن الكافرة و الخنزيرة في مدّة رضاعه - على الأحوط - و يكفي فيه الصبّ مرّةً مطلقا - على الأقوى -، و لو كان ما يجب فيه التعدّد ممّا يرسب الماء فيه لزم أن يتبع كلّ غسلةٍ بعصرة، و لا يعتبر كونها غير غسلة الإزالة بل تكفيان و إن حصلت بأُولاهما خاصة و إن كان الأحوط عدم احتساب المزيلة، و لا بدّ فيهما من التعدّد حسّاً و لا يكفي فيه استمرار الصبّ.

الخامس: بقاء الماء على إطلاقه وعدم تغيّره بأوصاف النجس إلى أن يتمّ الغسل، فلو خرج عن الإطلاق أو تغيّر بأوصاف النجس قبل تحقّق الغسل لم تُحتسب تلك الغسلة وتُحتسب لو تغيّر أو خرج عن الإطلاق بعده - على الأقوى -، ولا بأس بالتغيّر بأوصاف المتنجس مطلقا - على الأقوى -.

وأما الآنية فإن تنجّست بما عدا ولوغ الكلب والخنزير وموت الجرذ فيها لزم غسلها ثلاثاً وإن حصلت الإزالة بالأُولى، ويكفي في كلّ غسلةٍ صبّ الماء في الإناء وإدارته على أطرافه ثمّ إهراقه، ولو ملأَه من الماء في كلّ مرّة ثمّ أراقه كان أولى. ولو تنجّست بولوغ الكلب فيما فيها من ماءٍ أو غيره ممّا يتحقّق معه اسم الولوغ غُسلت ثلاثاً أُولاها بالتراب والأخيرتان بالماء بعد التعفير- وإن كان بالكثير على الأحوط -، ويلحق مطلق مباشرته بالفم - كاللطع ونحوه وكذلك الشرب بلا ولوغٍ لقطع لسانه - بالولوغ على الأقوى، دون مباشرة لعابه وعرقه وسائر رطوباته - وإن كان أحوط -. ولو صبّ الماء الذي ولغ الكلب فيه في آنيةٍ أُخرى ففي وجوب التعفير وعدمه وجهان و لا يترك الاحتياط بتعفيرها، ولا يطّرد هذا الحكم في غير الأواني مطلقا. ولا بدّ من تقديم غسلة التراب، والأولى فيها أن يمسح به الآنية أوّلاً مسحاً مستوعباً لجميع أطرافها ثمّ يجعل فيه من الماء قدر ما لا يُخرجه عن اسم التراب ويمسح به ثانياً مراقباً على عدم تنجّسه من الآنية - وإلّا يُبدّل التراب - ثمّ يجعل فيه من الماء قدر ما لا يُخرجه التراب عن الإطلاق ويغسل به الآنية ثمّ يغسله بالماء بعد ذلك مرّتين، وإن كان الأقوى كفاية المسحة الأُولى ثمّ الغسلتين بالماء، ولا يقوم غير التراب مقامه ولو عند الاضطرار، ويعتبر فيه الطهارة. ولو كانت الآنية ممّا لا يمكن تعفيرها أصلاً فالأظهر البقاء على النجاسة أمّا إذا أمكن إدخال شيءٍ من التراب وتحريكه فيها إلى أن يصل إلى جميع أطرافها فلا يبعد إجزاؤه، ولا يسقط التعفير بالغسل في الماء الكثير- على الأقوى -.

ولو تنجّست الآنية بشرب الخنزير منها أو موت الجرذ فيها وجب غسلها بالماء سبعاً - على الأقوى - ولا يترك تعفيرها قبل الغسلات السبع لشرب الخنزير منها - على الأحوط -. ويستحبّ الغسلات السبع في أواني الخمر والنبيذ بل كلّ مسكرٍ - على الأقوى -.

ويلحق بهذا المبحث مسائل:

الأُولى: يعتبر في كلّ غسلةٍ بالقليل أن يتعقّب إجراء الماء على المغسول بحيث يستوعب جميع أطرافه ثمّ يتبعه بإخراج الغسالة منه بلا تراخٍ عرفيٍّ في البين، وإلّا فمع بقائها فيه زماناً يُعتدّ به يخرج عن المطهّرية ويلزم الاستئناف سواءٌ كان بعدم المبادرة إلى العصر فيما اعتبر فيه أو بتراخي إفراغها من الأواني الغير المُثبّتة أو نزحها من مُثبّتاتها ويلزم المسارعة العرفية في جميع ذلك - على الأقوى -، أمّا الغسلات فالأقوى جواز التفريق فيها وإن كان الأحوط أن لا يفصل بينها زماناً يُعتدّ به.

الثانية: حكم الملاقي لكلّ متنجسٍ سواءٌ كان ابتداءً أو بتوسّط ماء الغسالة حكم ذلك المتنجس، وحكم الغسالة في كلّ غسلةٍ حكم المحلّ قبلها - على الأقوى -، نعم لا يجب تعفير الآنية الملاقي [الملاقية] لآنية الولوغ بل تغسل ثلاثاً بالماء، وكذلك الملاقية لما شرب الخنزير منها أو مات الجرذ فيها - على الأقوى - وإن كان إلحاقها جميعاً بأُصولها أحوط.

الثالثة: طريق تطهير الأواني المُثبّتة وما بحكمها هو إجراء الماء عليها بحيث يصل إلى جميع أطرافها ثمّ إخراج الغسالة المجتمعة فيها بخرقةٍ طاهرة لو آنيةٍ كذلك، ولا يعتبر تطهير الآنية لو أُعيدت لنزح الباقي وكذا يد النازح وغيرها من أدوات النزح - على الأقوى -، وتلحق الحياض أيضاً بالأواني في لزوم غسلها ثلاثاً - على إشكالٍ فيما إذا كانت كبيرةً واسعة -.

الرابعة: لو كان المتنجس ممّا يرسب فيه ماء الغسل ولا ينفصل عنه الغسالة

إمّا لعدم قابليّته للعصر كالأرض الرخوة أو لكونه مُفسداً له كلُبّ بعض الفواكه اللطيفة اقتصر في تطهيره على الغسل بالكثير - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -، ولو نفذت النجاسة في أعماقه فإن كان ظاهره صلباً كالحبوبات و الصابون و الكوز و نحو ذلك فالظاهر قبوله للتطهير بكلّ من القليل و المعتصم، أمّا أعماقه المتنجسة فلا يقبل التطهير بالقليل أصلاً و إنّما يطهر بنفوذ المعتصم فيها - على إشكالٍ في مطهّرية النداوة النافذة فيها و في كفاية هذا النحو من الاتصال في اعتصامها و لكنّها الأقوى -، نعم يعتبر في قابليتها لذلك جفافها بمعنى خلوّها عن الأجزاء المائيّة و إلّا فلا ينفذ المعتصم فيها و تبقى على النجاسة و لا يُجدي اتصال ما فيها من النداوة المتنجسة بالمعتصم بهذا النحو من الاتصال في طهارتها و كونها هي المطهِّرة لتلك الأعماق - على الأقوى -، كما لا يتنجّس القليل أيضاً باتصاله بها بهذا الوجه كماء الحُبّ المتنجس أعماقه و نحو ذلك، نعم ما ينضح منه لا إشكال في نجاسته.

و إن لم يكن ظاهره صلباً كالعجين بالماء المتنجس و نحوه فلا يطهر ظاهره أيضاً إلّا بالكثير - على الأقوى - كما تقدّم في نظائره، ولو حصل لظاهره جمودٌ بعد ذلك بحيث يمكن غسله طهر بكلّ منهما، كما أنّه لو خُبز العجين و جُفّف على وجهٍ ينفذ فيه الماء طهرت أعماقه أيضاً بالكثير - كما تقدّم -.

الخامسة: لا يطهر المصبوغ بالأعيان النجسة إلّا إذا خرج عنه الماء بلا تغيّرٍ فيه أصلاً فيطهر حينئذٍ بكلّ من الكثير و القليل - على ما مرّ - و أمّا المصبوغ بالمتنجس و المتنجس بعد صبغه فإن غُسل بالقليل توقّفت طهارته على أن لا تكون الغسالة الخارجة عنه بعصرٍ أو غيره مضافةً و لا بأس بالتغيّر الغير البالغ حدّ الإضافة مطلقا - على الأقوى -، ولو غُسل بالكثير كفى في طهارته أن ينفذ فيه الماء باقياً على إطلاقه

وإن حصلت الإضافة فيه بعد ذلك. ولو شك في إضافة ما نفذ فيه من الماء بنى على عدمها بل لو علم بها وشك في تقدّمها على نفوذه فيه أو تأخّرها عنه بنى على الطهارة، نعم لو علم بإضافة الماء قبل أن يصل إلى تمام أعماقه لم يطهر ما دام كذلك.

السادسة: الأولى فيما لا يمكن عصره لثخانته كبعض أنواع الملبّد والمحشوّ ونحوهما هو الاكتفاء في تطهيره بالغسل بالكثير وإن كان الظاهر جواز غسله بالقليل أيضاً وكفاية التغميز والتثقيل والدقّ وغير ذلك ممّا يوجب خروج الغسالة منه في ذلك، وفي كفاية خروجها بنفسها بالتقاطر مثلاً أو الجفاف إشكالٌ أحوطه عدم الكفاية، بل لا يخلو عن قوّة.

السابعة: لا يجري حكم الغسالة إلّا على ما ينفصل عن المغسول بعد تمام غسله أمّا ما يجري عليه الماء تبعاً لجريانه على المغسول فيطهر بطهارته مطلقاً، نعم لو أصاب الماء بعد جريانه على المتنجس ما لا يُعدّ من توابعه لحقه حكم ملاقي المتنجس - على الأقوى -.

الثامنة: آلات التطهير يطهر كلُّها تبعاً للمغسول حتّى الإناء التي يغسل الثوب فيها ولا حاجة إلى تطهير شيءٍ منها ولا إلى غسلةٍ ثالثةٍ للآنية، والله العالم.

ثانيها: الأرض

فإنّها تطهّر ما يماسّها من القدم وما تُوقى به كالنعل والخفّ والقبقاب ونحوها بالمشي عليها أو المسح بها أو بغير ذلك ممّا تزول به عين النجاسة، ولو فُرض زوالها قبل ذلك كفى في التطهير حينئذٍ مسمّى المسح أو المشي دون مجرّد المماسّة - على الأقوى - وإن كان الأولى أن لا يكون أقلّ من خمسة عشر [خمس عشرة] خطوة، ولا فرق هنا في الأرض بين التراب والحجر وغيرهما ممّا يسمّى أرضاً، والأحوط الأقوى اشتراط صدق جفافها ويبوستها عرفاً، فأمّا ظاهر القدم والركبتان واليدان إذا كان المشي عليها وما تُوقى به ونعل الدابّة وأسفل خشبة الأقطع وحواشي القدم التي

لا تمسّ الأرض لكنّها قريبةٌ من باطنها ففي شمول هذا الحكم لها إشكالٌ وكذا في شموله لما إذا كانت نجاسة القدم وما توقّى به مكتسبةً من غير الأرض.

ثالثها: الشمس

فإنّها تطهّر الأرض وكلّ ما لا يُنقل من الأبنية وما اتّصل بها من الأخشاب و الأبواب والأعتاب والأواني المُثبتة والأشجار والنبات والثمار والخضروات وإن حان قطفها وغير ذلك حتّى الأوتاد المُثبتة ونحوها، وتطهّر أيضاً - ممّا يُنقل - البواري بل و الحُصُر - على الأقوى -، ويعتبر في مطهّريّتها لما ذكر من أيّ نجاسةٍ تنجّس بها أُمورٌ:

الأوّل: خلوّه من عين النجاسة.

الثاني: كونه ذا رطوبةٍ مسرية.

الثالث: إشراق الشمس عليه بلا حاجبٍ في البين، فلا يكفي إشراقها لو كانت محجوبةً بالغيم أو كان بينهما حائلٌ مستقرٌّ يمنع عن الإشراق من سدل ونحوه وإن لم يمنع عن وصول حرارتها إليه وجفافه بحرارتها كالزجاج مثلاً أو كان رقيقاً إلّا إذا كان مثل الشبك أو كان الغيم ضعيفاً غير حاجب.

الرابع: جفافه بذلك الإشراق على وجهٍ يستند التجفيف عرفاً إليها بلا مشاركة شيءٍ آخر، فلا بأس باليسير من الريح الغير المنافي لهذا الاستناد، وفي اختصاص الطهارة الحاصلة بذلك على ظاهر ما أشرقت عليه الشمس بلا واسطة أو شمولها لباطنها أيضاً وجهان: أقواهما الثاني مع عدم انفصال الباطن عن الظاهر ولو بجزءٍ طاهرٍ بينهما ورطوبته أيضاً كالظاهر وجفافه بذلك الإشراق لا بإشراقٍ آخر في وقتٍ آخر. ولا بأس باشتمال الأرض على اليسير من التبن ونحوه ممّا لا يخلو عنه الأراضي بحسب العادة فضلاً عن مثل الحصى والأحجار ونحوهما من الأجزاء الأرضيّة المنقولة ويطهر الكلّ تبعاً لها.

رابعها: الاستحالة

وهي عبارةٌ عن تبدّل النجس بحقيقته وصورته النوعيّة إلى حقيقةٍ أُخرى طاهرة كتبدّل العذرة مثلاً أو الميتة أو غير ذلك من الأعيان النجسة رماداً أو دخاناً أو دوداً وتبدّل الكلب ملحاً وغير ذلك، ويلحق المتنجس أيضاً بالنجس في ذلك ويطهر بتبدّل حقيقته - على الاقوى - فتطهر الخشبة المتنجسة إذا استحالت رماداً أو دخاناً وكذلك الماء المتنجس أيضاً إذا صار جزءً لطاهرٍ كالنباتات والخضروات ونحوها أو صار الغذاء المتنجس جزءً لحيوانٍ طاهر أو روثاً لمأكول اللحم وغير ذلك. ولا عبرة بما كان من تبدّل الاسم أو الصفة دون الحقيقة فلا تطهر الحنطة المتنجسة بصيرورته [بصيرورتها] دقيقاً أو خبزاً ولا الحصرم والبسر المتنجّسين [المتنجّسان] بصيرورتهما عنباً ورُطباً أو زبيباً أو تمراً وغير ذلك. نعم ضابط ذلك هو تبدّل الحقيقة العرفيّة دون العقليّة فاستحالة المائعات النجسة أو المتنجسة بخاراً وإن لم يكن من تبدّل الحقيقة عقلاً لكنّها ملحقةٌ به عرفاً فيلحقها حكمه ويُحكم بطهارة البخار مطلقا - على الأقوى -، ولو اجتمع وصار عرقاً بعد ذلك فإن أُخذ من النجس وكان واجداً لخواصّه وآثاره حُكم بنجاسته، ولو كان مسلوب الصفة أو كان مأخوذاً من المتنجس فلا يبعد الحكم بطهارته لكنّه بإطلاقه لا يخلو عن الإشكال. أمّا تبدّل الخشبة المتنجسة فحماً أو الأرض المتنجسة جصّاً أو نورةً أو الطين المتنجس خزفاً أو آجراً ففي كونه من تبدّل الصفة أو الحقيقة إشكالٌ أحوطه البقاء على النجاسة، بل لا يخلو عن قوّة.

خامسها: الانقلاب

وهو نوعٌ من تبدّل الصفة اعتُبر مطهّراً للخمر أو العصير العنبيّ بصيرورته خلاً سواءٌ كان بنفسه أو بالعلاج كإلقاء شيءٍ من الخلّ أو الملح فيه وإن لم يستهلك وبقي بحاله - على الأقوى -، ويشترط في طهارته بذلك أن لا تصيبه نجاسةٌ أُخرى

خارجية وإلّا لم يطهر بذلك، نعم لو تنجّس العصير بوقوع الخمر فيه ثمّ انقلب خمراً وصار خلاً بعد ذلك حُكم بطهارته.

سادسها: ذهاب الثلثين في العصير العنبيّ إذا غلى بالنار أو بنفسه

ولكن يعتبر فيه حينئذٍ عدم الخمريّة وإلّا فلا يطهر إلّا بالتخليل لا بذهاب الثلثين - على الأصحّ -، وأمّا مع عدم الخمريّة فيطهر بكلّ منهما من دون فرقٍ في الذهاب بين أن يكون بالنار أو الشمس دون غيرهما - على الأقوى -. ويكفي في ذهاب الثلثين التحديد بالمساحة أو الكيل ومرجعهما إلى أمرٍ واحد، ولا يعتبر فيه الوزن وإن كان أحوط، ولو كان العصير بحيث يصير دبساً قبل الذهاب ويُفسده ذلك أُلقي فيه من الماء قبل غليانه قدر ما تتأخّر صيرورته دبساً عن ذهاب ثلثيه. ويعتبر في مطهّريته لما غلى من العصير أن لا تصيبه نجاسةٌ خارجيةٌ أُخرى وإلّا فلا يطهر بالذهاب، نعم لو صبّ ما غلى منه فيما لم يغلِ ثمّ ذهب ثلثا المجموع بعد غليانه طهر بذلك، وقد تقدّم في الخمر المستحيل خلاً أيضاً نظير ذلك.

سابعها: الانتقال

كانتقال دم ذي النفس إلى ما لا نفس له ونحو ذلك، ويعتبر فيه ان يكون على وجهٍ يستند إلى المنتقل إليه دون المنتقل عنه، فالدم الذي يمصّه العلق يبقى على نجاسته وكذا ما يمصّه البقّ أيضاً ونحوه قبل استقراره في جوفه وصيرورته جزءً منه، ولو شك في ذلك فالأظهر البقاء على النجاسة. ولو قطع من بدن المسلم بعض أطرافه كعصبة أو إصبع ونحو ذلك فرقعه بجزءٍ من نجس العين كالكافر وأخويه فبعد الالتيام وصيرورته جزءً من بدنه يُحكم عليه بالطهارة ويجري في جميع الأحكام مجرى أجزائه الأصلية - على الأقوى -، والله العالم.

ثامنها: الإسلام

وهو مطهِّرٌ للكافر بجميع أقسامه حتّى الرجل المرتدّ عن فطرةٍ - على الأقوى - فتقبل توبته باطناً وظاهراً ويطهر بدنه وتصحّ عباداته ويملك ما اكتسبه بعد التوبة ويصحّ أن يتزوّج بزوجته بعقدٍ جديد ولو قبل انقضاء العدّة - على الأقوى -، نعم لا يرجع إليه أمواله السابقة ولا زوجته بدون العقد عليها ويجب قتله إن أمكن، وفي وجوب التمكين عليه إشكالٌ أقواه عدم الوجوب.

تاسعها: زوال عين النجس أو المتنجس من بدن الحيوان الصامت بأيّ أنحائه

وأمّا بواطن الإنسان فالأقوى فيها عدم التنجّس بل لا يبعد عدم تنجيس ما فيها من النجاسة لما يدخل من الخارج اليها - على إشكالٍ في باطن العين والأُذن والأنف والفم والسرّة -، نعم لو كان النجس والملاقي كلاهما خارجيّين وكانت الملاقاة في الباطن فلا يبعد التنجّس.

عاشرها: التبعيّة

وهي مطهِّرةٌ في موارد:

الأوّل: يطهر بدن الكافر عن نجاسته الذاتيّة بإسلامه ويتبع ذلك طهارته عن نجاسته العرضيّة السابقة مع زوال عينها وطهارة ما على بدنه من الفضلات المتنجسة بل وثيابه أيضاً - على إشكالٍ فيه -، أمّا ما لم يكن لا بساً له عند إسلامه فلا تجري فيه التبعية.

الثاني: يطهر الصبّي وإن كان مميّزاً بإسلام أحد أبويه أو جدّه.

الثالث: لو أسر الصبيَّ المتولّد عن الكافرين مسلمٌ فإن لم يكن معه أحد آبائه حُكم بطهارته تبعاً للسابي.

الرابع: الآلات المعمولة لتطهير المتنجسات وما يتخلّف فيها بعد انفصال الغسالة تطهر بأسرها تبعاً للمغسول.

الخامس: يد غاسل الميت وثوبه وسدّته تتبعه في الطهارة، وفي تبعيّة ما عدا الثلاثة من الآلات نظرٌ وإشكال.

السادس: أواني الخمر والعصير العنبيّ وما يُطرح فيهما من الأجسام كالخيار والباذنجان ونحوهما وما في التمر والعنب من الأقماع والشماريخ والنوى ونحوها والآلات المعمولة في طبخ العصير والعامل المتشاغل به وثيابه تطهر جميعاً بالتبعية، وثبوتها فيما عدا المذكورات لا يخلو عن الإشكال.

حادي عشرها:

استبراء الحيوان الجلّال بمنعه عن أكل العذرة وإغذائه بالعلف الطاهر إلى أن يزول عنه اسم الجلل مطهّرٌ لبوله وروثه، والأحوط أن يمضي مع زوال الاسم في الإبل أربعون يوماً وفي البقر ثلاثون وفي الغنم عشرة وفي البطّة خمسة أو سبعة وفي الدجاجة ثلاثة، ويكفي زوال الاسم فيما عدا ذلك.

ثاني عشرها:

غيبةُ المسلم ومعها يُحكم بطهارته بدنه ولباسه وسائر ما هو تحت يده عن نجاسته المعلومة السابقة إذا عامل معه معاملة الطهارة وكانت محتملة، وفي اشتراط علمه بالنجاسة أو كفاية احتمال المطهِّر القهريّ هنا وجهان: والأوّل أحوط.

وقد يُعدّ من المطهّرات حجر الاستنجاء، وخروج القدر المعتاد من دم الذبيحة وكذا الغسالة بالنسبة إلى المتخلّف، وغير ذلك ممّا تقدّم كلٌّ في محلّه.

ويلحق بهذا المبحث مسائل:

الأُولى: ليس الغسل بالمضاف، ولا مسح النجاسة بالجسم الصيقل، ولا خَبز العجين النجس، ولا إزالة الدم بالبصاق، ولا غليانه في المرق من المطهِّرات إلّا على أقوالٍ شاذّة.

الثانية: الأقوى قبول ما عدا نجس العين والحشرات من صنوف الحيوان للتذكية، ويجوز حينئذٍ استعمال جلده وما ينتفع به من أجزائه في المشروط بالطهارة وغيره - ولو مع عدم دباغ الجلد على الأقوى -.

الثالثة: ما يؤخذ من أيدي المسلمين وأسواقهم من الجلود ونحوها يُحكم بتذكيته وإن كانوا ممّن يرى الطهارة بالدباغ، نعم لو عُلم أنّه عُمل في غير بلاد الإسلام وبأيدي غير أهله ثمّ وقع في أيدي المسلمين وأسواقهم فالحكم عليه بالطهارة والتذكية في غاية الإشكال إلّا إذا عُلم سبق يد المسلم عليه.

الرابعة: ما عُلم نجاسته لا يحكم بطهارته إلّا مع العلم بورود المطهّر عليه أو قيام البيّنة به أو إخبار ذي اليد بطهارته مالكاً كان أو مستأجراً أو مستعيراً أو وكيلاً ولو في خصوص التطهير أو مستأجَراً عليه بل وإن كان غاصباً، ومن يربّي طفلاً كان ذا يدٍ عليه ويُقبل إخباره بطهارته ونجاسته، ومع عدم اليد على المتنجس بأنحائها فلو علم أنّه تصدّى لتطهيره مسلمٌ فلا يبعد كفايته في الحكم بالطهارة، وفي كفاية إخبار العدل الواحد إشكالٌ، ولو انتفى جميع ذلك يحكم ببقاء نجاسته إلّا مع غيبة المسلم - كما تقدّم -.

ولو تعارضت البيّنتان فإن كانت إحداهما شهادةً على نفي ما أثبتته الأُخرى أو كانت مستندةً إلى الأصل في قبال علم الأُخرى بخلافه حُكم بالأُخرى، ولو تساوتا في الإثبات والاستناد إلى العلم دون الأصل تساقطتا ويؤخذ بالحالة السابقة، ولو كانت اليد مشتركةً بين اثنين وتعارض إخبارهما أو تعارض إخبار ذي اليد مع البيّنة فمع الاختلاف فيما ذكر من الأمرين يُقدّم المثبت وما كان مستنده العلم على غيره، ومع التساوي تُقدّم البيّنة على غيرها ويتساقط الإخباران كالبيّنتين، والله العالم.

الخاتمة: في أحكام الأواني

يحرم استعمال أواني الذهب والفضّة في الأكل والشرب والطهارة من الحدث و الخبث وغير ذلك من أنحاء استعمال الإناء، بل يحرم اقتناؤها والتزيين بها وبيعها و شراؤها وصياغتها وأخذ الأُجرة عليها وتكون نفس الأُجرة أيضاً من السُحت المحرّم، ويجب محو صورتها فوراً، ويجوز بيعها بعد ذلك، ولو باعها بشرط المحو فلا يبعد الجواز ولو لاحظا شيئاً في الثمن من جهة الصورة فالظاهر فساد البيع من أصله.

وهنا مسائل:

الأُولى: إن مجرّد قابليّة شيءٍ من جهة هيئته وصورته لأن يُحرز فيه شيءٌ آخر وإن كان كافيةً في ظرفيّته له لكنّ الظاهر أنّ الآنية أخصّ من الظرف وليست مرادفاً [مرادفةً] له، ولا يبعد أن يتقوّم صدقها بأمرين:

الأوّل: انفصال المظروف عن الظرف وعدم اتصاله به فمثل بيت المرآة ومحلّ فصّ الخاتم وما يصنع من الحلّي مجوّفاً قابلاً لوضع شيءٍ فيه وقاب الساعة المتصل بها - كما هو المتداول في عصرنا - ونحو ذلك من المتّصلات خارجٌ كلُّه عن الآنية، بل لا يبعد خروج ما يصنع بيتاً للتعويذ كحرز الجواد «صلوات الله عليه» ونحوه أيضاً عن كونه آنيةً لذلك.

الثاني: أن يكون معدّاً لأن يستعمل فيما يرجع إلى الأكل والشرب ومقدّماتها [مقدّماتهما] وما له دخلٌ فيهما بنحوٍ من المدخلية ولو مع عدم فعلية الاستعمال لمانعٍ عنه كما في كوز القليان والسراج ونحوهما فمثل رأس القليان ورأس الشطب وما يصنع لوضع الغالية والمجامر فيه بل ما يعمل شبيهاً بالصندوق لضبط الأوراق ونحوها فيه خارجٌ كلُّه عن عنوان الآنية فضلاً عن قراب السيف والخنجر والسكين ونحو ذلك، نعم ما يصنع لوضع الترياك والمعجون والبنّ فيه لا يخلو عن الإشكال، ولا يبعد أن يختلف حكمه باختلاف الأشكال. ثمّ ما كان آنيةً فلا يخرج منها بالتثقيب، ولا يفرّق بين صغيره وكبيره إلّا إذا خرج بصغره عن ذلك كما في مثل الملعقة فإنّ صغيرها المعمول في الشاي خارجٌ عن عنوان الآنية - على الظاهر-.

الثانية: لا فرق في الاستعمال المحرّم بين أن يكون بالتناول من الآنية ابتداءً أو يكون بتوسّط آنيةٍ أُخرى كما لو وضع ما فيه المأكول أو المشروب في الصيني أو المشقاب أو النعلبكي المعمول من أحدهما ويؤكل أو يشرب من تلك الآنية، ولا فرق أيضاً في التناول من الإناء بين أن يكون بوضع فمه عليه أو بأخذ اللقمة منه أو بإفراغ المأكول أو المشروب في إناءٍ آخر أُعدّ للأكل أو الشرب فيه، نعم لو كان الإفراغ للتخليص جاز وكذا عن المغصوب أيضاً، وقد تقدّم ضابطه.

الثالثة: القدر المحرّم من الأكل والشرب والتطهّر من إناء الذهب أو الفضّة أو المغصوب هو نفس ما يكون تصرّفاً فيه أو استعمالاً له، أمّا ما فيه من المأكول والمشروب فهو باقٍ على ما هو عليه من الحلّ والإباحة، ولا يتّصف أكله وشربه بعد الأخذ من الآنية بالحرمة أصلاً فلا يجب إلقاء اللقمة بعد أخذها ولا ردّ الماء - بعد التناول - عن فمه ولا يبطل وضوؤه أو غسله مع عدم انحصار الماء بما فيها إلّا إذا ارتمس في الآنية - كما تقدّم -.

الرابعة: يُكره استعمال المفضّض والمذهّب، ولو شرب منه فالأحوط أن يعزل فمه من موضع الذهب والفضّة بل لا يخلو عن قوّة، أمّا الملبّس بأحدهما فإن كان على وجهٍ لو انفصل كان إناءً مستقلاً حرم استعماله وإلّا فلا.

الخامسة: يجري على المشكوك كونه آنيةً حكم الأواني في خصوص تطهيره من النجاسات دون غيره، ويجوز أن يعمل من الذهب والفضة[1] على الأقوى، والله العالم بحقائق أحكامه.

وقد ختم كتاب الطهارة بحمد الله وحسن توفيقه على يد مؤلّفه (محمّد حسين) الغروي النائيني في شهر جمادى الأُولى سنة ١٣٤١ ه حامداً له سبحانه وتعالى مصلّياً على نبيّه وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

١. كذا جاء في النسخة المطبوعة سنة ١٣٤٢، والعبارة كما ترى ناقصة.



كتابُ الصَلاة

و فيه مقدّمةٌ و مقاصد و خاتمة

أمّا المقدّمة ففيها فصول:

الفصل الأوّل: في أعداد الفرائض و النوافل

أمّا الفرائض فتنقسم إلى ذاتيّة و عرضيّة: أمّا الذاتيّة ففي عصر الغيبة أربع: اليوميّة - و منها الجمعة - و الآيات و الطواف الواجب و صلاة الأموات. و أمّا العرضيّة فهي فوائت الوالد الواجب قضاؤها على الولد الأكبر و ما التُزم بنذرٍ أو إجارةٍ أو غيرهما. و اليومية خمس فرائض فللصبح ركعتان، و للمغرب ثلاث، و للظهر و العصر و العشاء لكلٍّ منها أربع ركعات للحاضر الآمن، و للمسافر و الخائف ركعتان، كما أنّ صلاة الجمعة أيضاً ركعتان.

و أمّا المندوبة فهي كثيرةٌ أهمّها و آكدها الرواتب اليومية و هي في غير يوم الجمعة أربعٌ و ثلاثون ركعةً ثمانٍ قبل الظهر و ثمانٍ قبل العصر و أربعٌ بعد المغرب و ركعتان من جلوس بعد العشاء تُعدّان بركعة تسمّى بالوتيرة و ركعتا الفجر و إحدى عشر [عشرة] صلاة الليل ثمان [ثماني] ركعاتٍ ثمّ ركعتا الشفع ثمّ ركعة الوتر، و يجوز الاقتصار على الشفع و الوتر منها، بل على الوتر خاصّة، و آدابها مذكورةٌ في محالّها، فالنوافل مع الفرائض للحاضر إحدى و خمسون ركعة، و تسقط عمّن فرضه القصر من النوافل

ثمان [ثماني] الظهر وثمان [ثماني] العصر والوتيرة - على الأقوى - لكنّ الإتيان بها برجاء المطلوبية أولى. وأمّا يوم الجمعة فيُزاد على الستّة عشر[الستّ عشرة] أربع ركعات، ويجوز الإتيان بتمام العشرين قبل الزوال أو بعده قبل صيرورة الظلّ الحادث قدر الذراع، ولكنّ الأولى هو الإتيان بها جميعاً بعد ارتفاع الشمس إلى الزوال.

والأقوى ثبوت صلاة الغفيلة والوصيّة لكنّ الأولى أن لا يؤخّرهما عن ذهاب الشفق، وإن كان الأقوى جوازهما بعده ولو جعلهما من نافلة المغرب كان حسناً.

الفصل الثاني: في المواقيت وأحكامها

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: في أوقات الفرائض والنوافل

يدخل وقت الظهر بزوال الشمس فإذا مضى منه مقدار أدائها اشترك معه [معها] العصر إلى أن يبقى إلى المغرب مقدار أدائها فيختصّ حينئذٍ بها، وإذا مضى من وقت المغرب مقدار أدائها اشترك معها العشاء إلى أن يبقى من انتصاف الليل مقدار أدائها فيختصّ حينئذٍ بها، ويخرج وقت المختار - على الأقوى - وإن كان الأحوط أن يصلّيها بعده بلا تعرّضٍ للأدائية والقضائية، وأمّا المضطرّ لنومٍ أو نسيانٍ أو حيضٍ أو غيرها من أحوال الاضطرار فالأظهر بقاء الوقت له إلى طلوع الفجر وإن كان الأحوط أن لا ينوي الأداء والقضاء وتختصّ العشاء من آخره بمقدار أدائها، ثمّ يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق المعترض في الأُفق المنتشر فيه، لا الكاذب المستطيل في السماء المتصاعد فيها الذي يشبه ذنب السرحان ولا يزال يضعف حتّى ينمحي أثره ويطلع الفجر الصادق بعد ذلك، ويمتدّ وقته إلى طلوع الشمس في أُفق ذلك المصلّي.

والمراد بالاختصاص عدم صحّة خصوص الشريكة فيه مع عدم أداء صاحبتها مطلقا، ولو فرض أداؤها بوجهٍ صحيحٍ صحّت فيه الشريكة كما تصحّ فيه غير الشريكة مطلقاً، ولو بقي للشريكة من الوقت المشترك مقدار ركعةٍ زاحمت صاحبة الوقت فيما زاد عليها وإن وقعت جملةٌ منها في الوقت المختصّ فلو بقي من الغروب خمس ركعات أو من نصف الليل للمختار كذلك صلّى الظهرين والعشاءَين ولا يصلّي المغرب لو لم يبق إلّا مقدار أربع ركعات.

ثمّ إنّ الزوال يُعلم بزيادة ظلّ الشاخص المنصوب معتدلاً في الأرض المعتدلة بعد نقصانه أو حدوثه بعد انعدامه، والمغرب بذهاب الحمرة المشرقيّة وتجاوزها عن سمت الرأس، بل الأحوط مراعاة ذهابها من تمام المشرق الذي هو رُبع الفلك، وليس لنصف الليل حدٌّ معلومٌ في الشرع، نعم مبدأ الليل ذهاب الحمرة ومنتهاه طلوع الفجر. ووقت صلاة الجمعة من الزوال إلى أن يصير الظلّ مثل الشاخص فإن أخّرها عن ذلك فقد خرج وقتها ويتعيّن الإتيان بأربع ركعات الظهر.

وابتداء الفضل في الظهر الزوال، ومنتهاه بلوغ الظلّ الحادث مثل الشاخص، و ابتداء فضيلة العصر بعد صيرورة الظلّ قدر الذراع - على الأقوى -، ومنتهاه المثلان، وأفضل من ذلك كلّه أن يصلّي الظهر عند صيرورة الظلّ قدر الذراع يعني سُبعي الشاخص والعصر عند صيرورته ذراعين أربعة أسباعه، ووقت فضل المغرب إلى غيبة الشفق الذي هو الحمرة المغربيّة دون الصفرة، والعشاء من ذهاب الشفق إلى الثُلث، والصبح من طلوع الفجر الصادق إلى أن تطلع الحمرة في المشرق، والغلس بها أفضل، كما أنّ التعجيل في جميع أوقات الفضيلة أفضل.

ووقت نافلة الظهر من حينه إلى أن يبقى من ذراع الظلّ الحادث مقدار الفريضة، وكذلك نافلة العصر بالنسبة إلى الذراعين، فإن بلغ الظلّ ذلك ولم يكن صلّى شيئاً

منها فالأولى له البدأة بالفريضة، وإن كان قد تلبّس بشيءٍ منها ولو ركعةً زاحم بها الفريضة وأتمّها مخفّفةً، ولا بأس بأن يأتي بنوافل الظهر قبل المثل ونوافل العصر قبل المثلين بلا تعرّضٍ للأدائية والقضائية، بل يجوز تقديمها جميعاً في غير الجمعة أيضاً على الزوال إذا علم أنّه لا يتمكن منها بحسب العادة بعده، ويجوز الاقتصار على فعل بعضها كغيرها من النوافل، ووقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى ذهاب الشفق، ويمتدّ وقت الوتيرة بامتداد وقت العشاء، ووقت نافلة الصبح الفجر الأوّل ويمتدّ إلى أن يبقى من طلوع الحمرة مقدار الفريضة ويجوز دسّها في صلاة الليل قبل ذلك، ووقت صلاة الليل انتصافه إلى الفجر الصادق، والسحر أفضل والظاهر أنّه أوسع من السدس الأخير وأفضله القريب من الفجر.

المبحث الثاني: في الأحكام

إذا حصل للمكلّف أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة كالجنون والحيض والإغماء وقد مضى من الوقت مقدار فعل تمام ما هو الواجب في حقّه بحسب حاله في ذلك الوقت من الحضر والسفر وغيرهما وجب عليه القضاء، وإلّا لم يجب، والأحوط القضاء لو مضى من الوقت ما يسع الصلاة الواجبة في حقّه مع الطهارة خاصّة دون باقي الشرائط، ولو ارتفع العذر وقد أدرك من الوقت مقدار ركعةٍ كذلك وجبت الصلاة ويكون مؤدّياً لا قاضياً، وإلّا لم يجب [تجب]، ولو أدرك الطهارة دون سائر الشرائط فلا يترك الاحتياط. والمراد بالركعة في كلّ مقام عُلّق الحكم عليها القيام المشتمل على القراءة والركوع والسجود كملاً إلى تمام الذكر الواجب - على الأقوى -.

ويعتبر لغير ذوي الأعذار العلم بالوقت في الدخول في الصلاة، والأقوى الاكتفاء بالبيّنة، ولا يكفي الأذان وإن كان من عدلٍ عارفٍ - على الأحوط - ولا غيره من

الأمارات، نعم يكفي الظنّ البالغ حدّ الاطمئنان والسكون - على الأحوط - لذي العذر بعمىً أو حبسٍ أو نحوهما وفي الغيم ونحوه، والأفضل والأحوط التأخير حتّى يعلم، ولو انكشف الخطأ حتّى بان له سبق الصلاة تماماً على الوقت استأنف، ولو دخل الوقت في أثنائها ولو التسليم لم يُعد، وكذا القاطع من ذي العذر وغيره، و متعمّد التقديم ولو لجهلٍ في الحكم يستأنف على كلّ حالٍ، وكذا الناسي والظانّ بدخول الوقت مع عدم اعتبار ظنّه، ومَن دخل غافلاً عن المراعاة ولم يتفطّن إلى الفراغ وقد صادف تمام فعله الوقت صحّت صلاته، وكذا الجاهل بالحكم إذا كان بحيث يتمشّى منه نية القربة، ولو تفطّن الغافل المزبور في الأثناء ولم يتبيّن له الوقت استأنف.

ويجب الترتيب بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فمن تركه عمداً ولو جهلاً بالحكم أعاد ما قدّمه، أمّا الساهي فلا يعيد إذا كان قد وقع في الوقت المشترك، ولو ذكر في الأثناء عدل بنيّته، وإن كان ما وقع في وقت الاختصاص فالأحوط الإعادة بعد الإتمام وإن كان البطلان أقوى سواءٌ تذكر بعد الفراغ أو في الأثناء، نعم لو تذكر بعد أن دخل عليه الوقت المشترك صحّ وعدل بنيّته - على الأقوى -، وإنّما يصحّ له العدول إذا لم يتجاوز محلّه فلو ركع في رابعة العشاء مثلاً والمنسيّ المغرب فلا عدول ويتمّها عشاءً وصحّت ويصلّي المغرب بعدها - على الأقوى -، ولا عدول بعد الفراغ - على الأقوى - وكذلك الحكم فيما يجب فيه الترتيب من الفوائت. أمّا العدول من الحاضرة إلى الفائتة فلا يجب - على الأقوى -، نعم لا يترك الاحتياط فيما فاتته في يومه وليلته خصوصاً إذا كانت واحدة، وإذا رجا ذوو الأعذار زوال عذرهم في الوقت فوجوب التأخير عليهم لا يخلو عن قوّة - على إشكالٍ فيمن وظيفته التيمّم -، والله العالم.

الفصل الثالث: في القبلة

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في ماهيّتها وكيفية استقبالها

وهي المكان الواقع فيه البيت - شرّفه الله - الممتدّ من تخوم الأرض إلى عنان السماء للناس كافّة القريب والبعيد، لا نفس البنية، ولا يدخل فيه شيءٌ من حجر اسمعيل وإن كان داخلاً في المطاف.

وحقيقة الاستقبال هو التوجّه بمقاديم البدن حتّى رؤوس أصابع الرجلين - على الأحوط -، والظاهر أنّ استقبال البعيد لعين الكعبة مع كرويّة الأرض من المستحيل ولعلّه هو منشأ التعبير عن قبلة البعيد بالسمت والجهة، وإنّما المدار في استقبال البعيد على أن يكون القوس المواجه له من دائرة الأُفق بحيث يمرّ الخطّ المستقيم الخارج من جبهته إلى ذلك القوس على الفضاء المحاذي للبيت من فوقه ويتقاطع مع الخطّ المستقيم الخارج منه إلى السماء في النقطة المحاذية له، ولكفاية أن يكون الخطّ المارّ على الفضاء المذكور خارجاً من أيّ جانبي الجبهة في تحقّق الاستقبال وعدم توقّفه على أن يكون خارجاً من عينها يتّسع الاستقبال[1] حينئذٍ بما يزيدُ على أربع أصابع في كلٍّ من جانبي مسجد الجبهة اختياراً - على الأقوى -.

ثمّ إنّ المدار في اتّحاد قبلة البلاد وتغايرها لمّا كان على اتّحاد القوس المواجه لها من دائرة الأُفق واختلافه فلو استطال الصفّ مع اتّحاد الأُفق قدر ما يتحمّله طول ذلك الأُفق وعرضه كان جميعه من الدائرة التي مركزها الكعبة بمنزلة الجزء

---

١. يعني يتّسع الاستقبال بالمقدار المذكور في كلّ من جانبي مسجد جبهته من الأرض عند استقبال منتصف القوس المقابل له وللبيت الشريف من دائرة الافق بالوسط الحقيقي من جبهته. (منه قدس سره)

اليسير المحاذي لها من الدائرة المرسومة في المسجد الحرام مثلاً، والخطّ الخارج عن مجموع هذا القطر بجملته وكلّ واحدٍ من أجزائه إلى القوس المحاذي المذكور ماراً على ذلك الفضاء والكلّ محاذياً له حقيقةً لا تسامحاً ويخرج الخطوط الخارجة عن موقف آحاد أهل الصفّ المستطيل عن كونها متوازيةً بذلك، ومنشأ ما هو المشاهد عياناً من ازدياد المحاذاة بزيادة البعد هو ذلك.

وعلى كلّ حالٍ فإن أمكن العلم بالقبلة كما لو فرض العلم بأنّ المعصوم صلّى في محرابٍ بلا تيامنٍ وتياسر أو العلم بكيفية قبره المقدّس على الوجه الذي يحوي جسده المبارك «سلام الله عليه» ونحو ذلك لزم تحصيله وإلّا فالمرجع هو الأمارات:

فمنها: الجدي، يُجعل عند غاية ارتفاعه أو انخفاضه في أواسط العراق مثل الكوفة وكربلاء وبغداد ونحوها خلف المنكب الأيمن ممّا يلي العضد، وفي البصرة ونحوها من البلاد الشرقية في الأُذن اليمنى، وفي الموصل ونحوها بين الكتفين، وفي الشام خلف المنكب الأيسر، وفي عدن بين العينين، وفي صنعاء على الأُذن اليمنى، وفي الحبشة والنوبة على صفحة الخدّ الأيسر.

ومنها: السهيل، وهو عكس الجدي فيما ذكر.

ومنها: الشمس، في أواسط العراق إذا زالت عن أنف المستقبل لنقطة الجنوب إلى حاجبه الأيمن إلى غير ذلك.

وهذه الأمارات وإن لم تُفد العلم غالباً لكن لا يجوز الإعراض عنها والاكتفاء بالجهة العرفية، ولا الانحراف عن مقتضاها يميناً وشمالاً بما لا يتسامح فيه، ومع تعذّره يبذل تمام جهده ويعمل على ظنّه ولو من إخبار كافرٍ عن حدسٍ فضلاً عن الحسّ، ولو تعارضت البيّنة مع ما حصل له من الاجتهاد بخلافها فالأحوط الجمع بين مقتضاهما بالتكرار، ومع تعذّره يكتفي بالجهة العرفية، ولو فُرض تعذّرها أو لم

يعلمها في أيّ جهةٍ كرّر الصلاة أربعاً مع سعة الوقت، وإلّا فما وَسِعَه وإن كان بتقصيرٍ منه في التأخير، ولو حصرها علماً في جهتين مثلاً كرّرها مرّتين، ولو حصرها ظنّاً ففي اعتبار هذا الظنّ إشكالٌ فلا يترك الاحتياط، ويكفي في التكرير أن يكون على وجهٍ يحصل معه اليقين بحصول الصلاة إلى القبلة أو إلى ما لا يبلغ الانحراف معه إلى اليمين واليسار ولا يجب التربيع الحقيقي وإن كان أحوط، ويعوّل على قبلة بلد المسلمين في صلاتهم وقبورهم ومحاريبهم ما لم يعلم بناءها على الغلط، أمّا لو ظنّ بذلك باجتهاده على وجهٍ يقتضي خلاف جهتها فالأحوط تكرير الصلاة، ولا بدّ من العلم بأنّها قبلة البلد فلا يكفي خبر الواحد ما لم يقترن بما يفيد الاطمئنان بذلك.

المبحث الثاني:

يجب الاستقبال مع الإمكان في الفرائض اليومية وتوابعها التي منها سجود السهو حتّى الصلاة المعادة احتياطاً مستحباً، وفي غير اليومية من الفرائض حتّى صلاة الجنائز، بل وفيما وجب بالعارض من النوافل - على الأقوى -، أمّا النافلة فلا يعتبر فيها الاستقبال إذا صُلّيت حال المشي والركوب ونحوهما، بخلاف ما لو صُلّيت على الأرض حين الاستقرار فإنّ الأقوى اعتبار الاستقبال فيها حينئذٍ، ولو صُلّيت في السفينة فالأحوط لحوقها بحال الاستقرار وإن كان الأقوى خلافه.

المبحث الثالث: في أحكام الخلل

من صلّى إلى جهةٍ خطأً وكان معذوراً في ذلك بأحد موجباته ثمّ تبيّن خطؤه بعد الفراغ أو في الأثناء فإن كان منحرفاً عنها إلى ما بين اليمين والشمال صحّت صلاته ولو كان في الأثناء مضى منها ما تقدّم واستقام في الباقي من غير فرقٍ في

ذلك بين بقاء الوقت وعدمه، ولا بين القاطع والظانّ والناسي والغافل وغير ذلك، نعم لو كان جاهلاً بالحكم فالأقوى لزوم الإعادة والقضاء مطلقا. وإن كان متعدّياً عمّا بين المشرق والمغرب فإن لم يتجاوز النقطتين أو تجاوزهما يسيراً لا يصدق معه الاستدبار أعاد في الوقت دون خارجه، ولو وصل حدّاً يصدق به الاستدبار فوجوب القضاء أيضاً لا يخلو عن قوّة، والأحوط إجراء حكم الاستدبار بمجرّد التعدي عن المشرق والمغرب وإن لم يبلغ الحدّ المذكور. ولو أدرك الظانّ ركعةً من آخر الوقت مثلاً ثمّ بان له الخطأ - الموجب للإعادة بعد خروج الوقت - في أثناء صلاته فإن لم يصل حدّ الاستدبار أتمّ صلاته واجتزأ به - على الأقوى - وإن وصل ذلك الحدّ لزمه القضاء - على الأقوى - لكنّ الأحوط أن يتمّ ما بيده ثم يقضيه. ولو أخلّ بالاستقبال عمداً وصلّى منحرفاً أزيد ممّا تقدّم اغتفاره استأنف في الوقت وخارجه وإن لم يتفاحش انحرافه، والله العالم.

الفصل الرابع: في الستر والساتر

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

يجب مع الاختيار مستّى ستر بشرة العورة في الصلاة وتوابعها فرائضها ونوافلها وإن لم يكن هناك ناظرٌ أو كان في ظلمةٍ، ويجب في الطواف أيضاً مطلقا، بل في صلاة الميّت أيضاً - على الأحوط -، ولو بدت العورة كلاً أو بعضاً بريحٍ أو غفلةً أو كانت مكشوفةً من أوّل الأمر ولم يعلم بها فالأظهر الصحة ويبادر إلى الستر إن علم في الأثناء، والأحوط الإتمام ثمّ الاستئناف خصوصاً مع عدم تمكنه من الستر فوراً وتأخّره زماناً يُعتدّ به. ولو أتى بشيءٍ من أفعال الصلاة حال العلم بالانكشاف جرياً

على لسانه ونحو ذلك فإن كان من الأقوال أعاده بقصد القربة المطلقة، وإن كان من الأفعال فالأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها - وإن كان الأقوى عدم وجوبها -. ولو تعمّد ذلك بعد التكشّف أو العلم بالانكشاف وجب عليه الإعادة مطلقاً، نعم لو أتى بشيءٍ من الأقوال حال الانكشاف لا بقصد الجزئية فلا بأس به، ولو نسي سترها من أوّل الامر أو بعد التكشّف في الأثناء فالأحوط الإعادة.

وعورة الرجل في الصلاة عورته في النظر وهي الدبر والقضيب والأُنثيان، دون ما بين الدبر والأُنثيين ودون السرّة والركبة وما بينهما إلّا أنّه يستحب ستر ذلك، بل هو الأحوط. وعورة المرأة في الصلاة جميع بدنها حتّى الرأس والشعر إلّا الوجه - و هو وجه الوضوء - وإلّا اليدين إلى الزندين، وظاهر القدمين إلى الساقين، والأحوط ستر باطنهما، ويجب عليها ستر شيءٍ من أطراف هذه المستثنيات مقدّمةً، والأمة وإن كانت أُمّ ولدٍ أو مكاتبةً كالحرّة في ذلك وتزيد عليها بعدم وجوب ستر رأسها حتّى العنق، والمبعّضة كالحرّة في وجوب ستر الرأس، ولا يعتبر ستر رأس الصبيّة في صحة صلاتها بناءً على شرعيّتها من المميّز - كما هو الأقوى -.

وأمّا في غير الصلاة فيجب على كلّ مكلّفٍ ستر عورته عن كلّ ناظرٍ مميّزٍ وإن كان صبيّاً غير مراهق، كما أنّه يحرم على كلّ مكلّفٍ النظر إلى عورة غيره حتّى المراهق بل المميّز مطلقاً - على الأحوط -، ولا يُستثنى من الحكمين سوى الزوجين والمولى وأمته الغير المزوّجة وغير المحلَّلة للغير. ويجب على المرأة ستر جميع بدنها وشعرها حتّى الموصول به عمّن عدا الزوج والمحارم، والأحوط سترها عن المحارم من السرّة إلى الركبة، ويحرم على من عدا زوجها ومحارمها النظر اليها، نعم يُستثنى من ذلك الوجه والكفّان مع الأمن من الريبة كما في العجائز مثلاً مع عدم تعوّدهنّ بالتستّر وعدم التعمّد في النظر اليهنّ لا مطلقاً.

المبحث الثاني: فيما يعتبر في لباس المصلّي

وهو أُمورٌ:

الأوّل: الطهارة، وهي شرطٌ في الجميع عدا ما لا تتمّ به الصلاة منفرداً - على التفصيل المتقدّم فيه وفي المحمول -.

الثاني: الإباحة، وهي شرطٌ في اللباس وغيره ممّا تقع الصلاة فيه مطلقا فلا يجوز في المغصوب ولو من الجاهل بحرمته أو بإفساده ولو لنسيانٍ له إلّا إذا كان جهلاً يُعذر فيه شرعاً، نعم لو لم يعلم بغصبيّته صحّت صلاته كالناسي ولو الغاصب وإن كان الأحوط له بل لمطلق الناسي الاستئناف. وغصب المنفعة كغصب العين ولو من مالك العين، وكذا غصب ما تعلّق به حقّ الغير أيضاً كالمرهون ونحوه. ولا فرق في غصبية الثوب بين أن يكون بنفسه هو المغصوب أو يكون قد اشتراه بثمنٍ مغصوبٍ ولو كان من جهة تعلّق الخمس أو الزكاة به أو اشتراه ناوياً لعدم أداء ثمنه أو غيرناوٍ لأدائه أو ناوياً أداءه من المغصوب ولو من جهة تعلّق الحقوق به، بل لو كان الخيط الذي خيط به الثوب مغصوباً أو مصبوغاً بصبغٍ مغصوب جرى عليه حكم المال المشترك بين المالكين ولم يجز الصلاة ولا التصرّف فيه إلّا بإذن مالك الخيط أو الصبغ - على الأقوى -. ولو اضطرّ إلى لبس المغصوب ولو لحفظه عن التلف صحّت صلاته فيه، وكذا لو أذن المالك في الصلاة فيه وإن كان المأذون هو الغاصب - على الأقوى -، ولو قال أذنتُ في الصلاة فيه وأطلَقَ جاز لغير الغاصب مطلقا أمّا جوازها له فيتوقّف على حالٍ أو مقالٍ يوجب ظهور الأطلاق في إرادته منه. ولا يقدح حمل المغصوب إلّا إذا تحرّك بحركات الركوع أو الجزء الأخير من الهويّ للسجود فتبطل حينئذٍ - على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة -.

الثالث: أن لا يكون شيءٌ ممّا يصلّى فيه حتّى المحمول ممّا لا تحلّه [ممّا تحلّه]

الحياة من أجزاء ميتة ذي النفس مطلقاً، وتجوز فيما لا تحلّه الحياة من ميتة المأكول كالصوف والشعر والبرونحوها، وفيما تحلّه الحياة من ميتة المأكول غير ذي النفس كالسمك ونحوه إشكالٌ أحوطه الاجتناب عنه. ولو شك في جزئية شيءٍ للحيوان ذي النفس حكم بطهارته ولو مع العلم بعدم تذكيته على تقدير الحيوانية، بخلاف ما إذا علم جزئيته للحيوان وشك في تذكيته فيحكم بكونه ميتةً ويترتّب عليه أحكامها، إلّا إذا أُخذ من سوق الإسلام أو من يد المسلم أو كان عليه أثر استعماله فإنّه محكومٌ بالتذكية حينئذٍ - على إشكالٍ تقدَّمَ فيما إذا عُلم أنّه عُمل في غير بلاد الإسلام بأيدي غير أهله ثمّ وقع في أيدي المسلمين وأسواقهم ولم يُعلم سبق يد المسلم عليه -. ثمّ لو أحرز تذكيته علماً أو بالأخذ من يد المسلم ونحوه ثمّ تبيّن بعد ذلك أنّه ميتةٌ لم يُعد ما صلّاه فيه ويلحقه حكم الجاهل بالنجاسة، بخلاف ما لو صلّى فيه لنسيانٍ ونحوه فإنّه يلزمه الإعادة والقضاء وإن كان من غير ذي النفس - على إشكالٍ فيه -.

الرابع: أن لا يكون شيءٌ ممّا يقع الصلاة فيه من أجزاء ما يحرم أكله ولو بالعارض كالموطوء مثلاً - على إشكالٍ فيما لا تحلّه الحياة من الجلّال، بل مطلقاً - من دون فرقٍ بين أن يكون من ذي النفس أو من غيره، ولا بين ما تحلّه الحياة ممّا ذكي منه وما لا تحلّه، ولا بين ما يتمّ به الصلاة منفرداً وما لا تتمّ به كالقلنسوة ونحوها، بل الظاهر عدم الفرق بين نفس اللباس وجزئه وما عليه أو على بدن المصلّي من الفضلات الملتصقة، بل لا يبعد شمول المنع لما في جيبه من المحمول ونحو ذلك، نعم لو كان في حقّةٍ هي معلّقةٌ عليه لا يبعد الصحة. ولا بأس بفضلات ما لا لحم له من الحيوان كالشعر والعسل ودم البقّ والقمّل والبرغوث وغير ذلك، ويجوز في الصدف أيضاً - على الظاهر -.

وقد استثني من هذه الكليّة الثياب المتّخذة من وبر الخزّ الخالص وجلده فيجوز الصلاة في كلٍّ منهما، وأمّا كلب الماء والقندس فيشكل كونهما من الخزّ، وكذا ما يسمّي في عصرنا بهذا الاسم فإنّ الظاهر أنّ الخزّ كان ذا وبرٍ نفيسٍ يُعمل منه الثياب الفاخرة حتّى العمامة والقلنسوة والجورب وغيرها بألوانٍ مختلفة وقد تُغشّى بوبر الأرانب والثعالب، والظاهر أن لا يكون له ولا لتلك الثياب عينٌ ولا أثرٌ في هذه الأعصار أصلاً. وكيف كان فيختصّ جواز الصلاة فيه بما كان من وبره الخالص، ولا يطّرد في المغشوش، ولا في غير الخزّ والسنجاب من المحرّم أكله مطلقا وفي السنجاب إشكالٌ.

أمّا فضلات الإنسان فلا بأس بها ولو لشخصٍ آخر فلو وصلت المرأة شعر غيرها بشعرها جازت الصلاة فيه وكذلك الرجل أيضاً، نعم لو عُمل لباسٌ من شعر الإنسان فالصلاة فيه لا تخلو عن الإشكال. ولو شك في اتّخاذ ما يصلّي فيه - لباساً كان هو أو غيره - من أجزاء غير المأكول أو استماله عليها فالأقوى صحّة الصلاة فيه من دون فرقٍ بين أن يكون عالماً بأنّه من أجزاء الحيوان وشك في المأكولية وعدمها أو يكون شاكاً في الحيوانية وعلى تقديرها ففي المأكولية، ولو انكشف الخلاف بعد ذلك لم تجب الإعادة والقضاء، وكذا لو صلّى فيها جهلاً بذلك ولو كان ناسياً فالأظهر البطلان.

الخامس: أن لا يكون مطلق اللباس - ولو حليّاً كالخاتم وزنجير الساعة ونحوه - من الذهب للرجال في الصلاة وغيرها، بل الأقوى اجتناب المُلحَم به والمذهّب بالتمويه والطلي والمزج، نعم لا بأس بالمحمول منه مع عدم التزيّن به كقاب الساعة ونحوه إذا كان في جيبه ولم يعلّق زنجيره، وكذا لا بأس بالصلاة فيما جاز في غير حال الصلاة كالسيف والخنجر ونحوهما وإن أُطلق عليها اسم اللبس - وإن كان

الأحوط الاجتناب -. ولو صلّى فيه ناسياً لم يجب القضاء والاعادة، وكذا لو كان جاهلاً - على إشكالٍ فيه -، ولو شك في كونه من الذهب جازت الصلاة فيه لكن لو تبيّن أنّه منه ففي وجوب القضاء والإعادة ما تقدّم من الإشكال.

السادس: أن لا يكون مطلق اللباس عدا ما لا تتمّ به الصلاة حريراً محضاً للرجال، بل لا يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً، نعم لا بأس به في الضرورة كالبرد ونحوه وفي الحرب أيضاً حتّى في الصلاة، ولا بأس بالمحمول وما لا يُعدّ لبساً كالافتراش والركوب على إشكالٍ في الالتحاف والتدثّر في حال الصلاة وغيرها، ولا بأس أيضاً بالممتزج بما تحلّ الصلاة فيه مزجاً يُخرجه عن اسم الخلوص، وكذا لا بأس بالكفّ به ورقع الثوب [به] ولا بزرّ الثياب وأعلامها والقياطين الموضوعة عليها وبالثوب المنسوج طرائق بعضها حريرٌ محض ونحوه ما لم تزد على أربعة أصابع، وفي الزائد إشكالٌ، وكذا في كلّ ما لا تتمّ به الصلاة بانفراده. ولو شك في كونه من الأبريسم أو كونه خالصاً جازت الصلاة فيه ولم يجب القضاء والإعادة لو تبيّن أنّه منه - على إشكال فيه -، وكذا لو صلّى فيه جاهلاً، نعم لو كان ناسياً فالأظهر الإجزاء. أمّا النساء فيجوز لهنّ لبس الذهب والحرير مطلقاً.

المبحث الثالث:

لا يعتبر في التستّر كيفيةٌ خاصّة ولا يجب إلّا من جوانبه الأربعة لا من جانب القدم، إلّا إذا كان على شبّاك أو طرف سطحٍ بحيث لو كان تحته ناظرٌ أمكنه النظر إلى عورته فالأقوى وجوب التستّر وإن لم يكن هناك ناظرٌ فعلاً، وفي وجوب التستّر عن نفسه بحيث لا يرى هو نفسه عورته في أثناء صلاته ولا يمكنه النظر إليها وجهان: والأحوط الأوّل، فلو صلّى في ثوبٍ واسع الجيب بحيث يمكنه أن يرى عورته في

حال الركوع فالأحوط البطلان. ولا يعتبر في التستّر أن يكون بثوبٍ ونحوه بل يُجزي ولو بالحشيش ونحوه اختياراً - على إشكالٍ فيه -، أمّا التستّر باللطي بالطين فلا يُجزي، وكذا ستر الدبر بالأليتين والقبل باليدين، ولو لم يجد ساتراً للصلاة أو وجد ما لا يجوز التستّر به سقط وجوبه فيصلّي حينئذٍ عارياً قائماً إن أمن المطّلع المحترم ويومئ للركوع والسجود، وإن أمكنه طلي عورته بالطين ونحوه أو وضع يديه على عورته فهو الأحوط، كما أنّ الأحوط له الجمع بين صلاة المختار فيركع ويسجد وبين الصلاة بالإيماء للركوع والسجود، ومع عدم الأمن من المطّلع المحترم يصلّي جالساً ويومئ للركوع والسجود برأسه وينبغي أن يجعل إيماء السجود أخفض من إيماء الركوع.

مسائل

الأُولى: قد تبيّن ممّا تقدّم أنّه لو انحصر ساتره بثوبين يعلم إجمالاً بعدم صلاحية أحدهما للصلاة فيه واضطرة إلى لبس أحدهما حال الصلاة جازت صلاته في كلّ واحدٍ منهما وإن كان الأحوط أن يكرّرها مع عدم الحرمة الذاتية، ولو لم يكن مضطرّاً إليه فلو كان لبسه - مضافاً إلى بطلان الصلاة فيه - حراماً ذاتيّاً أيضاً كما في المغصوب والميتة والذهب والحرير يصلّي عارياً مطلقاً، ولو لم يكن كذلك كما في النجس وغير المأكول فلو وسع الوقت لصلاتين كرّرها فيهما وإلّا يصلّي عارياً ويحتاط بالقضاء - كما تقدّم - لكنّه في غير المأكول لا يخلو عن الإشكال.

الثانية: لو اضطرّ إلى لبس أحد الممنوعات والصلاة فيه قدّم النجس أو غير المأكول على إشكالٍ في التخيير بينهما أو تقديم النجس، ثمّ الحرير والذهب متخيّراً بينهما، ثمّ الميتة ثمّ المغصوب.

الثالثة: تصحّ الصلاة فيما يسترظهر القدم ولا يغطّي الساق - على الأقوى -.

الرابعة: ذُكر في اللباس مكروهاتٌ و مسنونات لا يخلو بعضها عن الإشكال لكنّه تسامحاً في أدلّة السنن لا بأس بالعمل به.

أمّا المكروهات فثلاثة و ثلاثون:

الأوّل: الثوب الأسود حتّى للنساء عدا الخفّ و العمامة و الكساء و منه العباء و المُشَيَّع منه أشدّ كراهةً، وكذا المصبوغ بالزعفران أو العُصفر، بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ.

الثاني: الساتر الواحد الرقيق.

الثالث: الصلاة في السروال وحده و إن لم يكن رقيقاً، كما أنّه يُكره للنساء الصلاة في ثوبٍ واحد و إن لم يكن رقيقاً.

الرابع: الإتّزار فوق القميص.

الخامس: التوشّح و تتأكد كراهته للإمام، و هو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى و إلقاؤه على المنكب الأيسر بل أو الأيمن.

السادس: في العمامة المجرّدة عن السدل و عن التحنّك - أي التلحّي -، و يكفي في حصوله ميل المسدول إلى جهة الذقن، ولا يعتبر إدارته تحت الذقن و غرزه في الطرف الآخر و إن كان هذا أيضاً أحد [إحدى] الكيفيّات له.

السابع: اشتمال الصمّاء بأن يجعل الرداء على كتفه و إدارة طرفه تحت إبطه و إلقائه على الكتف.

الثامن: التحزّم للرجل.

التاسع: النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة و إلّا أبطل.

العاشر: اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءة.

الحادي عشر: الخاتم الذي عليه صورة.

الثاني عشر: استصحاب الحديد البارز.

الثالث عشر: لبس النساء الخلخال الذي له صوت.

الرابع عشر: القباء المشدود بالزرور الكثيرة أو بالحزام.

الخامس عشر: الصلاة محلول الأزرار.

السادس عشر: لباس الشهرة إذا لم يصل إلى حدّ الحرمة أو قلنا بعدم حرمته.

السابع عشر: ثوب مَن لا يتّقي من النجاسة خصوصاً شارب الخمر، وكذا المتّهم بالغصب.

الثامن عشر: ثوبٌ ذو تماثيل.

التاسع عشر: الثوب الممتزج بالأبريسم.

العشرون: ألبسة الكفّار وأعداء الدين.

الحادي والعشرون: الثوب الوسخ.

الثاني والعشرون: السنجاب.

الثالث والعشرون: ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطّي الساق.

الرابع والعشرون: الثوب الذي يوجب التكبّر.

الخامس والعشرون: لبس الشائب ما يلبسه الشبّان.

السادس والعشرون: الجلد المأخوذ ممّن يستحلّ الميتة بالدباغ.

السابع والعشرون: الصلاة في النعل من جلد الحمار.

الثامن والعشرون: الثوب الضيّق اللاصق بالجلد.

التاسع والعشرون: الصلاة مع الخضاب قبل أن يُغسل.

الثلاثون: استصحاب الدرهم الذي عليه صورة.

الواحد [الحادي] والثلاثون: إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت البدن.

الثاني و الثلاثون: الصلاة مع نجاسة ما لا تتمّ الصلاة به كالخاتم و التكة و القلنسوة و نحوها.

الثالث و الثلاثون: الصلاة في ثوبٍ لاصق وبر الأرانب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به.

و أمّا المسنونات فأربعة عشر:

الأوّل: العمامة مع التحنّك.

الثاني: الرداء خصوصاً للإمام، بل يُكره له تركه.

الثالث: تعدّد الثياب بل يُكره في الثوب الواحد للمرأة - كما مرّ -.

الرابع: لبس السراويل.

الخامس: أن يكون اللباس من القطن أو الكتّان.

السادس: أن يكون أبيض.

السابع: لبس الخاتم من العقيق.

الثامن: لبس النعل العربية.

التاسع: ستر القدمين للمرأة.

العاشر: ستر الرأس في الأمة و الصبيّة، و أمّا غيرهما من الإناث فيجب - كما مرّ -.

الحادي عشر: لبس أنظف ثيابه.

الثاني عشر: استعمال الطيب، ففي الخبر ما مضمونُهُ (الصلاة مع الطيب تعادل سبعين صلاةً).

الثالث عشر: سترما بين السرّة و الركبة.

الرابع عشر: لبس المرأة قلادتها.

الفصل الخامس: في مكان المصلّي

وفيه مباحث:

[المبحث] الأوّل: في شرائطه

وهي أُمورٌ:

الأوّل: إباحة الصلاة فيه ولو بالرخصة من مالكه، فلا تصحّ في المغصوب للعالم بغصبيّته والمختار في فعلها فيه غاصباً كان أو غيره، فريضةً كانت الصلاة أو نافلةً، دون الجاهل والمضطرّ كالمحبوس ونحوه، بل والناسي ونحوه ممّن لا يحرم عليه المكث فيه في تلك الحال من غير فرقٍ بين الغاصب وغيره، ولو اعتقد غصبيّته فصلّى ثمّ انكشف الخلاف بطلت صلاته إلّا إذا فُرض أنّه قصد التقرّب بفعلها فيه، بخلاف العكس، والجاهل بالتحريم والبطلان على وجهٍ لا يُعذر فيه كالعالم به. و غصب المنفعة كغصب العين ولو من مالك العين، بل لو تعلّق بالعين حقٌّ كحقّ الرهانة أو التحجير أو حقّ ديّان الميّت بتركته لم تجز الصلاة فيه ولو لمالك العين كالراهن مثلاً أو ورثة الميّت - على ما هو الأقوى من مالكيّتهم للتركة إمّا مطلقاً أو في غير المستغرق من الدين - إلّا بإذن المرتهن والديّان ونحوهما، ولو كان دين الميّت من الحقوق الواجبة كالخمس والزكاة ونحوهما لم تجز الصلاة في شيءٍ من التركة لوارثه إلّا بالوفاء أو الإذن من الحاكم الشرعيّ وإلّا بطلت صلاته وسائر تصرّفاته فيه، بل الأقوى بطلان الصلاة فيما تعلّق به حقّ السبق من المشتركات لو غُصب ممّن سبق إليه حتّى في المساجد أو نحوها من المشاعر فضلاً عن مثل المدارس و الخانات ونحوها، ويُعلم - حكم ما لو اشترى المكان بثمنٍ مغصوبٍ أو بما تعلّق به الخمس أو الزكاة أو غيرها ولأداء الثمن أو ناوياً أداءه من المغصوب ونحوه - ممّا تقدّم.

ثمّ المراد بالمكان الذي تبطل الصلاة بغصبه هو ما استقرّ عليه المصلّي أو كان له دخلٌ في ذلك ولو بوسائط وما شَغَله من الفضاء في قيامه وركوعه وسجوده ونحوها، فلا تبطل الصلاة تحت السقف المغصوب ولا في الخيمة المغصوبة - على الأقوى -.

ولا غصب مع نصّ مَن له ولاية الإذن في ذلك، أو كان هناك شاهد حالٍ على رضاه كالمضائف والحمّامات والرباع ونحوها، أو قُطع بالرضاء ممّن يعتبر رضاه إمّا بالفحوى كما لو أذن في النزول عليه والبيتوتة في داره فتكون الصلاة مأذوناً فيها بالأولويّة أو بغير الفحوى كصداقةٍ أو غيرها ممّا يوجب القطع برضاه. بل الظاهر عدم الغصب في كلّ ما جرت السيرة والطريقة على الصلاة فيه من غير بحثٍ عن مالكه كالأراضي المتّسعة التي يتعسّر التحرّز عنها فتجوز الصلاة فيها مع عدم العلم برضى المالكين، بل ومع العلم بأنّ فيها أوقافاً خاصّة أو أنّ فيهم أيتاماً ومجانين، نعم لو كان لبعضها حائطٌ أو غيره ممّا يُعمل للمنع عن الدخول فيه لم يجز التخطّي عنه ولا الصلاة فيه. ويطّرد هذا الحكم في التطهّر من الحدث والخبث بما في الطرق والشوارع من مياه الجداول والقنوات المملوكة التي جرت السيرة بالانتفاع بها شرباً أو استعمالاً ويجوز جميع ذلك مع عدم منع المالك أو من يقوم مقامه عنه. وكذا يجوز الصلاة أيضاً في البيوت التسعة التي وردت الرخصة بالأكل منها في الكتاب العزيز حتّى مع الشك في رضى المالكين، بل ومع الظنّ بالكراهة في وجهٍ قويّ، وإن كان الأولى بل الأحوط هو الاقتصار على صورة الظنّ بالرضاء.

ويتعلّق بالمقام مسائل:

الأُولى: إنّ الإذن الصريح من المالك أو من يقوم مقامه إنّما يعتبر من حيث الكاشفيّة عن رضاه لا من حيث الموضوعيّة، ولو علم التخلّف فإن كان مع العلم

بالكراهة الفعلية كما في المأخوذ حياءً ونحوه فالعبرة بها دونه، أمّا إذا كانت تقديريّة كما لو أذن لشخصٍ باعتقاد أنّه صديقه بحيث لو كان عالماً بأنّه عدوّه لم يأذن له فهذا لا أثر له، نعم لو كان إذنه لعنوان الصديق دون شخصٍ معيّن أو قيّد الشخص المأذون بكونه صديقاً له[1] اختصّ إذنه حينئذٍ بصديقه الواقعي ولا أثر لاعتقاده بصداقة شخصٍ أو عدمها في شمول الإذن وعدمه.

الثانية: لو رجع الآذن عن إذنه أو مات أو انتقل المكان عنه إلى غيره بعد أن تلبّس المأذون بالفريضة فإن لم يكن إذنه نصّاً في خصوص الصلاة فيه ولا عامّاً لكلّ تصرّفٍ سقط الإذن ولزمه المبادرة إلى الخروج فإن أمكنه ذلك مع عدم المنافي لزمه مطلقا، وإلّا ففي سعة الوقت يقطع صلاته ويستأنفها بعد الخروج، وفي الضيق يخرج مشتغلاً بها متحفّظاً على الاستقبال مهما أمكنه، والمدار في سعة الوقت وضيقه على تمكنه من إدراك تمام الصلاة في الوقت لا خصوص ركعةٍ منها - على الأقوى -، ولو كان الآذن قد نصّ في إذنه على الصلاة المفروضة أو عمّمه لها ففي بطلان الإذن وعدمه وجوهٌ: أقواها لزومه مطلقا - كما في العارية للدفن ونحوه -، لكن لا يبعد اختصاصه في المقام بعدم تضرّر المالك بذلك، أمّا النافلة فلا يوجب الاشتغال بها لزوم الإذن وهو مخيّرٌ بين رفع اليد عنها لو إتمامها في حال الخروج.

الثالثة: لو توسّط أرضاً مغصوبةً فإن كان عن جهلٍ أو نسيانٍ أو غير ذلك ممّا يوجب المعذوريّة صحّ ما صلّاها قبل التنبّه وتلزمه الأُجرة والمبادرة إلى الخروج، ولو تنبّه في الأثناء يلحقه حكم انتفاء الإذن - وقد تقدّم -، ولو كان عن عمدٍ وعصيان

---

١. الفرق بين الصور الثلاث أن الصداقة مثلاً في الصورة الأُولى تكون داعياً ولا اثر لتخلف الداعي، وفي الأخيرتين على وجه العنوانية للموضوع أو القيدية له فينتفي بانتفائه. (منه قدّس سرّه)

اختصّت صحّة صلاته فيه بما إذا خرج في ضيق الوقت تخليةً له ورفعاً ليده عنه فيلزمه الصلاة حال الخروج سالكاً أقرب الطرق ومومئاً للركوع والسجود ولا يجب عليه قضاؤها وإن كان أحوط، ولا تصحّ فيما عدا ذلك.

الثاني: من شروط المكان أن يكون قارّاً على وجهٍ لا يفوت فيه الاستقرار الواجب على المصلّي فلو صلّى اختياراً في سفينةٍ مضطربة أو على حيوانٍ أو بيدرٍ من التبن أو أُرجوحةٍ أو صبرةٍ من الحنطة أو كومةٍ من الرمل الغير المستقرّ ونحو ذلك بطلت صلاته مع فوات الاستقرار الواجب عليه، وإلّا صحّت، أمّا السفينة السائرة بلا اضطرابٍ فيها فالأقوى جواز الصلاة فيها اختياراً مع استيفاء الأفعال والشروط، وإن كان الأحوط الاقتصار فيها على حال الضرورة فيجوز حينئذٍ في السفينة المضطربة وعلى الدابّة أيضاً وغيرها، ولو كانت السفينة تضطرب تارةً وتسكن أُخرى وأمكنه الإتيان بالقراءة والذكر عند سكونها بلا فصلٍ ماحٍ لصورة الصلاة وجب - على الأقوى -، وإلّا صلّى ولو في حال اضطرابها. ويجب رعاية الاستقبال في كلّ من الدابّة والسفينة بما أمكنه وينحرف إلى القبلة كلّما انحرفت، ولو لم يتمكن من الاستقبال إلّا في تكبيرة الإحرام اقتصر على ذلك، ومع عدم التمكن منه أيضاً يسقط الاستقبال رأساً لكنّه يتحرّى الأقرب فالأقرب إلى القبلة مهما أمكنه - على الأحوط -، ولو أمكنه عدم الخروج عمّا بين المشرق والمغرب لزمه - على الأقوى -.

الثالث: من شروط المكان أن يكون قابلاً لاستيفاء أفعال الصلاة الاختيارية فيه من القيام والركوع والسجود وغيرها، فلو لم يتمكن من استيفائها لضيقه أو كان ذا نجاسةٍ مسريةٍ إلى بدنه أو لباسه لم تجز الصلاة فيه اختياراً، ومع الضرورة يستوفي ما يمكنه منها، وفي الأخير يصلّي قائماً ويومئ للسجود.

المبحث الثاني: فيما يعتبر في الوقوف فيه

وهو أيضاً أُمورٌ:

الأوّل: جوازه، فلو لم يجز الوقوف فيه إمّا لكونه في معرض الخطر على النفس كما في المسبعة مثلاً أو تحت السقف المنهدم وغير ذلك، أو لكونه هتكاً لحرمة محترمٍ كالوقوف على قبر المعصوم مثلاً أو ما كتب عليه القرآن ونحو ذلك لم تجز الصلاة فيه.

الثاني: الوثوق والاطمئنان بأنّه يمكنه إتمام الصلاة فيه، فلو لم يطمئنّ بذلك كما في مواقع الزحام ونحوه لم تجز الصلاة فيه لعدم الجزم في النيّة، إلّا إذا لم يتمكن عمّا عداه لضيق الوقت مثلاً فيصلّي برجاء تمكنه من الإتمام وتُجزيه لو أتمّها بلا مبطلٍ قهريّ من استدبارٍ أو غيره.

الثالث: عدم التقدّم ولا المساواة لقبر المعصوم مع عدم الحائل - على الأحوط -، ولا تكفي الضرائح المقدّسة وما عليها من غطاءٍ ونحوها في الحيلولة، نعم لا يبعد أن يكون ما بين الرواق والحضرة المقدّسة الحيدرية «سلام الله عليها» من الشبّاك حائلاً وإن كان الأولى ترك الاستدبار.

الرابع: عدم تقدّم المرأة على الرجل وعدم محاذاتها له في الوقوف إلّا إذا كان بينهما حائلٌ أو مسافةُ عشرة أذرع بذراع اليد - على الأحوط - وإن كان الأقوى هو الجواز والصحّة على كراهيّةٍ ترتفع بالبعد أو الحائل المذكورين، والأحوط في الحائل أن يكون مانعاً عن المشاهدة، ولو تأخّرت المرأة بمسجدها عن موقف الرجل ارتفعت الكراهة أو المانعية التي هي الأحوط بذلك، وفي ارتفاعها بما دون ذلك من التأخّر إشكالٌ، وترتفع أيضاً بعلوّ موقف أحدهما علوّاً رافعاً لموضوع التقدّم والتحاذي ولا يبعد أن تكون عشرة أذرع تحديداً لذلك، وكذا بفساد صلاته لفقد شرطٍ أو وجود

مانعٍ آخر من غير هذه الجهة، و مع عدم ارتفاعها بشيءٍ من ذلك تختصّ بالمتأخّر شروعاً مع علمه بصلاة المتقدّم و يعمّهما [تعمّهما] مع التقارن، و الأحوط التعميم حينئذٍ لكلّ من الجاهل و العالم و إن كان الأقوى خلافه، و لا فرق بين الزوجين و المحارم و غيرهم في هذا الحكم، بل لا يبعد الشمول لما إذا كان أحدهما أو كلاهما صبيّاً مميّزاً بناءً على ما هو الأقوى من شرعية عباداته - على إشكالٍ تقدّم في غير المراهق -.

المبحث الثالث: في خصوص مسجد الجبهة

و يعتبر فيه أُمورٌ:

الأوّل: الطهارة فلا يجوز السجود على النجس و ما يلحق به من المشتبه المحصور كما تقدّم.

الثاني: أن لا يكون أعلى أو أخفض من موقف المصلّي بما يزيد على أربع أصابع مضمومة - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -.

الثالث: أن يكون من الأرض أو النبات أو القرطاس.

أمّا الأرض فتعمّ ما عدا المعادن من الأجزاء الأرضية تراباً كان أو حجراً أو رملاً أو من أرض الجصّ أو النورة قبل الإحراق أو غير ذلك على إشكالٍ في الطين الأرمنيّ و المغرو نحوهما و في حجر الرخام يعني المرمر و كذا الخزف و الآجر بل كلّ مطبوخٍ أو مشويّ، بل في النورة لا يخلو عن قوّة، و يطّرد الإشكال في كلّ من السجود عليه و التيمّم به.

و أمّا النبات فيعتبر فيه أن يكون ممّا ينبت من الأرض شجراً كان أو غيره دون ما لو فُرض نابتاً على وجه الماء، و أن لا يكون من المأكول و الملبوس، و ضابط المأكول أن يكون قد أعدّه الله تعالى لأكل عباده و اعتيد أخذ المآكل منه فعلاً أو قوّةً و لو

بمعونة طبخٍ ونحوه، فيدخل فيه جميع الحبوب والفواكه والأثمار والأوراد والبقول و الخضروات المأكولة وحتّى مثل القهوة والچاي والترياك وغيرذلك من بدوتكوّنها، و لا يعتبرفي اعتياد أكله أن يكون كذلك في جميع الأحوال بل يكفي فيه أن يكون معدّاً لذلك في حال المرض خاصّة كالعقاقيروالأدوية، نعم لولم يكن معدّاً للأكل حتّى في تلك الحال لكنّ الضرورة قد تقتضي أكله مثل الخرنوب والحنظل ونحوهما فهذا لا عبرة به ويلحق بما يؤكل عند المخمصة ولا يخرج عن صلاحيّته للسجود عليه بذلك، ولو اختلف معتاد البلاد في أكل شيءٍ وعدمه فإن كان أحدهما هو الغالب عليه بحيث يُعدّ عرفاً من عادة النوع لحقه حكمه، وإلّا ففيه إشكال، أمّا إذا اعتيد أكله في زمانٍ دون آخرفلا يبعد أن يختلف الحكم باختلافه وإن كان الأحوط الترك مطلقاً.

ثمّ إنّ الممنوع من السجود عليه هونفس الحبّ أو الثمرالمأكول دون سائرما يشتمل عليه شجره أونباته من ورقٍ أوغيره إلّا إذا كان الورق مأكولاً بنفسه كورق الكرم قبل يبسه - على إشكالٍ فيه -، وفيما ينفصل عنه من النخالة والقشروالنوى إشكالٌ لكنّه قبل الانفصال بحكمه، نعم لوكان القشرمأكولاً بنفسه بعد الانفصال أيضاً كقشرالخياروالباذنجان والتفاح ونحوذلك لم يجزالسجود عليه على كلّ حالٍ، ولا بأس بالسجود على مأكول ما عدا الإنسان من صنوف الحيوان كالقتّ و التبن والقصيل وغيرذلك.

وضابط الملبوس أيضاً كضابط المأكول في جميع ما تقدّم فلا يجوزالسجود على ما اعتيد أخذ الملابس منه كالقطن والكتّان بمجرد تميّزه وظهوره دون سائر ما يشتمل عليه شجره لونباته، وفيما ينفصل عنه من القشروالنوى ما تقدّم من الإشكال، وكذا في القنّب أيضاً، أمّا الثوب المنسوج من الخوص مثلاً والنعل و

القبقاب المعمول من الخشب وكذلك القلنسوة المنسوجة من الحصير أو البوريا و غير ذلك من الملابس المتّخذة من غير ما أُعدّ لذلك فلا بأس بالسجود عليها فضلاً عن قراب السيف و الخنجر و نحو ذلك.

وأمّا القرطاس فيجوز السجود عليه و إن كان فيه شيءٌ من النورة بل و إن كان متّخذاً من الحرير- على إشكالٍ فيه - من دون فرقٍ بين أن يكون مصبوغاً أو مكتوباً عليه و غير ذلك إلّا إذا كان الصبغ أو الكتابة جرماً لا يصحّ السجود عليه فلا يجوز السجود حينئذٍ على ذلك الجرم خاصة، نعم يكره إذا كان فيه كتابةٌ وكان السجود على غيرها.

وأفضل الثلاثة هو الأرض، ولا يبعد أفضليّة التراب عمّا عداه، وأفضل الكلّ هو التربة الحسينية «سلام الله عليها» فإنّه [فإنّها] تخرق الحجب السبع و تنوّر الأرضين السبع. ولو لم يجد شيئاً من الثلاثة أو لم يتمكن من السجود عليه لتقيةٍ أو غيرها فالأظهر عدم ثبوت بدلٍ لها بخصوصه، وإن كان الأحوط أن يسجد على ثوبه القطن أو الكتّان إن أمكنه ذلك وإلّا فعلى المعادن الأرضية، وإلّا فعلى ظهر كفّه.

الرابع: من شروط مسجد الجبهة إمكان تمكينها عليه، فلا يجوز السجود على الوحل و الطين و نحو ذلك ممّا لا يتمكن عليه جبهته، نعم لو كان المسجد بحيث ينزل قليلاً بوضع الجبهة عليه و يستقرّ بعد ذلك كما إذا كان منفصلاً من الأرض قليلاً و نحو ذلك صحّ السجود عليه، وكذا على الوحل أيضاً إذا كانت أجزاؤه متماسكةً على وجهٍ تستقرّ عليه الجبهة لكن لو تلطّخت به أو لصق بها شيءٌ من تراب المسجد و كان حائلاً مستوعباً وجبت إزالته للسجدة الثانية، ولو لصق نفس المسجد بها وجب نزعه و السجود عليه، ولو لم يجد سوى الطين الذي لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه بالوضع بلا اعتماد، ولو كانت الأرض ذات وحلٍ وطينٍ يتلطّخ به بدنه و ثيابه

فلو كان فيه ضررٌ أو عسرٌ أو مشقة للسجود و تشهّد قائماً، وإلّا فالأحوط السجود عليه و التشهد جالساً وإن كان جواز الإيماء و التشهد قائماً بمجرد الحرزة العرفية هو الأقوى، نعم لو لم تكن فيه حرزةٌ أصلاً وجب الجلوس للسجدة و التشهد - على الأقوى -.

الخامس: أن لا يكون مُخرجاً للمصلّي في حال السجود عن استقبال عين الكعبة أو الفضاء المحاذي لها من فوقها، فلو صلّى على سطح الكعبة لم يجز أن يكون مسجده على آخر جزءٍ من حيطانها بحيث لا يقع في حال السجود شيءٌ من الفضاء المحاذي لها قبالة بل يجب أن يتأخر قليلاً قدر ما يرتفع به هذا المحذور، و كذا لو صلّى في جوفها محاذياً لبابها المفتوح، بل الأحوط ترك الفريضة على سطحها و في جوفها اختياراً وإن كان الأقوى هو الجواز مطلقاً مع رعاية الشرط المذكور، أمّا النافلة فلا إشكال في جوازها فيها بل يستحبّ أن يصلّي في مقابل كلّ ركنٍ ركعتين.

مسائل

الأُولى: لو فقد في أثناء صلاته ما يصحّ السجود عليه ففي سعة الوقت يقطعها، وإلّا كان فاقداً لما يصحّ السجود عليه و قد تقدّم حكمه، و المدار في السعة و الضيق على إدراكه لتمام الصلاة في الوقت و عدمه لا على إدراك الركعة - على الأقوى -.

الثانية: لو سجد على غير ما يصحّ السجود عليه لغفلةٍ و نحوها فإن تنبّه بعد رفع الرأس عن السجدة مضى و لا شيء عليه، ولو تنبّه و هو في السجدة فإن أمكنه جرّ الجبهة على ما يصحّ السجود عليه لزمه ذلك، وإلّا ففي السعة يقطعها و في الضيق يكون فاقداً لما يصحّ السجود عليه كما تقدّم و تقدّم حكمه.

الثالثة: ذُكر للمكان أيضاً مكروهاتٌ و مسنونات لا يخلو بعضها عن الإشكال لكنّه تسامحاً في أدلّة السنن لا بأس بالعمل به.

أمّا المكروهات فاثنان و ثلاثون:

أحدها: الحمّام وإن كان نظيفاً حتّى المسلخ منه عند بعضهم، ولا بأس بالصلاة على سطحه.

الثاني: المزبلة.

الثالث: المكان المتّخذ للكنيف ولو سطحاً متّخذاً لذلك.

الرابع: المكان الكثيف الذي يتنفّر منه الطبع.

الخامس: المكان الذي يُذبح فيه الحيوانات أو يُنحر.

السادس: بيت المسكر.

السابع: المطبخ وبيت النار.

الثامن: دور المجوس إلّا إذا رشّها ثمّ صلّى فيها بعد الجفاف.

التاسع: الأرض السبخة.

العاشر: كلّ أرضٍ نزل فيها عذابٌ أو خسفٌ.

الحادي عشر: أعطان الإبل وإن كنست ورُشّت.

الثاني عشر: مرابط الخيل والبغال والحمير والبقر ومرابض الغنم.

الثالث عشر: على الثلج والجمد.

الرابع عشر: قرى النمل وأوديتها وإن لم يكن فيها نملٌ ظاهرٌ حال الصلاة.

الخامس عشر: مجاري المياه وإن لم يتوقّع جريانها فيها فعلاً، نعم لا بأس بالصلاة على ساباطٍ تحته نهرٌ أو ساقية، ولا في محلّ الماء الواقف.

السادس عشر: الطرق وإن كانت في البلاد ما لم تضرّ بالمارّة، وإلّا حرمت وبطلت.

السابع عشر: في مكانٍ يكون مقابلاً لنارٍ مُضرمةٍ أو سراج.

الثامن عشر: في مكانٍ يكون مقابله تمثال ذي الروح من غير فرقٍ بين المجسّم

وغيره ولو كان ناقصاً نقصاً لا يُخرجه عن صدق الصورة والتمثال، وتزول الكراهة بالتغطية.

التاسع عشر: بيتٌ فيه تمثال وإن لم يكن مقابلاً له.

العشرون: مكانٌ قبلتُهُ حائطٌ ينزّمن بالوعةٍ يُبال فيها أوكنيف، وترتفع بستره، وكذا إذا كان قدّامه عذرة.

الحادي والعشرون: إذا كان قدّامه مصحفٌ أوكتابٌ مفتوحٌ لو نقشٌ شاغل بل كلّ شيءٍ شاغل.

الثاني والعشرون: إذا كان قدّامه إنسانٌ مواجهٌ له.

الثالث والعشرون: إذا كان مقابله بابٌ مفتوح.

الرابع والعشرون: المقابر.

الخامس والعشرون: على القبر.

السادس والعشرون: إذا كان القبر في قبلته، وترتفع بالحائل.

السابع والعشرون: بين القبرين من غير حائلٍ ويكفي حائلٌ واحدٌ من أحد الطرفين، وإذا كان بين قبورٍ أربعة يكفي حائلان أحدهما في جهة اليمين أو اليسار والآخر في جهة الخلف أو الأمام، وترتفع أيضاً ببعد عشرة أذرع من كلّ جهةٍ فيها القبر.

الثامن والعشرون: بيتٌ فيه كلبٌ غير كلب الصيد.

التاسع والعشرون: بيتٌ فيه جنب.

الثلاثون: إذا كان قدّامه حديدٌ من أسلحةٍ أو غيرها.

الواحد [الحادي] والثلاثون: إذا كان قدّامه وردٌ عند بعضهم.

الثاني والثلاثون: إذا كان قدّامه بيدر حنطةٍ أو شعير.

ولا بأس بالصلاة في البيع والكنائس ولو لم ترشّ وكانت بغير إذن أهلها، لكن في الكراهة أو الرجحان إشكالٌ.

وأمّا المسنونات فهي أمورٌ:

الأوّل: يستحبّ الصلاة في المساجد، وأفضلها المسجد الحرام فالصلاة فيه تعدل ألف ألف صلاة ثمّ مسجد النبيّ ﷺ والصلاة فيه تعدل عشرة آلاف و مسجد الكوفة وفيه تعدل ألف صلاة والمسجد الأقصى وفيه تعدل ألف صلاةٍ أيضاً ثمّ مسجد الجامع وفيه تعدل مائة ومسجد القبيلة وفيه تعدل خمساً و عشرين ومسجد السوق وفيه تعدل اثني عشر [اثنتي عشرة]، ويستحبّ أن يجعل في بيته مسجداً أي مكاناً معدّاً للصلاة فيه وإن كان لا يجري عليه أحكام المسجد، والأفضل للنساء الصلاة في بيوتهنّ وأفضل البيوت بيت المخدع أي بيت الخزانة في البيت.

الثاني: تستحبّ الصلاة في مشاهد الأئمّة عليهم السلام وهي البيوت التي أذن الله تعالى أن ترفع ويذكر فيها اسمه، ويجوز خلف القبر «سلام الله على مَن فيه» و عن يمينه وعن شماله وإن كان الأفضل هو اليمين مراعياً للتأخّر قدر ما يحصل به مسمّاه، ويستحبّ في روضات الأنبياء ومقامات الأولياء.

الثالث: يستحبّ أن يجعل المصلّي بين يديه حائلاً للمارّة إذا كان في معرض المرور عليه، ويكفي فيه أن يكون عوداً أو سبحةً أو حبلاً أو كومةً من تراب، بل لا يبعد كفاية الخطّ أيضاً مع عدم وجدانه لشيءٍ ممّا تقدّم - على الأحوط -.

الرابع: يستحبّ تفريق الصلوات على الأماكن لتشهد له يوم القيامة.

الخامس: يستحبّ الصلاة في المسجد المهجور.

السادس: يستحبّ لجار المسجد الصلاة فيه، بل لا يبعد كراهة تركها.

الفصل السادس: في الأذان والإقامة

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

يستحبّان مؤكداً للفرائض اليومية بجميع كيفياتها وفي جميع أحوال المصلّي، ويشتدّ تأكدهما للجهرية من الفرائض وخصوص المغرب والغداة، وأشدّهما تأكداً الإقامة خصوصاً للرجال، وأمّا باقي الصلوات المفروضات فلا يستحبّان في شيءٍ منها، نعم يستحبّ أن يقال في كلّ واحدةٍ منها «الصلاة» ثلاثاً. ويستحبّان في أُذن المولود أيضاً الأذان في اليمنى والإقامة في اليسرى يوم تولّده أو قبل أن تسقط سرّته، ويستحبّ الأذان وحده في الفلوات عند الوحشة، وكذا يستحبّ في أُذن مَن ترك أكل اللحم أربعين يوماً، بل كلّ مَن ساء خلقه، بل الدابّة أيضاً إذا ساء خلقها، ووراء المسافر عند خروجه إلى السفر، ويستحبّ للإعلام بدخول الوقت في أوّله، ويعتبر في المؤذّن أن يكون رجلاً لا امرأة، والأفضل أن يكون بالغاً عدلاً عارفاً بالأوقات.

المبحث الثاني:

يسقط الأذان وحده في موارد:

الأوّل: للعصر من يوم الجمعة إذا جُمعت مع فريضة الزوال جمعةً كانت أو ظهراً عند استحباب الجمع.

الثاني: لعصر يوم عرفة فيها إذا جُمعت مع الظهر في وقت الجمع.

الثالث: للعشاء في ليلة المزدلفة كذلك.

الرابع: للعصر والعشاء للمستحاضة التي تجمعهما مع الظهر والمغرب، وكذا غيرها ممّن يستحبّ له الجمع كالمسلوس ونحوه في بعض الأحوال، ولو جمع

بين الظهرين أو العشاءين عند أفضليّة التفريق أيضاً كما فيما عدا المذكورات فالظاهر السقوط، لكن لو لم يفصل بينهما بالنافلة كان السقوط في الثلاثة الأُولى عزيمةً - على الأقوى - وفيما عداها لا يخلو عن الإشكال، ولو فصل بها فالأظهر أن يكون رخصةً في الجميع لكن لا يجوز للمستحاضة حينئذٍ أن تكتفي بغسلٍ واحدٍ للصلاتين.

ويتحقّق التفريق في غير المستحاضة ونحوها بطول الفصل بينهما لا بالفصل القليل أو التعقيب بمثل تسبيح الزهراء «سلام الله عليها» ونحو ذلك، ولو شك في تحقّق الفصل الكافي في التفريق بنى على السقوط ولا بأس بأن يأتي به برجاء المطلوبية، أمّا في المستحاضة ونحوها فيتحقّق بمجرد الفصل عرفاً - كما تقدّم -.

وتسقطان معاً في موارد:

الأوّل: إذا أذّن وأقام لصلاة الجماعة بعضُ أهلها فيسقطان حينئذٍ عن الحاضر لها والغائب إذا أتاها مطلقاً، بل يُشكل مشروعية الأذان لبعضهم بعد دخول الآخر في الإقامة، وكذلك الإقامة أيضاً بعد قيام الإمام للصلاة، نعم لا بأس بأن يؤذّن أو يُقيم المتعدّدون في عرضٍ واحد.

الثاني: إذا أُقيمت الصلاة جماعةً في مسجدٍ بأذانٍ وإقامة فيسقطان عن كلّ من يريد الصلاة في ذلك المسجد جماعةً أو فرادى بشروطٍ خمسة:

الأوّل: المسجدية فلا سقوط في غير المسجد - على إشكالٍ أحوطه الإتيان برجاء المطلوبية -.

الثاني: عدم تفرّق الجماعة الأُولى على وجهٍ يرتفع به هيئة الجماعة، ولا أثر للتفرّق اليسير، ويلحق الإعراض عن الصلاة وتعقيبها أيضاً بالتفرّق - على الأقوى -.

الثالث: الاشتراك في الأدائية فلو كان أحد الفرضين أو كلاهما قضاءً عن النفس

أو الغير فلا سقوط - على إشكالٍ أحوطه الإتيان بهما برجاء المطلوبية -، وكذا مع الاختلاف في الوقت أيضاً كما إذا خرج وقت فريضةٍ ودخل وقت الأُخرى.

الرابع: وحدة المكان عرفاً وإلّا فلا سقوط.

الخامس: كون الصلاة الأُولى بأذانٍ وإقامةٍ صحيحة وإلّا فلا سقوط مع البطلان مطلقاً. وفي كون السقوط فيما تقدّم رخصةً أو عزيمةً إشكالٌ أحوطه الترك أو الإتيان برجاء المطلوبية، وكذا لو شك في التفرّق أيضاً وغير ذلك.

الثالث: ممّا يوجب سقوطهما هو سماع من يريد الصلاة إماماً كان أو غيره أذان غيره أو إقامته للصلاة فيجوز له الاكتفاء بما سمع منهما كلاً أو بعضاً عن الإتيان به، ولو كان المسموع هو البعض من أحدهما فله الاكتفاء به والإتيان بالباقي مع عدم فوات الترتيب بينهما وبين فصول كلٍّ منهما فلو كان المسموع هو المتأخّر منهما أو من فصولهما لغا سماعه، ويجوز الاجتزاء بسماع أذان الصبيّ والمميّز دون الإقامة - على الأحوط - كما أنّ الأحوط أن لا يجتزي الرجل بسماع أذان المرأة حتّى المحارم، والله العالم.

المبحث الثالث:

فصول الأذان ثمانية عشر: التكبير أربعاً ثمّ الشهادة بالتوحيد ثمّ بالرسالة ثمّ حيّ على الصلاة ثمّ حيّ على الفلاح ثمّ حيّ على خير العمل ثمّ التكبير ثمّ التهليل كلّ فصلٍ مرّتان، وكذلك الإقامة إلّا أنّ فصولها أجمع مثنىً مثنى إلّا التهليل في آخرها مرّةً، ويزاد فيها بعد الحيعلات قبل التكبير قد قامت الصلاة مرّتين فتكون فصولها حينئذٍ سبعة عشر فصلاً، نعم يستحبّ الصلاة على محمّدٍ وآله ﷺ عند ذكر اسمه الشريف وإكمال الشهادتين بالشهادة لعليّ عليه السلام بالولاية وإمرة المؤمنين في الأذان و غيره.

المبحث الرابع: في شرائطهما

وهي أُمورٌ:

الأوّل والثاني: العقل والإيمان، وأمّا البلوغ فالظاهر عدم اعتباره في الأذان إعلاميّاً كان أو للصلاة فيجزي سماع أذان المميّز للصلاة دون الإقامة - على الأحوط -، وأمّا الذكورية فتعتبر في أذان الإعلام - كما تقدّم - وفي الأذان والإقامة لجماعة الرجال أيضاً حتّى المحارم - على الأحوط -.

الثالث: النية، إبتداءً واستدامةً كغيرهما من العبادات، ولا يعتبر فيها بعد القربة سوى تعيين الفرض مع الاشتراك لا مع اتّحاده، ولا يعتبر في أذان الإعلام سوى القصد إليه دون أمرٍ آخر، ولو أذّن أو أقام لصلاةٍ ثمّ عدل منها إلى غيرها استأنف، على إشكالٍ فيما إذا كان العدول من العصر مثلاً أو العشاء إلى الظهر أو المغرب وكان ناسياً لها وتذكر قبل الإحرام، والأحوط الاستئناف حينئذٍ برجاء المطلوبية.

الرابع: الترتيب بينهما وبين فصولهما، فمَن قدّم الإقامة عمداً أو نسياناً أعادها ما لم يدخل في الفرض، ولو قدّم بعض فصولهما على الآخر أو تركه عمداً أعاده وما بعده بحيث يحصل به الترتيب ما لم يكن منويّاً من أوّل الأمر كذلك، وإلّا استأنفه. وحكمهما في الشك كغيرهما من الإتيان بالمشكوك وما بعده قبل تجاوز المحلّ وعدم الالتفات بعده، وبالإقامة يتجاوز محلّ الأذان فلا يلتفت إلى الشك في أصله أو في فصوله، وأمّا بالنسبة إلى فصولهما فلا يخلو تحقّق التجاوز بالدخول في الفصل المتأخر عن الإشكال والأحوط أن يأتي بالمشكوك وما بعده في التكبيرات والشهادات بقصد القربة المطلقة وفيما عداها برجاء المطلوبية.

الخامس: الموالاة بينهما وبين فصولهما وبين الصلاة، فلو أخلّ بها على وجهٍ لا يعدّ من الموالاة في عرف الشرع بطل.

السادس: الإتيان بهما على العربية، فلو لحن في شيءٍ منهما بطل.

السابع: دخول وقت الفرض، فلا يصحّان مع التقدّم كلاً أو بعضاً إلّا في صورة صحة الفرض كما إذا دخل عليه الوقت في أثنائه فيصحّان حينئذٍ تبعاً لصحة الفرض، وأمّا دخول الوقت في أثناء نفس الأذان والإقامة فلا أثر له في الصحة، و يحرم أن يتعمّد تقديم الأذان فضلاً عن الإقامة على دخول الوقت إلّا ما كان إعلاماً للفجر فيجوز تقديمه على طلوعه قليلاً وإن كان الأحوط الإعادة بعده.

المبحث الخامس: في مسنوناتهما

وهي أُمورٌ:

الأوّل: الطهارة من الحدث وهي مؤكدة فيهما، بل الأقوى كونها شرطاً في الإقامة.

الثاني والثالث: القيام والاستقبال، ويتأكدان في الاقامة، بل الأحوط اشتراطها بهما وإن كان الأقوى استحبابها [استحبابهما].

الرابع: عدم التكلّم في أثنائهما، ويتأكد ذلك أيضاً في الإقامة بل يكره بعد قول قد قامت الصلاة إلّا فيما يتعلّق بالصلاة كتقديم إمام أو تسوية صفٍ ونحو ذلك و تستحبّ حينئذٍ إعادتها.

الخامس: الاستقرار في الإقامة بل الطمأنينة أيضاً.

السادس: التسكين في أواخر فصولهما مع التأتّي في الأذان والحدر في الإقامة على وجهٍ لا ينافي قاعدة الوقف. ويستحبّ الإفصاح بالألف والهاء من لفظ الجلالة، ووضع الإصبعين في الأُذنين في الأذان، ومدّ الصوت فيه، ورفعه إذا كان ذكراً، و يستحبّ الرفع في الإقامة أيضاً إلّا أنّه دون الأذان. ويستحبّ الفصل بينهما بصلاة ركعتين أو خطوةٍ أو قعدةٍ أو سجدةٍ أو ذكرٍ أو دعاءٍ بل بالسكوت أيضاً أو التكلّم في غير الغداة بل لا يبعد كراهته فيها، ولو فصل بينهما في صلاة الغداة بركعتي نافلة الفجر

وكذا في الظهرين بركعتين من نوافلهما كان أولى وأفضل، ولو اختار السجدة فاصلاً فالأفضل أن يقول في سجوده (ربّ سجدت لك خاضعاً خاشعاً) أو يقول (لا إله إلّا أنت سجدت لك خاضعاً خاشعاً) ولو اختار القعدة استحب أن يقول (اللّهمّ اجعل قلبي بارّاً ورزقي دارّاً وعملي سارّاً واجعل لي عند قبر نبيّك قراراً ومستقرّاً) ولو اختار الخطوة استحب بأن [أن] يقول (بالله أستفتح وبمحمّد صلى الله عليه وآله أستنجح وأتوجه اللهمّ صلّ على محمّدٍ وآل محمّد واجعلني بهم وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقرّبين).

المبحث السادس: في أحكامهما

مَن ترك الأذان والإقامة عمداً فضلاً عن أحدهما حتّى أحرم للصلاة لم يجز له قطعها واستئنافهما، نعم إذا كان ذلك عن نسيانٍ جاز له القطع ما لم يركع حال الذِّكر دون ما إذا عزم على الترك زماناً معتدّاً به أو بقي متردّداً كذلك، ولا لنسيان الأذان وحده بل ولا الإقامة وحدها - على الأحوط - ولا لنسيان بعض فصولهما وشرائطهما - على الأحوط -.

خاتمةٌ

ينبغي للمصلّي بعد إحرازه لحصول الشرائط وعدم الموانع أن يبذل جهده فيما يوجب قبول عبادته، وينبغي للمصلّي إحضار تمام قلبه في تمام الصلاة في أقوالها وأفعالها فإنّه لا يُحسب للعبد من صلاته إلّا ما أقبل عليه وإنّها عمود الدين إن قُبلت قُبل ما سواها وإن رُدّت رُدّ ما سواها، فينبغي له الخضوع والخشوع وأن يصلّي صلاة مودّعٍ يجدّد فيها التوبة والإنابة والاستغفار ويقوم بين يدي ربّه قيام العبد الذليل بين يدي مولاه فيُشغل فكره في جميع أحواله في طاعة مولاه ويتدبّر

ما يقول وأنّه لمن يناجي وممّن يسأل وأنّه صادقٌ في مقالته بقراءته ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فلا يكون عابداً لهواه ولا مستعيناً بغير الله بل يكون باطنه موافقاً لما يُظهره من العبودية في الركوع والسجود وغيرهما، أفلا يستحي من يصلّي وقلبه مشغولٌ بأمور الدنيا حيث لم يعامل مولاه معاملة أقلّ من يخاطبه من زوجةٍ وغيرها ممّن يُحضر تمام قلبه عند مخاطبته، فليبذل الإنسان جهده في التجنّب فيها عن حديث النفس والتفكر في أُمور دنياه، وليحذر كلّ الحذر من مكائد الشيطان وخداعه ومن جملتها تشكيك العابد في عباداته وشغله عن التوجّه إليها ومن جملتها إدخال العجب في نفسه حتّى يُحرم قبول عبادته، ومن حوابس الصلاة حبس الزكاة والحقوق الواجبة والنشوز والإباق والحسد والكبر والغيبة وأكل الحرام وشرب المسكر وغيرها، قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾، فقم إليها قيام راغبٍ إلى مناجاة مولاه والمسألة اليه، وكن على سكينةٍ ووقار، وإيّاك والقيام إليها كسلاً أو لاهياً فيها أو مستعجلاً أو مدافعاً للبول والغائط، واجتنب كلّ ما يلهيك عن عبادتك أو ينافي خضوعها أو يعدّ فيها لعباً أو ينافيها في العرف والعادة أو يشعر فيها بالتكبّر والغفلة عن الله تعالى، ومبدأ جميع هذه الرذائل المهلكة هو ارتكاز حبّ الدنيا في القلوب والغفلة عن الموت، رزقنا الله التجافي عن دار الغرور والإنابة إلى دار الخلود والاستعداد للموت قبل حلول الفوت بالنبيّ وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

أمّا المقاصد فـ:

المقصد الأوّل: في أفعال الصلاة

وهي واجبةٌ ومسنونة، وأُصول الواجبة بإضافة النية إليها إحدى عشرة: النية وتكبيرة الإحرام والقيام والركوع والسجود والقراءة والذكر والتشهد والتسليم والترتيب والموالاة، وتتبعها واجبات ومسنونات تعرفها في محالّها - إن شاء الله تعالى -. والتكبير والثلاثة التي بعده أركانٌ تبطل الصلاة بخللٍ فيها زيادةً ونقصاً عمداً وسهواً، وكذلك النية أيضاً إلّا أنّها بمنزلة الشرط دون الجزء ولا يتصوّر فيها الزيادة، أمّا البواقي فهي كالأركان في حال العمد ونحوه دون السهو وما يلحق به - كما ستعرفه -.

ويتضمّن هذا المقصد اثني عشر فصلاً.

الفصل الأوّل: في النية

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

حقيقة النية هي الإرادة الباعثة على الفعل، ولا يعتبر التلفّظ بها بل هو من التكلّم المكروه بعد الإقامة والمبطل في الركعات الاحتياطية - على ما هو الأقوى فيها من

البطلان بتخلّل المنافي بينها وبين الصلاة - نعم لا يبعد استحبابه في أفعال الحجّ مطلقاً - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -، ولا يعتبر فيها الإخطار بالبال أيضاً سواءٌ فسّر بحديث النفس بها أو بالإخطار التفصيلي للعمل المنويّ أو بغير ذلك، وإنّما يتقوّم حقيقتها بأمرين:

أحدهما: القصد إلى العمل المنويّ، وبهذا يكون العمل اختيارياً ويمتاز عمّا يصدر عن الغافل ونحوه.

الثاني: انبعاث هذا القصد عن الداعي المقرّب إليه سبحانه وتعالى دون سائر الدواعي، وبهذا يكون عبادياً ويمتاز العبادة عن غيرها بذلك، وكلٌّ منهما وإن كان كالركن منها لكن لمّا كان مناط العبادية هو الأمر الثاني فكثيراً ما يعبّر عنه وحده بالنية.

المبحث الثاني:

يعتبر في ركنها الأوّل - وهو القصد إلى الفعل - أُمورٌ:

الأوّل: تعلّقه بذات العمل المنويّ بهويّته وعنوانه المتميّز به عمّا عداه في نوعه، فلو لم ينوِ كذلك كما لو نوى صلاةً أو صوماً أو غسلاً ونحو ذلك بلا ضمّ ما يوجب تعيّنه لم يصحّ حتّى مع انحصار ما عليه في واحدٍ معيّنٍ في نوعه، وكذا لو أخطأ ونوى ضدّه مكانه كما لو نوى المسافر أربعاً أو الحاضر ركعتين أو نوى غسل الجمعة بدل الجنابة ونحو ذلك فإن البطلان هو المتعيّن في جميع ذلك، ولا يندرج شيءٌ منه في باب الاشتباه في التطبيق - كما سيأتي ضابطه -.

الثاني: أن يكون المنويّ هو جملة العمل بما له من الأجزاء والقيود، فلو لم ينوه كذلك بل نوى كلّ جزءٍ مستقلاً وبنفسه لم يصحّ إلّا إذا لاحظ فيه الجزئية فيرجع حينئذٍ إلى نية الجملة، نعم لا يعتبر قصد الأجزاء تفصيلاً ولا العلم بتفاصيلها حال النية، بل لو أمكن القصد إليها إجمالاً مع الجهل بها كما لو صلّى الجاهل بها واثقاً بتعليم من يعلّمه كلاً منها في موقعه ونحو ذلك صحّ عمله.

الثالث: تعيينه مع تعدّد ما عليه وكون المتعدّدات بحيث يصلح كلٌّ منها لأن ينطبق عليه المنويّ في عرض الآخر كما إذا كان عليه القضاء من [عن] متعدّدٍ و نحو ذلك فإنّه يجب أن يعيّن من يقضي عنه وإلّا لم يقع لواحدٍ ويبطل من أصله، وكذلك الحال في نافلة الفجر و فريضته أيضاً و نحو ذلك، أمّا إذا لم يتعدّد ما في ذمته كما إذا لم يكن عليه إلّا قضاء نفسه فينتفي موضوع لزوم التعيين حينئذٍ، وكذا مع التعدّد أيضاً إذا كان الانطباق على أحدهما متوقّفاً على قصده دون الآخر كما إذا كان عليه قضاء نفسه و عن غيره أيضاً فإنّ النيابة عن الغير يتوقّف على قصدها ولا يتوقف وقوع العمل عن نفسه على قصده، فلو لم ينو النيابة بوجهٍ أصلاً ولم يصرف العمل عن نفسه بذلك وقع لنفسه قهراً حتّى مع عدم اشتغال ذمته به ويكون باطلاً في هذه الصورة، ولا يعتبر في هذا الركن عدا هذه الثلاثة.

المبحث الثالث:

يعتبر في ركنها الثاني - و هو الداعي الباعث لها - أيضاً أمورٌ:

الأوّل: أن يكون مقرّباً إليه سبحانه بنفسه و أثره، وستعرف انحصار ما هو كذلك في امتثال أمره تعالى و ما يتضمّنه أو يقوم مقامه.

الثاني: أن يكون مقرّبيته إليه تعالى هي الموجبة لانبعاثها عنه، إمّا بأن يكون نفس امتثال أمره هو الغاية القصوى و المقصود بالأصالة كما في عبادة مَن وجده سبحانه أهلاً لها وكانت هي أقصى غاية أمله و هذا هو أعلى مراتب العبادة وأكملها، أو يكون بمعونة الغايات القريبة [القريبّة] المترتّبة عليه كالفوز برضاه أو الأمن من سخطه و نحو ذلك من غاياته المنتهية إليه سبحانه و المترتّبة على امتثال أمره باعثاً لها فيكون مؤثّراً في الإرادة حينئذٍ بأثره لا بنفسه.

ولو انتفى الأمران جميعاً فلم يكن الأمر بصلاة الليل مثلاً باعثاً على الإتيان بها

بشيءٍ من الوجهين ولكن كان هناك من يبذل مالاً لمن يصلّيها بداعي امتثال أمرها و كان أخذ ذلك المال هو الغاية المقصودة من الإتيان بها فسواءٌ أمكن أن يكون القصد إليه باعثاً على العمل بتوسّط داعي الامتثال أو بلا توسّط ذلك الداعي كانت نية التقرّب منتفيةً على كلّ حالٍ، لأنّ المدار في الدواعي على الغايات المقصودة دون الوسائط التي يتوصّل بها إلى تلك الغايات و يُقصد [تقصد] تبعاً للقصد اليها، و إذا كانت الغاية المقصودة هي أخذ المال لم يكن لتوسّط قصد الامتثال و التوصّل به إلى أخذ المال أثرٌ في العباديّة أصلاً و كان العمل فاقداً لنية التقرّب و باطلاً على كلّ تقدير و أخذُ ذلك المال أيضاً حراماً و أكلاً له بالباطل على كلّ حال، نعم لو لم يكن لذلك البذل تأثيرٌ في سلسلة الداعي و صحّت العبادة بذلك حلّ أخذ ذلك المال أيضاً إن كان بذله إباحةً مجّانيةً محضة، ولو كان معاوضةً فسدت مطلقاً لعدم كون العمل المذكور ممكن الحصول لباذل عوضه فتبطل و يحرم أخذ ذلك العوض أيضاً و يضمنه الآخذ و إن كانت جعالةً - على الأقوى -، و قد ظهر بذلك أنّ تصحيح أخذ الأُجرة على العبادة الواجبة على فاعلها بإرجاعها إلى باب داعي الداعي ضعيفٌ غايته.

الثالث: خلوصها عن الشوائب، و هذا هو روح العبادة و حقيقة النية، فلو دخل فيها أدنى شائبة الرياء أبطلت العبادة و كانت كبيرةً موبقة من دون فرقٍ بين أن يكون في ابتداء النية أو في الأثناء، ولا بين أن يكون في مجموع العمل بجملته أو في جزئه الواجب أو المندوب - و إن كان من الأقوال على الأقوى - أو في وصفه اللاحق به كالجماعة مثلاً أو المسجدية أو الوقوف في الصفّ الأوّل أو عن يمين الإمام أو غير ذلك حتّى التحنّك في الصلاة - على الأقوى -، ولا بين أن يكون هو تمام الداعي أو يكون جزءً منه مطلقا أو ملحوظاً بالتبع - على الأقوى -.

نعم لوكان في المقدّمات الخارجيّة الغيرالعباديّة أوفي أمرٍخارجٍ مقارنٍ له في الوجود كالتصدّق في أثناء الصلاة مثلاً أوفي ترك الأضداد على وجهٍ لا يسري إلى العمل أوكان متأخّراً لم تبطل به العبادة وإن كان حراماً وكبيرةً عظيمةً على كلّ حال، وكذلك العُجب أيضاً مطلقا وإن كان المقارن منه لا يخلو عن الإشكال، نعم ليس السرورمن حسن التوفيق من العُجب، ولا الخطرات القلبيّة من الرياء خصوصاً مع التأذّي من خطورها، بل لوكان يُعجبه أن يطّلع الناس على عباداته فهذا أيضاً ليس من الرياء بنفسه لكنّه رذيلةٌ عظيمة يوشك أن يوقع صاحبها فيه من حيث لا يشعر به، فإنّ دبيب الرياء - كما في الحديث - أخفى من دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصمّاء وقلّ أن يسلم من شُعَبه الخفيّة إلّا موحّدٌ أخذ مراتب التوحيد بمجامع قلبه فكان لا يرى مؤثّراً في الوجود غيرربّه وإذا قام إلى عبادته سبحانه كان الناس عنده كالأباعرفهذا هو عبادة المخلصين.

وأمّا الضمائم الأُخرفإن كانت محرّمةً وموجبةً لحرمة ذات العبادة أو جزئها أو وصفها المتّحد في الوجود معها بطلت العبادة بها سواءٌ كانت منويّةً في الابتداء أو عارضةً في الأثناء وإلّا صحّت مطلقا، وإن كانت مباحةً أوراجحةً فإن كان القصد إليها تبعيّاً لاجزءً من داعي العبادة صحّت، وإلّا بطلت حتّى مع رجحان الضميمة واستقلال داعي العبادة في شأنية البعث عليها لولا الضميمة - على الأقوى -، والله العالم.

المبحث الرابع: في تفصيل الدواعي القربيّة

ويُذكرفي طيّ مسائل:

الأُولى: لوكانت إرادة العمل منبعثةً عن نفس الأمربه بلا مدخلية شيءٍ آخر في الانبعاث عنه فهذا هو المتيقّن من مقرّبية الداعي وصحة العبادة من دون فرقٍ بين أن يكون نفس الامتثال والطاعة هوالمقصود بالأصالة والمحرّك بذاته أويكون

الوصول إلى الغايات المترتّبة عليه حتّى الأمن من العقاب أو الفوز بالثواب هو الموجب للانبعاث عنه.

الثانية: لو كان الباعث على العمل هو حسنه الذاتيّ وجهة مطلوبيّته التي هي ملاك الأمر به فكفايته في العبادية والصحة لا تخلو عن الإشكال خصوصاً مع سقوط أمره بمزاحمة الأهمّ له كالموسّع أو المندوب المزاحَم بالمضيّق ونحو ذلك بناءً على إطلاق سقوطه لما إذا عصى وترك المضيّق - كما هو ظاهر الأكثر -، لكنّ الأظهر تعلّق الأمر به في هذه الصورة وكفاية ملاكه أيضاً في العبادية فيصحّ التعبّد به حينئذٍ سواءٌ كان بداعي امتثال أمره أو لجهة مطلوبيّته وملاك حسنه.

الثالثة: لو كانت الغايات المترتّبة على الامتثال والطاعة كالفوز برضاه أو ثوابه أو الأمن من سخطه أو عقابه ونحو ذلك هي الباعثة على نفس العمل بلا توسيط قصد الامتثال ففي الصحة إشكالٌ إذ لا يترتّب شيءٌ من هذه الغايات على ذات العمل من حيث نفسه كي يصلح غايةً له، لكن يمكن التفصّي عنه بأنّ العلم بتعلّق الأمر به و قصد الغاية المترتّبة على امتثاله يتضمّن الانبعاث عنه وإن كان مغفولاً عنه ويكفي ذلك في العبادية، ولو كانت أهليّته سبحانه وتعالى لأن يمتثل أوامره هي الباعثة على الإتيان به فالأمر أظهر، وبهذا يستقيم ما صنعه أساطين الفقهاء «رضوان الله عليهم» من عدّ الجميع في عرض داعي الامتثال كافياً في الصحة والعبادية، ولا يخلو عن قوّة.

الرابعة: لو كانت الغاية المقصودة من العمل هو نفس عنوان التقرّب إليه تعالى أو كونه لوجهه الأعلى ونحو ذلك بلا التفاتٍ إلى الأمر وامتثاله ولا إلى شيءٍ من الغايات المترتّبة عليه فالظاهر الكفاية، بل لا مجال للإشكال فيه.

الخامسة: لو توصّل بفعل عبادةٍ إلى غرضٍ دنيويّ فلو لم يكن ذلك الغرض موعوداً منه سبحانه بفعل تلك العبادة فقد تقدّم بطلانها على كلّ تقدير، وإن كان

موعوداً منه تعالى بفعلها كان نفس هذا الوعد إيجاداً للداعي إلى التقرّب بها ويندرج في غايات الامتثال ويمتاز عمّا لا يكون موعوداً من الله سبحانه بذلك، فلو قصده كذلك بأن تقرّب إليه تعالى بتلك العبادة طلباً منه لإنجاز وعده بها لا من باب الخاصيّة المترتّبة على نفس العمل فالأظهر الصحة، وإلّا تعيّن البطلان.

المبحث الخامس:

لا يجب القصد إلى شيءٍ من أوصاف الأمر الذي يراد امتثاله ككونه وجوبياً أو ندبياً أو غير ذلك ولا الأوصاف الخارجة عن حقيقة ما يراد الإتيان به ككونه أدائياً أو قضائياً مثلاً أو كونه واجباً أو مندوباً ونحو ذلك، إلّا إذا تعدّد ما عليه وتوقّف التعيين على قصد شيءٍ من أوصاف الأمر أو المأمور به فيجب قصده حينئذٍ بهذا الاعتبار، و إلّا فلا موجب له، ولو نوى شيئاً منها مكان ضدّه كما لو نوى الصلاة بعد خروج وقتها أدائياً أو قصد امتثال أمرها الوجوبي ندبياً ونحو ذلك فإن أخذ ذلك الوصف عنواناً أو قيداً لما نوى فعله أو امتثاله رجع إلى عدم إرادة الامتثال على فرض انتفائه وهذا يوجب البطلان، بخلاف ما إذا لم يكن على شيءٍ من الوجهين بل كان ناوياً للإتيان بما يراد منه بهويّته النفس الأمرية وكان الباعث عليه أيضاً هو نفس أمره الواقعي لكنّه أخطأ في بعض خصوصيّاته وقصده بضدّ وصفه، فإنّ مرجع ذلك إلى الخطأ في اعتقادٍ مقارنٍ للنية لا إلى خللٍ في أحد ركنيها كي يوجب البطلان، وهذا هو ضابط الخطأ في التطبيق الذي تقدّم أنّه لا بأس به، بل لا يبعد الصحة مع التشريع أيضاً إذا كان مشرّعاً في نفس الصفة دون الموصوف بها وإن كان الأحوط الإعادة.

المبحث السادس:

قد عُدّ الجزم بالنية من شرائطها واعتبروه في كلا ركنيها، وهو بالنسبة إلى

العمل المنويّ عبارةٌ عن تنجّز العزم عليه، ويتوقّف ذلك - في مثل الصلاة والصوم والاعتكاف وكذا إقامة العشرة أيضاً وسفر الثمانية وغير ذلك من التدريجيات التي اعتبر القصد إليها بجملتها - على أمرين:

الأوّل: أن يكون عزمه على الإتيان بما نواه مطلقاً بالنسبة إلى جميع الحالات والطوارئ العادية الممكن تبدّلها أو عروضها بحسب العادة بلا تردّدٍ فيه ولا تعليقٍ له - بالنسبة إلى شيءٍ من أجزائها - على حصول أمرٍ فيما سيأتي، فلو قيّده بحالةٍ دون أُخرى أو علّقه وجوداً أو عدماً على أمرٍ غير حاصل أو كان متردّداً فيه لو طرأ عارضٌ ونحو ذلك لم يكن ناوياً له من دون فرقٍ بين أن يكون قد علّق الإتيان به على أمرٍ غير حاصل أو عزم على رفع اليد عنه كذلك، ولا بين أن يكون ما علّقه عليه هو جملة العمل أو بعض أجزائه، ولا بين أن يكون عازماً على رفع اليد عنه لو حصل ذلك الأمر أو يكون متردّداً فيه على ذلك التقدير وينتفي القصد إلى جملة العمل على كلّ تقدير.

الثاني: أن يكون واثقاً بتمكنه ممّا نواه وعدم طروّ ما يمنعه عن إتمامه قهراً بلا اختيار منه، فلو لم يكن واثقاً بذلك كما لو صلّى في مواقع الزحام أو مهبّ الرياح العواصف ونحو ذلك امتنع العزم المنجّز لا محالة.

وها هنا مسائل:

الأُولى: لو كان عازماً على الإتيان بجملة العمل على جميع التقادير العادية التي يمكن تبدّلها أو عروضها وكان واثقاً بحسب العادة من عدم طروّ مانعٍ قهريّ يمنعه عنه لكنّه يحتمل طروّ أمرٍ غير عاديّ يوجب فسخ عزيمته أو يمنعه عن إتمام العمل قهراً بلا اختيار منه فهذا لا ينافي الجزم بالنية في شيءٍ من موارد اعتباره.

الثانية: لو كان المانع القهريّ محتملاً بحسب العادة كما في المثال ونحوه لكنّه كان عازماً على عدم رفع اليد عن العمل مهما أمكنه ففي مثل السفر والإقامة

و نحوهما لا يتحقّق موجب القصر أو الإتمام بذلك، لكنّه في مثل الصلاة و نحوها يتحقّق الامتثال الاحتماليّ بذلك فلو لم يتمكن من الامتثال القطعيّ بالصلاة في مكانٍ آخر إمّا لضيق الوقت أو لمانعٍ آخر و اتفق أن أتمّ صلاته في موقع الزحام و نحوه أجزأه ذلك و إلّا فمقتضى كون الامتثال الاحتماليّ مترتّباً حسنُهُ على تعذّر القطعيّ هو بطلان صلاته مطلقا، و هو الأقوى.

الثالثة: لو كانت مطلوبية العمل محتملةً لا قطعيّة انتفى الجزم بالنية حينئذٍ بالنسبة إلى ركنها الثاني و هو داعي التقرّب و كان أقصى ما يمكنه حينئذٍ هو الإتيان به بداعي احتمال الأمر دون نفسه و يكون الامتثال احتماليّاً لا قطعيّاً و كافياً في العبادية مع تعذّر القطعيّ مطلقا، أمّا إذا لم يتعذّر ذلك فإن كان أصل التكليف معلوماً و كان الاشتباه في ناحية متعلّقه إمّا لتردّده بين المتباينين أو غير ذلك فمقتضى ما تقدّم آنفاً من كون الامتثال الاحتماليّ مترتّباً حسنه العقليّ على تعذّر القطعيّ و في طوله هو عدم كفاية الإتيان بالواجب الواقعيّ المردّد في البين بداعي احتمال الطلب به في تحقّق العبادية، من دون فرقٍ في ذلك بين أن تكون الشبهة حكميةً يمكن إزالتها بالاجتهاد أو التقليد أو تكون موضوعيةً يتمكن المكلّف من الفحص أو من موضوعٍ يقينيّ آخر، و على هذا يتفرّع عدم جواز الاحتياط بالتكرار مع التمكن من عدمه في جميع موارده، نعم لو لم يكن أصل التكليف قطعياً و دار الأمر بين استحباب شيءٍ و عدمه و لم يحتمل وجوبه فلا يبعد حسن الاحتياط حينئذٍ و كفايته في العبادية ولو مع التمكن من الامتثال القطعيّ لا مطلقا[1] و كذا في موارد التكرار أيضاً لو أتى بالمحتمل الآخر- بعد الإتيان بما أدّى إليه تقليده أو اجتهاده - باحتمال مطلوبيّته النفس الأمريّة كان حسناً و الله العالم.

---

١. يعني إنما يحسن الاحتياط - مع التمكن من الامتثال القطعي - في هذه الصورة لا مطلقا.

المبحث السابع:

ذكروا أنّ محلّ النية هو ابتداء العمل مقارنةً لأوّل جزءٍ منه ويكفي بعد ذلك بقاء أثرها المعبّر عنه بالاستدامة الحكميّة، ومرجع ذلك إلى التفصيل فيما يجب من النية بين الابتداء والاستدامة، وهذا على القول بالإخطار ظاهرٌ وكذا على ما هو الأقوى من أنّها الإرادة المنبعثة عن داعي التقرّب أيضاً، فإنّ الاشتراط بها وإن كان مشتركاً بين الابتداء والاستدامة وما عبّروا عنه بالاستدامة الحكميّة أيضاً هو عين تلك الإرادة، لكن لمّا كان الذهول عن الداعي في ابتداء العمل موجباً لامتناع تأثيره في حدوث الإرادة فيكون العمل حينئذٍ خالياً عن النية رأساً، بخلافها في مرحلة البقاء إذ هي تبقى مع الذهول عنها وغروبها عن القوّة الذاكرة محفوظةً في القوّة الحافظة ومحرّكةً على العمل طبق ما انبعثت عن الداعي، فهذا هو الفارق بين حالتي الابتداء والاستدامة ويستقيم ما ذكروه على القولين بذلك.

وكيف كان، فيتقوّم بقاؤها المعبّر عنه بالاستدامة الحكمية بأمرين:

أحدهما: بقاؤها في خزانة النفس وهي القوّة الحافظة فتتولّد منها الإرادات الجزئية حينئذٍ بالنسبة إلى كلّ جزءٍ من العمل في موقعه ولو مع الذهول عنها وغروبها عن الذاكرة، ولو غربت عن الحافظة أيضاً وكانت منسيّةً بطل حكمها وكان العمل حينئذٍ فاقداً للنية، وضابط ذلك أن يكون العامل بحيث متى التفت إلى حاله تذكر ما هو فيه والغاية الباعثة عليه بمجرد التنبّه بلا حاجةٍ إلى التروّي أصلاً فلو لم يكن كذلك وتوقّف تذكره لذلك على التروّي ولو قليلاً كان ذلك نسياناً لها ويكون ما أتى به في تلك الحالة خالياً عن النية.

ثانيهما: أن لا يعدل عنها ولا يتردّد فيها إلى انتهاء العمل المنويّ، فلو نوى القطع أو القاطع فعلاً لو فيما سيأتي ولو معلّقاً على أمرٍ لا يمتنع حصوله في العادة انتقضت

النية حينئذٍ وكان ما يصدر منه بعد ذلك فاقداً لها، ولو رجع إلى النية الأُولى بعد انتقاضها فإن كان بعد أن مُحيت صورة الصلاة أو تعمّد ما ينافي المتابعة العرفية أو كان قد أتى عند انتقاض النية بشيءٍ من الأفعال مطلقا أو الأقوال بقصد الجزئية لم يُجد هذا الرجوع ولزمه استئناف العمل على كلّ حال، وإلّا ففي كونه مُجدياً في الصلاة كما في الغسل والوضوء أو غيرمُجدٍ كما في الصوم وجهان: مبنيّان على أنّ ما اعتبرت النية فيه من الصلاة هل هو خصوص ما يصدر من المصلّي من أفعالها أو يعمّ الهيئة الاتصاليّة التابعة أيضاً، ولعلّ الأوّل أظهر لكن الإعادة بعد الإتمام أحوط، و لا فرق في العدول عن النية بين أن يكون فسخاً لها من أصلها أو تبديلاً للمنويّ إلى عملٍ آخر- عدا ما ثبت جوازه كما سيأتي -، ولا بين أن يكون برفع اليد عنها في الحال أو بالعزم عليه في المستقبل، ولا بين أن يكون منجّزاً أو معلّقاً على ما يترقّب حصوله بحسب العادة.

ويتعلّق بهذا المبحث مسائل:

الأُولى: لو خطر بباله أو سبق إلى لسانه في ابتداء النية غير ما نواه لم يكن ذلك فسخاً للنية ولا تبديلاً للمنويّ ويكون لغواً لا أثر له ويصحّ العمل على طبق ما نواه.

الثانية: لو غفل في أثناء العمل عمّا نواه وأتمّه بعنوانٍ آخر بزعم أنّه هو المنويّ كان ذلك أيضاً من الخطأ في التطبيق الذي تقدّم أنّه لا أثر له ويصحّ العمل على ما افتتح به.

الثالثة: لو تردّد في فساد العمل لشبهةٍ موضوعيةٍ أو حكميةٍ عرضت في الأثناء فإن استتبع ذلك تردّداً في إتمام العمل - من جهة عروض هذه الشبهة بنفسها ومع الغضّ عن الفساد الواقعي وعدمه - كان من التردد في النية ويلحقه حكمه، وإلّا فلو صحّ العمل في نفسه لم يوجب ذلك خللاً فيه لا بنفسه ولا لكونه مستتبعاً للعزم

على رفع اليد عنه على فرض فساده و يصحّ عند تضيّق الوقت ولو مع بقاء التردّد المذكور و المضيّ في العمل بانياً على استعلام حكمه بعد إتمامه مع تبيّن المصادفة، أمّا إذا كان الوقت واسعاً فلا يخلو جواز الإتمام مع التردّد المذكور عن الإشكال و الأحوط الاستئناف بل لا يخلو وجوبه عن قوّة.

المبحث الثامن:

لو شك في النية فإن وجد نفسه في صلاةٍ معيّنة و شك في أنّه هل نواها عند الإحرام أو نوى غيرها و عدل غفلةً إليها لم يلتفت و أتمّ ما بيده على أنّه هو المنويّ، وكذا لو انعكس الفرض فعلم أنّه أحرم لصلاةٍ معيّنة و شك في أنّه جرى فيما مضى من صلاته بتلك النية أو أنّه غفل عنها و أتى بغيرها نواه، ولو علم أنّ ما بيده هي التي نواها لكن لم يعلم أيّ الصلاتين أو الصلوات عيّنها فإن تردّد المنويّ بين المرتّبتين المؤدّاتين أو المقضيّتين أو المختلفتين بناءً على ما هو الأحوط من الترتيب فيهما أيضاً و لم يصلّ السابقة قبل ذلك و اجتمعت شرائط العدول إليها بنى عليها و صحّت مطلقاً، وإلّا فلو علم أنّه قام إلى صلاةٍ معيّنة و لم يعلم أنّه نواها عند الإحرام أو نوى غيرها بنى على التي قام إليها و أعادها بعد الفراغ - على الأحوط -، و فيما عدا ذلك تبطل صلاته في جميع صور الشك في النية.

المبحث التاسع:

تقدّم أنّ العدول عن المنويّ إلى غيره يهدم النية و يوجب البطلان، لكنّ ثبت وجوباً في مواضع:

أحدها: إذا دخل في العصر أو العشاء قبل أن يصلّي الظهر أو المغرب لنسيانٍ و نحوه ثمّ تذكر في الأثناء فيجب العدول حينئذٍ إلى السابقة مع بقاء محلّه و وقوع ما

أتى به من اللاحقة في الوقت المشترك أو دخوله عليه قبل التذكر، وإلّا فلا عدول - كما مرّ في بحث المواقيت -.

ثانيها: إذا دخل في فريضةٍ مقضيّة وتذكر في أثنائها أنّ عليه قضاء صلاةٍ أُخرى سابقةٍ في الفوت عليها وجب العدول إلى السابقة مع بقاء محلّه وإلّا فيتمّ اللاحقة ثمّ يقضي السابقة.

ثالثها: إذا دخل المسافر في الصلاة قصراً ثمّ صار حاضراً قبل أن يسلّم لها كما لو نوى الإقامة مثلاً أو كان يصلّي في السفينة و أوصلته إلى محلّ الترخّص ونحو ذلك فإنّه يجب العدول إلى التمام في جميع ذلك، ولو انعكس الفرض فدخل من نوى الإقامة في الصلاة تماماً ثمّ عدل عنها قبل ركوع الثالثة أو خرجت السفينة مثلاً بمن يصلّي فيها عن محلّ الترخّص قبله وجب العدول إلى القصر في جميع ذلك، ولا يجب العدول فيما عدا هذه الثلاثة.

ولكن ثبت جوازه أيضاً في مواضع:

أحدها: لو دخل في الحاضرة ثمّ تذكر في أثنائها أنّ عليه فائتة فيستحبّ حينئذٍ مع سعة وقت الحاضرة أن يعدل إلى الفائتة ولا يجب - على الأقوى -، نعم في فائتة اليوم و الليلة هو الأحوط.

الثاني: لو قرأ في فريضة يوم الجمعة غير سورتها لغفلةٍ ونحوها فإن تذكر ذلك بعد أن تجاوز النصف من تلك السورة جاز له العدول إلى النافلة حينئذٍ، بل لا يبعد استحبابه، وبعد الفراغ عنها يستأنف فرض يوم الجمعة ويقرأ سورتها فيه، ولو تذكر قبل تجاوز النصف من تلك السورة جاز له قطعها - وإن كانت سورة التوحيد أو الجحد - و استئناف سورة الجمعة.

الثالث: لو دخل في فريضةٍ ثمّ أُقيمت الجماعة وخاف أن يسبقه الإمام لو أتمّ ما بيده فيجوز له العدول إلى النافلة حينئذٍ مع بقاء محلّه.

ولا يتوقّف العدول على غير قصده، ولا يُشرع فيما عدا هذه الموارد لا من نفلٍ إلى فرضٍ أو نفل، ولا من فائتةٍ إلى حاضرة وإن ضاق وقتها، ولا من سابقةٍ إلى اللاحقة ولو مع اختصاص الوقت بها وتبيُّن أنّه صلّى السابقة قبل ذلك فضلاً عمّا عدا ذلك، نعم في مواضع التخيير بين القصر والإتمام يقوى كونه استمرارياً ومقتضاه جواز العدول فيها أيضاً من كلٍّ منهما إلى الآخر مع بقاء محلّه، إلّا أنّ مرجعه إلى خروج الخصوصية المنويّة عمّا يراد منه لا إلى تبديله بهويّةٍ أُخرى وامتثال أمرٍ آخر وكذلك العدول من سورةٍ إلى أُخرى في محلّ جوازه، أو من الجماعة إلى الفرادى بناءً على ما هو الأقوى من إطلاق جوازه وغير ذلك.

ويتعلّق بالمقام مسائل:

الأُولى: لو عدل في غير مورد جوازه إلى غير ما نواه بطلتا جميعاً ولا يجديه العدول إلى المنويّ أوّلاً - على إشكالٍ فيما إذا لم يأت بشيءٍ من الأفعال في حال عدوله، والأظهر كون العدول إلى النية الأُولى مجدياً في هذه الصورة كما تقدّم -.

الثانية: لو عدم من اللاحقة إلى السابقة بزعم أنّه لم يأت بها ثمّ تبيّن خلافه فإن كان ذلك قبل أن يأتي بشيءٍ من الأجزاء بقصد السابقة رجع إلى النية الأُولى وصحّت صلاته على ما عرفت أنّه الأقوى، ولو كان بعد أن أتى بشيءٍ منها أو أتمّها لم يُجد العدول إلى النية الأُولى ويلزمه الإعادة، ولا فرق في ذلك بين أن تكونا مؤدّاتين أو مقضيّتين أو مختلفتين.

الثالثة: يصحّ ترامي العدول، فلو عدل من لاحقةٍ إلى سابقتها المؤدّاة أو المقضيّة ثمّ تذكر أنّ عليه فائتةً سابقةً عليها كان له العدول إليها، ويُعرف وجوب هذا العدول أو استحبابه أو كونه هو الأحوط ممّا تقدّم، والله تعالى هو العالم بحقائق أحكامه.

الفصل الثاني: في تكبيرة الإحرام

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

هي أوّل أفعال الصلاة وإذا تمّت يحرم ما لا يجوز فعله فيها من منافياتها، و ركنٌ تبطل الصلاة بنقصها عمداً أو سهواً، وكذا بزيادتها، فإذا كبّر للافتتاح أوّلاً ثمّ زاد ثانيةً له عمداً أو سهواً بطلت الصلاة واحتاج إلى ثالثةٍ فإن أبطلها كذلك احتاج إلى خامسةٍ وهكذا تبطل بالشفع وتصحّ بالوتر وصورتها (الله أكبر)، ولا تنعقد الصلاة بدونها وإن كان بمرادفها من اللفظ العربيّ فضلاً عن غيره، بل ولا بها ملحونةً في المادّة أو الإعراب، أو إخراج الحرف من غير مخرجه، أو ناقصةً ولو حرفاً، أو زائدةً كذلك ولو المتولّد من إشباع هاء لفظ الجلالة أو فتح همزة أكبر أو بائه على وجهٍ تخرج به عن صدق اسم التكبير عرفاً، أو مغيّراً ترتيبها أو تاركاً للموالاة بين حروفها أو غير ذلك ممّا يغيّر هيئتها، والأحوط الذي لا يخلو عن قوّة عدم وصلها بما قبلها من الدعاء أو النية إذا تلفّظ بها، ولا وصلها بما بعدها من الاستعاذة أو البسملة أو غيرهما، وأن لا يعقّب اسم الجلالة بشيءٍ من الصفات الجلالية والجمالية ولا بالتقديس والتعلية أو غير ذلك بل يبتدئ بها ويقف على الراء من أكبر، بل الأحوط عدم المدّ والإشباع للهمزة والباء، وأن لا يترك تفخيم اللام والراء وإن كان الأقوى الجواز إذا لم يكن بحيث يخرج به عن القانون العربيّ الجائز في أمثاله.

ويجب فيها القيام التامّ فلو تركه عمداً أو سهواً بطلت، بل لا بدّ من تقديمه عليها مقدّمةً من غير فرقٍ في ذلك بين المأموم الذي أدرك الإمام راكعاً وغيره، بل ينبغي له الترّبص في الجملة حتّى يعلم وقوع التكبير تامّاً قائماً، بل الأقوى

أنّ الاستقرار أيضاً كالقيام في البطلان بتركه حال التكبير عمداً أو سهواً، وفي كون الطمأنينة أيضاً كذلك إشكالٌ.

ويجب تعلّمها على من لا يُحسنها ولا يجوزله الدخول في الصلاة مع رجاء التعلّم إلّا إذا ضاق الوقت فيُجزي حينئذٍ ما يُحسنه منها حتّى الترجمة بلغةٍ أُخرى، ويجب اقترانها بالنية - حسبما مرّ تفصيله -، والتلفّظ بها تحقيقاً بأن لا يكون مجرّد تحريك الشفة واللسان، وكذلك القراءة والأذكار والأدعية، والأخرس الذي لا يستطيع أن ينطق بها صحيحةً يأتي بها على قدر الإمكان فإن عجز من النطق أصلاً عقد قلبه بمعناها وأشار إليه بيده ولسانه وصوته على حسب ما يبرز غيرها من مقاصده.

المبحث الثاني:

إذا شك في تكبيرة الإحرام فإن كان قبل الدخول فيما بعدها بنى على العدم، ولو كان في القراءة مضى في صلاته، وكذا لو كان مشغولاً بالاستعاذة، بل ودعاء التوجّه أيضاً - على الأقوى -، وإن شك بعد الفراغ عنها في صحتها فالأحوط إبطالها بأحد المنافيات ثمّ استئنافها، نعم لو عرض هذا الشك بعد أن دخل فيما بعدها لم يلتفت، ولو شك بعد أن فرغ عن تكبيرةٍ في أنّها للإحرام أو الركوع بنى على الأوّل.

المبحث الثالث:

يستحبّ إضافة ستّ تكبيرات إليها ليكون المجموع سبعاً وهو أقصى الفضل، ودونه الخمس، ثم الثلاث، نعم يستحبّ له الإتيان بعد إحرام الصلاة بجميع تكبيراتها وهي عدا تكبيرة الإحرام في الصبح إحدى عشر[عشرة] والمغرب ستة عشر[ستّ عشرة] والرباعية إحدى وعشرون، والأفضل الدعاء بالمأثور بين تكبيرات الافتتاح فيكبّر ثلاثاً ثمّ يقول: (اللّهمّ أنت الملك الحقّ لا إله إلّا أنت سبحانك إنّي ظلمت نفسي

فاغفرلي ذنبي إنّه لا يغفرالذنوب إلّا أنت) ثمّ يأتي باثنتين و يقول: (لبّيك وسعديك و الخيرفي يديك والشرّليس إليك والمهديّ من هديت لا ملجأ منك إلّا إليك سبحانك وحنانيك تباركت وتعاليت سبحانك ربّ البيت) ثمّ يأتي باثنتين و يقول: (وجّهت وجهي للذي فطرالسماوات والأرض عالم الغيب والشهادة حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين لا شريك له وبذلك أُمرت وأنا من المسلمين)، ثمّ يشرع في الاستعاذة و سورة الحمد، و يستحبّ أيضاً أن يقول قبل التكبيرات: (اللّهمّ إليك توجّهت ومرضاتك ابتغيت وبك آمنت وعليك توكلت صلِّ على محمّدٍ وآل محمّد وافتح قلبي لذكرك وثبّتني على دينك ولا تزغ قلبي بعد إذ هديتني وهب لي من لدنك رحمةً إنّك أنت الوهّاب)، و يستحب أيضاً أن يقول بعد الإقامة قبل تكبيرات الإحرام: (اللّهمّ ربّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة بلّغ محمّداً صلّى الله عليه وآله الدرجة والوسيلة والفضل والفضيلة، بالله أستفتح وبالله أستنجح وبمحمّدٍ رسول الله صلّى الله عليه وآله أتوجّه، اللّهمّ صلّ على محمّدٍ وآل محمّد واجعلني بهم عندك وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقرّبين)، و أن يقول بعد تكبيرة الإحرام: (يا محسن قد أتاك المسيء وقد أمرت المحسن أن يتجاوزعن المسيء أنت المحسن وأنا المسيء بحقّ محمّدٍ وآل محمّد صلّ على محمّدٍ وآل محمّد وتجاوزعن قبيح ما تعلم منّي)، وله تعيين تكبيرة الإحرام من أيّتها شاء والأولى اختيار الأخيرة، و يستحبّ الجهربها للإمام بخلاف الستّ فإنّه يستحبّ الاخفات فيها، و يستحبّ رفع اليدين بالتكبيرالى الأُذنين و دونه إلى حيال الوجه و دونه إلى النحرمبتدئاً بابتدائه و منتهياً بانتهائه ولا يلزم الانطباق على التدقيق، ولا ينبغي أن يتجاوزبهما الأُذنين، نعم ينبغي ضمّ أصابعهما والاستقبال بباطنهما القبلة، ولا فرق في استحباب الرفع في التكبيربين الواجب منه والمستحبّ بأقسامه.

الفصل الثالث: في القيام

وفيه أيضاً مباحث:

المبحث الأوّل:

القيام على أقسام: فركنٌ حال تكبيرة الإحرام - كما عرفت -، وعند الركوع بمعنى وقوع الركوع عنه فمن أخلّ به فيهما عمداً أو سهواً بطلت صلاته، وواجبٌ غيرركنٍ بعد الركوع وفي حال القراءة أو التسبيح وتبطل مع تعمّد الإخلال به في كلٍّ منهما دون ما إذا سها عنه، وفي القنوت ونحوه ممّا يستحبّ وقوعه عن قيامٍ تابعٌ له، فهو حينئذٍ تابعٌ لما يقع فيه في الوجوب والندب والركنية وعدمها، وليس بواجبٍ من حيث نفسه إلّا ما كان قبل الركوع وبعده، والركن منهما الأوّل ويعتبر فيه أن يهوي من القيام للركوع فلو هوى لغيره ثمّ قصده في أثناء الهويّ لم يكن ركوعه عن قيامٍ وكان فاقداً للقيام الركنيّ فإن تحقّق منه الركوع بعد أن قصده بطلت صلاته، وإلّا انتصب قائماً ثمّ يركع، ولو نسي الركوع في أثناء الهويّ إليه وبعد أن جلس للسجدة تذكره فإن كان نسيانه له قبل الوصول إلى حدّه عاد إلى القيام تاماً ثمّ يركع، ولو كان بعد الوصول إلى حدّه فالمنسيّ حينئذٍ هو الذكر والطمأنينة دون نفس الركوع ولو عاد إليه متقوّساً - كما قيل - بطلت صلاته بزيادته، وإنّما يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الركوع ثمّ يسجد ولا يركع متقوساً في شيءٍ من هذه الصور، نعم لو كان يصلّي من جلوسٍ لعجزه عن القيام وتمكن منه قبل الذكر الواجب في الركوع وجب عليه أن يقوم على حالته الركوعية، لا فيما عدا ذلك - على الأقوى -.

المبحث الثاني:

يعتبر في القيام أُمورٌ:

الأوّل: الاستقرار في مقابل الحركة والاضطراب فضلاً عن المشي ونحوه.

الثاني: الانتصاب الممكن له بحسب حاله ويتحقّق بإقامة الصلب وفقار الظهر، نعم لا بأس بإطراق الرأس وإن كان انتصاب العنق أحوط.

الثالث: عدم التفريج بين الرجلين قدرما يخرج به القامة عن الاستقامة، ولا بأس بما لا يبلغ ذلك المقدار.

الرابع: عدم الميل إلى أحد الجانبين قدرما ينافي الاستقامة المتوقّف عليها صدق القيام، ولا بأس باليسير الغير المنافي لذلك.

الخامس: الوقوف على القدمين لا على الواحدة - على الأقوى - بل الأحوط كونه على تمام القدمين لا على أُصولهما أو أطراف الأصابع خاصة، نعم لا يجب التسوية بينهما في الاعتماد.

السادس: الاستقلال في الوقوف بأن لا يعتمد على حائطٍ أو إنسانٍ أو غيرهما حتّى العصا ونحوها.

فمن تعمّد الإخلال بشيءٍ من ذلك في القيام الواجب بأقسامه بطلت صلاته، وكذا في حال القنوت والأذكار أيضاً إذا أتى بها بقصد الورود لا بقصد مطلق الذكر ونحوه، ولو كان الإخلال بها سهوياً ففي غير القيام الركنيّ لا بأس به مطلقاً، أمّا الركنيّ فالأقوى فيه البطلان إذا كان ما أخلّ به مقوّماً لتحقّق القيام كما في المفرط من الانحناء والتفريج بين الرجلين بل والميل الفاحش إلى أحد الجانبين - في وجهٍ قويّ - والصحة فيما إذا كان شرطاً شرعيّاً له كما في الوقوف على أحد القدمين وكذلك الاعتماد على الغير أيضاً - على أقوى الوجهين فيه -. أمّا الاستقرار فلا إشكال في تقوّم القيام بما يقابل المشي منه وبطلان الصلاة بالإخلال به مطلقاً، وفي لحوق ما يقابل الاضطراب والحركة أيضاً بما يقابل المشي في ذلك أو كونه من الطمأنينة المعتبرة في جميع الأفعال والساقطة عند السهو مطلقاً إشكالٌ، هذا كلّه في حال الاختيار.

وأمّا في حال الضرورة أو مع المشقّة فإن أمكنه القيام التامّ معتمداً على حائطٍ أو إنسانٍ أو غير ذلك تعيّن اختياره مقدّماً له على ما عداه، ولو لم يجد ما يعتمد عليه وجب استيجاره أو شراؤه، ولو لم يتمكن من القيام التامّ حتّى مع الاعتماد أيضاً أتى بما يمكنه منه مراعياً ما هو الأقرب إليه فيقدّم الانتصاب على ما عداه ثمّ الوقوف على إحدى القدمين على الباقي ثمّ كلاً من الاضطراب والميل إلى أحد الجانبين على عدم التفريج بين الرجلين مخيَّراً بين نفس الاضطراب والميل المذكورين - على الأقوى -، ولا ينتقل إلى الجلوس إلّا إذا تعذّر جميع ذلك، نعم لو لم يتمكن من الصلاة إلّا ماشياً أو في حال الجلوس قدّم الجلوس على المشي - على الأقوى -.

المبحث الثالث:

لو تعذّر القيام بجميع مراتبه حتّى ما كان منه بصورة الركوع في الكلّ والبعض فإن كان في سعة الوقت وكان راجياً زوال عذره ولو عند التضيّق انتظره نحو غيره من ذوي الأعذار - كما تقدّم -، وإلّا انتقل فرضه إلى الجلوس وكان الانتصاب جالساً بدلاً عن القيام فيجري فيه حينئذٍ جميع ما سمعته في القيام حتّى الاعتماد وغيره، ومع تعذّره صلّى مضطجعاً على الجانب الأيمن كهيئة المدفون، ومع تعذّره فعلى الأيسر عكس الأوّل، فإن تعذّر صلّى مستلقياً كهيئة المحتضر ويومئ برأسه للركوع والسجود مع تعذّرهما عليه، فإن تعذّر فبالعينين وليجعل الإيماء برأسه للسجود أخفض منه للركوع، كما أنّ الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة زيادة غمض العين في الإيماء بها للسجود على غمضها في الإيماء للركوع، ولو تمكن من وضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه بعد رفع المسجد واستقراره على الأرض فالأقوى وجوبه، بل ومع عدم الاستقرار أيضاً لو تمكن من مجرد وضع الجبهة عليه وهو في كفّه مثلاً فالأحوط ذلك وليكن إيماؤه للسجود بذلك، أمّا إذا لم يتمكن من وضع الجبهة عليه أصلاً

ففي وجوب وضعه حال الإيماء على الجبهة إشكالٌ بل منعٌ وإن كان أحوط، ومع تعذّر هذه المراتب صلّى كيفما قدر ولكن يتحرّى أقرب الأحوال إلى كيفية المختار، و إلّا فالمضطرّ - على الأحوط -.

ولو قدر على القيام في بعض الصلاة وجب عليه أن يقوم بقدر مكنته فإذا تجدّد العجز جلس مراعياً بذلك ترتيب الصلاة ونظامها، نعم لو دار الأمر بين القيام الركنيّ وغيره قدّم الركنيّ وإن كان متأخّراً على غيره فيجلس حال القراءة ويقوم قبل الركوع على حسب تمكنه، ولو تساويا كالركعة الأُولى والثانية قام ما أمكنه و قعد عند عجزه، ولو لم يتمكن من الركوع عن قيامٍ قعد وأتى به ثمّ يقوم منتصباً و يهوي للسجود، ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومأ لهما ولو أمكنه الجلوس لإيماء السجود فالأقوى وجوبه بل لا يخلو وجوب المقدور من الانحناء عن قوّة، ولو دار أمره بين القيام مومئاً للركوع والسجود أو الجلوس راكعاً وساجداً ففيه إشكالٌ والأحوط الجمع بتكرار الصلاة لكنّه في ضيق الوقت يصلّي عن جلوسٍ -على الأقوى-، ولو تجدّد العجز في أثناء الصلاة أو القدرة عمل بمقتضى كلٍّ منهما كالابتدائيين، ولا يجب عليه أن يعيد القراءة مثلاً لو أتى بها عن جلوسٍ ثمّ تمكن من القيام قبل أن يركع، ولا الذكر الواجب في الركوع لو أمكنه القيام بعد الفراغ عنه لكنّه يجوز أن يقوم متقوّساً كما هو في الركوع للإتيان بمسنوناته، نعم لو تمكن من القيام قبل تمام الذكر الواجب وجب عليه ذلك - كما تقدّم -.

المبحث الرابع:

يستحبّ في حال القيام أُمورٌ:

أحدها: إسدال المنكبين.

الثاني: إرسال اليدين.

الثالث: وضع الكفّين على الفخذين قبال الركبتين اليمنى على الأيمن واليسرى على الأيسر.

الرابع: ضمّ جميع أصابع الكفّين.

الخامس: أن يكون نظره إلى موضع سجوده.

السادس: أن ينصب فقار ظهره ونحوه.

السابع: أن يصفّ قدميه مستقبلاً بهما متحاذيتين بحيث لا يزيد إحداهما على الأُخرى ولا تنقص عنها.

الثامن: التفرقة بينهما بثلاث أصابع مفرّجات أو أزيد إلى الشبر.

التاسع: التسوية بينهما في الاعتماد.

العاشر: أن يكون مع الخضوع والخشوع كقيام العبد الذليل بين يدي المولى الجليل.

الفصل الرابع: في القراءة

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

يعتبر في كلّ الصلوات من فرائضها ونوافلها بأنواعها عدا صلاة الجنائز قراءة فاتحة الكتاب في الركعة الأُولى منها والثانية وتبطل بتعمّد تركها مطلقاً، وتمتاز الفرائض وإن طرأها النفل كالمعادة بل وإن كان وجوبها عارضياً كالمنذورة ونحوها - على الأقوى - بوجوب سورةٍ كاملةٍ فيها بعد الحمد بشروطٍ أربعة:

الأوّل: انتفاء المرض الموجب لصعوبة قراءتها عليه دون ما لا يوجب ذلك -على الأقوى -.

الثاني: أن لا يكون مستعجلاً لحاجةٍ عقلائيةٍ تفوته بقراءتها ولو من قبيل عدم التخلّف عن الركب ونحوه دون مطلق الاستعجال - على الظاهر -، والثابت عند انتفاء هذين الشرطين هو الرخصة التسهيلية في تركها دون عدم المشروعية بالكلّية.

الثالث: أن يكون آمناً غير خائف وإلّا لم تُشرع قراءتها كما في صلاة الخوف، ويلحق سائر أنحاء الضرورة أيضاً بالخوف في سقوط السورة وإن لم يوجب قصر الصلاة.

الرابع: سعة الوقت لها وإلّا لم تجز قراءتها وتبطل الصلاة بذلك.

وفي المقام مسائل:

الأُولى: العبرة في سعة الوقت وعدمها الموجب لسقوط السورة إنّما هو بالوقت الاختياريّ الذي يسع تمام أفعال الصلاة ويجوز تأخيرها اختياراً مع بقائه دون الاضطراريّ الذي يدرك بإدراك الركعة، فلا يختصّ السقوط حينئذٍ بما إذا توقّف إدراك الركعة على تركها، بل لو استلزمت قراءتها وقوع شيءٍ من أجزاء الصلاة حتّى السلام الواجب خارج الوقت فالظاهر سقوطها، نعم لو كان لا يدرك تمام الصلاة في وقتها على كلّ حالٍ لكنّه لو لم يقرأ السورة يدرك ثلاثاً مثلاً ولو قرأها يدرك الركعتين ونحو ذلك ففي سقوطها وعدمه إشكالٌ والأوّل أقوى، ولو لم يسع الوقت إلّا لقصار السور لم يجز له قراءة ما يفوت الوقت به، ولو شرع فيها بزعم السعة ثمّ بان له الضيق في الأثناء قطعها وقرأ سورةً أُخرى إن وسع الوقت لها وإلّا تركها ومضى في صلاته.

الثانية: لو قرأ ما يفوت الوقت به فإن كان مع العمد والالتفات إلى عدم سعة الوقت له كان حينئذٍ زيادةً عمديةً مبطلةً لصلاته بمحض الشروع فيه ولا يُجدي العدول عنه - على الأقوى -، ولو كان عن غفلةٍ ونحوها فإن تنبّه قبل خروج الوقت

وأدرك منه ركعةً أو كان مُدركاً له في الركعة الأُولى وقرأ ما فات الوقت به في الثانية صحّت صلاته وإلّا بطلت - على الأقوى - ثمّ لو قرأها في الثانية فإن تذكر مع بقاء شيءٍ من الوقت لزمه المبادرة إلى إدراكه مطلقا - كما تقدّم -، ولو تنبّه بعد خروجه لزمه استئناف السورة مطلقا - على الأقوى ويقطع ما بيده لو تذكر قبل إتمامه على كلّ تقدير، نعم لا بأس بإتمامه بقصد القرآنية في الصورة الثانية بل لعلّه الأحوط.

الثالثة: لو حصل له الوثوق والاطمئنان بتضيّق الوقت فالظاهر عدم الإشكال في كونه كالعلم به في سقوط السورة والانتقال إلى التيمّم وغير ذلك، ولو كان متردّداً ففي كفاية ما يستتبعه التردّد المذكور من خوف الفوات أو عدم كفايته في ذلك وجوهٌ: أظهرها أنّه لو كان يعلم القدر الباقي من الوقت وأنّه ربع ساعةٍ مثلاً لا أزيد ويشك في سعته لأفعال الصلاة فخوفه عن وقوع بعضها خارج الوقت يوجب سقوط السورة والانتقال إلى التيمم وغير ذلك، وأمّا إذا كان متردّداً في القدر الباقي من الوقت وأنّه ربع ساعة أو نصفها مثلاً ونحو ذلك ففي هذه الصورة يبنى على بقاء الوقت قدر ما يفي بالطهارة المائية وقراءة السورة وغير ذلك والفارق هو جريان استصحاب الوقت في الصورة الثانية دون الأُولى بل مقتضاه فيها هو البناء على عدم وقوع الصلاة التامّة في القدر الباقي من الوقت، لكنّ المسألة غير صافيةٍ مع ذلك عن شوائب الإشكال، ولو ضاق الوقت إمّا عن الطهارة المائية أو السورة فالأقرب لزوم التيمم وقراءة السورة.

الرابعة: لو كان الوقت واسعاً جازت قراءة كلّ سورةٍ ما عدا العزائم الأربع فلا يجوز قراءة شيءٍ منها ولا أبعاضها حتّى البسملة بقصد أنّها منها في شيءٍ من الفرائض حتّى المعادة استحباباً والمنذورة ونحوهما أيضاً - على الأقوى -، لكنّ الذي لا يجوز من قراءة أبعاضها حتّى البسملة هو أن يقرأها قاصداً تمام السورة أو

إلى آية السجدة، أمّا قراءة بعضها المتأخّر عن آية السجدة بل المتقدّم أيضاً قاصداً عدم الإنهاء إليها فالظاهر جوازها بقصد القرآنية، ولو تعمّد قراءة ما لا يجوز قراءته بطلت صلاته بمجرّد الشروع فيه، ولا تبطل لو قرأه لنسيانٍ ونحوه ويلزمه قراءة سورةٍ أُخرى لو تذكر قبل الركوع ورفع اليد عنها لو تذكر في أثنائها، نعم لو تذكر بعد قراءة آية السجدة فلا بأس بإتمامها بقصد القرآنية. أمّا سجود التلاوة فإن كان قد أتى به حال النسيان أجزأه ذلك وصحّت صلاته وإلّا أخّره إلى ما بعد الفراغ ويومئ إليه أيضاً متى تذكره في صلاته - على الأحوط -، وكذا لو وجب عليه السجود باستماع الآية، والأحوط أن لا يتعمّده المصلّي لكنه لا تبطل صلاته بذلك، بخلاف ما إذا تعمّد قراءة الآية فإنّها هي المحرّمة والمبطلة أوّلاً وبذاتها وقد سرت الحرمة منها إلى بقية السورة وكانت من المحرّم لجزئه، وأمّا في الصلوات المستحبة فلا بأس بقراءة السورة منفردةً أو منضمّةً إلى سورةٍ أُخرى ولا بقراءة نفس الآية في أثنائها ويسجد عند قراءتها ثمّ يعود إلى صلاته ويتمّها إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني:

يعتبر في القراءة أُمورٌ:

الأوّل: تحقّق التلفّظ بها بحيث تصلح لأن يسمعها المتكلّم بها ولا تكون من مجرّد حركة اللسان والشفة بلا تلفّظٍ بها - كما تقدّم -.

الثاني: أن تكون صحيحةً ويتوقّف ذلك من جهة مادّة الكلمات على تأدية الحروف عن مخارجها، ومن جهة هيئاتها على ما تجب رعايته من قواعد الصرف والنحو، وباعتبار كيفية التلفّظ بها وتراكيبها على رعاية ما جرى عليه أُسلوب اللغة العربية، فلو أخرج حرفاً من غير مخرجه، أو بدّله بغيره وإن كان الضاد بالظاء، أو أخلّ بسكونٍ لازمٍ أو بحركة إعرابٍ أو بناءٍ ونحو ذلك، أو أثبت همزة الوصل، أو حذف

همزة القطع في الدرج، أو أظهر لام التعريف فيما يجب الإدغام فيه، أو أدغمها فيما يلزم فيه الإظهار، وما أشبه ذلك بطلت صلاته مع العمد أو الجهل الملحق به، و الأحوط اجتناب الوقف على المتحرّك، وإدغامُ التنوين والنون الساكنة في أحد حروف (يرملون) من ابتداء كلمةٍ أُخرى، بل يجب له رعاية المدّ اللازم مثل (جاء) و(الضالّين) لكنّ الذي يلزم من ذلك هو القدر الذي يتوقّف عليه إظهار الحرفين دون الزائد الذي يُلزمه علماء التجويد، وكذا سائر ما ذكروه من مدٍّ أو إمالةٍ أو إشباعٍ أو تفخيمٍ أو ترقيقٍ ونحو ذلك من المحسّنات، وإن كان الأولى رعاية ما لا يكون منها تكلّفاً على اللسان وخروجاً عمّا يقتضيه المحاورة، وإلّا فالأولى تركه.

الثالث: رعاية التوالي في حروف الكلمة حسبما جرت عليه طريقة أهل اللسان في تكلّماتهم، ويلزم رعاية هذا التوالي في الألف واللام مع مدخوله، وكذلك المضاف مع ما أُضيف اليه، ولا يلزم رعايته في الكلمتين ما عدا ذلك، فلو تعمّد الإخلال بذلك بحيث خرجت عن كونها كلمةً واحدة بطلت وأبطلت، ولو كان لضرورةٍ كسعالٍ أو انقطاع النفس ونحو ذلك أعادها فإن كان ما قبله مضافاً أو كان مدخولاً للألف واللام يلزم إعادتهما أيضاً، وكذا لو وقع غلطٌ فيهما - لا عن تعمّدٍ منه - من جهة المادة أو الهيئة فإنّه يلزم إعادة السابق أيضاً فيما ذُكر من الموضعين لا ما عدا ذلك. ثمّ إنّ هذه الموالاة المعتبرة في حروف الكلمة إنّما اعتبرت شرطاً لصحّتها ولا يلزم مع عدم تعمّد الإخلال بها سوى إعادتها، وأمّا الموالاة المعتبرة في كلمات الآيات و غيرها فالإخلال بها يوجب بطلان الصلاة - كما ستعرفه -.

الرابع: أن تكون بإحدى القراءات السبع - على الأحوط - والأولى اختيار ما هو الأوفق منها بالقواعد العربية، نعم لو خالف ما هو اللازم منها جميع القراءات فالأولى بل الأحوط قراءة سورةٍ أُخرى في الصلوات خصوصاً الفرائض.

الخامس: الترتيب بين الفاتحة والسورة بتقديم الأُولى على الثانية، ولو عكس الترتيب فإن كان ناوياً كذلك في ابتداء النية بطلت صلاته من أصلها ولا يُجديه العدول عمّا نواه مطلقا، ولولم ينوها كذلك لكنّه تعمّد تقديم السورة لجهلٍ أو تشريعٍ أو غير ذلك كانت هي حينئذٍ زيادةً عمديةً مبطلةً لصلاته بمجرد الشروع فيها ولا جدوى لرفع اليد عنها وتداركها بعد الفراغ عن الفاتحة، نعم لو أتى بها بقصد القرآنية لا الجزئية لم تكن حينئذٍ من تعمّد الزيادة وتصحّ صلاته مع عدم تعمّد الإخلال بها في محلّها، وكذا لو كان ساهياً أو ناسياً في ذلك لكن لو تذكر قبل الركوع لزمه تداركها وكان ما قدّمه زيادةً سهويّة، ولولم يتذكر إلى أن ركع كان من نسيان الفاتحة، ولو أتى بهما جميعاً وسها في تقديم السورة كان زيادةً ونقيصةً سهويّة فيها، وعلى ما هو الأحوط من وجوب سجدتي السهو لكلّ زيادةٍ ونقيصة يسجد في الصورة الأُولى لزيادة السورة وفي الثانية لنقصان الفاتحة وفي الثالثة لكلٍّ من زيادة السورة ونقيصتها.

السادس: يجب قراءة البسملة عند افتتاح كلّ سورةٍ عدا سورة براءة، والظاهر أن تكون جزءً من كلّ واحدةٍ منها لا جزءً من الصلاة عند افتتاحها، فلو عيّنها لسورةٍ ثمّ عدل عن تلك السورة وجبت إعادتها، وكذا لو نسي ما عيّنه، ولو كان متردّداً بين السور لم تجز له البسملة إلّا بعد تعيينها، نعم لو جرت على لسانه بسملةٌ وسورةٌ بلا سبق تردّدٍ فيها أجزأه ذلك ولو لم يكن عن اعتيادٍ بها بل ومع اعتياده بسورةٍ أُخرى - على الأقوى -.

والأحوط ترك القرآن بين السورتين في الفريضة ولو بقصد القرآنية بل الأحوط ترك بعض سورةٍ أُخرى أيضاً بعد الفراغ عن الأُولى، ولا كراهية فيه في النافلة، نعم الظاهر أنّ سورة الضحى والانشراح تُعدّان بسورة واحدة، وكذا سورة الفيل والإيلاف فلا تجزي في الصلاة قراءتهما إلّا مرتّبتين بإثبات البسملة بينهما، والأولى بل الأحوط قراءة سورةٍ أُخرى في الفريضة.

المبحث الثالث: في أحكامها

و هي أُمورٌ:

الأوّل: يجب على كلّ مكلّفٍ لم يتعلّم قراءة الحمد و سورةٍ كاملة قبل بلوغه أن يتعلّمها بعد البلوغ جامعةً لشرائط الصحة ولو قبل دخول الوقت إذا خاف أن لا يتمكن بعده، ولو لم يتمكن من تعلّم بعض الحروف أو من التكلّم بها و لم يستطع إلّا الملحون أجزأه ما يمكنه لكن لو تمكن من الائتمام فهو الأحوط، أمّا إذا استطاع ذلك بحسب القابلية ولكن ضاق الوقت عن التعلّم فلا يترك الاحتياط بالائتمام إن أمكنه، ولو لم يتمكن منه قرأ من الفاتحة ما يُحسنه منها و من سائر القرآن عوض البقية و الأحوط أن يكرّر ما يُحسنه منها أيضاً بمقدار الباقي، ولو لم يحسن منها شيئاً قرأ من سائر القرآن قدر الفاتحة مراعياً في ذلك أن لا ينقص ما يقرؤه منها، ولو لم يعرف شيئاً من القرآن كبّر و سبّح بقدرها و الأحوط أن يكرّر التسبيحات الأربع قدر ذلك، ولو لم يتمكن من السورة أيضاً فلا يبعد سقوط القدر المتعذّر منه بلا بدلٍ وإن كانت رعاية بدلها أيضاً من سائر القرآن وإلّا فمن الذكر و التسبيح أولى.

الثاني: الأحوط أن تكون قراءة الحمد و السورة من ظهر القلب إلّا إذا تعذّر الحفظ أوضاق عنه الوقت فتجزي القراءة في المصحف حينئذٍ، وكذلك اتّباع القارئ أيضاً أو الملقّن و الأحوط اعتبار تعذّر الائتمام أيضاً في ذلك.

الثالث: لو شرع في قراءة سورةٍ ثمّ بدا له أن يقرأ غيرها فإن كان لضرورةٍ كتضيّق الوقت عن إتمامها أو نسيان بعضها مع عدم تمكنه من العلاج بمراجعة المصحف مثلاً جاز مطلقا، وإلّا فإن كان ما بيده غير سورتي التوحيد والجحد ولم يتجاوز نصفها جاز له العدول إلى أيّ سورةٍ شاء وإلّا لم يجز، وكذا لا يجوز العدول عن السورتين أيضاً إلى غيرهما مطلقا ولا من إحداهما إلى الأُخرى - على الأقوى -، بل

لو لم يقرأ شيئاً منهما حتّى البسملة لكنّه عيّن إحداهما في قصده فالأحوط أن لا يعدل عمّا قصده، نعم لو قرأ إحداهما في فرض يوم الجمعة لغفلةٍ أو نحوها وتنبّه قبل أن يتجاوز نصفها استحبّ له أن يعدل في الركعة الأُولى منها جمعةً كانت أو ظهراً إلى سورة الجمعة وفي الثانية إلى سورة المنافقين - كما تقدّم -، ولو تعمّد لم يجز، والأحوط أن لا يعدل عن الجمعة والمنافقين في فرض يوم الجمعة حتّى إلى السورتين إلّا لضرورةٍ كتبيّن ضيق الوقت مثلاً أو نسيان البعض ونحو ذلك فيعدل حينئذٍ إلى إحداهما دون غيرهما - على الأحوط -.

الرابع: يجب على الرجال الجهر بالقراءة في فريضة الصبح وأُوليي المغرب والعشاء والاخفات فيما عدا البسملة في أُوليي الظهرين في غير فريضة يوم الجمعة، والمرأة فيها فيستحبّ الجهر بها مطلقا بل لو صلّاها جمعةً فهو الأحوط، وفي كونهما من واجبات الصلاة حال القراءة أو شرطاً لها إشكالٌ ينبغي رعاية الاحتياط من هذه الجهة.

وهنا مسائل:

الأُولى: يعتبر في تحقّق الجهر ظهور جوهر الصوت وفي الإخفات خفاؤه بل خفاء ما يتلفّظ به أيضاً بأن لا يكون كالمبحوح ونحوه، ولا يجوز ما كان من الجهر خارجاً عن المعتاد بل الظاهر بطلان الصلاة به، وكذلك الإخفات أيضاً إذا خرج عن المعتاد وكان من مجرّد حركة الشفة واللسان - كما تقدّم -.

الثانية: إذا أخلّ بالجهر أو الإخفات الواجب عمداً ولو بكلمةٍ واحدة بطلت صلاته، وإلّا صحّت مطلقا ولا يلزمه إعادتها ولا إعادة القراءة كلاً أو بعضاً لو تنبّه قبل الركوع وإن كان جاهلاً مقصّراً في التعلّم مع تمكنه من قصد التقرّب فضلاً عن الغافل والساهي - على الأقوى -، ولا فرق في الجاهل بين أن يكون جاهلاً بوجوب ما أخلّ به من أصله أو جاهلاً بمحلّه بعد العلم بأصل وجوبه أو بمعنى

الجهر والإخفات وإن كانت الإعادة في هذه الصورة أحوط بل لو كان جاهلاً بوجوب الإخفات على المأموم فالاحتياط لا يترك، والله العالم.

الثالثة: يجب الإخفات في ثالثة المغرب والأخيرتين من كلّ رباعيةٍ مطلقا، و يُعذر الجاهل والناسي هنا أيضاً كما تقدّم في الأُوليين - على الأقوى -.

الرابعة: تتخيّر النساء في الجهرية مع عدم سماع الأجنبيّ صوتهنّ وإلّا فالأحوط الاخفات وعدم معذوريّتهنّ عند الجهل ويلزمهنّ الإخفات فيما يجب الإخفات فيه على الرجال ويُعذرن فيما يُعذرون فيه.

الخامس: يتخيّر المصلّي في ثالثة المغرب وأخيرتي الرباعيّات مطلقا بين قراءة الفاتحة والتسبيح، وصورته (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلّا الله والله أكبر) على الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة وإن كانت كفاية ثلاث صيغ من الأربع أيضاً لا يخلو عن وجهٍ قويّ، ويجوز أن يقرأ الفاتحة في إحدى الركعتين ويسبّح في الأُخرى، ويكفي فيه المرّة - على الأقوى - ولكنّ الأحوط تكريره ثلاثاً، والأفضل تعقيبه بالاستغفار مرّةً، ولو لم يتمكن من أحدهما تعيّن عليه الآخر، ولو تعذّرا جميعاً أتى بما يمكنه من التسبيح وإلّا فمن مطلق الذكر ويكرّره بمقدار الأربع - على الأحوط -، ولا يبعد أفضلية التسبيح إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً، نعم لو نسي الفاتحة في الأُوليين فالأفضل قراءتها في الأخيرتين بل هو الأحوط.

وهنا مسائل [أُخرى]:

الأُولى: لو اختار الفاتحة ففي استحباب الجهر بالبسملة إشكالٌ والأحوط الإخفات.

الثانية: لو شرع في أحدهما فالأحوط أن لا يعدل عنه إلّا لضرورةٍ، ولو كان قاصداً أحدهما فسبق لسانه إلى الآخر فالأحوط أن يُتمّه ثمّ يأتي بما كان قاصداً له بقصد

القربة المطلقة، ولو كان غافلاً و جرى أحدهما على لسانه أجزأه ولو مع اعتياد الآخر بل و مع سبق العزم عليه وإن كان الأحوط أن يستأنف ما كان قاصداً له بقصد القربة المطلقة، ولو قرأ مَن عادته التسبيح في الأخيرتين بزعم أنّه في الأُوليين أجزأه، وكذا لو قرأ و هو يزعم أنّه في الأخيرتين ثمّ تبيّن أنّه في الأُوليين.

الثالثة: لو شك في أنّه أتى بالقراءة أو التسبيح قبل أن يهوي إلى الركوع لزمه التدارك، وكذا لو شك بعد الهويّ و قبل الوصول إلى حدّ الركوع - على الأحوط -، أو شك في التسبيح في حال الاستغفار، أو بعد الفراغ عنه، ولو نسيهما و تذكر بعد أن وصل إلى حدّ الراكع صحّت صلاته و يسجد سجدتي السهو - على الأحوط -، والله العالم.

المبحث الرابع: في آداب القراءة

و هي أُمورٌ:

الأوّل: الاستعاذة قبل الشروع في القراءة في الركعة الأُولى و الأولى الإخفات فيها.

الثاني: الجهر بالبسملة في أُوليي الظهرين، و يشكل استحبابه لو قرأ في الأخيرتين، أو خلف الإمام حتّى في الجهرية، وكذا في الركعات الاحتياطية.

الثالث: الترتيل أي التأتي في القراءة و تبيين الحروف.

الرابع: تحسين الصوت بلا غناءٍ.

الخامس: الوقف على فواصل الآيات و التدبّر في معانيها و الاتّعاظ بها، و أن يسأل عند آيات النعمة أو النقمة ما يناسبها.

السادس: السكينة بين الحمد و السورة، وكذا بين السورة و التكبيرة بعدها، و أن يقول بعد قراءة التوحيد (كذلك الله ربّي) أو (كذلك الله ربّنا)، و أن يقول المأموم بعد فراغ الإمام عن الفاتحة وكذلك المنفرد أيضاً بعد فراغ نفسه ﴿الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

السابع: اختيار السور الخاصة لبعض الصلوات كسورة هل أتى و عمّ و لا أُقسم

وهل أتاك في صلاة الصبح وسورة الأعلى والشمس ونحوها في صلاة الظهر والعشاء وسورة النصر والتكاثر في صلاة العصر والمغرب، ولو اختار سورة القدر في الركعة الأُولى والتوحيد في الثانية من كلّ صلاةٍ فقد أدرك الفضل، بل لو عدل من غيرها إليها أُعطي أجر الجميع، نعم يستحبّ ليلة الجمعة قراءة سورة الجمعة في الركعة الأُولى وسورة الأعلى في الثانية من العشاءين، وفي فريضة الصبح من يومها سورة الجمعة في الركعة الأُولى والتوحيد في الثانية، ويتأكد استحباب سورة الجمعة في الركعة الأُولى والمنافقين في الثانية من ظهري يومها خصوصاً إذا صلّى الأُولى جمعةً، بل الأحوط المحافظة عليها في هذه الصورة أو مطلقا، وفي غداة الخميس والاثنين سورة هل أتى في الركعة الأُولى والغاشية في الثانية.

الثامن: الأولى الوقف على (أحد) في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، بل يُكره قراءة سورة التوحيد وكذلك الحمد والسورة بنَفَسٍ واحد، وأن يقرأ سورةً واحدة في كلتا الركعتين عدا سورة التوحيد، وأن يتركها في جميع الفرائض الخمس، والله العالم.

الفصل الخامس: في الركوع

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

يجب في كلّ صلاة فريضةٍ أو نافلةٍ عدا صلاة الأموات ركوعٌ واحدٌ في كلّ واحدٍ من ركعاتها، عدا صلاة الآيات فيجب في كلّ ركعةٍ منها خمس ركوعات - كما سيأتي -، وتقدّم أنّه أحد الأركان التي تبطل الصلاة بنقيصتها أو زيادتها العمدية أو السهوية وإن كان الأقوى اغتفار زيادته سهواً في النافلة، والعبرة في نقصه الموجب للبطلان بعدم الإتيان به إلى تحقّق السجدة الأُولى - على الأقوى -، وفي زيادته

بالوصول ثانياً إلى حدّه الشرعي الذي يدور تحقّقه مداره وهو الانحناء المتعارف قدر ما يمكنه وضع أطراف أصابعه التي منها الإبهام على ركبته وإن كان الأحوط الإعادة بعد الإتمام لو زاد ركوعاً قد انحنى فيه قدر ما يصل إليها شيءٌ من أطراف أصابعه و زيادة الانحناء في ركوعه الواجب قدر ما يتمكن من وضع راحته عليها، والعبرة في التحديد المذكور بمستوي الخلقة فلو خرجت يداه في الطول أو القصر عمّا يناسبه رجع في تحديد قدر الانحناء بما هو المتعارف في مستوي الخلقة.

وهنا مسائل:

الأُولى: لو عجز عن الانحناء المذكور بنفسه جاز له الاعتماد على ما يُعينه عليه، ولو عجز عنه مع الاعتماد أيضاً وتمكن من الركوع التامّ جالساً فإن أمكنه الانحناء دون حدّ الركوع الشرعي أجزأه ذلك ولا ينتقل إلى الجلوس في هذه الصورة، نعم لو لم يتمكن من الانحناء أصلاً ودار أمره بين الركوع جالساً والإيماء قائماً قدّم الأوّل - على الأقوى كما تقدّم - وإن كان الأحوط أن يصلّي صلاتين، ولو لم يتمكن منه أصلاً أوماً برأسه إن أمكنه وإلّا فبالعينين تغميضاً له وفتحاً للرفع منه.

الثانية: لو كان كالراكع خلقةً أو بالعارض فإن كان لا يخرج بزيادة الانحناء عن أقصى مراتب الركوع فالأحوط بل الأقوى وجوبه، وإلّا أجزأه الإيماء برأسه أو عينيه، ولو تمكن من الانتصاب ولو بالاعتماد على ما يُعينه عليه لزمه وإن لم يخرج عن حدّ الركوع الشرعي، ولو تمكن منها جميعاً ففي التخيير أو تعيّن الأخير وجهان: أحوطهما الثاني، ولو لم يتمكن من شيءٍ منهما فالأحوط الإيماء له بالرأس أو العينين.

الثالثة: حدّ ركوع الجالس هو الانحناء قدر ما يحاذي وجهه ركبتيه، والأفضل الزيادة في الانحناء إلى أن يحاذي مسجده، ولو لم يتمكن منه تامّاً اجتزأ بما يمكنه وإلّا انتقل إلى الإيماء - كما تقدّم -.

المبحث الثاني:

يجب في الركوع أُمورٌ:

الأوّل: الذكر، وفي كفاية مطلقه أو تعيّن التسبيح إشكالٌ والأحوط الثاني مخيّراً فيه بين الثلاث من الصغرى وهي (سبحان الله) أوواحدةٍ من الكبرى وهي (سبحان ربّي العظيم وبحمده)، والأفضل بل الأحوط اختيارالأخيرة ثلاثاً، وتستحبّ الصغرى بل الكبرى أيضاً خمساً أوسبعاً ولا بأس بالزيادة وينبغي أن يكون وتراً، وفي الضرورة تجزي الواحدة من الصغرى.

الثاني: الطمأنينة وتجب هي بالنسبة إلى نفس الركوع آناً ما وفي حال الذكر الواجب أيضاً بمقداره، فلو تعمّد تركها رأساً أو في جزءٍ من الذكرالواجب بطلت صلاته دون ما إذا سها فيه وإن كانت الإعادة مع فواتها كلّياً أحوط، ولا بأس بتعمّد تركها حال الذكرالمندوب لو قصد به مطلق الذكر، ولو قصد الورود والخصوصية فالأحوط إعادة الصلاة، ولو تحرّك في أثناء الذكرالواجب حركةً مُخرجةً له عن الاستقرار أو الطمأنينة قهراً أعاده.

الثالث: رفع الرأس منه حتّى ينتصب قائماً مطمئنّاً كما تقدّم في بحث القيام، فلو سجد قبل ذلك متعمّداً بطلت صلاته وإن كان جاهلاً بالحكم مقصّراً أو قاصراً دون ما إذا كان قد سها فيه.

المبحث الثالث: في آداب الركوع

وهي أُمورٌ:

الأوّل: التكبيرله قائماً مطمئنّاً كما مرّفي تكبيرة الافتتاح بل الأحوط عدم تركه.

الثاني: رفع اليدين حال التكبيركما مرّ.

الثالث: وضع الكفّين على الركبتين مفرّجات الأصابع ممكناً لهما من عينيهما واضعاً اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى.

الرابع: ردّ الركبتين إلى الخلف.

الخامس: تسوية الظهر بحيث لو صبّ عليه قطرةٌ من الماء استقرّ في مكانه لم يزل.

السادس: مدّ العنق موازياً للظهر.

السابع: أن يكون نظره بين قدميه.

الثامن: التجنيح بالمرفقين.

التاسع: وضع اليد اليمنى على الركبة قبل اليسرى.

العاشر: أن تضع المرأة يديها على فخذيها فوق الركبتين.

الحادي عشر: تكرار التسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً بل أزيد.

الثاني عشر: أن يختم الذكر على وتر.

الثالث عشر: أن يقول قبل قوله (سبحان ربّي العظيم و بحمده) (اللّهمّ لك ركعت و لك أسلمت و بك آمنت و عليك توكلت و أنت ربّي خشع لك سمعي و بصري و شعري و بشري و لحمي و دمي و مخّي و عصبي و عظامي و ما أقلّت قدماي غير مستنكفٍ و لا مستكبرٍ و لا مستحسر).

الرابع عشر: أن يقول بعد الانتصاب (سمع الله لمن حمده) بل يستحبّ أن يضمّ إليه قوله (الحمد لله ربّ العالمين أهل الجبروت و الكبرياء و العظمة الحمد لله ربّ العالمين) إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً.

الخامس عشر: رفع اليدين للانتصاب منه و هذا غير رفع اليدين حال التكبير للسجود.

السادس عشر: أن يصلّي على النبيّ وآله بعد الذكر أو قبله.

مسألةٌ: يكره في الركوع أمورٌ:

أحدها: أن يطأطئ رأسه بحيث لا يساوي ظهره أو يرفعه إلى فوق كذلك.

الثاني: أن يضم يديه إلى جنبيه.

الثالث: أن يضع إحدى الكفّين على الأُخرى ويدخلهما بين ركبتيه بل الأحوط اجتنابه.

الرابع: قراءة القرآن فيه.

الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده.

مسألةٌ: لا فرق بين الفريضة والنافلة في واجبات الركوع ومستحباته ومكروهاته وكون نقصانه موجباً للبطلان، نعم الأقوى عدم بطلان النافلة بزيادته سهواً.

الفصل السادس: في السجود

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

حقيقة السجود هي وضع الجبهة أو ما يقوم مقامها على الأرض بقصد الخضوع والتذلّل، ويجب فيما عدا صلاة الميت في كلّ ركعةٍ منها سجدتان، وهما معاً ركنٌ تبطل الصلاة بزيادتهما أو نقيصتهما لو السهوية معاً في ركعةٍ واحدة، وتتحقّق النقيصة بعدم الإتيان بشيءٍ منهما إلى أن يركع للركعة اللاحقة أو يسلّم في الركعة الأخيرة، وتتوقّف الزيادة على وضع الجبهة على الأرض للسجدة الثانية الزائدة، وعليه يدور تحقّق السجدة وزيادتها ونقيصتها دون سائر واجباتها. والجبهة عبارةٌ عمّا بين قصاص الشعر والطرف الأعلى من الأنف والحاجبين طولاً وما بين الجبينين عرضاً،

و يُجزي من وضعها على الأرض مسمّاه - على إشكالٍ فيه - و الأحوط أن لا يكون أقلّ من سعة الدرهم و يكون مجتمعاً لا متفرّقاً، و الأفضل الاستيعاب، و يجب فيه المماسّة و رفع كلّ حاجبٍ في أحد الطرفين - كما مرّ في بحث المكان -.

المبحث الثاني:

يجب في السجدة أُمورٌ:

الأوّل: السجود على ستّة أعضاء: الركبتين و إبهامي الرجلين و باطن الكفّين، و في الضرورة ينتقل إلى ظاهرهما ثمّ إلى الأقرب فالأقرب، و لا يُجزي على رؤوس أصابعهما و كذا لو وضمّ أصابعه و سجد عليها، و الأحوط استيعاب تمام باطن الكفّ في السجود عليه، و يكفي الصدق العرفيّ في الركبتين - اللتين هما بمنزلة المرفقين من اليدين - و الإبهامين و الأحوط الذي لا يخلو عن قوّة مراعاة طرفيهما، و لا تعتبر مماسّة الأرض في شيءٍ منها عدا الجبهة.

الثاني: الذكر على نحو ما تقدّم في الركوع، و لا يترك الاحتياط بإبدال العظيم بالأعلى في التسبيحة الكبرى.

الثالث: الطمأنينة أيضاً نحو ما سمعت في الركوع.

الرابع: كون المساجد السبعة في محالّها إلى تمامه، نعم لا بأس بتعمّد رفع ما عدا الجبهة قبل الشروع فيه مثلاً و وضعه حاله، فضلاً عن السهو.

الخامس: رفع الرأس من السجدة الأُولى معتدلاً مطمئناً كما سمعته في رفع الرأس من الركوع.

السادس: أن ينحني للسجود حتّى يساوي موضع جبهته موقفه، إلّا أن يكون علوّاً يسيراً قدر لبنةٍ موضوعةٍ على أكبر سطوحها فإنّه لا بأس به في الرفع و الخفض،

فلو كان أزيد لم تصحّ الصلاة، ولا فرق بين الانحدار والتسنيم في ذلك، ولا يعتبر ذلك في باقي المساجد - على الأقوى -.

وهنا مسائل:

الأُولى: لو وضع جبهته على ما لا يجوز لارتفاعه على الموقف أزيد من قطر اللبنة وجب رفعها ثمّ السجود الصحيح، ولو وضعها على الممنوع لغير ذلك جرّها جرّاً ولا يرفعها كيلا تلزم زيادة السجدة، ولو لم يمكن إلّا الرفع المستلزم لزيادتها فالأحوط إتمام صلاته ثمّ استئنافها وإن كان الأقوى كفاية الاستئناف، ولو وضعها على ما يجوز السجود عليه جاز الجرّ أيضاً لطلب الأفضل.

الثانية: لو ارتفعت جبهته عن المسجد قهراً قبل الذكر فإن أمكنه حفظها عن الوقوع ثانياً احتسب له سجدةٌ واحدة وإلّا فالمجموع سجدةٌ واحدة، ولو كان الرفع والوقوع القهريّ بعد الذكر لم يُعدّ شيئاً، ولا بأس بتكرير الذكر أيضاً طلباً للأفضل.

الثالثة: لو حرّك إبهامه أو أحد [إحدى] كفّيه أو ركبتيه عند اشتغاله بالذكر الواجب فإن تعمّد ذلك فالأحوط إعادة الصلاة، وكذا في الذكر المندوب أيضاً لو أتى به بقصد الورود والخصوصية، وإن كان سهواً أو تعمّده فيما أتى به من الذكر المندوب بقصد مطلق الذكر فلا إعادة عليه، وكذا لو حرّك أصابع يده مع بقاء كفّه بتمامها مطمئنّةً على الأرض.

الرابعة: لو عجز عن السجود التامّ فقد تقدّم مراتبه المترتّبة - من الانحناء الممكن ثمّ الإيماء قائماً أو قاعداً أو مستلقياً أو مضطجعاً - في باب القيام، ولو كان في جبهته قرحةٌ ونحوها ممّا يوجب عدم تمكنه من وضعها على الأرض فإن لم تستغرقها وأمكن سجوده على ما يحصل به الواجب منها وجب ولو بأن يحفر حفيرةً ليقع السليم منها على الأرض، ولو كانت مستغرقةً لا يمكنه وضع شيءٍ منها سجد

على أحد الجبينين مقدّماً للأيمن - على الأحوط -، فإن تعذّر ذلك أيضاً سجد على ذقنه، فإن تعذّر اقتصر على الانحناء الممكن، والله العالم.

المبحث الثالث: في مستحبّات السجدة

وهي أُمورٌ:

الأوّل: التكبير حال الانتصاب من ركوعه للأخذ في السجود.

الثاني: رفع اليدين حال التكبير.

الثالث: السبق باليدين إلى الأرض عند الهويّ إلى السجود.

الرابع: استيعاب الجبهة على ما يصحّ السجود عليه بل استيعاب جميع المساجد.

الخامس: الإرغام بالأنف على ما يصحّ السجود عليه.

السادس: بسط اليدين مضمومتي الأصابع حتّى الإبهام حذاء الأُذنين متوجّهاً بهما إلى القبلة.

السابع: شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود.

الثامن: الدعاء قبل الشروع في الذكر بأن يقول (اللّهمّ لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت وأنت ربّي، سجد وجهي للذي خلقه وشقّ سمعه وبصره والحمد لله ربّ العالمين تبارك الله أحسن الخالقين).

التاسع: تكرار الذكر.

العاشر: الختم على الوتر.

الحادي عشر: اختيار التسبيح من الذكر، والكبرى من التسبيح، وتثليثها أو تخميسها أو تسبيعها.

الثاني عشر: أن يسجد على الأرض بل التراب دون مثل الحجر والخشب.

الثالث عشر: مساواة موضع الجبهة مع الموقف بل مساواة جميع المساجد.

الرابع عشر: الدعاء في السجود الأخير بما يريد من حاجات الدنيا والآخرة و خصوص طلب الرزق الحلال بأن يقول (يا خير المسؤولين و يا خير المُعطين ارزقني و ارزق عيالي من فضلك فإنّك ذو الفضل العظيم).

الخامس عشر: التورّك في الجلوس بين السجدتين و بعدهما و هو أن يجلس على فخذه الأيسر جاعلاً ظهر القدم اليمنى في بطن اليسرى.

السادس عشر: أن يقول في الجلوس بين السجدتين (أستغفرالله ربّي و أتوب إليه).

السابع عشر: التكبير بعد الرفع من السجدة الأُولى بعد الجلوس مطمئنّاً و التكبير للسجدة الثانية و هو قاعد.

الثامن عشر: التكبير بعد الرفع من الثانية كذلك.

التاسع عشر: رفع اليدين حال التكبيرات.

العشرون: وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس، اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى.

الحادي و العشرون: التجافي حال السجود بمعنى رفع البطن عن الأرض.

الثاني و العشرون: التجنّح بمعنى تجافي الأعضاء حال السجود بأن يرفع مرفقيه عن الأرض مفرّجاً بين عضديه وجنبيه و مبعّداً يديه عن بدنه جاعلاً يديه كالجناحين.

الثالث و العشرون: أن يصلّي على النبيّ و آله في السجدتين.

الرابع و العشرون: أن يقوم سابقاً برفع ركبتيه قبل يديه.

الخامس و العشرون: أن يقول بين السجدتين (اللّهمّ اغفرلي و ارحمني واجُرني و ادفع عنّي فانّي لما أنزلت إليّ من خيرٍ فقيرٌ تبارك الله ربّ العالمين).

السادس والعشرون: أن يقول عند النهوض للقيام (بحول الله وقوّته أقوم وأقعد) أو يقول (اللّهمّ بحولك وقوّتك أقوم وأقعد).

السابع والعشرون: أن لا يعجن بيديه عند إرادة النهوض أي لا يقبضهما بل يبسطهما على الأرض معتمداً عليهما للنهوض.

الثامن والعشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عكس الرجل عند الهويّ للسجود، وكذا يستحبّ عدم تجافيها حاله بل تفرش ذراعيها وتلصق بطنها بالأرض وتضمّ أعضاءها، وكذا عدم رفع عجيزتها حال النهوض للقيام بل تنهض وتنتصب عدلاً.

التاسع والعشرون: إطالة السجود والإكثار فيه من التسبيح والذكر.

الثلاثون: مباشرة الأرض بالكفّين.

الواحد [الحادي] والثلاثون: زيادة تمكين الجبهة وسائر المساجد في السجود.

ويُكره فيها أمورٌ:

الأوّل: الإقعاء في الجلوس بين السجدتين بل بعدهما أيضاً، وقد فُسّر بمعنيين: أحدهما أن يعتمد بصدر قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه، والآخر أن يجلس على أليتيه وينصب ساقيه ويتساند إلى ظهره كإقعاء الكلب، والأحوط تركه بكلا الوجهين.

الثاني: نفخ موضع السجود مع عدم تولّد الحرفين منه، وإلّا حرم وبطلت الصلاة به.

الثالث: إبقاء اليدين على الأرض بين السجدتين.

الرابع: قراءة القرآن في السجود أيضاً كالركوع.

والأحوط أن لا تُترك جلسة الاستراحة وهي الجلوس بعد السجدة الثانية في الركعة الأُولى والثالثة، والله العالم.

المبحث الرابع:

يجب السجود بالسهو كما تسمعه في أحكام الخلل، وبتلاوة آياته في السور الأربع: آخر النجم والعلق و﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ في (الم تنزيل) و﴿تَعْبُدُونَ﴾ في (حم فصّلت) فوراً فإن لم يفعل عمداً أو نسياناً أتى به في الزمان الثاني وهكذا، وكذا المستمع ولو من الصبيّ أو المجنون إذا قصد القرآنية، والأحوط وجوبه على السامع أيضاً، ولا تجب على من كتبها أو شاهد كتابتها أو أخطرها بباله ونحو ذلك، والسبب مجموع الآية لا بعضها ولو لفظ السجود، وبتكرّره يتكرّر السجود. ويستحب فيما عدا ذلك والمعروف أحد عشر موضعاً: في الأعراف عند قوله ﴿وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ وفي الرعد عند قوله ﴿وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ وفي النحل عند قوله ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ وفي بني إسرائيل عند قوله ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾ وفي مريم عند قوله ﴿خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيّاً﴾ وفي سورة الحج في موضعين عند قوله ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ وعند قوله ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ وفي الفرقان عند قوله ﴿وَزَادَهُمْ نُفُوراً﴾ وفي النمل عند قوله ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ وفي "ص" عند قوله ﴿وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾ وفي الانشقاق عند قوله ﴿وَإِذَا قُرِئَ﴾، بل الأولى السجود عند كلّ آيةٍ فيها أمرٌ بالسجود.

وليس في شيءٍ من هذا السجود تكبير افتتاحٍ ولا تشهّدٌ ولا تسليم، نعم يستحب التكبير للرفع منه بل الأحوط عدم تركه، ولا يشترط في صحته ولا وجوبه الطهارة من الحدث ولا من الخبث فتسجد الحائض وجوباً عند سببه وندباً عند سبب الندب كما يسجد غيرها، وكذا لا يشترط فيها الاستقبال ولا طهارة محلّ السجود ولا الستر فضلاً عن صفات الساتر فيصحّ حتّى في المغصوب إذا لم يكن السجود تصرّفاً فيه، نعم يعتبر فيه أن يكون قبل وضع الجبهة على الأرض ناوياً له كما في كلّ سجدةٍ واجبةٍ أو مندوبة، وكذا إباحة المكان وعدم علوّ المسجد بما

يزيد على قدر اللبنة - كما تقدّم -، والأحوط مساواته لسجود الصلاة في السجود على الأعضاء السبعة، بل وفي وضع الجبهة على الأرض وما في حكمها ممّا يصحّ السجود عليه. ولا يجب فيه ذكرٌ أصلاً، نعم يستحبّ فيه أن يقول (سجدت لك يا ربّ تعبداً ورقّاً لا مستكبراً عن عبادتك ولا مستنكفاً ولا مستعظماً بل أنا عبدٌ ذليلٌ خائفٌ مستجير) أو يقول (لا إله إلّا الله حقاً حقاً لا إله إلّا الله إيماناً وتصديقاً لا إله إلّا الله عبوديةً ورقّاً سجدت لك يا ربّ تعبّداً ورقّاً لا مستنكفاً ولا مستكبراً بل أنا عبدٌ ذليلٌ ضعيفٌ خائفٌ مستجير) أو يقول (إلهي آمنّا بما كفروا وعرفنا منك ما أنكروا وأجبناك إلى ما دُعوا إلهي فالعفو العفو) أو يقول ما قاله النبيّ ﷺ في سجود سورة العلق وهو (أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك).

المبحث الخامس:

السجود لله في نفسه مشروعٌ بل هو من أعظم الطاعات وآكدها بل ما عُبد الله بمثله، ومحرّمٌ لغيره سبحانه حتّى الأئمة عليهم السلام وعند ضرائحهم إلّا إذا قُصد له سبحانه، نعم ليس تقبيل الأعتاب المقدّسة من السجود الممنوع لغيره تعالى. و يستحبّ السجود شكراً لله تعالى عند تجدّد كلّ نعمةٍ ودفع كلّ نقمةٍ، وعند تذكرهما، وللتوفيق لأداء كلّ فريضةٍ أو نافلةٍ بل كلّ فعلٍ خيرٍ وإن كان من قبيل إصلاح ذات البين، مقتصراً على سجدةٍ واحدة أو اثنتين على معنى الفصل بينهما بتعفير الخدّين - كما هو الأولى - أو الجبينين مقدّماً للأيمن منهما قائلاً ما ورد عند كلّ واحدٍ منهما، بل الظاهر استحباب التعفير في نفسه أيضاً، ويستحبّ في هذا السجود افتراش الذراعين وإلصاق الجؤجؤ والصدر والبطن بالأرض، كما يستحبّ فيه بل وفي غيره مسح موضع سجوده بيده ثمّ إمرارها على وجهه وبدنه، ويستحبّ فيه الطهارة

من الحدث، و أن يقول في سجوده (اللّهمّ إنّي أُشهدك وأُشهد ملائكتك وأنبياءك و رسلك وجميع خلقك أنّك أنت الله ربّي والإسلام ديني ومحمّدٌ [محمداً] نبيّي وعليّاً و الحسن والحسين - الى آخرهم - أئمّتي بهم أتولّى ومن أعدائهم أتبرّأ، اللّهمّ إنّي أُنشدك دم المظلوم - ثلاثاً - اللّهمّ إنّي أُنشدك بإيوائك على نفسك لأعدائك لتُهلكنّهم بأيدينا وأيدي المؤمنين اللّهمّ إنّي أُنشدك بإيوائك على نفسك لأوليائك لتُظفرنّهم بعدوّك و عدوّهم أن تصلّي على محمّدٍ وعلى المستحفظين من آل محمّد - ثلاثاً - اللّهمّ إنّي أسألك اليسر بعد العسر - ثلاثاً -)، ثمّ تضع خدّك الأيمن على الأرض و تقول (يا كهفي حين تعييني المذاهب وتضيق عليّ الأرض بما رحبت يا بارئ خلقي رحمةً بي و قد كنتَ عن خلقي غنيّاً صلّ على محمّدٍ وعلى المستحفظين من آل محمّد) ثمّ تضع خدّك الأيسر و تقول (يا مُذلّ كلّ جبّارٍ ويا مُعزّ كلّ ذليلٍ قد وعزّتك بلغ مجهودي - ثلاثاً -) ثمّ تقول (يا حنّان يا منّان يا كاشف الكرب العظام) ثمّ تعود للسجود فتقول مائة مرّة (شكراً شكراً) ثمّ تسأل حاجتك إن شاء الله.

الفصل السابع: في التشهّد

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل:

يجب التشهد في الثنائية مرّةً بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة، وفي الثلاثية والرباعية مرّتين مرّةً بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة في الركعة الثانية وأُخرى بعد رفع الرأس منها في الركعة الأخيرة. و صورته - على الأحوط - (أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله اللّهمّ صلّ على محمّدٍ وآل محمّد)، والأحوط أن يؤتى بمجموعه بنيّة القربة المطلقة، ويجب فيه الترتيب على النحو

المذكور، واللفظ الصحيح الموافق للعربية، والجلوس مطمئناً بأيّ كيفيةٍ إلّا الإقعاء - على الأحوط -. ومن لا يستطيع اللغة العربية تعلّم فإن عجزعنه كلاً أو بعضاً أوضاق الوقت عنه ولم يتمكن من اتّباع الغير أو التلقّن منه أجزأته الترجمة لما عجزعنه، ولو لم يعلم أتى بسائر الأذكار بقدره.

المبحث الثاني:

يستحبّ فيه أُمورٌ:

الأوّل: الجلوس متورّكاً نحو ما مرّ في الجلوس بين السجدتين.

الثاني: أن يقول قبل الشروع في الذكر (الحمد لله) أو يقول (بسم الله وبالله والحمد لله وخيرالأسماء لله) أو (الأسماء الحسنى كلّها لله).

الثالث: أن يجعل يديه على فخذيه منضمّة الأصابع.

الرابع: أن يكون نظره إلى حجره.

الخامس: أن يقول - بعد قوله (وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله) - (أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة وأشهد أنّ ربّي نعم الربّ وأنّ محمّداً نعم الرسول) ثمّ يقول (اللّهمّ صلّ ... الخ).

السادس: أن يقول بعد الصلاة (وتقبّل شفاعته وارفع درجته) في التشهّد الأوّل، بل في الثاني أيضاً وإن كان الأولى عدم قصد الخصوصية في الثاني.

السابع: أن يقول في التشهد الأوّل والثاني ما في موثقة أبي بصيروهي قوله ﷺ: إذا جلست في الركعة الثانية فقل (بسم الله وبالله والحمد لله وخيرالأسماء لله أشهد أن لا اله إلّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة أشهد أنّك نعم الربّ وأنّ محمّداً نعم الرسول، اللّهمّ صلّ على محمّد و آل محمّد وتقبّل شفاعته في أُمّته وارفع درجته) ثمّ تحمد الله مرّتين أو ثلاثاً ثمّ تقوم،

فإذا جلست في الرابعة قلت (بسم الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله أشهد أن لا اله إلّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة أشهد أنّك نعم الربّ وأنّ محمداً نعم الرسول، التحيّات لله والصلوات الطاهرات الطيّبات الزاكيات الغاديات الرائحات السابغات الناعمات ما طاب وزكا وطهر وخلص وصفا فللّه وأشهد أن لا اله إلّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة أشهد أنّ ربّي نعم الربّ وأنّ محمداً نعم الرسول وأشهد أنّ الساعة آتيةٌ لا ريب فيها وأنّ الله يبعث مَن في القبور، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله ربّ العالمين اللّهمّ صلّ على محمّدٍ وآل محمّد وبارك على محمّدٍ وآل محمّد وسلّم على محمّدٍ وآل محمّد وترحّم على محمّدٍ وآل محمّد كما صلّيت وباركت وترحّمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنّك حميدٌ مجيد، اللّهمّ صلّ على محمّدٍ وآل محمّد واغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاًّ للذين آمنوا ربّنا إنّك رؤوفٌ رحيم، اللّهمّ صلّ على محمدٍ وآل محمّد وامنن عليّ بالجنة وعافني من النار، اللّهمّ صلّ على محمّدٍ وآل محمّد واغفر للمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين إلّا تباراً)، ثمّ قل (السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، السلام على أنبياء الله ورسله، السلام على جبرئيل وميكائيل والملائكة المقرّبين، السلام على محمّد بن عبد الله خاتم النبيّين لا نبيّ بعده والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) ثمّ تسلّم.

الثامن: أن يسبّح سبعاً بعد التشهد الأوّل بأن يقول سبحان الله سبحان الله - سبعاً - ثمّ يقوم.

التاسع: أن يقول بحول الله وقوّته (الخ) حين القيام عن التشهد الأوّل.

العاشر: أن تضمّ المرأة فخذيها حال الجلوس للتشهد.

الفصل الثامن: في التسليم

وهو واجبٌ في الصلاة وآخر جزءٍ منها وبه يتحلّل المصلّي عمّا حرم عليه بتكبيرة الإحرام من منافياتها، وهو وإن لم يعدّ ركناً فيها لكن لمّا لم يكن النسيان بمجرّد عروضه مُخرجاً له ولا لغيره من الأجزاء الغير الركنية عن الجزئية لها ولا مُخرجاً عن الصلاة في عرضه فكلّ ما يقع في البين حال نسيانه يكون واقعاً في الصلاة لا محالة فإن كان هو الحدث مثلاً أو الاستدبار ونحوهما ممّا يعمّ البطلان به لكلتا حالتي العمد والسهو كان مبطلاً لها ويستند البطلان إليه لا إلى نسيان التسليم، وإن كان هو التكلّم ونحوه ممّا يختصّ البطلان به بما إذا تعمّده لم تبطل الصلاة به ويلزمه التسليم عند التذكر ولا شيء عليه إلّا سجدتا السهو في خصوص التكلّم دون ما عداه.

والأقوى الاجتزاء بإحدى صيغتيه وهما: (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) و(السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، والجمع بين الصيغتين أفضل وأحوط بمعنى أنّه لو بدأ بالأُولى استحبّت الثانية دون العكس والأحوط أن يقصد القربة المطلقة بالجميع، وأمّا قول (السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته) بعد الصلاة على النبيّ فهو من توابع التشهد الأخير ومسنوناته ولا يحصل به تحليلٌ ولا تبطل الصلاة بتركه عمداً أو سهواً وإن كان الأحوط المحافظة عليه.

ولا يعتبر في التسليم نية الخروج به بل يخرج به قهراً وإن قصد عدم الخروج لكنّ الأحوط أن لا يقصد العدم، ولو قصده فالأحوط الإعادة، وليس للمصلّي أن يقصد به التحية حقيقةً والردّ كذلك فلو فعل كذلك بطلت صلاته، نعم لا بأس بأن يخطر ببال المنفرد شبه دعاءٍ للملكين وغيرهما ممّن يندرج في اللفظ، وببال الإمام المأمومين [المأمومون] أيضاً، وكذلك العكس، ولكنّه لا يجب هذا الإخطار ولا شيءٌ آخر سوى نفس صيغة السلام، ولا بدّ فيه من العربية والإعراب، ويجب تعلّمه نحو

ما سمعته في التشهّد، كما أنّه يجب الجلوس حالته والطمأنينة ويستحبّ التورّك.

الفصل التاسع

يجب الترتيب في أفعال الصلاة على حسب ما عرفت من الترتّب بينها فلو قدّم مؤخّراً أو أخّر مقدّماً عمداً بطلت صلاته، وكذا مع السهو أيضاً لو قدّم ركناً على ركنٍ، أمّا إذا قدّمه على غير الركن كما لو ركع قبل القراءة ساهياً أو قدّم غير الأركان بعضها على بعض سهواً فلا بأس ويعود على ما يحصل به الترتيب في الصورة الثانية لو تذكر قبل الدخول في الركن وإلّا سقط وصحّت صلاته.

الفصل العاشر

يجب الموالاة في أفعال الصلاة وهي - بمعنى عدم الفصل بينها بما يوجب سلب الاسم ومحو الصورة - ممّا لا شبهة في اعتباره ولا في بطلانها بتركها [بتركه] السهوي فضلاً عمّا إذا تعمّده، بل الأقوى وجوب التتابع وعدم الفصل بينها بما ينافي المتابعة العرفية أيضاً لكنّه يختصّ البطلان بما إذا تعمّد تركه دون ما إذا سها فيه، و يلحق ما إذا توجّه تكليفٌ مضيّقٌ في أثناء فريضةٍ موسعٍ وقتُها بما لا ينافي إلّا التتابع المذكور بتركه السهوي في عدم البطلان به فيأتي بذلك الواجب في أثناء صلاته ثمّ يُتمّها وتصحّ - على الأقوى -، والظاهر أنّ الموالاة المعتبرة بين الآيات وكلماتها أيضاً هي التتابع العرفي المذكور ولا يعتبر في القراءة أزيد من ذلك - على الأقوى -.

وهي في الجميع شرطٌ للصلاة دون الأجزاء، نعم بين حروم الكلمة الواحدة و ما بحكمها يعتبر التواصل الحقيقي وعدم انقطاع الصوت المارّ على مخارجها بأدنى تنفسٍ أو نحوه وتتوقف صحة تلك الكلمة على ذلك، ولو قطعها فإن كان لسعالٍ و نحوه وجب التدارك ولا شيء عليه ولو تعمّده فإن كان ناوياً قبل الشروع في الكلمة

أن يقطعها بعد حرفين منها كان من تعمّد الزيادة المبطلة للصلاة، وإلّا فلا تبطل إلّا نفس الكلمة ويجب إعادتها، وكذا مع السهو أيضاً لو تذكر في المحلّ ويعيد ما بعده أيضاً في هذه الصورة وإلّا فلا شيء عليه.

الفصل الحادي عشر

يستحبّ القنوت في الفرائض اليومية ونوافلها بل في جميع الفرائض والنوافل حتّى الشفع، ويتأكد في الفرائض الجهرية خصوصاً في الصبح والجمعة وفي الوتر من النوافل، والأحوط عدم تركه في الفرائض مطلقاً. وفيما عدا صلاة الجمعة والعيدين والآيات والوتر يستحبّ قنوتٌ واحدٌ قبل الركوع من الركعة الثانية، وفي الجمعة قنوتان في الركعة الأُولى قبل الركوع وفي الثانية بعده، وفي صلاة العيدين خمسة قنوتات في الركعة الأُولى وأربعة في الثانية، وفي الآيات قنوتان أحدهما قبل الركوع الخامس من الركعة الأُولى والآخر في الثانية كذلك بل لا يبعد استحباب خمسة قنوتات فيها - كما ستعرفه -، وفي الوتر قنوتان قبل الركوع وبعده.

ولا يشترط فيه قولٌ مخصوص بل يكفي فيه كلّ ما تيسّر من ذكرٍ ودعاءٍ وحمدٍ وثناء، نعم لا ريب في رجحان ما ورد عنهم ﷺ من الأدعية فيه عموماً أو خصوصاً، والأدعية التي في القرآن من أفضلها.

ولو نسيه في محلّه فإن تذكر قبل أن يصل إلى حدّ الركوع انتصب قائماً وأتى به، ولو تذكر بعد ذلك فعند انتصابه من الركوع يتداركه، ولو لم يتذكر إلّا بعد أن هوى للسجود قضاه بعد الفراغ عن صلاته - على إشكالٍ في الرجوع إلى القيام لتداركه لو تذكر قبل وضع الجبهة على المسجد والأحوط عدم الرجوع -، ولو تعمّد تركه وركع لم يشرع له التدارك مطلقاً.

ويستحبّ فيه التطويل ورفع اليدين تلقاء الوجه والتكبير عند إرادته، وفي جواز الدعاء فيه بالفارسية والملحون مع تعمّد اللحن إشكالٌ لكن الأقوى عدم البطلان عند الجهل باللحن إلّا إذا أخرجه عن الأُسلوب العربيّ بالكلّية.

الفصل الثاني عشر

يستحبّ التعقيب بعد الفراغ من الصلاة ولو نافلةً ويتأكد في الفريضة، وهو الاشتغال عقيب فراغه عنها بالدعاء أو بالذكر متصلاً بها، والأولى فيه الجلوس في مكانه الذي صلّى فيه مراعياً فيه حال الصلاة. ومن المؤكد فيه تسبيح الزهراء عليها السلام وفضله عظيمٌ وكيفيته أربع وثلاثون تكبيرة ثمّ ثلاث وثلاثون تحميدة ثم ثلاث وثلاثون تسبيحة، وقد ذكر في مستحبات التعقيب المؤكدة أُمورٌ فليرجع إلى محلّ ذكرها في الكتب المعتبرة، ومن أجمعها للتعقيبات المشتركة بين الفرائض والمختصة لكلّ المعتبرة، ومن أجمعها للتعقيبات المشتركة بين الفرائض والمختصة لكلّ واحدةٍ منها هو مصباح شيخ الطائفة ومكارم الأخلاق للطبرسي «قدّس الله تعالى سرّهما» وغيرهما من الكتب المعتبرة الموضوعة لذلك. وفّقنا الله تعالى للعمل بما فيها إن شاء الله تعالى.

خاتمةٌ: في منافيات الصلاة وقواطعها

وهي عبارةٌ عمّا تقطع ما بين أجزائها من الاتصال والوحدة وتخرج ما سبق من أجزائها عن صلاحية انضمام الباقي إليها وتماميتها بذلك، وهي على قسمين:

الأوّل: ما تكون قاطعيّته مطلقةً تعمّ صورة السهو والنسيان ونحوهما أيضاً وينحصر في أُمورٍ ثلاثة:

الأوّل: الحدث مطلقاً، وهو مبطلٌ أينما وقع وإن كان قبل آخر حرفٍ من السلام الواجب في أيّ حالٍ ولو بزعم الخروج عن الصلاة بنسيان التسليم أو غير ذلك، ولا يُستثنى عنه سوى ما تقدّم فيمن استمرّ به الحدث كالمسلوس والمبطون ونحوهما والمستحاضة.

الثاني: الالتفات عن القبلة، وهو إن كان بكلّ البدن وقد تجاوز نقطة اليمين أو الشمال كان مبطلاً حتّى مع السهو أو القسر من المارّة مثلاً أو الرياح العواصف وغير ذلك، ولو لم يتذكره الساهي إلّا بعد خروج الوقت وجب عليه القضاء ولو كان دون حدّ الاستدبار- على الأقوى -، بل يقوى البطلان كذلك بمجرد الوصول إلى أحد [إحدى] النقطتين وإن لم يتجاوزها، لكن لو كان عن سهوٍ ولم يتذكر إلّا بعد خروج الوقت لم يجب القضاء في وجهٍ قويّ وإن كان أحوط كما تقدّم، ولو كان بين النقطتين لكن تجاوز القدر الذي تقدّم عدم منافاته لصدق الاستقبال اختصّ البطلان حينئذٍ بما إذا تعمّده دون ما إذا سها فيه، وإن كان الالتفات بالوجه خاصة مع بقاء البدن على استقباله فالأحوط اجتناب الفاحش منه والإعادة مع تعمّده، ولا بأس باليسير منه - على كراهيّةٍ لا يبعد أن تكون شديدة -.

الثالث: كلّ ما كان ماحياً لصورة الصلاة وموجباً لسلب الاسم عنها، وهو أيضاً يوجب البطلان مطلقاً قليلاً كان كالوثبة والرقص والتصفيق والجلوس على المائدة ونحو ذلك أو كثيراً كالاشتغال بغسل البدن مثلاً أو اللباس وغير ذلك ممّا لا يضرّ يسيره ويمحو صورة الصلاة كثيره. ولو لم يكن ماحياً صورتها ولكنّه ينافي الموالاة والمتابعة العرفية المعتبرة بين أجزائها فقد تقدّم أنّ الأقوى بطلان الصلاة به إذا تعمّده دون ما إذا كان عن سهوٍ ونحوه. وقد عُلم من ذلك حكم السكوت في أثناء الصلاة وأنّ طويله البالغ حدّ محو الصورة يُبطلها مطلقا، ودونه المنافي للمتابعة العرفية بين

أجزائها مع عدم سلب الاسم يُبطلها مع التعمّد، ويسيره الغير المنافي لشيءٍ من الأمرين لا بأس به كسائر ما كان من قبيله كحركة اليد مثلاً والإشارة بها والانحناء لتناول المسبّحة مثلاً أو العصا ونحو ذلك.

وهنا مسائل:

الأُولى: الظاهر أنّ الصلاة في أثناء صلاةٍ أُخرى ليست ماحيةً لصورة الأُولى ولا موجبةً لزيادة ركنٍ أو غيره فيها ولا يفوت به سوى التتابع العرفيّ المعتبر بين أجزائها فلو تعمّدها بطلت كلتاهما - على الأقوى وإلّا صحّتا جميعاً، لكن لو تذكر في أثناء الثانية ففي لزوم إتمامها ثمّ إتمام الأُولى أو العكس أو التخيير وجوهٌ والأوّل أقوى، ويلحق ما إذا كانت الثانية مضيَّقاً وقتها دون الأُولى بسائر ما يوجب تعذّر التتابع وسقوطه فيأتي بالثانية في أثناء الأُولى ثمّ يُتمّها وتصحّان جميعاً - كما تقدّم في بحث الموالاة -، ومن ذلك ما إذا توجّه تكليفٌ فوريّ بصلاة الآيات في أثناء اليومية الموسّع وقتها أو تضيّق وقت اليومية في أثناء صلاة الآيات ونحو ذلك، وسيجيء في مباحث الخلل نبذٌ ممّا يتفرّع على ذلك إن شاء الله تعالى.

الثانية: لا إشكال في أنّ قراءة طوال السور والأدعية في الصلاة ليست ماحيةً لصورتها ولا مفوّتةً للموالاة المعتبرة بين أجزائها، لكن القدر المسلّم من ذلك هو ما إذا كانت قراءتها إطالةً لنفس أجزاء الصلاة كما إذا قرأ سورة البقرة مثلاً بعد الفراغ عن قراءة الفاتحة في الركعة الأُولى أو الثانية أو أتى بدعاء أبي حمزة مثلاً في قنوته ونحو ذلك، أمّا إذا كان ما قرأه أو دعا به متوسّطةً بين أجزاء الصلاة وموجبةً لوقوع فصلٍ بينها كما إذا قرأ السورة المذكورة أو الدعاء المذكور في أثناء قراءة الفاتحة مثلاً أو بعد الركوع أو في أثناء التشهّد ونحو ذلك فعدم كونه مفوّتاً للموالاة لا يخلو عن الإشكال، والأحوط تركه.

الثالثة: لو سكت برهةً من الزمان أو أتى بفعلٍ آخر في أثناء الصلاة ثمّ شك في محو الصورة به أو شك في صدور ما يوجب محوها لم يلتفت و مضى في صلاته.

القسم الثاني: ما تختصّ قاطعيّته بصورة العمد خاصة و لا تعمّ صورة السهو سواءٌ كان ساهياً في أصل صدوره أو عن كونه في الصلاة ولو بزعم خروجه عنها إمّا لنسيان التسليم مثلاً أو الركعة فصاعداً أو بتوهّم أنّه أتمّ صلاته و سلّم أو غير ذلك، و ينحصر في أُمورٍ ستّة:

الأوّل: التكلّم بكلام الآدميّين، و أقلّه أن يتكلّم بحرفين و إن كانا مهملين حصل ثانيهما من إشباع حركة الأوّل، أو حرفٍ واحدٍ مفهمٍ للمعنى مستقلاً و بذاته مثل قِ و لِ وعِ و غير ذلك ممّا يكون بصيغة الأمر الحاضر من اللفيف المفروق مع العلم بمعناه ولو مع عدم إرادته - على الأحوط -، فلو لم يكن له معنىً وضعيّاً [وضعيٌّ] بانفراده كما في جميع حروف المباني أو كان كهمزة الاستفهام مثلاً أو واو العطف و غيرهما من حروف المعاني موضوعاً لمعنىً ولكن لم يكن قابلاً لأن يستعمل فيه إلّا منضمّاً إلى غيره و في طيّ التركيب لا مستقلاً و بذاته كما هو الشأن في جميع الحروف لم يكن التكلّم به مبطلاً و إن فهم منه المعنى بمعونة الضمائم و القرائن من إشارةٍ أو غيرها، نعم لو أوصله ببعض أقوال الصلاة كان مفسداً من هذه الجهة. و لا بأس بزيادة المدّ في حروف المدّ و اللين ما لم يخرجه عن الأُسلوب العربيّ بل و لا عن طريقة المحاورة أيضاً - على الأحوط -، و لا بصورت التنحنح و التأوّه و الأنين ما لم ينطق بأسماء هذه الأصوات حتّى آه إلّا إذا كان خوفاً من الله، و الأحوط عدم التكلّم بها أيضاً إلّا في ضمن دعاءٍ أو مناجاة. ولو كرّر حرفاً واحداً مرّتين فصاعداً فمع اتصال الصوت المارّ بمخرجه يكون من التكلّم بحرفين و تبطل به الصلاة لا مع انقطاعه، و على هذا يدور كون التكلّم بحرفين أو حرفٍ واحد لا على اختلاف الجنس و اتّحاده.

وقد استثني من قاطعية التكلّم أمران:

أحدهما: تسميت العاطس بقول (يرحمك الله) لكنّ الأحوط تركه.

الثاني: ردّ التحيّة وهو واجبٌ حتّى في حال الصلاة وليس قاطعاً لها بشروطٍ ثلاثة:

الأوّل: كون التحيّة بصيغة السلام دون غيره من أنحاء التحيّة.

الثاني: كون المصلّي مقصوداً بالتحية بشخصه أو في ضمن العموم.

الثالث: عدم سقوط الجواب عنه بسبق غيره - ممّن كان مقصوداً بالتحية - الى ردّه أو امتناع وصول الردّ إلى صاحب التحية لبعده المفرط ونحوه، فلو علم كونها بغير صيغة السلام أو عدم كون المصلّي مقصوداً بالتحية أصلاً أو سقوط الردّ بما يوجبه لم يجب بل لم يجز وكان مبطلاً، وكذا لو شك في أحد الأمرين الأوّلين، نعم لو شك في الثالث لزم الردّ ولم تبطل الصلاة به وإن كان الأحوط الإعادة خصوصاً لو انكشف أنّه كان ساقطاً عنه لسبق الغير إليه ونحوه، بل لا يترك في هذه الصورة، نعم لو كانت التحية بما في القرآن من صيغها فردّها بتلك الصيغة مع قصد القرآنية كال الاحتياط بالإعادة ساقطاً على كلّ حال.

ويعتبر في ردّ التحية أُمورٌ:

الأوّل: الفوريّة العرفية فلا يجوز التراخي حدّاً يُخرجه عن كونه ردّاً لها عرفاً بل يشكل جوازه حينئذٍ في الصلاة، والأحوط الردّ حينئذٍ بما في القرآن مع قصد القرآنية.

الثاني: إسماعه إلّا إذا توقّف على صياحٍ ونحوه فلا يجب ويكتفى بما جرت العادة به - على إشكالٍ فيما إذا كان في الصلاة - ولا يترك الاحتياط المتقدّم.

الثالث: مطابقته في حال الصلاة لصيغة التحية إذا كانت من الصيغ الأربع وهي: سلامٌ عليك وسلامٌ عليكم والسلام عليك والسلام عليكم، بل الأحوط

مراعاة المثلية في تعريف السلام وتنكيره وإفراد الضمير وجمعه، ولا يبعد أن يكون الأولى في غير حال الصلاة الردّ بقول (عليكم السلام) مطلقاً ولو أضاف إليه (ورحمة الله وبركاته) كان أحسن، ويُجزي الممائل على كلّ حالٍ، ولو سُلّم على المصلّي بصيغة (عليكم السلام) أو السلام خالياً حتّى عن الألف واللام أو كان ملحوناً مادةً أو إعراباً أو كان المسلِّم صبيّاً مميّزاً فالردّ بما في القرآن بقصد القرآنية في جميع ذلك هو الأحوط، ولو ترك المصلّي ردّ التحية كان آثماً وصحّت صلاته - على الأقوى -.

ولا يُستثنى من قاطعية كلام الآدميّين سوى ذلك، ولا يُخرجه خوف الضرر على النفس أو غير ذلك من أنحاء الضرورة عن القاطعية بل يكون مسوّغاً لقطع الصلاة، ولا يفرّق في قاطعيته بين أن يكون هناك مخاطبٌ أو لم يكن. أمّا الذكر والدعاء والقرآن فلا بأس بشيءٍ منها في أثناء الصلاة ما لم يفت الوقت به ولم يكن الدعاء محرّماً ولا القرآن موجباً للسجود وإلّا بطلت الصلاة به، والأحوط في جميعها أن لا يكون مفوّتاً للموالاة أيضاً وفي القرآن أن لا يكون قراناً بين السورتين في الفريضة - كما تقدّم -. ولو أتى بشيءٍ من هذه الأُمور وقصد به أو بإعلاء الصوت به التنبيه على أمرٍ فإن كان ذلك من قبيل الضمائم المباحة الغير المنافية للعبادية فلا بأس به، أمّا إذا كان هو تمام الداعي أو جزءً منه فلا يخلو عن الإشكال، نعم لو استعمله فيما قصد إفهامه بطلت الصلاة به. وفي جواز مخاطبة الغير في الدعاء مثل أن يقول (جزاك الله خيراً) مخاطباً لشخصٍ إشكالٌ، نعم لا يبعد جواز مخاطبة النبيّ أو الأئمة عليهم السلام في الأدعية، وتركها أحوط.

الثاني: ممّا تبطل الصلاة بتعمّده التكفير، وهو وضع أحد [إحدى] اليدين على الأُخرى خضوعاً وتأدّباً كما يصنعه غيرنا بالهيئة المشروعة عندهم، والأحوط اجتناب مطلق ما كان منه بقصد التأدّب وإن لم يكن بتلك الهيئة، ولو اقتضته التقية

جاز و يخرج بذلك عن المبطلية، وكذا لو اتّفق لغرضٍ آخر غير الخضوع كالحك و نحوه ولو بتلك الكيفية.

الثالث: قول آمين بعد تمام الفاتحة إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً أسرّ به أو أجهر، ولو اقتضته التقية جاز، ولا بأس به للدعاء في غير ذلك المقام - على إشكالٍ و الأحوط تركه -.

الرابع: القهقهة و هي الضحك المشتمل على الصوت و المدّ و الترجيع بل مطلق الصوت - على الأحوط -، ولا يخرج بالاضطرار إليها عن المبطلية، بل لو بلغ الحال به إلى أن امتلأ جوفه ضحكاً و احمرّ وجهه ولكنّه ضبط نفسه و منعها عن إظهاره فالأحوط البطلان به، ولا بأس بالتبسّم مطلقا.

الخامس: البكاء المشتمل على الصوت لأمرٍ دنيويٍّ ولو بأن غلبه موجبه و سلب اختياره، ولا بأس بأن يكون من مجرّد جريان الدموع بلا صوتٍ أصلاً - على إشكالٍ و الأحوط تركه -، أمّا ما كان خوفاً منه سبحانه أو شوقاً إلى رضوانه و نحو ذلك فهو روح العبادة و هنيئاً لمن وجد لذّة مناجاته تعالى، و يلحق به ما كان منه على الحسين عليه السلام - على الأقوى -، بل لا يبعد عدم البطلان بما قارن منه الدعاء لطلب الحوائج الدنيوية، و الله العالم.

السادس: الأكل و الشرب و إن كانا قليلين لا تفوت الموالاة بهما - على الأقوى -، نعم لا بأس بابتلاع السكر المذاب في الفم و ما كان فيه من بقايا الطعام و نحو ذلك ممّا لا يُعدّ أكلاً عند العرف، ولو أكل سهواً فإن بلغ حدّ محو الصورة كان مبطلاً و إلّا فلا بأس به، وكذلك الشرب أيضاً. و قد استثني من قاطعيته ما إذا كان ناوي الصوم عطشاناً و متشاغلاً بالدعاء في صلاة وتره وكان الفجر قريباً يخشى مفاجأته و الماء أمامه قريباً منه قدر خطوتين أو ثلاثاً [ثلاث] فيجوز له التخطّي و الارتواء ثمّ الرجوع

إلى مكانه القهقرى لئلّا يستدبر القبلة ويُتمّ صلاته، والأحوط عدم التعدّي عن الوتر إلى سائر الأحوال، أمّا التعدّي من الوتر إلى سائر الصلوات الواجبة ومن الشرب إلى الأكل فلا يبعد القطع بعدمه، والله العالم.

وهنا مسائل:

الأُولى: قد يُعدّ الشك في عدد الركعات في الثنائية والثلاثية وأُوليي الرباعية من القواطع، لكنّ الأقوى خلافه فلا تبطل الصلاة بنفس الشك وإن طال زمانه ما لم تفت الموالاة به، نعم لو حصل اليأس عن التذكر جاز إبطالها قبل ذلك - كما سيأتي في مباحث الخلل إن شاء الله تعالى -، وأمّا زيادة الأجزاء الركنية وغيرها وكذا نقيصتها أو فقد بعض شرائط الصلاة أو وجود مانعٍ فيها فهي وإن كانت بأسرها مبطلةٌ إمّا مطلقاً كما في جملةٍ منها أو مع التعمّد خاصة كما في أُخرى لكنّ البطلان بها ليس من جهة القاطعية ولا ينبغي أن يُعدّ شيءٌ منها حتّى زيادة الركن من القواطع، والخطب في ذلك هيّن.

الثانية: الظاهر استحباب الصلاة على النبيّ صلى الله عليه وآله متى ذكره أو ذُكر عنده بلا فصلٍ يعتدّ به، بل الأحوط عدم تركها وإن كان في الصلاة أو في أثناء القراءة ولا يؤخّرها إلى ما بعد الفراغ إلّا إذا كان قريباً منه، من دون فرقٍ بين أن يُذكر «صلوات الله عليه» باسمه أو الكنية أو اللقب، ويكرّرها بتكرّر ذكره - على الأحوط -، ولو كان في التشهد لم يُجزئ عنها ما يتضمّنه التشهد من الصلاة عليه، ويستحبّ كتابة الصلاة عليه بعد كتابة اسمه المبارك، والأولى ضمّ آله الطاهرين إليه متى صلّى عليه.

الثالثة: لا يجوز قطع الفريضة حتّى المنذورة اختياراً إلّا إذا نسي الأذان والإقامة وتذكر قبل أن يركع - كما تقدّم -، ويقوى في النافلة جواز القطع مطلقاً وإن كان الأحوط تركه، ولو توقّف حفظ نفسٍ محترمةٍ أو مالٍ يُعتدّ به على قطع الفريضة قطعها وجوباً في الأوّل وجوازاً في الثاني، وكذا لو كان قبل دخوله فيها مكلّفاً بواجبٍ فوريّ

كأداء الدين مثلاً أو إزالة النجاسة عن المسجد فعصى ذلك التكليف وبادر إلى الصلاة في سعة وقتها فإنّه وإن كان الأقوى صحة صلاته لو أتمّها لكن يجب أو يجوز قطعها لأداء ذلك الواجب من ابتداء الدخول فيها إلى انتهائها، أمّا إذا كان حدوث التكليف المذكور أو العلم به في أثناء الصلاة الموسّع وقتها فإن كان تأخير الإتيان بذلك الواجب إلى ما بعد الفراغ يوجب تعذّره بالكلّية وجب قطعها والمبادرة إلى ذلك الواجب بلا إشكال، وإلّا ففي تقديم حرمة قطع الصلاة على فوريّة ذلك الواجب أو العكس إشكالٌ وإن كان الأوّل أقوى. هذا كلّه إذا كان الإتيان بذلك الواجب متوقّفاً على قطع الصلاة من جهة استلزامه استدبار القبلة ونحوه، أمّا إذا لم يستلزم سوى فوت التتابع العرفي بين أجزائها فقد تقدّم وجوب المبادرة إليه في أثناء الصلاة ثمّ يُتمّها ولا شيء عليه. ويستحبّ في جميع ما جاز أو وجب فيه قطع الصلاة أن يقول (السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته) بقصد التحية ثمّ يخرج من صلاته.

الرابعة: لو وجد نفسه نائماً بعد أن كان في الصلاة وشك في أنّه هل نام بعد فراغه عنها أو في أثنائها فإن لم يعلم أنّ نومه كان اختيارياً أو قهرياً أو علم بعدم الاختيارية لزمته الإعادة مطلقا، أمّا إذا علم باختيارية نومه فالبناء على صحة الصلاة وإن كان له وجهٌ لكنّه لا يخلو عن الإشكال ولا يترك الاحتياط بالإعادة.

الخامسة: يكره في الصلاة أُمورٌ:

الأوّل: الالتفات بالوجه قليلاً بل وبالعين وبالقلب.

الثاني: العبث باللحية أو بغيرها كاليد ونحوها.

الثالث: القرآن بين السورتين على أحد الوجهين فيه، وإن كان الأحوط الترك - كما تقدم -.

الرابع: عقص الرجل شعره وهو جمعه وجعله في وسط الرأس وشدّه، أوليّه

وإدخال أطرافه في أُصوله، أو ضفره وليّه على الرأس، أو ضفره و جعله كالكبّة في مقدّم الرأس على الجبهة، والأحوط ترك الكلّ بل يجب ترك الأخير في ضفر الشعر حال السجدة.

الخامس: نفخ موضع السجود.

السادس: البصاق.

السابع: فرقعة الأصابع - أي نقضها -.

الثامن: التمطّي.

التاسع: التثاؤب.

العاشر: الأنين.

الحادي عشر: التأوّه.

الثاني عشر: مدافعة البول والغائط بل والريح.

الثالث عشر: مدافعة النوم، ففي الصحيح لا تقم إلى الصلاة متكاسلاً ولا متناعساً ولا متثاقلاً.

الرابع عشر: الامتخاط.

الخامس عشر: الصفد في القيام - أي الإقران بين القدمين معاً كأنّهما في قيد -.

السادس عشر: وضع اليد على الخاصرة.

السابع عشر: تشبيك الأصابع.

الثامن عشر: تغميض البصر.

التاسع عشر: لبس الخفّ أو الجورب الضيّق الذي يضغطه.

العشرون: حديث النفس.

الحادي والعشرون: قصّ الظفر والأخذ من الشعر والعضّ عليه.

الثاني والعشرون: النظر إلى نقش الخاتم والمصحف والكتاب وقراءته.

الثالث والعشرون: التورّك بمعنى وضع اليد على الورك معتمداً عليه حال القيام.

الرابع والعشرون: الإنصات في أثناء القراءة أو الذكر ليسمع ما يقوله القائل.

الخامس والعشرون: كلّ ما ينافي الخشوع المطلوب في الصلاة أو يمنع عن قبولها كالعُجب والدلال والالتفات إلى كلّ ما يُشغل قلبه بالتفكر فيما عدا العبادة والقيام ذليلاً بين يدي الله سبحانه ويمنع عن حضور القلب، وهنيئاً لمن وجد قلبه لذّة هذا الحضور ورزقنا الله تعالى إيّاها بالنبيّ وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

المقصد الثاني: في صلاة الجمعة

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

لا شبهة في أنّ الولاية على عقدها كسائر الولايات من مناصب خلفائه تعالى وولاة أمره ولا ينالها أحدٌ إلّا بنصبٍ منهم «صلوات الله عليهم»، لكنّ الظاهر أنّ فرض يوم الجمعة في حدّ نفسه متخيّرٌ فيه بين أن يؤدّى ظهراً أو جمعةً وتكون الخطبتان حينئذٍ بدلاً عن الركعتين الأخيرتين، وهي أفضل فردي التخيير، وليس كونها طرفاً للتخيير ولا صحّتها ومشروعيتها في حدّ نفسها مشروطاً بالحضور، ولا بصدور إذنٍ منهم «صلوات الله عليهم» في إقامتها بل حالها من هذه الجهة كحال الظهر بعينه، وإنّما تمتاز عنه بأنّها تعرضها العينيّة بعقد من له الولاية على عقدها ويكون من تعيّن أحد طرفي التخيير فتجب إجابة النداء لها والسعي إليها حينئذٍ على من اجتمعت فيه الشرائط الآتية، ولا يجوز له أن يصلّيها ظهراً ولا يُجزي إلّا إذا سقط التكليف بها بخروج الإمام عن ركوع الثانية، ولو لم تعرضها هذه العينية إمّا

لعدم حضورمن له الولاية على عقدها أولعدم بسط يده كانت على ما هي عليه في حدّ نفسها من كونها أفضل فردي التخييرمن دون فرقٍ بين عصري الحضورو الغيبة في شيءٍ من ذلك، فلو تمكن المكلّفون من إقامتها جامعةً لشرائط الصحة في عصرالغيبة كان الأفضل اختيارها و تكون صحيحةً مجزئةً عن الظهركما كانت في عصرالحضورو عدم بسط أيدي الحجج «صلوات الله عليهم» أيضاً كذلك حسبما تنادي الأخبار بأعلى صوتها به، لكن لا يجب السعي إليها حينئذٍ و يجوز فعل الظهرقبل خروج وقتها و حتّى للقريب من محلّ إقامتها، على إشكالٍ فيما إذا عقدها فقيه عصرالغيبة ببسط يده لا بنصب الجائرله، و منشأ ذلك هو الإشكال في ثبوت الولاية على عقدها له، و الظاهرابتناؤه على عموم ولايته لكلّ ما يقبل النصب منهم و إن لم يكن من توابع القضاء، و ثبوت الولاية كذلك و إن لم يكن بكلّ البعيد لكن لا يخلو عن تزلزلٍ فيه.

وكيف كان فإن كان مَن عقدها ممّن يرى ثبوتها وكان عقده لها مبنيّاً على ذلك فالظاهرتعيّنها و وجوب السعي إليها حينئذٍ على كلّ مكلّفٍ يوافقه فيه اجتهاداً أو تقليداً إذا لم يكن بعيداً عنها بأزيد من فرسخين وكان ذكراً حرّاً غير مقصّربسفره سالماً عن العمى و العرج و المرض الذي يعسرمعه السعي إليها و لم يكن شيخاً همّاً، ولو انتفى أحد هذه الشروط لم يجب لكن لو حضرها أحد هؤلاء تعيّنت عليه و لم يُجزئ عنها الظهرإلّا بعد خروج وقتها- على إشكالٍ في العبد و المسافرو المرأة -، أمّا إذا كان المستجمع لهذه الشروط مخالفاً لمن عقدها اجتهاداً أو تقليداً في عموم الولاية ففي وجوب السعي حينئذٍ إشكالٌ و إن كان أحوط، نعم لو عقدها بنصب الجائرله لا ببسط يد نفسه أوكان ممّن لا يرى عموم الولاية فالظاهرعدم الوجوب.

المبحث الثاني:

يدخل وقتها بزوال الشمس، والأحوط هو المبادرة إليها بعد دخول الوقت و أحوط منه هو عدم إطالة الخطبتين زائدةً عمّا تقتضيه العادة فيهما لكنّ الأقوى جواز التأخير إلى أن يصير الفيء ذراعاً، بل المشهور جوازه إلى أن يصير مثل الشاخص - كما تقدّم في بحث المواقيت - فلو بقي منه ما يسع أقلّ الواجب من الخطبتين و الصلاة وجب الإتيان بها تعييناً أو تخييراً، وإلّا تعيّن الظهر- على إشكالٍ فيما إذا وسع ركعةً بعد الخطبتين والأحوط الإتيان بها مع التعيين و اختيار الظهر مع عدمه بل لا يخلو عن قوّة -، ولو خرج الوقت في الأثناء فإن كان واسعاً لها عند افتتاحها ثمّ عرض ما أوجب فواته يُتمّها و إن كانت إعادتها ظهراً خصوصاً مع عدم إدراك الركعة أحوط، و إن تبيّن أنّ الوقت لم يكن واسعاً لها من أوّل الأمر فالأظهر البطلان.

المبحث الثالث:

يعتبر في انعقادها أُمورٌ:

الأوّل: العدد، فلا تنعقد بأقلّ من خمسة بل الأحوط أن لا يكونوا أقل من السبعة، ويعتبر فيهم التكليف والذكوريّة، وفي اعتبار الحرّية وانتفاء السفر الموجب للتقصير إشكالٌ، وأولى بالإشكال ما إذا أقامها العبيد والمسافرون وحدهم، وتنعقد بسائر مَن تقدّم عدم وجوب السعي إليها عليهم بلا إشكال. ويعتبر حضورهم عند ابتداء الأذان والخطبتين لكن لا يعتبر بقاؤهم إلى آخر الصلاة فلو نقص العدد في أثنائها أتمّها الباقون وأجزأت - على إشكالٍ فيما لو أحرم بعضهم مع الإمام وانفضّ الباقون -، وأولى بالإشكال ما لو انفضّ جميعهم بعد إحرام الإمام، والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة ظهراً في الصورتين.

الثاني: الجماعة، فلا تنعقد فُرادى، والظاهر أنّ هذا الشرط أيضاً كسابقه شرطٌ في الابتداء دون الاستدامة، فلو عرض للإمام ما لا يتمكن معه من الإتمام ولا يمكن أن يُقدِّم هو ولا المأمومون مَن يُتمّ الصلاة بهم يتمّونها فرادى وتُجزي وإن كان قبل تمام الركعة، لكنّ الإعادة ظهراً في هذه الصورة أحوط.

الثالث: أن لا يكون دون فرسخٍ منها جمعةٌ أُخرى، ولو اتفق ذلك فإن علم تقارنهما في الإحرام بطلتا جميعاً وتجوز لهما الإعادة جمعةً بعد التباعد، ولو علم سبق إحداهما المعيّنة بتكبيرة الإحرام صحّت مع عدم علمها بوجود الأُخرى و بطلت المتأخّرة وجاز لها أن تعيدها جمعةً بعد التباعد - كما في السابقة -، ولو اشتبه الحال تعاد الجميع فرادى ظهراً مطلقاً، ولو علم كلٌّ منهما بوجود الأُخرى فصحة السابقة أيضاً لا تخلو عن الإشكال والأحوط أن تعاد فرادى ظهراً - كما في السابقة -.

المبحث الرابع:

يجب فيها خطبتان بدلاً عن أخيرتي الظهر، ويعتبر فيهما أُمورٌ:

الأوّل: تقدّمهما على الفرض فلو عكس الترتيب متعمّداً لم تصح الجمعة مطلقاً، ولو كان عن سهوٍ ونحوه وتذكر بعد الخطبتين مع بقاء الوقت وعدم الفصل المنافي فلا يبعد الاجتزاء بإعادة الصلاة وإن كان الأحوط إعادة الخطبتين أيضاً قبلها.

الثاني: العربية، واشتراطها بل تعذّر الجمعة بتعذّرها فيما عدا الوعظ ظاهرٌ، أمّا الموعظة ففي وجوب إيرادها أيضاً بالعربية ولو مع عدم فهم الحاضرين لها أو الانتقال فيها حينئذٍ - جوازاً أو وجوباً - الى الترجمة إمّا مطلقاً أو في خصوص ما إذا لم يكن العدد المعتبر عارفين بها وجوهٌ وإشكال.

الثالث: النية مشتملةً على قصد الخطبتين بجملتهما و ما يجب فيهما - ولو إجمالاً - بداعي امتثال أمره تعالى - حسبما مرّ في مباحث النية -.

الرابع: اشتمال كلّ منهما على حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على النبيّ وآله «صلوات الله عليهم» ثمّ الوعظ بما فيه الحثّ على التقوى والطاعة والزجر عن المعصية والتحذير عن الاغترار بالدنيا وتذكير الموت والدار الآخرة ثمّ قراءة سورةٍ خفيفة وإن كان لا يبعد الاجتزاء بآيةٍ تامة الفائدة كقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ - إلى آخر الآية -﴾ في الثانية، والأفضل بل الأحوط اشتمال الثانية على الصلاة على الأئمة الاثني عشر «صلوات الله عليهم» بأسمائهم المباركة تفصيلاً إلى أن ينتهي إلى الحجّة المنتظر «صلّى الله عليه وعلى آبائه الطاهرين» و الدعاء له ثمّ الدعاء والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات.

الخامس: القيام حال الخطبتين والفصل بينهما بجلسةٍ خفيفة قدر قراءة سورة التوحيد ونحوها من قصار السور، والأحوط أن يقرأ السورة أيضاً في جلوسه ثمّ يقوم للثانية.

السادس: رفع الصوت بهما وإسماعهما العدد المعتبر فما فوقه.

السابع: كونهما بعد دخول الوقت بل بعد الأذان للصلاة - على الأحوط -، و كذلك الأحوط اعتبار الطهارة من الحدث والخبث أيضاً فيهما نحو ما تُعتبر في الصلاة.

ويستحبّ أن يكون الخطيب بليغاً متنزّهاً من الرذائل متّعظاً بما يعظ به متحفّظاً على أوائل الأوقات متعمّماً حال الخطبة مضيفاً إليها الحنك والرداء معتمداً على العصا ونحوها، ويجب الحضور عند الخطبة على من تجب عليه الجمعة، وفي وجوب الإصغاء إليها وحرمة الكلام في أثنائها إشكالٌ ولكن لا تبطل الجمعة بترك شيءٍ من ذلك، والله العالم.

المبحث الخامس:

ماهيّتها كفريضة الصبح ركعتان يستحبّ فيهما الجهر بالقراءة بل تقدّم في بحث القراءة أنّه الأحوط، و تقدّم أيضاً أنّه يستحبّ قراءة سورة الجمعة في الركعة الأُولى و سورة المنافقين في الثانية، وكذا في بحث القنوت أيضاً أنّه يستحبّ فيها قنوتان في الركعة الأُولى قبل ركوعها و في الثانية بعده، ولا يتوقّف إدراك المأموم لها على إدراك تمام الركعتين بل لو وجد الإمامَ في ركوع الثانية فكبّر و أدرك شيئاً من ركوعه صحّت جمعةً ويأتي بالثانية فرادى، وكذا لو أدرك الإمام في الركعة الأُولى ثمّ منعه الزحام عن القيام للثانية إلى أن خرج الإمام عن ركوعها فيأتي بالثانية حينئذٍ فرادى من دون أن يتابع الإمام في السجود وتُجزي كما في السابقة، نعم لو تمكن من القيام للثانية قبل أن يخرج الإمام عن ركوعها و أدركه في ركوعه تمّت له الركعتان ولو مع عدم تمكنه من إدراك السجدتين فيسجد بعد ذلك و صحّت جمعته، ولو أدرك ركوع الأُولى و منعه الزحام عن إدراك سجودها إلى أن سجد الإمام في الثانية تابَعَه في السجود بقصد الركعة الأُولى وتتمّ له ركعةٌ تلفيقيّةٌ بذلك ويأتي بالثانية فرادى و صحّت - كما فيما تقدّم -، ولو سجد بقصد الثانية ففي لغوية هذا القصد أو بطلان صلاته بنقص ركنين إشكالٌ لكنّ الثاني هو المرويّ، والله العالم.

و هاهنا مسائل:

الأُولى: لا يعتبر فيمن يتولّى الإمامة في صلاة الجمعة أزيد ممّا يعتبر فيها لسائر الصلوات إمّا وجوباً كالبلوغ و العقل و الإيمان و العدالة و طهارة المولد أو كمالاً و تنزيهاً كالأُمور التي سيأتي ذكرها في بحث الجماعة - بعونه سبحانه -. نعم لمّا كان شخص الإمام أحد الخمسة أو السبعة المتوقّف انعقاد الجمعة على اجتماعهم فلذا يجب أن يكون جامعاً لما تقدّم اعتباره فيهم، ولا يجوز أن

تتولّاها المرأة مطلقاً، وفي جواز تولّي العبد والمسافر لها ما تقدّم من الإشكال.

الثانية: لا تختصّ إقامة الجمعة بأن تكون في الأمصار بل تجوز لأهل القرى والبوادي وسكان الخيم أيضاً إقامتها عندهم مع التباعد عمّا تقام فيه جمعةٌ أُخرى بفرسخٍ مع عدم تعيّنها وإلّا فبما يزيد على فرسخين إلّا إذا كان فيهم من له الولاية على عقدها فيكفي التباعد عنها حينئذٍ بفرسخٍ ويتخيّر من كان بينهما في أن يحضر أيّاً منهما شاء مع تساويهما في التعيّن وعدمه، وله ترك الحضور إليهما جميعاً وفعل الظهر في وقتهما مع عدم التعيّن مطلقاً، ولو تعيّنت إحداهما خاصة وجب السعي إليها مع اجتماع شرائط وجوبه ولا يُجزيه أن يحضر الأُخرى ولا تصحّ جمعته.

الثالثة: تقدّم أنّ محلّ الأذان لفرض الجمعة هو أمام الخطبتين - على الأحوط - وبعد الفراغ عنهما يبادر إلى الصلاة بعد الإقامة، ولو أذّن لها ثانياً كان حراماً وبدعةً وقد يوصف هذا الأذان بالثالث أيضاً لكونه مع الأذان للإعلام بدخول الوقت ثالث ثلاثة، وكيف كان فلو لم يقدّم الأذان على الخطبتين بناءً على جواز تأخيره عنهما لم يكن ثانياً حينئذٍ ولا حراماً وبدعةً بل لا شبهة في تأكد استحبابه في هذه الصورة.

الرابعة: من تعيّنت عليه الجمعة لزمه السعي إليها عند النداء لها لإدراك الخطبتين، ويحرم عليه البيع حينئذٍ بل كلّ معاملةٍ أو شاغلٍ ينافيه، لكن لو عصى وباع واشترى أو اشتغل بمعاملةٍ أُخرى فالظاهر الصحة، بل لو أخّر الحضور إلى الجمعة إلى أن ركع الإمام في الثانية فأدرك شيئاً من ركوعه صحّت جمعته - كما تقدّم - وإن كان عاصياً بتأخيره.

ويكره السفر أيضاً ما بين الفجر إلى الزوال ويحرم بعده قبل أداء الفرض إلى غير جهة الجمعة ولو مع عدم قصد المسافة الموجبة للتقصير أمّا إلى تلك الجهة فلا إشكال في جواز ما كان منه إلى ما دون المسافة بل إلى المسافة أيضاً بناءً على

ما هو الأقوى من جوازها في السفر وعدم خروجها عن وجوبها التعييني بما كان منه بعد الزوال، نعم لو قيل بإطلاق السقوط وعدم جوازها في السفر مطلقا حرم ما كان منه إلى المسافة مطلقا وكان كإهراق الماء بعد دخول الوقت تفويتاً للواجب على كلّ تقدير، لكن لا يخرج بالحرمة من هذه الجهة عن كونه موجباً للتقصير لأنّ معروض الحرمة والمفوّت للواجب هنا وكذا في السفر لمن عليه صومٌ مضيّق - بناءً على حرمته - هو السفر الموجب للترخيص بما أنّه يوجبه لا نفس قطع المسافة من حيث نفسه أو غايته كي يرتفع الترخيص به، فموضوع الحرمة هنا مترتّبٌ على انتفاء الحرمة المنافية للترخيص ومتأخّرٌ عنه[1] بمرتبتين، وبهذا يندفع ما في المقام من الإشكال، والله العالم.

الخامسة: يستحبّ الغسل يوم الجمعة حسبما مرّ تفصيله، وحلق الرأس وقصّ الأظفار والأخذ من الشارب ومباكرة المسجد متطيّباً لابساً أفخر ثيابه والتنفّل بعشرين ركعةً بأن يضيف إلى الستّ عشر[عشرة] نافلة الظهرين أربع ركعاتٍ أُخر، والأفضل تقديمها جميعاً على الزوال، وأفضل منه تفريقها بأن يصلّي ستّ ركعاتٍ عند انبساط الشمس وستّاً عند ارتفاعها وستّاً قبل الزوال وركعتين عنده، وفي سقوطها جميعاً في السفر وكونها نافلة الظهرين أو عدم السقوط وكونها للوقت أو التفصيل بين الستّ عشر[عشرة] والأربع المضافة إليها وجوهٌ: لا يبعد أقوائية الأخير، والأحوط أن يصلّيها المسافر بقصد القربة المطلقة، والله العالم.

ولنقتصر ممّا يهمّ من مسائل صلاة الجمعة ولواحقها على ذلك، وهو وليّ التوفيق.

---

١. أي عن انتفاء الحرمة، لأنّ موضوع الحرمة ليس ذات السفر، بل السفر الموجب للترخيص لأنه المفوّت للواجب، وهذا الموضوع متأخرٌ عن الترخيص لتقيّده به والترخيص متأخرٌ عن انتفاء الحرمة المنافية له لترتّبه عليه، ومع فرض الترخيص في رتبةٍ سابقة كيف يعقل أن تكون حرمة هذا السفر رافعةً له.

المقصد الثالث: في صلاة الآيات

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل:

تجب هذه الصلاة على كلّ مكلّفٍ عدا الحائض والنفساء عند حصول سببه وهو كسوف الشمس وخسوف القمر ولو بعضهما وإن لم يحصل خوفٌ منهما، والزلزلة والخسف وغير المعتاد من الرياح كالأسود والأحمر والأصفر والظلمة الشديدة والصاعقة والصيحة والهدّة والنار التي تظهر في السماء وغير ذلك من الآيات المخوفة عند غالب الناس سماويةً كانت أو أرضيةً، ولا عبرة بغير المخوف من الآيات ولا بخوف النادر، ويدور ثبوت كلّ آيةٍ على العلم بها أو قيام البيّنة، ولو أخبر الرصديّ بكسوفٍ أو خسوفٍ ووقته ومقداره كثه ثمّ حصل مانعٌ من غيمٍ ونحوه في وقته فالظاهر أنّه لا أثر للتعدّد والعدالة هنا أصلاً ولا يبعد كفاية الوثوق والاطمئنان بصدقه مطلقا لكنّها لا تخلو عن الإشكال والاحتياط لا يترك.

المبحث الثاني:

وقت صلاة الكسوفين من حين الأخذ في الانكساف إلى تمام الانجلاء لكنّ الأحوط أن لا يؤخّرها إلى الأخذ في الانجلاء، ولو اتّفق ذلك فالأحوط عدم التعرّض في النية للأداء والقضاء، ويدرك الفرض بإدراك ركعةٍ من الوقت ولو مع عدم سعة الوقت لأزيد منها - على الأقوى -، وكلّ آيةٍ وسع وقتها الصلاة فيه فهو كالكسوفين في ذلك وإن كان الأحوط هنا المبادرة إلى أداء الفرض عند تحقّق الآية وعدم التأخير عن أوّل وقتها، أمّا إذا لم يسع كالزلزلة غالباً والصيحة والهدّة فتجب الصلاة حال الآية فإن عصى ففي غيره طول العمر والكلّ أداءٌ، وبذلك كانت هذه وما شابهها من ذوات الأسباب لا الأوقات، وهو الأحوط في الكسوفين أيضاً إذا اتّفق قصور وقتهما عن أداء الركعة فيه، بل لو كان يسع الركعة لكنّه أخّر الفرض عنه فالأحوط المبادرة إليه بعد ذلك من دون تعرّضٍ للأدائية والقضائية. ومن لم يعلم بالكسوف حتّى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء ولم يكن القرص محترقاً كلّه أو علم ولكن كان الفرض ساقطاً عنه بحيضٍ ونحوه لم يجب عليه القضاء، وكذا غيره من الآيات ذوات الأوقات، أمّا إذا علم وأهمل ولو نسياناً أو كان القرص محترقاً كلّه وجب القضاء، وكذا لو انكشف له بعد خروج الوقت فساد صلاته. وتجب الصلاة لغير الموقّت من الآيات أيضاً إذا أهمل صلاته بعد العلم به ولو لنسيانٍ ونحوه بل ومع سقوط الفرض عنه عند تحقّق الآية لحيضٍ ونحوه أيضاً - على إشكالٍ فيه -، أمّا إذا لم يعلم حتّى مضى زمان الاتصال بالآية عرفاً ففي وجوب الصلاة إشكالٌ وإن كان أحوط. ويختصّ الوجوب بمن في بلد الآية وما يلحق به ممّا يُعدّ معه كالمكان الواحد، ولو اختصت الآية بجانبٍ من البلد فمع الفصل بين الجانبين بشطٍّ ونحوه كما في جانبي الكوفة وبغداد يُشكل الوجوب على مَن في الجانب الآخر، بل ومع

الاتصال أيضاً إذا كان البلد عظيماً وكانت الآية في بعض أطرافه القريبة من السور مثلاً ولا يترك الاحتياط في جميع ذلك.

المبحث الثالث:

إذا حصل الكسوف مثلاً في وقت فريضةٍ يوميةٍ حاضرة واتّسع وقتهما معاً كان مخيّراً في الابتداء بأيّهما شاء، ولو شرع في الكسوف فظهر له ضيق وقت الإجزاء لليومية على وجهٍ يخشى فوات اليومية إذا أتمّ صلاة الكسوف المتّسعة الوقت قطعها وصلّى اليومية ثم عاد إلى صلاة الكسوف من محلّ القطع إذا لم يقع منه منافٍ غير الفصل المذكور، وكذلك العكس - على الأقوى كما تقدّم -، ولو علم قبل الشروع بضيق خصوص اليومية أو خاف ذلك لم يجز له الشروع في صلاة الكسوف، ولو اتّسع وقت الفريضة وضاق وقت الكسوف قدّمها على اليومية، ولا فرق في هذه الأحكام بين الوقتيّة من صلاة الآيات وما كان منها من ذوات الأسباب.

المبحث الرابع:

صلاة الآيات ركعتان يجب في كلّ واحدةٍ منهما خمس ركوعات وسجدتان بعد القيام عن الركوع الخامس والعاشر، وتفصيل ذلك أن يُحرِم مقارناً للنية كما في الفريضة ثمّ يقرأ الحمد لكنّه في السورة مخيّرٌ في الإتيان بها بأحد وجهين:

الأوّل: أن يقرأ بعد الحمد سورةً كاملة ثمّ يركع وبعد انتصابه من الركوع يقرأ الحمد أيضاً وسورةً كاملة ثمّ يركع وهكذا حتّى يتمّ له خمسة ركوعات على هذا الترتيب، وبعد انتصابه من الركوع الخامس يسجد سجدتين تتمّ بهما الركعة الأُولى ثمّ يقوم للركعة الثانية ويفعل كما فعل أوّلاً ثمّ يتشهد ويسلّم.

الثاني: أن يفرّق في كلٍّ من الركعتين سورةً واحدةً على ركوعاتها و يقرأ منها آيةً أو بعض آية بعد قراءة الحمد في القيام الأوّل ثمّ يركع و بعد انتصابه يقرأ من تلك السورة آيةً أو بعض آية من حيث قطع ثمّ يركع و هكذا حتّى يتمّ له خمسة ركوعات ثمّ يسجد و يصنع في الثانية مثل ما صنع في الأُولى و يُتمّ صلاته، و الأولى بل الأحوط إتمام السورة قبل الركوع الخامس و إن كان لا يبعد جواز تفريق سورةٍ واحدة على تمام ركوعات الركعتين فلا يقرأ الفاتحة حينئذٍ إلّا قبل الركوع الأوّل و السادس، و يجوز الإتيان بإحدى الركعتين على الوجه الأوّل و بالأُخرى على الثاني، بل يجوز التبعيض أيضاً في ركوعات ركعةٍ واحدة على الوجهين فيأتي بركوعين مثلاً أو ثلاثة على أحد الوجهين و بالباقي على الوجه الآخر. و ضابط ذلك هو أنّ ما يجب من قراءة الحمد في هذا الفرض إنّما هو قبل الركوع الأوّل و السادس أمّا فيما عدا ذلك فإن ركع عن قراءة بعض السورة مع إبقاء شيءٍ منها قرأ بعد انتصابه من الركوع حينئذٍ من حيث قطع من تلك السورة بلا إعادةٍ للفاتحة و إن ركع بعد تمام السورة أو إتمامها وجب عليه بعد انتصابه من الركوع إعادة الفاتحة، فكلّما ركع عن قطع السورة لا يعيد الفاتحة بعد ركوعه وكلّما ركع عن تمام السورة أو إتمامها أعاد الحمد بعده إلى أن يتمّ له الركوعات الخمسة محافظاً في جميع ذلك على ما عرفت وجوبه في الفريضة من الشرائط و غيرها. و الأحوط هنا ترك القران بين سورتين في قيامٍ واحد، و الظاهر اتّحادها مع الفريضة فيما عدا ما عرفت أو تعرف اختصاص هذه به على ما تقدّم في الفريضة من واجبٍ و ندبٍ في القيام و القعود و الركوع و السجود و في الشرائط و أحكام السهو و الشك في الزيادة و النقيصة بالنسبة إلى الركعات و غيرها، و الركوعات الثمانية الزائدة هنا أركانٌ أيضاً تبطل الصلاة بزيادتها و نقصها عمداً أو سهواً، وكذا القيام المتصل بها - على نحو ما تقدّم في الفريضة -، فلو شك

في عدد ركعاتها بطلت أمّا الشك في آحاد ركوعاتها فكما في اليومية يأتي به مادام في المحلّ ويمضي إن خرج عنه ولا يبطل صلاته بذلك إلّا إذا انكشف النقصان أو رجع الشك في ذلك إلى الشك في عدد الركعات كما لو شك أنّه الركوع الخامس أو السادس.

ويستحبّ فيها الجماعة أداءً وقضاءً مع احتراق القرص وعدمه وأسلم صورها أن يُدرك الإمام قبل الركوع الأوّل أو فيه من الركعة الأُولى أو يدركه كذلك في الركعة الثانية فيجعلها أُولى له ويفترق عنه في محلّ المفارقة ويُتمّ صلاته منفرداً، ويشكل جواز الايتمام فيما عدا ذلك لاختلال النظم بين صلاة الإمام وصلاة المأموم، و يتحمّل الإمام عن المأموم القراءة خاصة دون غيرها كما في الفريضة. ويستحبّ فيها أيضاً قبل كلّ شفعٍ من الركوعات بعد القراءة قنوتٌ ويجوز الاجتزاء بقنوتين أحدهما قبل الركوع الخامس وثانيهما قبل العاشر بل يجوز الاقتصار على الأخير. ويستحبّ أن يكبّر عند كلّ هويّ للركوع وكلّ رفعٍ منه إلّا في الرفع من الخامس والعاشر فيقول (سمع الله لمن حمده)، ويستحبّ الجهر بالقراءة فيها ليليةً كانت الآية أو نهارية حتّى الكسوف على الأصحّ وقراءة طوال السور مثل الكهف ويس والروم ونحوها وإكمال السورة قبل كلّ ركوعٍ وإطالة الركوع والسجود أيضاً كالقراءة وإن كان إماماً عكس ما في اليومية، وأن تكون تحت السماء وفي المسجد بل في رحبها، فإذا فرغ عنها جلس في مصلّاه مشتغلاً بالذكر والدعاء إلى تمام الانجلاء أو يعيدها ولعلّه الأولى، والله العالم.

رَسالةٌ
في المَعَاني الحَرفيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصّلاة وأكمل التحية على خاتم أنبيائه وآله الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وبعدُ، فهذه فائدةٌ في المعاني الحرفيّة، وحيث إنّ الكلام فيها يقع:

تارةً: في تحرير حقيقتها:

وأُخرى: في أنّها هل هي خاصّةٌ في كلتا مرحلتي الوضع والاستعمال، أو عامّةٌ كذلك، أو أنّه يفصّل بين المرحلتين في ذلك؟

ففيها مقامان:

المقام الأوّل: في بيان حقيقة المعنى [الإسمي و] الحرفي

ولابدّ فيه من تقديم أُمور:

الأوّل: إنّ مقولة المعاني والمفاهيم - وأعني بها ما تكون الألفاظ موضوعةً لها، فانيةً في ظرف الاستعمال لإفادتها - ليست من مقولة الادراكات وهو ظاهرٌ، ولا من

الوجود الذهني الذي أثبته محقّقوا الحكماء ونفاه آخرون، كيف ومع الغضّ عن أنّ مسألة الوجود الذهني هي معركة الآراء ومحلّ خلافٍ عظيم، ولا يُعقل نزاعٌ في باب المفاهيم، فلا يخفى أنّ مرجع القول بالوجود الذهني إنّما هو إلى إثبات وعاءٍ آخر لتقرّر الماهيات بأنفسها أو أشباحها في صُقع النفس كعالم العين وبإزائه، والنافي ينكر أن يكون ماوراء الادراكات والصّور العملية أمرٌ آخر، وسواءٌ قلنا به أم لم نقل، فمفاهيم الألفاظ أجنبيٌّ عنه بالكليّة، وإنّما هي المُدرَكات العقلانية التي تنالها العقل من الماديّات والمجردات والوهميات، حتّى الممتنعات الذّاتية كشريك الباري ونحوه، وهي من البساطة في أعلى درجاتها، فالجبل المحسوس الخارجي مثلاً ترتسم صورته المجرّدة عن المادة بالإبصار في الحس المشترك، ثُمّ ينتقل إلى الحافظة مجرداً عن تلك الصورة أيضاً، وإذا انتهت النوبة إلى كونه مدرَكاً عقلانياً كان في أقصى مرتبةٍ من البساطة، وهذا المُدرَك العقلاني هو الذي وُضع ويستعمل فيه لفظة (جبل)، ولكن لا بما هو ذلك المدرَك العقلاني من حيثُ نفسه، بل بما لا من الاتحاد الفنائي لذلك الموجود الخارجي. المذكور يستعمل فيه لفظه، ويكون إلقاءً لذلك المعنى بهذه المعونة، فهو كالوجود من أعرف الاشياء من جهةٍ وأخفاها من أُخرى.

وأيّاً ما كانت حقيقته، فهي في أقصى مراتب البساطة، ولا تركب لها من جنسٍ وفصلٍ، ولا من مادةٍ وصورة، وليست المفاهيم المتباينة أنواعها إلّا حقائق بسيطة يمتازكلّ نوعٍ منها عن الآخر بعين ما به يشاركه في المفهومية المشتركة بينها أجمع، كما هو الشأن في جميع ما لا تركب له من الأمرين، فكما أنّ كلاً من اللونين المختلفين في الحقيقة أو المتفقين فيها والمختلفين شدّةً وضعفاً يمتاز عن الآخر بعين ما يشاركه به لا بغيره، فهو بعين ما يكون به لوناً يكون سواداً وشديداً مثلاً لا بشيءٍ آخر، فكذلك المقام أيضاً، فكلٌّ من المعنى الاسمي والحرفي إنّما يكون

إسميّاً و حرفيّاً بعين ما به يكون مفهوماً، وليس في البين قدرٌ مشترك ذاتي يكون جنساً لأنواعها ويجري الاستقلال في المفهومية وعدمه بالنسبة إليه مجرى الفصول المقسِّمة - كما لا يخفى -.

الثاني: إنّهم جعلوا انقسام المعنى إلى الإسمي المستقلّ في المفهومية والحرفي اللامستقلّ فيها نظير انقسام الموجود العيني إلى الجوهر المستقلّ في الشيئية و العَرَض اللامستقل فيها، وهوكذلك على ما سيجيءُ بيانه في محلّه. وواضحٌ أنّه كما أنّ المقَسم في باب الجوهر والعَرَض هو نفس الماهيّات التي إذا سُئل عن حقيقة الشيء بما هو أوأيّ شيءٍ هو في ذاته؟ تقع هي جواباً عنه، فإنّها هي الحاصلة عند تقرّرها في وعائها المناسب لها إمّا في نفسها ولنفسها، أو في غيرها ولغيرها، و أمّا وجوداتها فليست هي إلّا عبارةً عن تقرّر الهويّة الكذائية أو الكذائية في موطنها اللائق بها، ولا يعقل أن تكون هي المنقسمة إلى القسمين، لأنّ هذا الانقسام إنّما يلحق معروض الوجود دون نفسه، - فكذلك المقسَم في المقام أيضاً إنّما هو نفس المعنى الموضوع له والمستعمل فيه لفظه بما أنّه كذلك، فإنّه هو الذي يجري في حصوله لنفسه أولغيره عند استعمال لفظه فيه مجرى الجواهر العينيّة أوأعراضها، وأمّا الاستعمال المذكور فليس هو إلّا عبارةً عن إيراد معنىً كذائي أوكذائي بقالب لفظه. وكما لا يعقل أن توجد هويّةٌ واحدة جوهراً تارةً وعرضاً أُخرى، ولا تكون هي - بما أنّها هوية تَعْرِضها الوجود - لا هذا ولا ذاك، فكذا لا يُعقل أن تكون كذائية المعنى من ناحية لحاظه عند إيراده بلفظه، وتلاحظ هويّةٌ مفهوميّةٌ واحدة اسميّاً تارةً و حرفيّاً أُخرى، ولا تكون هي - بما أنّها مفهومٌ يورد بقالب لفظه - لا هذا ولا ذاك.

بل بعد ما ستعرف أنّ المعاني الاسميّة إخطاريةٌ كلّها، والحرفية بأسرها إيجاديّة توجد في موطن الاستعمال في متعلقاتها بأداتية ألفاظها لذلك، يتّضح لك أنّ ما بين

المعاني الحرفية و المفاهيم الاسمية المنطبقة عليها من البوت البعيد هو الذي بين كلّ مفهومٍ عقلائي و مصداقه الخارجي المنطبق عليه، كمفهوم الماء مثلاً و مصداقه العيني، و نحو ذلك. وكما لا يُعقل أن يرجع شيءٌ من الهويّات الخارجية - التي تُوجد في غير موطن الاستعمال بأداتيّة غير الحروف - مع المفاهيم المنطبقة عليها إلى واحدٍ بالحقيقة، وإنّما يمتازكلّ منهما عن الآخر في حقيقته و سنخه بأوسع ممّا بين السماء و الأرض، فكذلك الحال إذا كان موطن تحقّقها هو التراكيب الاستعمالية، و أدوات إيجادها هي الحروف و ما يلحق بها، ضرورة عدم تعقّل الفرق لا من جهة أداة الإيجاد ولا موطن الوجود في ذلك، فالإشارة الخارجيّة إلى زيدٍ بقول (هذا) مثلاً، هي بعينها كالإشارة إليه بطرف العين و نحوه، وكما لا يُعقل أن ترجع هي مع مفهوم الإشارة إلى واحدٍ بالحقيقة، فكذا إذا اسم الإشارة أيضاً أداة إيجادها كما لا يخفى.

و ما يُنسب إلى نجم الأئمّة - من ذهابه إلى مساواة معنى (من) لكلمة (الابتداء) مثلاً - فالعبارة المحكيّة عنه و إن كانت بظاهرها موهمةً لذلك،[1] لكنّه - مضافاً إلى ما سيجيءُ من أنّ مثل (من) و (الى) و (في) و (على) و ما أشبهها موضوعةٌ لأفادة نسب خاصة بين طرفيها، و أنّ ما ذكره علماء الأدبية في بيان معانيها من قولهم: (من للابتداء وإلى للانتهاء) و نحو ذلك معرّفات لخصوصيات تلك النسب، و ليست وافيةً بشرح تمام المعنى - فغير خَفيّ أنّ العبارة المذكورة محمولةٌ - بقرينة صدرها و ذيلها - على بيان المساواة من جهة عموم المعنى في مقابل من ادّعى

---

١. قال قدس سره: إن معنى من الابتداء فمعنى من و معنى لفظ الابتداء سواء، إلّا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظٍ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقةً و معنى من مضمون لفظٍ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الأصلي. و قال بعد أسطر: فالحرف وحده لا معنى له اصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة فاذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالٍ على معنىً اصلاً. (شرح الرضي على الكافية - طبع مؤسسة الصادق - ج ١ ص ٣٧).

خصوصه دون ذات المعنى، كما أنّ ذيل تلك العبارة - وإن تشبّث به من فَرَط فيها وادّعى خلوّ الحروف عن المعنى رأسا وكونها محض علاماتٍ لأنحاء استعمالات الأسماء - إلّا أنّ مجموع كلامه - رُفِع في الخُلد مقامه - صريحٌ في أنّه بصدد بيان ما ذكروه من حصول المعاني الحرفية - كالأعراض العينيّة - في غيرها، فيُحمل ما تشابه من كلماته على محكماتها.

وبالجملة فرجوع المعاني الحرفية والمفاهيم الاسمية المنطبقة عليها إلى هويّةٍ مفهوميةٍ واحدة، وكون الاسمية والحرفية من العوارض اللاحقة من ناحية الاستعمال ممّا لا سبيل إلى تعقّله، فضلاً عن المساعدة عليه، وسيجيءُ مزيد تنقيحٍ منّا لذلك.

وقد تحصّل ممّا حَرّرناه ها هنا وفي المقدّمة الأُولى أنّ الاستقلال في المفهوميّة وعدمه لا يجريان من المعاني مجرى الفصول المقسِّمة لها على حدِّ سائرما يتركب من الأجناس والفصول، ولا مجرى اللواحق العارضة لها من ناحية الاستعمال على حَدّ سائرالعوارض المترتّب لحوقها على تعيّن ذوات معروضاتها، وإنّما يجريان منها مجرى سائرالمقوّمات الذاتية بالنسبة إلى الحقائق البسيطة الممتازة عمّا تشاركه في الحقيقة بعين ما تشاركه به، كما مرّت الاشارة اليه، وسيجيءُ توضيحه - إن شاء الله تعالى -.

الثالث: إنّ غيرواحدٍ من الأساطين قسّم المعاني باعتباراستعمال ألفاظها فيها إلى:

إخطاريّةٍ تكون ألفاظها كواشف عن تلك المعاني النفس الأمريّة، والاستعمال إظهاراً لها بتلك الكواشف.

وإيجاديّةٍ تحدث في موطن الاستعمال بأداتيّة ألفاظها لذلك على حَدّ سائرما يوجد من الخارجيات بأدواتها.

وجعلوا إخطارية المعنى مساوقةً لاستقلاله في المفهومية وكونه اسميّاً، و

إيجاديته ملازمةً لعدم استقلاله فيها وكونه حرفيّاً، وسنحقّق في محلّه منشأ هذه الملازمة، ونوضّح السِّر فيها، ونبيّن الفارق بين الإيجاديّة في المقام ومتعلّقات العقود - إن شاء الله تعالى -.

إنّما الشأن في ثبوت أصل التلازم المذكور وتحقّقه في الخارج:

وهو بالنسبة إلى شطره الأول - وهو إخطارية الاستعمال في المعاني الاسمية بأنواعها - ظاهرٌ وكذا بالنسبة إلى إيجاديّة ما عدا النسبيّات من معاني الحروف، إذ لا خفاء في أنّ مثل الاشارة والنداء والاستفهام والتعليق والتمنّي والترجّي وما أشبه ذلك يوجد هويّته في موطن الاستعمال بأداتيّة ألفاظها لذلك.

وإنّما الكلام في النسبيّات الحكائية، وأنّها هل هي كسائر أخواتها إيجاديّةٌ محضة لا تحقّق لها إلّا في موطن الاستعمال أو أنّ لها حظّاً من النفس الأمريّة؟ وعلى الثاني فما حقيقة ذلك الحظ؟. ثُمّ الأدوات الموضوعة لها هل هي موضوعةٌ ومستعملةٌ في النفس الأمرية على حَدّ استعمال الأسماء في معانيها أو أنّها وُضعت وتُستعمل لإحداث نسبةٍ في موطن الاستعمال بين المفاهيم، كما هي كذلك في نفس الأمربين الحقائق، فتشارك هي بقية أخواتها من جهة، وتمتازعنها من أُخرى؟

وحيث إنّ تنقيح الجهات الثلاث المذكورة من عمدة ما يتوقّف عليه فهم حقيقة المعاني النسبية، ولم نقف على تحريرٍ لها في كلماتهم، فلم نجد محيصاً عنه، فنقول - ومنه سبحانه وتعالى الاستعانة -:

أمّا الجهة الأُولى: فالظاهر أنّه لا سبيل إلى دعوى كون النسبيّات المذكورة كغيرها ايجاديّةً محضة لا موطن لها إلّا الاستعمال، ولا بدّ في توضيح ذلك من تقديم مقدمةٍ، وهي:

أنّ المتكلمين كما أنّهم قسّموا الموجود إلى جوهرٍ حاصلٍ لنفسه وعَرَضٍ

متحصّلٍ لغيره، فكذلك قسّموا الوجود أيضاً إلى نفسيٍّ استقلالي هو مفاد (كان) التامة، و غيريٍّ رابطي هو مفاد (كان) الناقصة، و صرّحوا بأنّ وجود الجواهر بأسرها - من مجرّداتها و ماديّاتها - استقلاليٌّ نفسي، و وجود الأعراض بأنواعها رابطيٌّ غيري. و واضحٌ أنّهم لا يعنون بذلك انقسام حقّ الوجود العيني إلى نوعين متغايرين بالسنخ و الحقيقة، كي يلزم من المحاذير ما لا يخفى، و إنّما يعنون به أنّ الجوهر لمكان حصوله في نفسه و لنفسه، فوجوده نفسيٌّ محض و كونٌ تامّ ليس له جهة رابطيّة أصلاً، لأنّه عبارةٌ عن محض تقرّر هويّته و ذاته من دون أن يربطه بشيء آخر، و هذا بخلاف الأعراض بأنواعها فإنّها لمكان تقوّم هويّاتها بالحصول لموضوعاتها و اللحوق بها، فنفس وجودها النفسي و كونها التامّ الذي هو عبارةٌ عن تقرّر ذواتها، هو بعينه الرابط لها بموضوعاتها، وجهة إضافتها اليها.

و بالجملة فالجواهر لكونها في نفسها و لنفسها، فوجوداتها نفسيّةٌ محضة، و الأعراض لكونها في غيرها و لغيرها فوجوداتها النفسيّة هي بعينها الرابطية، و من هنا يصلح أن يلاحظ باعتبارين، و يكون معروضه بالاعتبار الأوّل مبايناً لموضوعه، و عَرَضاً غير محمول، و بالاعتبار الثاني متّحداً معه و عَرَضيّاً مقولاً.

و إذ تمهّد ذلك، و تبيّن أنّ جهة الربط و الاضافة النفس الأمريّة التي بين العرض و موضوعه، أو سايرما يلابسه هي المعبّر عنها بالكون الناقص الرابطي، فلا يخفى أنّ العناوين المنتسبة في القضايا إلى موضوعاتها تكون تارةً ذاتيّاً لما تنتسب اليه، و أخرى عرضيّاً له:

أمّا المحمولات الذاتيّة: فغير خفيّ أنّ الحمل فيها كما أنّه مبنيٌّ على اعتبار المغايرة بضربٍ من العناية، فكذا ما يتضمّنه من النسبة أيضاً تنزيليةٌ فيها لا محالة، و إلّا فكما لا مغايرة في البين، فلا لحوق و لا إضافة أيضاً - كما لا يخفى -.

وهذا بخلاف المقولات العَرَضيّة، فإنّها لمكان خروجها عن ذوات معروضاتها و لحوقها بها برابطيّة وجوداتها، فيستقيم أحد ركني الحمل بأحد الأمرين والآخر بالآخر بلا مؤونة تنزيلٍ ولا عناية تجريدٍ ونحوه، وتكون النسبة فيها حقيقيةً بما لوجوداتها من الجهة الرابطية المعبّر عنها بالكون الناقص - كما قد عرفت - سواءٌ كانت هي ملحوظة عند انتسابها عرضاً غير محمولٍ كما في الجمل الفعلية مثلاً، أو عرضيّاً محمولاً كما في الحمليّة التامّة والناقصة التقييديّة، وهذا هو حظّها من النفس الأمريّة.

وأمّا الجهة الثانية: فحيثُ قد تبيّن ما للنسبيّات من الجهة النفس الأمريّة، و أنّ تلك الجهة هي نفس ما بين العرض وموضوعه من الربط والاضافة الخاصّة، فلا خفاء في أنّ حقيقتها الخارجيّة هي عبارةٌ عن تلك الاضافة، وإنّما تختلف و تتشتّت المعاني النسبيّة وتتكثّر أدواتها تبعاً لاختلاف الإضافات وأنحائها، فإنّها وإن كانت أوّلاً وبالذات عبارةً عن خصوص ما للعرض إلى شخص موضوعه من الاضافة الخاصّة التي هي عبارة عن حصوله له، لأنّه عين حصوله لنفسه - كما قد عرفت - وبهذا الاعتبار يكون الأصل في المعاني النسبيّة هو ما يقع بإزاء هذه الاضافة و طرفاها ركنين وعمدتين في باب الإسناد - كما ذكروه - سواءٌ لوحظ هو في مرحلة الانتساب عَرَضاً مبايناً كما في المصدر والجُمل الفعليّة المبنيّة للفاعل ونحوها - و هذا هو المبدأ الأول والأصل الأصيل في باب النسبة - أو عرضيّاً متحداً معه كما في الصفات الجارية على ذوات موضوعاتها، لكن حيث إنّه يتولّد عن أنحاء قيام الأعراض بموضوعاتها جهات ربطٍ وإضافاتٌ أُخر بالنسبة إلى سائر ما لها تعلّقٌ به بأحد أنحائه، مترتّبةٌ على تلك الاضافة وفي طولها، فلا جرم يتشعّب من ذلك معانٍ نسبيّة أُخرى مترتّبة على تلك النسبة وفي طولها، ويتولّد عن ذلك هيئاتٌ اشتقاقية

أُخرى بالنسبة إلى خصوص ماله دخلٌ في وجود المبدأ و من حدوده، كمن وقع عليه أو به أو فيه على حَدّ تولّد الصفات الجارية على ذات الموضوع من النسبة الأُولى.

و تفصيل ذلك و توضيح تولّد تلك الهيئات الاشتقاقية عن تلك النسب المترتبة موكولٌ إلى مسألة المشتق، و قد وُضعت لكلّ من هذه المعاني النسبية أداةٌ بخصوصها، فهيئات الأفعال و ما يجري مجراها ممّا يفيد تلك النسبة - ولو على جهة التقييد كالمصدر المضاف مثلاً - تفيد الأُولى إذا بُنيت للفاعل، و الثانية إذا بُنيت لغيره. و الجمل الحمليّة و ما يجري مجراها من التقييديّة و ما يلحق بها من الروابط الزمانية و غيرها صالحةٌ لإفادة كلتا النسبتين، فإن كانت الأوصاف جاريةً فيها على نفس الموضوع أفادت الأُولى، أو على سائر المتعلّقات أفادت الثانية.

و سائر الأدوات و الهيئات المفيدة للاضافة إلى سائر المتعلّقات كحتّى و إلى و نحوهما من الأدوات الغير الصالحة إلّا للغوية، وكهيئة الحال و المفاعيل و نحوها من الهيئات المترتّب محلّها على سبق الإسناد موضوعةٌ كلّها لإفادة الثانية.

و ما تصلحُ من الأدوات للاستقرار تارةً و اللغوية أُخرى كأداة الظرفية مثلاً، وكذلك اللام و على و نحو ذلك، فهي تفيد الأُولى عند الاستقرار، و الثانية عند اللغويّة، لأنّ مرجع الصلاحية للأمرين إنّما هو إلى صلاحية المعنى الحاصل بالأداة - و هو إضافة الظرفية في الأُولى، و إضافة الاختصاص مثلاً أو الفوقيّة في الأخيرتين - لأن يكون طرفها جوهراً تارةً و عرضاً أُخرى، كما هو الشأن فيما كان من إحدى الإضافات، فإن كانت الأُولى كما عند الاستقرار أفادت الأُولى، و مرجع ما ذكروه - من التعلّق حينئذٍ بمقدَّر عامّ هو الكون الناقص الربطي - الى ذلك، و إن كانت الثانية كما عند اللغوية أفادت الثانية، و كانت من قبيل الاضافات إلى سائر المتعلقات - كما لا يخفى -.

فهذا مجمل الكلام في حقيقة النسبيات و مراتبها، و الأدوات الموضوعة لها، و بالتدبّر فيما أجملنا يُعرف تفاصيلها - إن شاء الله تعالى -.

وأمّا الجهة الثالثة: فهو وإن كان للنسبيّات من الجهة الخارجية ما قد عرفت، وكان ملاك صدق الحكاية أوكذبها هو مطابقتها أولامطابقتها لنفس الأمرمن جهة اشتمالها على النسبة، أو مطابقة نفس النسبة أولا مطابقتها له - بناءً على الوجهين في ذلك - ولكنّه مع ذلك فليس ما يتضمّنها التراكيب الاستعمالية من أدواتها موضوعةً لتلك المعاني النفس الأمرية، ولا مستعملةً فيها على حَدّ استعمال الأسماء في معانيها، كي يكون إخطاريّاً، و يصحّ أن يخبر بها و عنها و يلزم الخلف، وإنّما الاستعمال على هذا الوجه إنّما هو شأن الأسماء الموضوعة لتلك المعاني النفس الأمريّة، كلفظ النسبة مثلاً أو الاضافة أو الربط و نحو ذلك.

أمّا الأدوات المذكورة فإنّما هي موضوعةٌ لإحداث ربطٍ فعلي، وإيجاد نسبةٍ حقيقيّة هي أيضاً كالرابط الوجودي مصداق ربطٍ و نسبةٍ، موطن حصولها هو التراكيب الاستعمالية، و أطرافها التي بها يرتبط و يلحق بعضها ببعض و يتحصّل المعاني التركيبية من تركبها و التيامها هي المفاهيم الاسميّة التي لا تركب ولا التيام بينها إلّا بها، و حظّها من النفس الأمريّة هوكونها - بما هي رابطٌ حقيقي في موطن الاستعمال بين المفاهيم - من قبيل الظلّ لما هو رابطٌ وجودي في نفس الأمربين الحقائق، و مرجعه إلى أداتية أدوات النسبة لإيجاد مصداقٍ من مصاديقها في موطن الاستعمال، لا إلى استعمالها فيه، أو في العنوان الصادق عليه كي يحتاج إلى رابطٍ آخرللتركيب، كما يظهر بأخذ عنوان الربط مثلاً أو الاضافة أو النسبة جزءً من التراكيب.

و قد تحصّل ممّا حقّقنا انقسام المعاني الحرفيّة الى:

إيجاديّةٍ محضة هي ما عدا النسبيات، و ذات جهتين هي النسبيات، فتشارك

غيرها في أنّها توجد هويّتها في موطن الاستعمال بأداتية ألفاظها لذلك، وتمتازعنها بما لها من الجهة المختصّة - كما قد عرفت -.

فكما أنّ الفرق بين كلّ من الاشارة إلى زيد بقول (هذا) مثلاً، والاشارة إليه بطَرْفِ العين ونحوه، مع مفهوم الاشارة الصادقة عليهما، هو بعينه ما بينه وبين الآخر من الفرق، وقد عرفت أنّه أوسع ممّا بين السماء والأرض، فكذلك الحال في المعاني النسبيّة مع المفاهيم العامة المنطبقة عليها كمفهوم الربط مثلاً أو الاضافة ونحوهما.

وأمّا العناوين الخاصّة المعرّفة لخصوصياتها، كعنوان الابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء ونحوها فليست هي إلّا من قبيل المعرّفات، والتعبيرات عن خصوصيّات تلك الاضافات وأنحائها، وليس شيءٌ منها عنواناً لذات المعنى الحادث بأداة النسبة لا على جهة التمامية وهو ظاهر، ولا على جهة الجزئية بأن يكون جارياً من حقيقة النسبة مجرى الفصول المُقسِّمة لها، حسبما عرفت من عدم تركب المعاني من الأجناس والفصول، وكونها حقائق بسيطة تمتازكلّ واحدةٍ منها عن الأُخرى بعين ما به تشاركها - كما أوضحناه -، فليس حينئذٍ ما يوجد بأدوات النسبة من أنحائها إلّا مصداقاً لعنوان الربط والنسبة الخاصة مثلاً دون خصوصياتها كما لا يخفى.

ومن ذلك كلّه فقد انقدح أنّ ما صنعه علماء الأدبيّة من شرح المعاني النسبيّة بالعناوين المعرّفة المذكورة كقولهم: (من) للابتداء و(الى) للانتهاء و(في) للظرفيّة و(على) للاستعلاء ونحو ذلك قاصرٌ عن إفادة أصل المعنى وحقيقته، وإن كانت تعبيراتهم في غيرها من الايجاديّات المحضة بمثل ذلك - كقولهم: (إنّ) للتحقيق، و (ليت) و(لعلّ) للتمنّي والترجّي، و(يا) للنداء ونحوه - وافيةً بذلك، وقد وقع ما وقع من الخلط والاشتباه في المعاني النسبيّة حتّى تُخيّل مساواة معنى (من) مثلاً لكلمة الابتداء من ذلك.

ومع الغضّ عن ذلك، فلقد أجادوا فيما صنعوا في أصل التعبير عن معاني الحروف بأمثال ذلك، حيث لم يسلكوا فيها مسلك شرح اللفظ من إيراد المعنى بصيغة الحمل القاضي بالاتحاد والعينيّة - كما هو الشأن في باب شرح الاسم - و إنّما عدلوا عنه بالتعبير بما يرجع محصّله إلى آليّة اللفظ للمعنى، كما كان حقّهما يقتضيه. وأجود منه ما صنعه المنطقيّون من تسمية الحروف بأسرها أدوات، فليتدبّر ذلك ويُغتنم - إن شاء الله تعالى -.

الرابع: إنّ من الألفاظ الدائرة في بعض الكلمات، هو لزوم اتّباع شرط الواضع وترخيصه في كلّ من الاستعمالات الحقيقيّة والتجوزيّة، وقد تكرّر حديثه في محلّ البحث بناءً على ما زعموا من أنّ استعمال كلّ من لفظة (من) وكلمة (الابتداء) في محلّ الآخر من مقتضيات الوضع بنفسه أو طبعه، على كلٍّ من القول بعموم المعنى الحرفي أو خصوصه، لمكان علاقة العموم والخصوص.

وحيث قد وجدوه من أفحش الأغلاط المُخرجة لما يتضمّنها عن تراكيب اللغات وأساليبها، مضافاً إلى امتناع انفهام المعنى منه، ولم يتنبّهوا لما بين المعنيين من المباينة وانتفاء السنخيّة بالكلّية، بحيث يستحيل قيام كلّ منهما مقام الآخر على كلٍّ من القولين، حذو استحالة الغناء عن كلٍّ من إيجاد الحقائق الخارجيّة بهويّاتها وإخطار مفاهيمها المنطبقة عليها بالآخر.

وإذ قد أشكل عليهم ذلك، ولم يجدوا محيصاً عنه فيما زعموه، تعسّفوا في التفصّي عنه بحديث شرط الواضع ومنعه.

لكنّك خبيرٌ بأنّه - مع الغضّ عمّا فيه من الاقتراحيّة والتحكم، بل ونقض الوضع وإلغائه فيما كان منعاً عن الاستعمال فيما وضع له - ممّا لا يجدي فيما ذُكر من الغلطية الفاحشة، والخروج عن الأُسلوب، وعدم انفهام المعنى منه - كما لا يخفى -.

وأحسن ما وُجّه به هذا الحديث فيما نحن فيه هو ما قد أُفيد من دعوى رجوع المعاني الحرفية وما ينطبق عليها من المفاهيم الاسميّة إلى واحدٍ بالحقيقة، و خروج الاستقلال بالمفهومية وعدمه عن حريم المعنى وحدوده بالكلية، ورجوعهما إلى مرحلة قصد المعنى ولحاظه في ظرف الاستعمال، وإرجاع شرط الواضع حينئذٍ إلى تخصيص أحد اللحاظين باستعمال إحدى الكلمتين، والآخر بالأُخرى.

وهذا التقريب وإن كان من أحسن ما يمكن أن يرجع به شرط الواضع في محلّ البحث إلى معنىً محصّل لاجزافية فيه، ولا مناقضة للوضع له، وكان وافياً بدفع ما تخيّلوا لزومه على القول بعموم المعنى الحرفي من محذور الترادف وغيره، لكنّا لو أمكننا الغضّ عن عدم ترتّب ما ذُكر- من الغلطية والخروج عن الأُسلوب وعدم انفهام المعنى من استعمال إحداهما في محلّ الأُخرى - على مثل ما ذُكر من تخصيص اللحاظين، فلا يمكننا الغضّ عمّا في أصل مبناه، كيف وبعد ما اتّضح أيضاً أنّ نسبة ما يوجَد من المعاني الحرفية في موطن الاستعمال بأدواتها إلى المفاهيم الإسمية المنطبقة عليها هي بعينها نسبة سائر الهويات الخارجية إلى مفاهيمها، فمرجع الجزء الأوّل من الدعوى إنّما هو إلى إرجاع الحقائق الايجاديّة بهوياتها مع ما ينطبق ويصدق عليها من مفاهيمها إلى واحدٍ بالحقيقة، وليتَ شعري هل يلتزم بذلك بالنسبة إلى جميع الحقائق الخارجية، أو خصوص الايجاديات مطلقاً، أم يخصّه بما يكون الحروف وما يجري مجراها أدوات إيجادها؟ وبماذا يفرّق حينئذٍ بين الاشارة إلى زيد بطرف العين مثلاً أو بقول (هذا) في ذلك؟

ثم إنّ ذلك الواحد الذي أُفيد أنّه مفهوم كلا اللفظين وضعاً واستعمالاً هل هو من سنخ الاخطاريّات، وينقلب هو بعينه باللحاظ الاستعمالي ايجاديّاً أو العكس؟ و هل هو مستقلّ أولا مستقلّ بالمفهومية، وينقلب بما ذُكر من اللحاظ، أو أنّه لا تحصّل

له بشيءٍ من ذلك، وإنّما هو ماهيّةٌ مبهمة جنسيّة يلحقها التحصّل بلحوق فصولها بها في ظرف الاستعمال؟

ومرجع الجزء الثاني منها - وهو إخراج الاستقلال بالمفهوميّة وعدمه عن حريم المعنى وإرجاعهما إلى لحاظه في ظرف الاستعمال - مضافاً إلى ما عرفت وتعرفه من رجوعه إلى سلب ما هو عنوان ذات المعنى عن حقيقة ذاته، وإلحاقه بها في المرحلة المترتّبة على تعيّن ذاته، إنّما هو إلى إخراج الاستعمال أيضاً عن حقيقته التي قد عرفت أنّها عبارةٌ عن محض إيراد المعاني في قوالب الألفاظ، وتضمينه لما هو من وظائف الوضع أيضاً، وتكفيله لأمرين مترتّبين:

أحدهما: تحديد المعنى باللحاظ الموجب لأحد ما تقدّم من الانقلاب أو تحصّل الجنس المبهم بإلحاق فصله به.

والآخر: إيراد ذلك المعنى المتحصّل باللحاظ المذكورفي قوالب الألفاظ على جهة الاخطارأو الايجاد.

ولا يخفى ما في كلّ واحدٍ منها من وجوه الاستحالة، فلا نطيل.

وإذ تمهّد ما قدّمنا، فنقول:

إنّ الحقّ - كما عليه المحقّقون خلفاً عن سلف - أنّ الحروف وما يجري مجراها ذات [ذوات] معانٍ تحت نفس ألفاظها، مباينةٍ لمعاني الأسماء في هويّة المعنى، و لقد أفرط فيها من أرجعها مع المفاهيم الاسمية المنطبقة عليها إلى واحدٍ بالحقيقة، و جعل الاختلاف في الاسميّة والحرفيّة من ناحية الاستعمال، وقد أوضحناه.

كما أنّه قد فرّط فيها مَن تخيّل خلوّها عن المعنى رأساً، وأنّها علامات لأنحاء استعمالات الأسماء، وسنُشير إلى وضوح فساده.

وقد نُسب كلٌّ من طرفي الافراط والتفريط إلى نجم الأئمّة، لاشتمال كلامه على

عباراتٍ موهمة، إلّا أنّ مجموع ما أفاده لا ينطبق إلّا على ما عليه جمهور المحقّقين - كما يظهر بالمراجعة -.

وكيف كان، فقد عرّفوا المعنى الاسمي و الحرفي و فرّقوا بينهما بعبائر مختلفة، و عناوين شتّى:

فتارةً: بالاستقلال بالمفهوميّة و عدمه.

و أُخرى: بكونه حاصلاً في نفسه أو في غيره.

و ثالثةً: بكونه ملحوظاً لنفسه أو لغيره.

و رابعةً: باستغنائه في المفهوميّة عن الغير، أو افتقاره اليه.

الى غير ذلك من العناوين الناظرة كلٌّ منها إلى جهةٍ، و الراجعة بالأخرة إلى مرجعٍ واحد، و هو كون المعنى في عالم المفهوميّة قائماً بنفسه، حاصلاً في نفسه و لنفسه، موضوعاً له لفظه و مستعملاً هو فيه بما أنّه مفهومٌ بحيال ذاته، مستغنٍ عن غيره في ذلك، أو كونه في مفهوميته قائماً بمفهومٍ آخر حاصلاً فيه و له، موضوعاً له لفظه بما أنّه آلةٌ لحصوله في ذلك الغير كذلك، و مرجع تنظيرهم للمعاني الاسميّة و الحرفية بالجواهر العينية و أعراضها أيضاً إلى ذلك.

و هذا بالنسبة إلى كون المعاني الاسميّة في عالم المفهومية كذلك ظاهرٌ، إذ كما أنّ استقلال الأعيان الجوهريّة في الشيئيّة عبارةٌ عن كونها حاصلةً في نفسها و لنفسها، متقرّرةً في عالم العين بما هي أشياءٌ بحيال ذاتها، غير مفتقرةٍ في ذلك إلى الحصول في شيءٍ آخر و اللحوق به بأحد أنحائه كي تكون فانيةً فيه و وجهاً له، فكذلك استقلال المفاهيم الاسمية في المفهومية أيضاً إنّما هو عبارةٌ عن كونها في عالم المفاهيم كذلك، بحيثُ لا حصول و لا وجهيّة لها لمفهومٍ آخر، و لا لحوق و لا قيام لها به، و لا افتقار لها - في استعمال ألفاظها فيها و دلالتها عليها

بما هي معانيها الإفراديّة - الى انضمامها بمفهومٍ آخر تكون هي حاصلةً فيه.

وأمّا بالنسبة إلى عدم استقلال المعاني الحرفيّة في المفهومية، وجريانها بهذا الاعتبار مجرى الأعراض العينيّة، فتوضيحه:

أنّها تنقسم - كما تقدّم - الى ايجاديّةٍ محضة، ونسبيّات هي ذات جهتين تُشارك سائر الايجاديات بإحداهما، وتمتازعنها بالأُخرى، فهي حينئذٍ تُشارك غيرها فيما هو مناط عدم استقلالها جميعاً في المفهومية بملاك واحد، هو كونها توجد في ظرف الاستعمال عرضاً لمفهومٍ آخر، وتتفرّد بذلك فيما لها من الجهة المختصّة، وهي وقوعها - في مرحلة تركب المفاهيم بها، وتحصّل الجمل التركيبية منها - رابطاً بين المفاهيم حذو ما يكون الرابط النفس الأمري رابطاً بين الحقائق، وهذا هو أقصى حظّها من النفس الأمريّة، لاكونها عنواناً ينطبق ويصدق على ما في نفس الأمر أو ينتزع عنه، كما هو الشأن في المفاهيم الاسمية المتأصّلة مثلاً أو المنتزعة، فهي حينئذٍ من هذه الجهة متوغّلةٌ في عدم الاستقلال في المفهومية.

وأمّا من الجهة المشتركة بينها أجمع، فلأنّ الايجادية في المقام ليست على حَدّ ايجادية متعلّقات العقود من كونها ذات مادّةٍ استقلالية هي العنوان الاختياري القابل للايجاد الخارجي بإنشائه اللفظي، وهيئةٍ مسوقة لايجادها القصدي، كي يلزم الخُلف باعتبارين: انقلاب المعنى الحرفي إسميّاً، وصيرورة الواحد اثنين، وإنّما هي لمكان أنّ المعاني الاسميّة التي وضعت لها أسماؤها بما هي مفاهيمها الاستقلالية هي المسمّيات المحيطة بجميع ما تمسّ الحاجة البشرية إليها في التعبير عمّا في الضمير من المعاني الإفراديّة، والقابلة لأن يقع [تقع] - بمعونة ما يلحقها في التراكيب الاستعمالية من الخصوصيّات الموجبة لتركبها وارتباط بعضها بالآخر - تعبيراً عن مقاصد شتّى، وإظهاراً لمضمراتٍ تكاد أن لا تُحصى، والخصوصيّات المذكورة: إمّا

روابط بها ترتبط المفاهيم و منها يتحصّل كلّ تركيبٍ، أو خصوصيّات أُخرى غير حاصلة إلّا في تلك التراكيب. و أياً مّا كانت فهي جارية بالنسبة إلى المفاهيم و المسمّيات المذكورة مجرى الصّور التركيبية اللاحقة، و تلك مجرى موادّها، و حيث إنّها خارجةٌ بأسرها عن تلك المسمّيات بما هي معاني ألفاظها، و هي معرّاة عنها أجمع، فلا يُعقل أن تتضمّن هي بنفسها لشيءٍ منها في شيءٍ من الاستعمالات، و تلحق الخصوصيّة بها جزافاً، و تستعمل الألفاظ الموضوعة لنفس المسمّيات في المجموع المركب منها و من الخصوصيّة الجزافية اللاحقة كما هو مرجع القول بأنّ الحروف غير موضوعةٍ لمعنىً راساً، و أنّها محضُ علاماتٍ مشخّصة لأنحاء استعمالات الأسماء، و هو من الغرابة بمكانٍ لو عُدّ مكابرةً للضرورة لم يكن مجازفة – كما لا يخفى –.

و بالجملة فإذ لا خفاء في خروج الخصوصيّات التركيبية المذكورة عن نفس المسمّيات، و لحوقها بها في طي التراكيب المذكورة، فلا بدّ حينئذٍ من أن يكون ذلك بأدواتٍ موضوعة لذلك، إذ لا يتمّ ما هو الغرض من الوضع إلّا بذلك، و لا بدّ في الخصوصيّات المذكورة من أن تكون في حدّ أنفسها صالحةً لذلك، جاريةً من المسمّيات المذكورة مجرى ما ذُكر من الصّور اللاحقة و الأعراض القائمة بموضوعاتها، و لا تكاد أن تكون كذلك إلّا بأن تكون جامعةً لجهاتٍ يُلازم بعضها بعضاً، و يرتبط كلٌّ منها بالأُخرى:

الأُولى: أن تكون متقوّمةً في عالم المفهومية بالحصول في مفهومٍ آخر و القيام به حصولَ العرض في محلّه و لمحلّه، و هذا هو المراد ممّا ذكروه في عنوان معاني الحروف من عدم استقلالها في المفهومية، و جعلوه و ما يقابله من الاستقلال فيها مقوّماً لذات المعنى في كلا الطرفين، و هو كذلك، و مرجعه في المقام إنّما هو إلى كون المعنى عبارةً عن خصوصيّة تركيبيّة تلحق المفاهيم الاستقلالية في التراكيب الاستعمالية، بحيث لا يمكن أن تستعمل فيها ألفاظها و تدلّ عليها بما هي مفاهيمها

الافرادية إلّا في تلك التراكيب منضمّةً بتلك المفاهيم، جاريةً في ذلك مجرى عدم إمكان تحصّل العرض إلّا في موضوعه ولموضوعه، فلو لم تكن كذلك، وكانت صالحةً لأن تُستعمل فيها ألفاظها لا في تلك التراكيب، غنيةً في دلالتها عليها عن الانضمام إلى تلك المفاهيم، كانت لائقةً للإخباربها وعنها، كما هو الحال في المفاهيم الاسميّة المنطبقة عليها لا محالة، وكانت هي أيضاً في عرضها ومِن عدادها، كحقيقةٍ جوهريّة بالنسبة إلى أُخرى، وانحصرت المفاهيم بالافرادية، وانسدّ باب التركيب رأساً، وانتقض ما هو الغرض الأصلي في باب الأوضاع - كما لا يخفى -.

الثانية: أن يكون موطن تحصّلها هو نفس تلك التراكيب، بمعنى أن لا يكون لها تحصّلٌ في غيرموطن الاستعمال أصلاً، ولا تنطبق على ما هو متحصّلٌ في موطنٍ آخرمن ذهنٍ أو خارج عيني أو اعتباري. فلو لم تكن كذلك، وكانت مصاديقها متحصّلةً في موطنٍ آخر، ملحوظةً هي عند الاستعمال مرآةً لها كانت حينئذٍ عند الانفراد أيضاً صالحةً لذلك لا محالة، غنيّةً في استعمال ألفاظها فيها مرآةً لتلك المتحصّلات عن الانضمام المذكور، لائقةً لأن تُحمل على تلك المتحصّلات تارةً، وتُحمل هي عليها أُخرى، وكانت مستقلّةً في المفهوميّة لا محالة، ولزم الخُلف وعادت المحاذير المتقدّمة - كما لا يخفى -.

الثالثة: أن تكون إيجاديّة، تحدث بهويّاتها عند الاستعمال فيما هي منضمّةٌ به بأداتيّة ألفاظها لذلك، فإنّها إن كانت ربطيّة فهي الموجبة للتركيب، أو غيرها فهي حاصلة فيه، وأيّاً ما كانت فلا بدّ وأن تكون حادثةً عند التركيب بنفس التركيب، فلو لم تكن كذلك، وكانت إخطاريّة تحضرعند الاستعمال بالاستعمال، كانت متحصّلةً في غيرموطن الاستعمال، ولم تكن تركيبيّة، وكانت حينئذٍ مستقلّةً في المفهومية لا محالة، فيلزم الخُلف المتقدم، ويعود من المحاذيرما تقدّم.

وقد انقدح بذلك أنّ مرجع كون المعنى إيجاديّاً إنّما هو إلى أنّ هويةً من سنخ المفاهيم تحدثُ بأدواتها في التراكيب الاستعماليّة، إمّا لتركب المفاهيم والتيامها أو لغير ذلك من الخصوصيّات الحاصلة فيها، ويفترق عن إيجاديّة متعلقات العقود و الايقاعات بذلك. ومرجع أداتية ألفاظها لذلك إلى كونها موضوعةً لإيجادها كذلك، و لا يُعقل ذلك إلّا بأن توجد هي تحت نفس ألفاظها، وإلّا فلو كانت تحت لفظٍ آخر و كان هو مستعملاً في المجموع المركب من معناه الإفرادي وهذه الخصوصية اللاحقة - كما هو المتوهّم عن قصور بعض تعبيرات نجم الأئمة - لم يُعقل كون الحروف أيضاً أدوات ايجادها، وإلّا لزم استعمال لفظين في إيفاء معنىً واحدٍ، عكس مسألة استعمال لفظٍ واحدٍ في معنيين في عرضٍ واحد، بل لا بدّ على هذا المبنى الفاسد من أصله - كما قد عرفت - من الالتزام بلحوق الخصوصيّة المذكورة جزافاً بلا دالٍّ ولا آلة، واستعمال الألفاظ الموضوعة لنفس المعاني المنضمّة هي إليها في المجموع المركب من الأمرين، وكون الحروف كالإعراب محض علاماتٍ لذلك، والجمع بين الأمرين محالٌ آخر وُجّه به ذلك المحال، وجمعٌ بين طرفي النقيض - كما لا يخفى -.

الرابعة: أن تكون عند إيجادها بأدواتها فانيةً عن نفسها وما هو عنوان ذاتها ملحوظاً بها غيرها، جاريةً في ذلك مجرى نفس الألفاظ في كونها عند إيجادها لإيراد المعاني غير مشعورٍ بها ولا ملتفتٍ اليها، لا كمتعلقات العقود في كونها ملحوظةً في أنفسها مقصودةً لذاتها عند إيجادها، كي يلزم الخُلف المتقدّم. وقد عُدّ هذه الجهة كنفس عدم الاستقلال في المفهومية مقوّماً لذات المعنى الحرفي ومن عمدة مميّزاته، وهو كذلك.

وتوضيح ذلك: أنّه بعد أن تبيّن امتياز المعاني الحرفيّة عن الاسميّة في ذات المعنى وسنخه، وكون الاستعمال في إحدى الطائفتين إخطاراً للمعنى المتحصّل في موطنٍ آخر، وفي الأُخرى إيجاداً له في موطن الاستعمال، فلا جرم تفترقان من

هذه الجهة بأنّ المفاهيم الاسمية المستعملة فيها ألفاظها هي المنطبقة على الهويّات المتحصّلة في مواطن أُخرى، حتّى في الانشائيات من العقود والايقاعات، فإنّها وإن كانت إيجاديّة، ولكن لا بالاستعمال ولا في موطنه - كما لا يخفى -، وهذا بعكس معاني الحروف فإنّها بما هي هويّات حادثة بنفس الاستعمال وفي موطنه، ينطبق عليها عنوانٌ آخر من العناوين الاسمية المتأصّلة مثلاً أو المنتزعة لا محالة، بحيث إذا وقعت مسؤولاً عنها بـ (ما) الشارحة للحقيقة وقع ذلك العنوان جواباً عنها، كما هو الشأن في كلّ متحصّلٍ خارجي من أيّ مقولةٍ كان، وفي أيّ وعاءٍ تناسبه [يناسبه]، ففي النسبيّات ينطبق على كلّ واحدٍ من أنواعها الموضوعة له أداةٌ بخصوصها عنوان النسبة أو الاضافة الخاصّة الكذائية، دون نفس خصوصياتها كالابتداء والانتهاء و الظرفية والاستعلاء ونحو ذلك كما هو المتوهّم من قصور تعبيرات النُّحاة، وما عداها ينطبق عليها ما ذكروه من عنوان النداء والاشارة والخطاب، ونحو ذلك من العناوين المنطبقة على تلك الخصوصيّات بما هي من مصاديقها وهويّاتها، وهي في مرحلة حصولها بتلك الأدوات مغفولٌ عن أنفسها، غير ملحوظة بما هي نسبةٌ كذائية أو نداءٌ أو طلبٌ أو إشارةٌ أو غير ذلك، وإنّما هي آلةٌ لملاحظة متعلّقاتها بها، فكما أنّ نفس الألفاظ عند صدورها غير صادرةٍ إلّا بما هي قوالب المعاني لا بما هي ألفاظ، فكذلك النسبة الخاصّة الحاصلة بأداتية (من) و(إلى) مثلاً إنّما يستعمل أداتها لإحداثها بما هي مبيّنةٌ لجهة تعلّق السير بالبصرة والكوفة مثلاً، لا بما هي تلك النسبة الخاصّة في حدّ ذاتها، وكذلك معاني بقية الأدوات، ولا يخفى أنّ مرجع هذا الفناء إنّما هو إلى كون الشيء في موطن وجوده موجوداً لغيره، كالألفاظ بالنسبة إلى المعاني، أو الصّور العلمية بالنسبة إلى مُدركاتها، أو الأعراض بالنسبة إلى موضوعاتها، إلى غير ذلك.

ومناطه في المقام: هو ما حُقّق في محلّه من أنّ كلّ ما كان عند تحقّقه حاصلاً

في شيءٍ أو قائماً به أيّ قيامٍ، فهو حاصلٌ له فانٍ فيه لا محالة، وقوامه إنّما هو بكونه مغفولاً عن هويته وذاته عند تحقّقه، لا بكونه عند الاستعمال ملحوظاً كذلك، كيف ومع الغضّ عن أنّ الاستعمال ليس إلّا إيراداً للمعاني بالألفاظ لا لحاظها أوّلاً بما هي معاني ألفاظها ثم إيرادها بها - كما قد عرفت - فلا يخفى أنّه بنفس تعلّق اللحاظ به يخرج عن كونه هويّةً كذائية، ويصير عنواناً اسميّاً منطبقاً على تلك الهويّة - كما لا يخفى -، فلو لم تكن كذلك، وكانت كمتعلّقات العقود ملحوظةً بذاتها، مقصودةً بالإيجاد بهوياتها في موطنها اللائق بها، وهو غير الاستعمال - لا محالة - لزم الخلف في جميع ما تقدّم، وعادت المحاذير كما تقدم.

وهذا هو تمام الكلام في المقام الأوّل، وتحقيق حقيقة المعنى الحرفي، وقد تبيّن امتيازها عن غيرها بما ذُكر من الجهات الأربع، المرتضعة كلّها من ثديٍ واحدٍ، و يجمعها جميعاً ما اشتهرت روايته عن مولانا أمير المؤمنين «صوات الله وسلامه عليه و آله الطاهرين» في حديث أبي الأسود الواضع لعلم النحو بتعليمه ﷺ بتسالم الأُمّة.

ومتن الحديث وإن اختلفت عباراته باختلاف نقل الرّواة في عدة مواضع منها خصوص المقام، ففي بعض طرق الرواية مرويّةٌ هكذا: (والحرفُ ما أوجد معنىً في غيره)، وهو بصريح لفظه يتضمّن إيجاديّة المعنى وحصوله لمعنىً آخر، ويستلزم الأوّل قصر موطنه بالاستعمال، وإلّا لم يكن إيجاديّاً، والثاني فناءه في ذلك الغير إلّا كان في نفسه - كما قد عرفت -. وفي بعضها الآخر هكذا: (والحرفُ ما أنبأ عن معنىً ليس باسمٍ ولا فعلٍ).

والأوّل باعتبار علوّ المضمون وبُعده عن أذهان الناقلين، وقصور أنظارهم في الأغلب عن الوصول إلى مثله أقرب إلى الصّدور من الثاني.

وكلاهما منطبقان على أنّ الحروف ذوات معانٍ تحت ألفاظها، وليست علائم

محضة و المعنى تحت لفظٍ آخر، أمّا الأخير فظاهر، وكذلك الأول أيضاً، إذ مع الغضّ عن تعيّن مرجع الضمير المضاف إليه لفظ الغير في كونه هو المعنى، لأنّه أقرب إليه دون الحرف المذكور في صدر الكلام، و رجوع حاصل المعنى حينئذٍ إلى أنّ الحرف ما أوجد معنىً حاصلاً في غيره، لا أنّه ما أوجد معنىً للفظٍ آخر غير لفظه، فلا يخفى صراحته في أداتية الحرف لإيجاد معناه، و انهدام أساس علامتيّته بذلك، و الجمعُ بين الأمرين جمعٌ بين طرفي النقيض - كما تقدّم -.

و بالجملة فعدم انطباق مفاد الحديث المبارك إلّا على ما حقّقناه في غاية الظهور بل البداهة، و هو أجلى المعرّفات و أجمعها لجميع الجهات المميّزة للمعنى الحرفي، و أوضح انطباقاً عليه من جميع التعاريف الدائرة في ألسنتهم. كيف و أشهرها و أخصرها و أجمعها للجهات المذكورة هو قولهم: (إنّ الحرف ما دلّ على معنىً في غيره)، و قد اقتبسوه عن كلامه «صلوات الله عليه و آله»، و أفسدوه بتبديل كلمة (أوجد) بكلمة (دلّ)، فخرج به التعريف عن تماميّة الانطباق على المعرَّف، و فسد من جهةٍ أُخرى هي ظهور الدّلالة في كون المعنى إخطاريّاً مسانخاً للمعاني الاسميّة من هذه الجهة، و الظاهر أن يكون منشأ ذلك هو عدم التنبّه لإيجادية المعاني الحرفية إلّا قريباً من عصرنا، و من هنا لم نقف له على عينٍ و لا أثرٍ في كلمات السابقين، فصلّى الله عليه و آله الطاهرين، و سبحان من ألهم كلّ أحدٍ بفطرته ما يُحار فيه فكرة الأوحدين.

المقام الثاني: في تحقيق أنّ المعاني الحرفيّة هل هي خاصّةٌ أم عامّة؟

و قد اختلفوا فيه على أقوال: ثالثها التفكيك في عمومها و خصوصها بين مرحلتي الوضع و الاستعمال، و لا بدّ في تحقيق المقام من تقديم أُمور:

الأوّل: إنّ مقتضى ما تقدّم من تقوّم المعنى الحرفي بالحصول في موطن

الاستعمال لغيره، و الفناء عن هويّة ذاته و إن كان عدمَ إمكان تصوّره عند الوضع إلّا بوجهه و بتوسّط المفاهيم الاسمية المنطبقة عليه، لكن بعد وضوح كفايته فيما يتوقّف عليه الوضع من تحديد المعنى على كلّ تقديرٍ، و بداهة أنّ ما يوجد في موطن الاستعمال بأداته هو الذي وضعت الأداة لإيجاده دون غيره، و إلّا كان من محض العبث و اللغو دون وضع اللفظ لمعناه، فالتفكيك في عموم المعنى و خصوصه بين المرحلتين - مضافاً إلى ابتنائه على دخل الخصوصيات اللاحقة من أنحاء الاستعمالات في المستعمل فيه، و سنوضّح فساده - ممّا لا يرجع إلى محصّل، بل و لا يليق أن يُعدّ في عداد الأقوال - كما لا يخفى -.

اللهم إلّا أن يرجع إلى دعوى عدم انفكاك المعنى الحادث بالأدوات عن احتفافه بالخصوصيّات، فيرجع إلى القول الثاني - كما لا يخفى -.

الثاني: إنّه بعد أن تبيّن أنّ المعاني الحرفيّة هويّات إيجاديّة، ينطبق على كلّ واحدٍ منها عنوانٌ اسمي، هو تمام هويّته المغفول عنها عند حدوثه، و المقول عليه في جواب ما هو، فمرجع البحث عن كليّة تلك المعاني أو جزئيتها إنّما هو إلى البحث عن وحدة المعنى الحادث بكلّ أداةٍ في جميع استعمالاتها، و انطباق العنوان المذكور على الجميع بما أنّه واحد، أو تعدّده بتعدّدها و انطباق ما ذكر من العنوان على الحادث بكلّ استعمالٍ من حيث شخصه، لا إلى البحث عن صلاحيّتها للانطباق على ما في الخارج مثلاً من كثيرين، أو عدم صلاحيتها لذلك كما إليه يرجع البحث عن كليّة المفاهيم الاسمية أو جزئيتها حسبما عرفت من انتفاء موضوع هذا البحث في المقام، و سقوطه من أصله، و ليس انطباق مثل (سِر مِن البصرة إلى الكوفة) على كثيرين إلّا ناشئاً عن صلاحيّة طرفيها لذلك، و لا مساس له بكليّة معنى الأداة و جزئيته أصلاً، و لا موقع لما وقع من النقض و الإبرام في ذلك.

و بالجملة فجهة الجزئيّة و الكليّة كنفس انطباق المفهوم على المصداق متعاكسةٌ في المقامين - كما قد عرفت -، و لقد اختفى ذلك على غيرواحدٍ فجعلوا الجزئية و الكليّة المبحوث عنهما في المقامين من وادٍ واحدٍ، و قد وقع ما وقع من الخلط و الاشتباه من ذلك، فلا تغفل.

الثالث: إنّه بعد أن تبيّن ما هو المتنازع فيه في المقام من جزئية المعاني الحرفيّة أوكليّتها، فلا يخفى أنّ منشأ النزاع هو تقوّم تلك المعاني - بما أنّها هي - بتخصّصها بالخصوصيات اللاحقة من جهة الايجادية، وكونها حاصلةً في غيرها و لغيرها. و لا إشكال و لا خفاء في خروج نفس الخصوصيّات المذكورة عن حقيقة المعنى، و إنّما الاشكال و الخلاف في دخول التقييد بها أو خروجه عن تلك الحقيقة، و مرجعه إلى أنّه بعد الفراغ عن كون المعنى متقوّماً بالحصول لمفهومٍ آخر حصول العَرَض لمحلّه، وكونه ايجاديّاً يحدثُ في موطن الاستعمال بأداته، فهل المعنى المتصوّر بوجهه حال الوضع، و الموضوعة تلك الأدوات لإيجاده كذلك هو عبارةٌ عن آحاد ما يوجد بكلّ استعمالٍ من الخصوصيّة الحاصلة فيما هو متخصّصٌ بها بما هي حاصلةٌ فيه، كي يتعدّد المعنى بتعدّد الاستعمال، و يتباين بتباين ما هو حاصلٌ فيه، أو أنّه و إن كان المعنى متقوّماً - كما ذُكر - بالحصول في غيره و لغيره، و كان إيجادياً يوجد بهويّته في طيّ الاستعمالات التركيبية بأداته، لكن حيثُ لا خفاء في أنّ الخصوصيّة الخاصة الحاصلة في استعمال أداتها في طيّ تركيبٍ خاصّ لمفهومٍ بخصوصه، كقولنا: (سرتُ من البصرة إلى الكوفة)، و قولنا: (يا زيد) مثلاً هي بعينها الحاصلة منها في طيّ تركيبٍ آخر لمفهومٍ آخر، كقولنا: (رجعتُ من الكوفة إلى البصرة)، أو قولنا: (يا عَمرو) مثلاً، و يرجع إنكار ذلك إلى مكابرة الضرورة، فلا مجال حينئذٍ لإنكار أنّ المعنى الحادث بالأداة في جميع استعمالاتها هو خصوصيّةٌ متحدةٌ

بالحقيقة، حاصلةٌ لجميع ما يتخصّص بها بما هي حاصلةٌ بعينها للآخر، ولا سبيل إلى دعوى المغايرة بحسب التشخ و الحقيقة كما في الحاصل من أداتين.

و حينئذٍ فينحصر ما يصلحُ موجباً للمصير إلى مغايرة الحادث بكلّ استعمالٍ لما يحدث بالآخر فيما ذكر من الأمرين، إذ لا ثالث في البين، وليس شيءٌ منهما صالحاً لذلك:

أمّا تقوّم المعنى بالحصول في غيره ولغيره، فعدم صلاحيته لذلك ظاهرٌ، إذ بعد أن تبيّن ممّا قدّمنا أنّ المعاني الحرفيّة هي في عالم المفاهيم أعراضٌ لاحقة بما ينضمّ إليه في التراكيب الاستعمالية لحوق الأعراض العينية بموضوعاتها، وأنّها جاريةٌ مجرى تلك المقولات فيما تكون به أعراضاً حاصلةً لغيرها و في غيرها، فلا جرم يكون تقوّمها بذلك أيضاً بعينه من سنخ تقوّم تلك المقولات بذلك و من جزئياته، وكما أنّه لا يرجع التقوّم المذكور في باب الأعراض العينية إلّا إلى مرحلة تحصّلاتها الخارجية من حيث إنّها لا يُعقل لها تحصّلٌ بغير ذلك، لا إلى مرحلة تعيّن هويّاتها و تقوّم ذواتها بذلك بما هي بياضٌ أو سوادٌ مثلاً أو غير ذلك، كي تتباين حقائق الأعراض بتعدّد محالّها، و يكون بياض أحد الجسمين مبايناً لبياض الجسم الآخر فيما يكون به بياضاً و نحو ذلك، فكذلك في المقام أيضاً حذو النعل بالنعل، فتدبر جيّداً فإنّ غاية ما يقتضيه تقوّم الخصوصيّة الربطية و غيرها بالحصول في التراكيب الاستعمالية لمفهوم آخر إنّما هي عدم إمكان تحقّقها بما هي تلك الخصوصيّة إلّا كذلك، لا إناطة كونها في حَدّ ذاتها تلك الخصوصيّة بذلك، و بينهما من البون البعيد ما لا يخفى.

و بالجملة: فليس التقوّم المذكور في شيءٍ من البابين راجعاً إلى مرحلة تعيّن ذات العارض و تقوّم هويّته بذلك، وإنّما مرجعه فيهما جميعاً إلى مرحلة الحصول و التحقّق من جهةٍ واحدة، و بملاك واحدٍ مطّرد هو عدم الاستقلال في التحصّل،

والافتقار في ذلك إلى الحصول في شيء آخر. وكون التحصّل المذكور راجعاً في أحدهما إلى التقرّر في عالم العين، وفي الآخر تحصّلاً في المفهومية من حيث إنّها هي خارجه المناسب له وموطنه اللائق به هو الذي أوجب الوهم والخلط بين المرحلتين، وأخفى ما بينهما من البون البعيد، فلا تغفل.

وأمّا كونه إيجادياً يُوجد بهويته في طيّ التراكيب الاستعمالية، فعدم صلاحيته لذلك أظهر، إذ ليس البحث من هذه الجهة إلّا من جزئيات البحث عن وجود الطبيعي، وأنّ متعلّق الايجاد ومعروض الوجود هل هو نفس الطبيعة التي هي تمام الذّاتي والقدر المشترك المحفوظ في جميع أفرادها، والمشخّصات الفرديّة لاحقةٌ بها مساوقةٌ لوجوداتها في رتبةٍ واحدة ملازماً كلٌّ منهما للآخر، أو أنّ تشخّص الطبيعة متقدمٌ رتبةً على وجوداتها، ومعروضها هو الماهية المتشخّصة، أو أنه لا هذا ولا ذاك، وإنّما الموجود الخارجي هو نفس الاشخاص بما هي متمايزةٌ متباينة، وليس الطبيعي إلّا مجرد انتزاعٍ غير متحصّل ولا متأصّل؟

وإذ قد تبيّن في محلّه، كما عليه المحقّقون من انحصار الوجه في الأول، وعدم رجوع الأخيرين إلى محصّل، فلا مجال للتشبث في دعوى خصوصيّة المعاني الحرفية بذيل إيجاديتها، كما صنعه غير واحدٍ ممّن يرى وجود الطبيعي من أوضح المباني - كما هو كذلك -. وهل الخروج عن مثل هذا المبنى في خصوص المقام إلّا غفلةٌ واضحة.

ويشبه أن يكون مبنى ما حمل المحقّق الشريف على إحداث القول بالجزئية في المقام - وإن لم يحضرني عبارته حتّى أُجدّد النظر فيها - هو ذهابه في تلك المسألة إلى وجود الاشخاص بما هي متباينة، وانتزاعيّة الطبيعة عنها، كما هو ظاهر المحقّق التفتازاني وغيره ممّن هو في طبقتهم، فيرجع دعوى تخصّص المعنى بما هو

حاصلٌ فيه إلى دعوى تشخّصه به، ويكون تخصيصه بالذكر لكونه من المشخّصات المطّردة اللازمة لذات المعنى، و يستقيم على هذا المبنى، و إلّا فعدم تقوّم العرض بمحلّه في حقيقته و ذاته، أو كون المقام من جزئياته ممّا لا يليق بالاختفاء على مثله. و قد وافقه فيما اختاره في المقام مَن لا يوافقه في ذلك المبنى غفلةً عن الابتناء، و لقد حنّ قِدْحٌ ليس منها.

و على كلّ حالٍ، فقد اتّضح ممّا حرّرنا: أنّ البحث عن جزئية المعنى أو كليّته إنّما هو بهذا الاعتبار، و أنّ مرجع القول بجزئيته إنّما هو إلى أنّ الحادث بكلّ واحدٍ من الاستعمالات هو شخصٌ خاصٌّ من المعنى، متقوّمٌ بما هو حاصلٌ فيه، مغايرٌ بهذا الاعتبار لما يحدث باستعمالٍ آخر في مفهومٍ آخر، و مرجع ما هو المختار عندنا من كلّيته إنّما هو إلى أنّ الحادث بكلّ استعمالٍ و الحاصل لكلّ مفهوم، هو بعينه الحادث في الآخر و اللاحق للآخر، من غير دخلٍ لشيءٍ من خصوصيّة المحلّ و لا غيرها من الخصوصيات اللاحقة من أنحاء الاستعمالات في حقيقية المعنى، لا وضعاً و لا استعمالاً، و إن كانت إنّما مقوّمةً لتحصّله على حَدّ تقوّم كلّ عرضٍ بذلك، أو مشخّصةً لوجوده على حَدّ تشخّص كلّ متحصّلٍ خارجي من أيّ مقولةٍ كان بما لا ينفك عنه وجوده.

و غير خفيّ أنّه على القول الأوّل يكون كلّ شخصٍ من المعنى كبياض جسمٍ خاصّ بما هو بياضه عبارةً عن شخص نفسه، و لا ينطبق عنوان ذاته إلّا على نفس ذاته، كما هو مناط كون الشيء جزئياً حقيقياً، و لا مساس له على هذا القول بباب الجزئيّ الاضافي أصلاً.

و أمّا على ما هو التحقيق عندنا من كليّته فهو و إن كان نفس المعنى حينئذٍ كليّاً غير متقوّمٍ في حَدّ مفهوميته بالخصوصيات المحقّقة به - كما أوضحناه - لكن

حيث إنّ المفاهيم الاسميّة المنطبقة على آحاد تلك المعاني كمفهوم الربط والاضافة والنسبة مثلاً بالنسبة إلى النسبيّات، وكذلك النداء والاشارة والخطاب وغير ذلك من العناوين الخاصّة الصادقة على غير النسبيّات، إنّما تكون منطبقةً عليها بما يجمعها نفس ذلك الجامع، فبهذا الاعتبار يكون كلّ نوعٍ من المعنى الموضوعة له أداةٌ خاصّة جزئياً إضافياً، لكونه بنوعه جزئياً من جزئيات ذلك العنوان، وكلّياً بالنسبة إلى آحاد ما يوجد منه في آحاد الاستعمالات - كما لا يخفى -.

وأمّا البحث عن كليّته وجزئيته باعتبار أنّه هل ينطبق على ما في عالم العين من كثيرين أم لا؟ فقد عرفت أنّه لا موضوع لهذا البحث أصلاً، كيف وقد اتّضح ممّا تقدّم أنّ الانطباق على ما هو متحصّلٌ في موطنه المناسب له من العين الخارجي مثلاً أو غير ذلك إنّما هو شأن المفاهيم الاستقلالية المعرّاة عن كلّ تحصّل، فإنّها بهذا الاعتبار هي الصالحة للتقرّر في أيّ وعاءٍ، والانطباق على كلّ متحصّلٍ.

أمّا إذا لوحظت متحصّلةً في وعاءٍ خاصّ من الذهن مثلاً أو العقل أو غير ذلك، فلا يعقل لها انطباقٌ على غيرها، إذ هي بما أنّها متحصّلةٌ هناك فردٌ خاصّ وجزئيٌّ حقيقي لا يُعقل لن ينطبق إلّا على نفس ذاته، فكيف بما هو متقوّمٌ في ذاته بأن يكون حاصلاً في موطن الاستعمال عَرَضاً لمفهوم آخر، وهل يُعقل لمثله الحصول في غير موطنه، أو القيام بغير محلّه، أو الانطباق على غير نفسه؟ أم هل يتصوّر أن ينطبق على الخارجيّات، ولا يُحمل لا هو عليها ولا عوارضها عليه، كما هو شأن المفاهيم الخارجية مع مصاديقها، أو ينفك عن الاستقلال في المفهوميّة مع ذلك؟

وما تقدّم من أنّ للنسبة جهةً من النفس الأمرية فقد عرفت أنّ مرجعه إنّما هو إلى مطابقة ما يوجد من مصاديقها في مواطن الاستعمال رابطاً بين المفاهيم لما هو

في نفس الأمربين الحقائق، أو مخالفته له، ولا مساس له بباب الصّدق والانطباق الراجع إلى الاتحاد، والموجب لصحّة الحمل أصلاً، وإنّما ينطبق ويحمل على كلّ منهما عنوان الاضافة والربط والنسبة مثلاً إذا لوحظ شيئاً في نفسه، وإن كان يخرج بذلك عمّا هو عليه - كما قد عرفت -.

ثمّ لا يذهب عليك أنّه يلزم حينئذٍ أن يكون لحوق هذه الخصوصيّة التي لا موطن لها إلّا الاستعمال، كلحوق وصف الكلّية التي لا موطن لها إلّا العقل موجباً لعدم انطباق متعلقاتها على الخارجيات، واندراجها بذلك في الكلّيات العقلية - كما قد أُفيد -. كيف وقد عرفت أنّ مناط عدم انطباق الكلّي العقلي على ما في الخارج هوكونه مفروض التحصّل في موطن العقل، وفرداً عقليّاً من الطبيعة، فلا يُعقل أن ينطبق بما هو متحصّلٌ هنالك على فردٍ آخرهو متحصّلٌ في موطنٍ آخر، ولا عبرة بنفس العارض في ذلك أصلاً، ضرورة أنّ تقوّمه بما هو عارضٌ كذائي بالحصول في موطنٍ خاصّ ممّا لا يُعقل أن يتسرّى إلى المعروض من حيث نفسه، بل قد يكون نفس الانطباق الخارجي موجباً لعروض وصفٍ غيرخارجي من جهة الانطباق المذكوروباعتباره، فإنّ الطبيعيّ بما هو صالحٌ لأن ينطبق على ما في الخارج من كثيرين هو الذي تعرضه الكلّية عند العقل من جهة نفس صلاحيته لذلك، و كذلك الجزئيّ الخارجي بما أنّه لا ينطبق عنوان ذاته في الخارج إلّا على شخص ذاته هو الذي تعرضه الجزئيّة كذلك. وواضحٌ أنّه لا يُعقل أن يكون عروض شيءٍ منهما بالاعتبار المذكور موجباً لخروج شيءٍ من العنوانين عمّا هو عليه في نفسه من صلاحيّة الانطباق على ما في الخارج بأحد الوجهين، وإلّا لزم أن يكون معلول الشيء علّة عدمه. وقد ينعكس الأمر ويكون لحوق خصوصيّةٍ غيرخارجيّة موجباً للانطباق المذكور، كما في مثل المقام، حسبما عرفت من صلاحية نفس المتعلقات

بما هي مفاهيم إفرادية لأن تكون خارجيةً تنطبق على الخارجيات تارةً، و ذهنيةً أو عقليةً أو غير ذلك ممّا لا ينطبق إلّا على أنفسها أُخرى، و معرّاةً عن كلّ تحصّلٍ تنطبق على كلّ متحصّلٍ في أيّ وعاءٍ ثالثةً، و أنّ الخصوصيّات اللاحقة في التراكيب الاستعمالية هي المعيّنة لكلّ واحدٍ من تلك الاعتبارات، ففي القضايا الخارجية و الحقيقية لكونها هي المعيّنة لذلك فهي الموجبة بهذا الاعتبار للانطباق المذكور دون المانعة عنه - كما لا يخفى -.

و هذا هو تمام الكلام في المقام الثاني.

و أنتَ إذا تأمّلت حَرّياً فيما حَرّرناه في المقامين، اتّضح لك ما وقع من الخلط و الاشتباه من جهاتٍ شتّى لغير واحدٍ من الأساطين في كلٍّ من الأمرين، فلا نُطيل.

و نختم الفائدة بالتنبيه على أُمور:

الأوّل: إنّه بعد أن تبيّن ممّا حرّرنا أنّ مناط كون المعنى حرفياً غير مستقلٍّ في المفهومية هو كونه خصوصيّةً ايجادية تُوجد لغيرها في موطن الاستعمال بأداتية لفظها لذلك، فلا يخفى أنّ الخصوصية المذكورة تكون:

تارةً: تمام معنى ما وضع لإيجادها.

و أُخرى: كالجزء منه بحيث ينحلّ المعنى - مع ما هو عليه من البساطة كما قد عرفت - الى جزءين: أحدهما: مستقلٌّ في المفهومية، حاصلٌ في نفسه و لنفسه، و الآخر: هو تلك الخصوصيّة الحاصلة لذلك الجزء المستقلّ في الموطن المذكور، و المأخوذة قيداً في المعنى كالجزء مثلاً أو الشرط، و إن كانت بالشرط أشبه.

و غير خفيّ أنّ ما كان من قبيل الأوّل، فالألفاظ الموضوعة لإيجادها في التراكيب المذكورة هي الحروف و الأدوات المحضة، و ليس لاستعمالها فيها جهة إخطاريةٍ أصلاً، و إن كانت للنسبيّات جهةٌ من النفس الأمريّة - حسبما استوفينا الكلام في

ذلك -، بخلاف ما هو من قبيل الثاني، إذ بعد تركب المعنى تركباً عقلياً ممّا ذكر من الجزءين، فلا جرم يكون استعمال لفظه فيه بالنسبة إلى جزئه الاستقلالي الذي هو ركن المعنى و معروض تلك الخصوصيّة إخطارياً - كما عرفت أنّه الشأن في أشباهه -، و بالنسبة إلى تخصّصه بالخصوصيّة المذكورة إيجاداً لها فيه بأداتية نفس لفظه لذلك كما في القسم الأوّل.

و إلى هذا يرجع ما ذكروه من تضمّن الأفعال و جملةٍ من الأسماء كالمبهمات الثلاثة و أسماء الأفعال و الشرط و الاستفهام و غير ذلك لمعاني الحروف، و غلبة جهة الحرفيّة عليها من حيث الإعراب و البناء، و عدم تمكنها في الاسمية بهذا الاعتبار.

و ذلك بالنسبة إلى الأفعال ظاهرٌ حسبما عرفت من أنّها ذاتُ مادةٍ مستقلّةٍ بالمفهومية، و هيئةٍ موضوعةٍ لنسبة تلك المادة إمّا إلى معروضه القائمة هي به، كما في الهيئات المبنيّة للفاعل، أو إلى غيره ممّا يلابسه في طرفيّة النسبة كالمبنيّة لغيره.

و أيّاً ما كانت، فالهيئة موضوعةٌ كسائر أدوات النسبة لإيجاد ربطٍ خاصٍّ في موطن الاستعمال لأحد طرفيها بالآخر: إمّا حكايةً عن كونه في نفس الأمر كذلك، أو إفاضةً لوجوده النفس الأمري بذلك، أو بعثاً مثلاً لمن يتوجّه إليه الخطاب على ذلك، و على كلّ تقدير فقد عرفت أنّ المعاني النسبية بأسرها حرفيةٌ غير مستقلّةٍ بالمفهومية.

و أمّا أسماء الأفعال فحيث إنّ كلاً منها موضوعٌ بوضعٍ واحدٍ شخصي لمعنىً حَدَثي مساوقٍ لما هو من مبادئ الاشتقاق، متعلقاً لنسبةٍ خاصّة هي مفاد هيئة الماضي مثلاً أو الأمر، فهي [فهو] بأحد الاعتبارين جارٍ مجرى أحد الفعلين، يقتضي معمولاً مثله و يعمل عمله، متعدّياً كان ما يساوقه أم لازماً، و بالاعتبار الآخر اسمٌ جامد يتضمّن معنىً حرفيّاً هو النسبة، و قد يجرّد عنها و يُستعمل في نفس المعنى

الحَدَثي المجرّد عن الانتساب، فيجري حينئذٍ مجرى اسم المصدر مثلاً، ويكون اسماً محضاً، ويقع مفعولاً مطلقاً لما يساوقه في المعنى، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾.

وأمّا المبهمات الثلاثة: فتضمّنها لمعاني الحروف إنّما هو باعتبار انحلال معانيها إلى الذّات المتخصّصة بخصوصيّة خاصّة توجد لها عند الاستعمال بأداتية ألفاظها، وهي في الضمير واسم الاشارة عبارةٌ عن كون تلك الذات معبّرةً عن نفس ذاتها بلفظ (أنا) مثلاً، أو متوجّهاً إليها الخطاب بقول (أنتَ) ونحوه، لو متعلّقةً للاشارة الغيابية اليها، أو الحضورية بقول (هو) و(هذا) وفروعهما، وفي الموصول عبارةٌ عن خصوصية الاتصاف بما يتعقّبه من الصّلة، ومرجعه إلى دخل النسبة الناقصة التقييدية الحاصلة عن التركيب التقييدي في نفس معنى المقيد وضعاً واستعمالاً، و تفترق بذلك عن مجرّد الاتصاف والتقيّد الغير المأخوذ في نفس المقيّد والحاصل من التركيب التوصيفي مثلاً، أو الإضافي ونحو ذلك.

وغير خفيّ أنّ الجزء الاوّل من معاني تلك المبهمات - وهو نفس الذّات التي عرفت أنّه ركن المعنى ومحلّ الخصوصية المذكورة - مستقلٌ في المفهوميّة حاصلٌ لنفسه، والجزء الثاني خصوصيّةٌ حاصلة له في موطن الاستعمال بأداتية نفس لفظه - كما عرفت أنّه الضابط في كون المعنى حرفياً -.

وكذلك الحال في أسماء الشرط والاستفهام أيضاً، فإنّها تشارك (إنْ) الشرطية و همزة الاستفهام مثلاً في الأداتية لإيجاد مصداق التعليق والاستفهام الفاني عن نفسه في موطن الاستعمال، وتفارقها في أنّ محلّه المتحصّل والفاني هو فيه خارجٌ عن معنى الأداتين، بخلافه في تلك الأسماء فإنّه ركن المعنى فيها، والخصوصية ضمنيّةٌ توجد باستعمال لفظه فانيةً فيه، وبهذا يمتاز جميع ما يتضمّن معاني الحروف عن نفس الحروف.

وفيما شرحنا من ذلك غِنىً وكفاية عن تشريح البواقي.

وقد انقدح بذلك أنّ ضابط التضمّن المذكور هو تخصّص المعنى بما هو معنى هذا اللفظ بالخصوصية الكذائية الحاصلة له بنفس لفظه، سواءٌ كانت هي صالحةً لأن توجد بأداةٍ خاصّة لمفهومٍ أجنبيّ أيضاً كالشرط والاستفهام مثلاً، أولم تكن صالحةً للتحصّل إلّا على وجه التضمّن المذكور كالتكلم والاشارة والتعيّن بالصلة وما أشبه ذلك.

الثاني: إنّك قد عرفت ممّا حَرّرنا أنّ انقسام المعنى إلى الاسمي الحاصل لنفسه، والحرفي المتحصّل لغيره، وإن كان انقساماً إلى الوجوديّين، والتقابل بينهما تقابل الضدّين، لكن حيث إنّه لا ثالث للأصلين ولا واسطة في البين فلا ينفك عدم كلٍّ منهما حينئذٍ عن وجود الآخر لا محالة، ويجري التقابل المذكور بالأخرة مجرى تقابل النقيضين، ويُشكل الأمر فيما صنعوه من عدّ الفعل قسيماً للاسم والحرف مع أنّه ليس إلّا كغيره ممّا ينحلّ معناه إلى جزءٍ إسمي وآخر حرفي. وواضحٌ أنّ مجرد التضمّن المذكور ممّا لا يوجب حدوث واسطةٍ بين النوعين، وتولّد نوعٍ آخر في مقابل الأصلين، إذ ليس هو باعتبار كلٍّ من جزئيه إلّا من أحدهما، ويُشكل الأمر فيما صنعوه من عدّ الفعل قسماً آخر قسيماً للنوعين، لأنّ التنويع إلى الثلاثة إن كان باعتبار بساطة المعنى وتركّبه، تكثّرت الأنواع حينئذٍ، وكان كلّ نوعٍ ممّا يتضمّن معنىً من معاني الحروف نوعاً برأسه، وإلّا فما الموجب لامتياز الفعل في ذلك عن البواقي، وهل هو إلّا كأحدها؟ وهل النسبة التي يتضمّنها الأفعال إلّا كغيرها من المعاني الحرفية التي يتضمّنها غيرها، وهل الأفعال إلّا كأسمائها في تضمّن النسبة؟

ويمكن دفعه: بأنّ المقابلة المذكورة ليست لمجرد تركب المعنى ممّا ذُكر من الجزءَين، وإنّما هي لمكان توسّطه من جهة جزئه الاسمي الحاصل لنفسه في

الاستقلال بالمفهومية و عدمه بين الأمرين، و تميّزه عن أحدهما من هذه الجهة بوقوعه مسنداً دونه، و عن الآخر بعدم صلاحيته للإسناد اليه، و تقوّم مفهومه بالإسناد إلى غيره.

و توضيح ذلك: أنّك قد عرفت ممّا قدّمنا أنّ الجزء الاسمي الحاصل لنفسه، و المتحصّل غيره له من معاني الأفعال، إنّما هو موادّها المتحصّلة في المفهومية في ضمن هيئاتها، و قد حُقّق في محلّه أنّ مبادئ الاشتقاق ليست هي المصادر المقتضية لعمل الأفعال مثلاً، و لا أسماءها الغير المقتضية لذلك بما لها من الصّور الخاصّة الحافظة لمعانيها الحدثيّة، و اللامحفوظة في جميع المباني، و إنّما هي نفس المواد المُعرّاة عن كلّ صورةٍ متحصّلة، و الجارية من الهيئات الموجبة لتحصّلها في المفهومية مجرى الهيولى من الصّور الجوهرية، و كما أنّه لا تحصّل للهيولى في عالم العين إلّا بورود تلك الصور عليها، و أمّا بنفسها فليست إلّا قوّةً محضة، فكذا لا تحصّل لتلك المواد أيضاً في المفهومية إلّا بورود الهيئات المذكورة عليها و في ضمنها باعتبار معانيها النوعيّة، و أمّا بنفسها فليس لها حظٌّ من ذلك إلّا مجرد الشأنية و محض القوة الهيولائية.

و لمكان أنّ هيئات الأفعال بما هي أدوات لنسبة تلك المواد إلى موضوعاتها أو سائر ملابساتها هي الموجبة لتحصّلها في المفهومية، و خروجها عن محض القوّة و الشأنية إلى الفعلية في ذلك، فيكون تحصّل ما عرفت أنّه الجزء الاسمي من معاني الأفعال حينئذٍ في عرض ورود النسبة عليه و في طيّ التركيب، لا بما هو مفهومٌ إفرادي بحيال ذاته، كما عرفت أنّه الشأن في المفاهيم المستقلّة الاسمية جامدةً كانت أم مشتقة. و يتوقف كلٌّ من تحصّله لنفسه و انتسابه إلى غيره على الآخر توقفاً معيّاً، و يتقوّم هويّته المفهومية بالانتساب المذكور و عدم الصلاحية للاسناد إليه من هذه الجهة، و تتوسّط في الاستقلال و عدمه بين الاسم و الحرف بهذا الاعتبار، فتشارك المفاهيم الاستقلالية

الاسمية بأنّها عند التحصّل تكون حاصلةً في نفسها ولنفسها متحصّلاً غيرها - وهو النسبة - لها، والحرفيّة بعدم التحصّل إلّا في طي التراكيب الاستعمالية والافتقار إلى الغير في ذلك، وتمتاز بذلك عن الهيئات الاشتقاقية الاسمية المعرّاة معانيها عن النسبة مطلقاً حتّى الناقصة التقييدية - بناءً على ما هو التحقيق فيها من بساطة معانيها كما حُقّق في محلّه -، وعن أسماء الأفعال بأنّها وإن شاركت الأفعال في الدّلالة على المعنى الحَدَثي المتضمّن لإحدى النسبتين، لكنّها - مضافاً إلى ما تقدّم من إمكان تجرّدها عن النسبة - فقد عرفت أنّ كلّ واحدٍ منها موضوعٌ بوضعٍ واحدٍ شخصي لمعنىً متحصّلٍ حَدَثي متعلقاً لنسبةٍ خاصة هي مفاد إحدى الهيئتين، فليست هي حينئذٍ من هذه الجهة إلّا كسائر ما يتضمّن معاني الحروف، وإن جرت من جهة اقتضاء العمل و عدم صلاحيتها للاسناد إليها مجرى أحد الفعلين، وهذا بخلاف نفس الأفعال، فإنّ الهيئة الموضوعة أداةً للنسبة هي الموجبة لتحصّل معانيها الحدثيّة - كما قد عرفت -.

وبالجملة فعدم تحصّل معنى الفعل باعتبار نفس جزئه الاسميّ الحاصل لنفسه إلّا بورود النسبة إلى غيره عليه، لا بما هو مفهومٌ بحيال ذاته، وكونه قوّةً محضة في حَدّ ذاته، هو الذي أوجب توسّطه في الاستقلال وعدمه بين الأمرين. وبهذا الاعتبار عُدّ ثالث النوعين متوسطاً بين القسمين، لا لمجرّد تركب معناه من الجزءين.

ولعلّك إذا تأملت حريّاً فيما حقّقناه في المقام وجدته شرحاً وتفسيراً لما في حديث أبي الأسود الوارد تأسيساً لعلم النحو، والمنتهي إليه تثليث الأقسام، وقد عرّف فيه الفعل بعد أن جعله واسطةً بين قسيميه بقوله «عليه وآله أفضل الصلاة والسلام»: (والفعلُ ما أنبأ عن حركة المسمّى) فإنّ الظاهر من المسمّى في المقام - بقرينة سبق ذكره في الجملة السابقة الواردة لتعريف الاسم، وظهور وحدة المراد منه في الجملتين - هو نفس معنى اللفظ بما هو لائقٌ لأن يحضر ويظهر بلفظه،

كما أنّ الظاهر من الإنباء فيهما معنىً واحد، هو إظهار المعنى و إخطاره بما هو معنى اللفظ و إفادة تصوّره بلفظه، لا إظهار معنىً تركيبي و إخطار أمرٍ تصديقي - كما في الجُمل الخبريّة -، فيتعيّن حركة المسمّى حينئذٍ في أن يراد بها حركة المعنى بما هو معنى اللفظ من جهة التحصّل في المفهومية، في مقابل سكونه من هذه الجهة، و مرجعها إلى الخروج عن كونه مفهوماً بالقوّة إلى كونه بالفعل كذلك، كما هو الشائع في استعمال هذين اللفظين باعتبار القوّة و الفعل لغةً و عرفاً، حتّى تُخيّل فيهما الاشتراك اللفظي بين المعنيين، و إن كان الأظهر هو الاشتراك المعنوي من جهة أعميّة حاقّ المعنى فيهما عن الحسّي و المعنوي.

وكيف كان، فحاصل ما يعطيه الحديث المبارك - على ما استظهرناه -، هو تقسيم اللفظ باعتبار معناه إلى ما يكون استعماله فيه إحضاراً و إظهاراً له بما هو متحصّلٌ في المفهومية - المعبّر عنها في لسان العصمة بالمسمّى - من حيث نفسه، و هو الاسم، و ما يكون استعماله فيه إظهاراً و إحضاراً له على جهة الخروج من قوّة المفهوميّة إلى الفعلية فيها - بلا سبق تحصّل له من حيث نفسه كما في القسم الأوّل - و هو الفعل، و ما يكون استعماله ايجاداً للمعنى في غيره و هو الحرف، و لا خفاء في تمامية انطباق التعاريف المذكورة على معرّفاتها طرداً و عكساً - كما شرحناه -.

و هذا بخلاف ما لو فسّرنا حركة المسمّى بخروج مبدأ الاشتقاق من القوّة إلى الفعل ولكن لا باعتبار التحصّل في المفهوميّة - كما استظهرناه -، بل باعتبار الحدوث و التحقّق الخارجي، فإنّه ينتقض طرده بخروج الانشائيّات أجمع، و عكسه بالانطباق على كلّ قضيّةٍ خبريّة تُنبئ عن الحدوث و التحقّق المذكور، و لم يكن له مساسٌ بمعاني الأفعال من حيث نفس مفاهيمها الإفراديّة - كما لا يخفى -.

هذا، مضافاً إلى أنّ ظهور وحدة المراد بالمسمّى في الجملتين يمنع عن حمله

حينئذٍ على خصوص مبدأ الاشتقاق، ويرجع التخصيص المذكورإلى محض الاقتراح والتحكم، ويلزم من إبقائه على عمومه صدق التعريف على كلّ ما يُنبئ عن تحقّق أيّ واحدٍ من المسمّيات في وعائه المناسب له - كما لا يخفى -.

ولو فسّرنا الحركة بما يقابل السكون الحِسّي، والمسمّى بالذّات الصادرة هي منه [منها] أفسدنا الحديث المبارك بأسوأ من سابقه، لانطباق تعريف الاسم حينئذٍ على ما يُعبّرعنه في الفنون الأدبيّة باسم العين، وفي العلوم العقلية بالجوهر، وتعريف الفعل على ما يُعبّرعنه بالحَدَث واسم المعنى في أحد الاصطلاحين، وبالعَرَض في الآخر، ولكن لا مطلقاً بل بمعناه الخاص الراجع إلى مقولة الفعل المصطلح، بل الأخصّ المقابل للسكون دون غيره، فينطبق على مصادر بعض الأفعال دون جميعها، ودون نفس الأفعال أجمع، فتدبّر جيّداً لعلّك تقدر على حَلّ الإشكال العضال بأوجه ممّا وفّقنا، وتهتدي في فهم الحديث المبارك إلى أوضح ممّا اهتدينا - إن شاء الله تعالى -.

الثالث: إنّ مقتضى ما حقّقنا - من عدم تحصّل المعاني الحرفيّة إلّا في موطن الاستعمال، وعدم صلاحيتها على كلٍّ من القول بعمومها أو خصوصها للانطباق إلّا على نفس ذواتها دون شيءٍ آخر متحصّلٍ في أيّ وعاء، كما هو شأن المفاهيم مع مصاديقها - وإن كان هو عدم تصوّر إطلاقٍ فيها ولا تقييدٍ من حيث أنفسها، ولكن لا لمكان أنّها جزئياتٌ حقيقية كي يبتني على أحد القولين دون الآخر حسبما عرفت مِن أنّها بمعزلٍ على كلٍّ منهما عن الانطباق المذكور، بلا جدوىً لعمومها في ذلك، ولا دخلٍ لخصوصها في عدمه، ولا لمكان فنائها المنافي لكلّ لحاظٍ كي يرجع إلى مجرّد وجود المانع عن الاطلاق والتقييد اللحاظي، دون الذّاتي الراجع إلى عدم خلوّ الأمر في نفس الأمرعن الأمرين، وإنْ امتنع لحاظه - كما بالنسبة إلى الانقسامات المترتّبة على الخطابات والممتنع لحاظها فيها إطلاقاً وتقييداً على ما حُرّرفي محلّه -.

وإنّما هي لمكان انتفاء الموضوع وعدم المقتضي لذلك - ولو فرض إمكان لحاظه -، لما قد عرفت من جريانها مجرى الحقائق والهويّات دون المفاهيم المنطبقة عليها كي تكون كنفس تلك المفاهيم قابلةً للاطلاق تارةً والتقييد أُخرى.

لكن لا يخفى أنّ غاية ما يقتضيه ذلك إنّما هو انتفاء موضوع كلٍّ من الاطلاق والتقييد اللحاظي والذّاتي بالنسبة إلى المعاني الحرفية من حيثُ هي معانٍ إفرادية، دون المقامي الراجع إطلاقُه إلى إرسال المعاني التركيبيّة المتحصّلة عن انضمام المفاهيم الافرادية - على ما يقتضيه نفس ذلك التركيب - وتقييدُه إلى الاقتران بما يصرفه عمّا يقتضيه لو خُلّي ونفسه.

وإلى هذا يرجع ما يذكرونه في أبواب العقود من أنّ إطلاق العقد يقتضي التسلامة عن العيب مثلاً، أو التسليم، أو نقد البلد وغير ذلك، فإنّ مرجع هذا الاطلاق إلى عدم الاقتران بما يوجب صرف العقد عمّا يقتضيه لو خُلّي وطبعه، فلو قرن بذلك كان تقييداً لذلك. ومنه التقييد بأداة الشرط مثلاً، فإنّها موضوعةٌ لتقييد جملةٍ بجملة، بمعنى أنّ الجملة الجزائية في مثل قولنا: (إن كانت الشمس طالعة فالنّهار موجود) مثلاً لو خُلّيت على حسب ما يقتضيه نفس تركيبها كان ذلك عبارةً عن اطلاقها بالنسبة إلى حالتي وجود الشرط الذي هو طلوع الشمس وعدمه، وكان مقتضى هذا الاطلاق هو ثبوت مؤدّاها في كلتا الحالتين، وتقييدها بالجملة الشرطية - الجارية من الجزائية مجرى الموضوع في الحمليّات ونحوها - يفيد قصر المؤدّى بصورة وجود الشرط، ويهدم الاطلاق المذكور.

ومرجع إطلاق وجوب الواجب بالنسبة إلى ما عدا المقدمة الوجوبية، واشتراطه بالنسبة إليها أيضاً إلى ذلك، لا إلى إطلاق نفس هيئة الأمر تارةً وتقييدها أُخرى، حسبما عرفت من عدم صلاحيّة الهيئة بنفسها ومع قطع النظر عن تعلّقها بالمادة

لذلك، وإن كانت تبعاً للجملة وفي ضمنها متّصفةً بالعرض والمجاز بذلك، وتمام الكلام في ذلك موكولٌ إلى محلّه.

وليكن هذا آخر ما أردنا تنقيحه في هذه الفائدة، وقد خُتمت بيد مؤلّفها العاصي (محمد حسين) النائيني تولداً ومَنشئاً والغروي مسكناً ومدفناً إن شاء الله تعالى، في شهر شعبان المعظم سنة ١٣٣٠ ثلاث مائة وثلاثين بعد الألف من الهجرة المقدّسة النبويّة على هاجرها وآله الطاهرين أفضل الصّلاة والتحيّة.

رَسالةٌ
في التعبّدية والتوصّلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأكمل التحية على خاتم أنبيائه وآله الطاهرين.

فائدةٌ: اختلفوا في أنّ الأصل في الواجبات هل هو التوصليّة أو التعبديّة، أو أنّه ليس في البين ما يوجبُ أصالة أحد الأمرين، وإنّما المتعيّن عند عدم تبيّن شيءٍ منهما من مرجعه الآتي بيانه هو الرّجوع إلى ما يقتضيه الاشتغال أو البراءة؟

وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه، ولا بدّ في تنقيحه من تقديم أُمور:

الأوّل: إنّ تعبدية الواجب عبارةٌ عن كونه وظيفةً مشروعةً لأن يُتعبّد ويُتقرّب به إليه تعالى، وتوصليّته عبارةٌ عمّا لم يُعتبر فيه ذلك.

وقد يُطلق التوصّلي على الأعمّ من ذلك، فيراد به ما يسقط التكليف به بمحض حصوله، ولو مع عدم استناده إلى المكلّف أصلاً، أو بلا إرادةٍ واختيار منه - كما في حال النّوم ونحوه - بل وبالمحرّم أيضاً.

وغير خفيّ أنّ غاية ما يمكن من دعوى أصالة التوصليّة بتوهّم أنّها قضيّة الاطلاق، إنّما هي بذلك المعنى الأخصّ المقابل لاعتبار نيّة التقرب، زعماً برجوعه إلى تقييد المادة بها، أمّا بهذا المعنى الملازم للسقوط بما ذكر فلا بدّ من قيام دليلٍ عليها، وإلّا فظاهر الخطاب هو تقيّد المطلوب بكلٍّ من المباشرة والاختيارية وما عدا المحرّم، حتّى على ما هو التحقيق عندنا من كفاية تعدّد الجهة في تعدّد متعلق الحكمين، وعدم تعلّق كلٍّ منهما بعين ما يتعلّق الآخر بإطلاقه به فضلاً عمّا إذا قيل بعدمها.

أمّا المباشرة فلأنّ الكلام في ظهور الخطاب في اعتبارها يقع:

تارةً: في مقابل كفاية الاستنابة.

وأُخرى: في مقابل السقوط بفعل الغير بلا استنادٍ إلى المكلف أصلاً.

وظاهرٌ أنّ ما يلازم التوصليّة بالمعنى الأعمّ، وإن كان هو السقوط على الوجه الثاني دون الأول، إلّا أنّ ظاهر الخطاب هو اعتبارها في مقابل كلٍّ من الأمرين، ولكن على اختلاف طريق المسألتين في ذلك، ومغايرة الاطلاق المقتضي لتعيّنها في مقابل الاستنابة للاطلاق النافي للسقوط بفعل الغير بدونها، فلا يرتضعان من ثديٍ واحد.

وتوضيح ذلك: أنّ الاستنابة حيث إنّها عنوانٌ اختياريّ يصلح لتعلّق التكليف به عند تعذّر المباشرة أو مطلقاً، فيرجع كفايتها في عرض المباشرة إلى تعميمٍ في متعلق التكليف، ويكون هو النتيجة المترتّبة على حكومة دليلها على الدليل الظاهر في خصوص المباشرة لا محالة.

وحينئذٍ فإن قلنا بأنّ في البين جامعٌ قريبٌ عرفيّ [جامعاً قريباً عرفيّاً] يصلحُ أن يكون هو المطالب به من المكلّف، والمستعمل فيه هيئة الأمر وغيرها

من هيئات الأفعال - ولو على سبيل عموم المجاز، كما هو لازم القول بمجازيّة النسبة إلى المستنيب، بعلاقة التنزيل كانت أو التسبيب - كان المتّجه حينئذٍ رجوع التعميم المذكور إلى وجوب القدر المشترك بين الأمرين، في مقابل تقيّده بخصوص المباشرة.

وإن منعنا عن ذلك وقلنا بأنّ النسبة الناشئة عن الاستنابة - حقيقيةً كانت أم مجازيّة، وبأيّ عنايةٍ كانت - فحيثُ [حيث] إنّها في طول النسبة إلى المباشر، فلا يمكن أن يجمعهما نسبةٌ واحدة تكون هي المطالب بها من المكلف، والمستعملُ فيه هيئة الأمر ونحوها، لا على سبيل الحقيقة ولا عموم المجاز - كما لا يخفى -، كان المتعيّن حينئذٍ رجوع التعميم المذكور إلى التخيير بين الأمرين في مقابل تعيّن المباشرة.

وعلى كلٍّ منهما، فالنسبة المذكورة ولو قلنا بعدم مجازيّتها، وأغمضنا عن طوليّتها، فلا أقلّ من انصراف المعنى المُنشَأ بهيئة الأمر عنها عند إطلاقها المقامي الراجع إلى انتفاء ما يوجب صَرفها عن ظاهرها، فضلاً عمّا إذا قلنا بالمجازيّة، أو منعنا عن الجامع المذكور والتزمنا عند كفاية الاستنابة بالوجوب التخييري، فإنّ ظهور الخطاب في اعتبار المباشرة يكون أقوى حينئذٍ - كما لا يخفى -.

وأمّا فعل الغير بلا استنابةٍ من المكلف فحيثُ إنّه لا يُعقل أن يتعلّق التكليف العينيّ الموجّه إلى مكلفٍ خاصّ بالقدر المشترك بين فعل نفسه وغيره، ولا بأحدهما المخيّر، فلا يُعقل أن يكشف دليل السقوط عن تعميم المتعلّق بشيءٍ من الوجهين، وإنّما يكون كاشفاً لا محالة عن ارتفاع موضوعه الذي يدور حدوثاً وبقاءً مداره بذلك، وموضوعيته للحكم كذلك، ضرورة عدم تعقّل السقوط في مفروض المقام بغير ذلك. وحيثُ إنّ قضيّة اشتراط كلّ حكمٍ بوجود موضوعه على حسب ما أُخذ

موضوعاً له إنّما هو اشتراط التكليف بمثل إزالة النجاسة أو أداء الدين ونحو ذلك - ممّا يصلح موضوعه لأن يرتفع بفعل الغير مثلاً - بعدم ارتفاعه به وهذا شرطٌ آخر في ناحية البقاء زائدٌ على أصل الحدوث فبهذا الاعتبار يكون السقوط بفعل الغير منافياً لإطلاق الخطاب في مقابل اشتراطه بقاءً بعدم قيام الغير به.

وبالجملة فالسقوط بالاستنابة يرجع إلى الخروج عمّا يقتضيه إطلاق الخطاب في ناحية المكلّف به بأحد الوجهين، وبدونها إلى الخروج عمّا يقتضيه في ناحية التكليف من الوجوب المطلق المقابل للمشروط، وبينهما من البون البعيد ما لا يخفى.

ولو فُرض الدليل مجملاً، فاختلاف الطريق يسري إلى المقام أيضاً، لرجوع الأمر عند الشك في كفاية الاستنابة - بناءً على تسليم الجامع المذكور - الى العلم بوجوبه، والشك في قيدٍ زائد، فيندرج فيما يكون تردّد المكلف به بين الأقلّ والأكثر تحليلياً لا خارجياً. و - على المنع عنه - الى العلم بتكليفٍ مردّدٍ متعلّقُهُ بين المعيّن والمخيّر، ومرجعه أيضاً إلى التحليلي بوجهٍ آخر - على ما بُيّن في محلّه -. وبعد البناء على جريان البراءة في المقام وشمول دليل الرفع لمثل ذلك، فينحلّ اليقين السابق حينئذٍ، ولا يبقى مجالٌ لاستصحاب التكليف المردد بعد الاتيان بالأقل المعلوم تعلق التكليف به - على ما حُرّر في محلّه -.

وهذا بخلاف ما إذا شُك في السقوط بقيام الغير بدون الاستنابة، فإنّه وإن كان جريان البراءة عند انتفاء ما يشك في اشتراط التكليف به - كما في مفروض المقام - من المتسالم عليها [عليه] من مجاريها، لكن حيث إنّ الشك في المقام راجعٌ إلى مرحلة البقاء وانتفاض اليقين السابق، دون الحدوث الموجب لانحلاله - كما في الفرض السابق - فلا يصلح دليلُ الرفع رافعاً لموضوع الاستصحاب، بل ينعكس الأمر ويرتفع به موضوعه - كما في أشباهه - فتدبّر.

وأمّا الاختياريّة فلأنّ النسبة الموضوعة لها هيئات الأفعال وإن كانت - باعتبار اشتراكها المعنوي بين المتعدّي واللازم بأنواعه، الرّاجع بعضها إلى مقولة الانفعال، والآخر إلى مقولة الكيف، وغير ذلك ممّا لا دخل للاختيارية في قيامها بمعروضاتها - شاملةٌ لما إذا كان قيام المبدأ بفاعله بغير إرادةٍ واختيارٍ منه على حدّ شموله للاختياري، وكان القدر المسلّم من الانصراف الناشئ عن كون المبدأ من مقولة الفعل المقابل للانفعال ونحوه هو انصرافها عمّا إذا وقع الفعل بقهر قاهرٍ على مَن يقوم به، لكون النسبة حينئذٍ وقوعيّةً عليه لا صدوريةً منه، أما إذا كان الفعل صادراً عنه بغير إرادته واختياره - كما في حال النوم ونحوه - فإنّه لا مجال لدعوى الانصراف عن مثله:

لا من جهة الهيئة، لما عرفت من أنّ وضعها للقدر المشترك بين المتعدّي و اللازم بأنواعه من المتواطي، ولا معنى لدعوى الانصراف في مثله.

ولا من جهة نفس المادة، إذا كان من مقولة الفعل المصطلح، فإنّ غاية ما يتوقّف عليه إضافتها إلى الفاعل هو صدورها منه، أمّا كونه بإرادته واختياره فإن كانت نفس المادة بنفسها متضمّنةً له كما إذا كانت هي كالتعظيم والتأديب ونحوهما من العناوين القصدية فلا معنى للانصراف، وإلّا فليس إلى دعواه سبيل. ومن هنا تسالموا على شمول أدلة الضمانات ونحوها بجامعٍ واحدٍ للإرادي وغيره.

لكنّه - مضافاً إلى امتياز متعلّقات التكاليف عن غيرها، من جهة خلوّ غير الاختياري عن جهة الحُسن أو القبح الفاعلي التي بها يتقوّم ملاك المطلوبيّة أو المبغوضيّة دون الضمان ونحوه، كما لا يخفى - فهيئة الأمر أيضاً ممتازةٌ عن هيئة الماضي ونحوه بأنّ النسبة الموضوعة هي لإيقاعها على من يتوجّه إليه طلبيةٌ مسوقةٌ لبعثه على الفعل بإلقاء موجب الاختيار اليه، وتوجيه إرادته نحوه، فبهذين الاعتبارين

يتعلّق البعث بالإرادي حتّى إذاكان الدليل لُبّياً أيضاً، لأن المنكشف كذلك، وتتوسّط الاختيارية في جهة الانتساب لا محالة، ويخرج غير الاختياري عن الانطباق على المطلوب، ويكون السقوط به كالسقوط بفعل الغيرفي كونه من باب ارتفاع الموضوع المتقدّم بيانه، لا لحصول مصداق الواجب كما عرفته في الاستنابة، ضرورة توقّفه على إمكان التعميم المتعذّرفي المقام أيضاً - حذو ما تقدّم -.

وأمّا غيرالمقدورالمزاحم فهو وإن كانت القدرة أيضاً كالاختياريّة من القيود اللاحقة من جهة الخطاب، وترتضعان من ثديٍ واحد، وكان غيرالمقدورالمذكور غيرصالحٍ بهذا الاعتبارلأن يُطالب به ولو بدليّاً، وعلى هذا يبتني خروج ما يزاحمه المضيّق في زمانه عن إطلاق الموسّع - على ما حُرّرفي محله -، لكن حيث إنّه لا دخل للقدرة عند عدم أخذها شرطاً شرعيّاً في لسان الدليل إلّا في حُسن الطلب دون المطلوب، فلا يؤثّرالمزاحمة حينئذٍ إلّا في سقوط الخطاب عن أحد المتزاحمين دون خلوّه عن ملاك الحكم وجهة حُسنه الفاعلي، فيكون مُجزياً بهذا الاعتباربلا حاجةٍ إلى قيام دليلٍ آخرعلى ذلك، ويصلحُ حتّى للتعبّد به من هذه الجهة ولو قيل بعدم ارتفاع محذورالتزاحم بترتّب أحد الخطابين على عصيان الآخر- وإن كان خلاف التحقيق عندنا على ما حقّقناه في محلّه -.

نعم، لوكان المزاحم بحيث يوجب - مضافاً إلى عدم التمكن عمّا يزاحمه - خللاً في حُسنه الفاعلي أيضاً فهذا يُلحق بغيرالاختياري في جميع ما تقدّم.

ومورد اجتماع الأمروالنهي من ذلك: أمّا على القول بعدم الجدوى لتعدّد الجهة في تعدّد متعلق الحكمين وترجيح جانب النهي فظاهرٌ إذ بعد خروج الجهة المغلوبة عن ملاكية الحكم بأقوائيّة الأُخرى - كما هو المفروض - فلا جدوى لها في حُسن الفعل في حدّ نفسه، فضلاً عن حُسنه الفاعلي - كما لا يخفى -. وأمّا على ما هو

المختار عندنا من كفايتها في ذلك، فلأنّ غاية ما يُجديه ذلك هو التخلّص عن أحد محذوري الاجتماع، وارتفاع المانع عن إطلاق متعلّق الأمر عند عدم تنجّز النهي بذلك.

أمّا عدم مقدورية المجامع للمحرّم عند تنجّز حرمته فهو محذورٌ آخر يترتّب البحث عن كونه مانعاً عن شمول الاطلاق وعدمه على الفراغ عن الجهة الأُولى، وبعد البناء على تبعيّة إطلاق متعلّق الأمر لمقدار مقدوريته - كما عرفت أنّه مبنى مزاحمة المضيّق لاطلاق الموسّع ونحوه - فلا بدّ حينئذٍ من تقييد متعلّق الأمر بما عدا المتنجّز حرمته، وبناء الامتناع على ذلك، فيستقيم حينئذٍ ما تسالموا عليه من دوران مانعيّة النهي مدار تنجّزه، وغير ذلك ممّا لا مساس له بالامتناع من الجهة الأُولى - كما فُصّل في محلّه -، ولمكان تلازم الجهتين إيجاداً ووجوداً فيسري القُبح الفاعلي الناشئ عن تنجّز النهي إلى ما يُجامع المبغوض، ويمتاز عمّا يضادّ المضيّق ونحوه بذلك، ولا يصلحُ بهذا الاعتبار للأمر الترتّبي أيضاً، مضافاً إلى عدم معقوليته في المقام من حيث نفسه، من جهة رجوعه إلى طلب الشيء على تقدير وجوده، فيكون السقوط به كالسقوط بفعل الغير وغير الاختياري، لا كالسقوط بما يُضادّ المضيّق ونحوه - كما لا يخفى -، وتمام الكلام موكولٌ إلى محلّه.

الثاني: إنّ الخصوصيات الصالحة لأن يتخصّص أو لا يتخصّص بها متعلّقات الأحكام أو موضوعاتها لا تخلو:

إمّا أن يكون التخصّص بها وعدمه من انقساماتها اللاحقة لها بعناوينها الأوليّة، ومن حيث نفس ذواتها، بلا مدخليّةٍ لاتّصافها بأحكامها في ذلك.

أو يكون من انقساماتها الثانويّة اللاحقة بها بتوسط أحكامها، والمترتّبة عليها ترتّب المعلولات على أجزاء عللها.

وغير خفيٍّ أنّ ما يرجعُ إلى القسم الأوّل فلا يخلو معروض الحكم - متعلّقه كان

أو موضوعه - بالنسبة إلى كلّ خصوصيّةٍ يمكن أن يتخصّص أولا يتخصّص بها، إمّا من إطلاقه بالنسبة إلى شيءٍ منها مع علم الآمر والتفاته إلى ما له دخلٌ منها في غرضه، وما يتساوى وجوده وعدمه فيه وما ينافيه.

وهذا بخلاف ما كان من قبيل الثاني، فإنّه بعد أن كان انقسام ما يعرضه الحكم إلى المتخصّص واللامتخصّص بتلك الخصوصيّة مترتباً على عروضه له منتفياً موضوعه في رتبة عروضه، فيستحيل أن يرد هو على المتخصّص بها، حذو ما يستحيل أن يتقدّم كلّ معلولٍ على ما هو من أجزاء علّته.

وهذا - بالنسبة إلى امتناع أخذ الخصوصية المترتّبة على الحكم - كالعلم به وما يجري مجراه - في موضوعه المتوقّف عليه فعليّته - ظاهرٌ إذ بعد أن كانت الخصوصيّة المذكورة متوقّفاً تحقّقها الخارجي على الحكم، وكذلك الحكم على تحقّق موضوعه، فاتّحاد جهة التوقّف من الجانبين في مرحلة فعليّة الحكم واستلزام أخذها فيه للدور المصطلح في تلك المرحلة ممّا لا خفاء فيه.

وأمّا إنشاؤه على موضوعه المتوقّف عليه فعليّته، فهو وإن لم يكن متوقفاً على وجوده كي يستحيل نفس الانشاء أيضاً لذلك، لكنّه - مضافاً إلى كفاية استحالة المجعول في استحالة جعله - فحيث قد تقرّر في محلّه أنّ مناط كون المقدمة وجوبيةً مأخوذةً على جهة الموضوعية للحكم هو أخذها - عند إنشائه - مفروض الوجود في الخارج، وإيجاد الحكم عند وجودها مرتّباً عليها، فمرجع أخذ العلم بالحكم قيداً لمن يتوجّه إليه وتوجيه ذلك الحكم إليه إنّما هو إلى أخذ كلٍّ من الحكم والعلم به - عند إنشائه - متحقّقاً قبل رتبة وجوده، ويلزم المحذور ذهناً وخارجاً - حسبما سيجيءُ توضيحه -.

وأمّا بالنسبة إلى امتناع أخذها في متعلّق الحكم - كأن يؤخذ داعي الامتثال

و نحوه فيه - فهو و إن كان للمناقشة فيه مجالٌ، لإمكان أن يقال إنّ تحقّق الدّاعي في الخارج و إن كان متوقّفاً على الحكم لا محالة، لكن حيث إنّ ما يتوقّف الحكم عليه من ناحية متعلّقه هو تصوّر الآمر له دون وجوده، لأنّه هو الموجب للسقوط دون الثبوت كما في ناحية الموضوع، فغاية ما يتوقّف عليه تقييد المطلوب بها هو تصوّرها قبل الأمر، و واضحٌ أنّه بمكانٍ من الإمكان فيختلف جهة التوقّف حينئذٍ - كما في العلل الغائية -، و ترتفع غائلة الدور بذلك، و ينحصر ما يصلح مانعاً عنه في عدم تمكن المكلف من قصد الامتثال مع قيديته شرطاً و [أو] شطراً، لخلوّ ذات الصلاة و نحوها حينئذٍ عن الأمر الاستقلالي الصالح للبعث عليها بالفرض، و عدم صلاحيّة تعلّقه الضمني بكلّ من الوجهين لأن يكون داعياً إلى ذاتها المجرّدة، لفرض عدم تعلّقه بها إلّا منضمةً بتلك الخصوصيّة لا مجردةً عنها، و توقُّف نفس انضمامها إليها على تعلّقه بالذّات المجردة، فينسدّ باب الامتثال حينئذٍ على المكلف، و يمتنع التقييد بها بهذا الاعتبار، لا لاستحالته في حدّ ذاته كما في ناحية الموضوع.

هذا غاية ما يُمكن أن يُوجّه به التفصيل في استحالة التقييد بالخصوصيّة المذكورة بين المقامين.

لكن لا يخفى أنّ غاية ما يُجديه اختلاف جهة التوقف هو التخلّص عن محذور الدور المصطلح المتوقّف لزومه على التوقف من الجانبين، و المستلزم لتقدّم كلٍّ منهما على نفسه بواسطة تقدّمه على صاحبه، لكنّه لا يُجدي في التخلّص عن محذور التقدّم المذكور بلا توسّط الواسطة المذكورة، و هذا هو الموجب لاستحالة هذا التقييد، و اليه يستند عدم تمكن المكلف من الامتثال أيضاً، لأنّه لا مناص عنه في كلتا المرحلتين، فلا يتمكن عنه المكلف لمكان امتناعه الذّاتي، لا لقصور قدرته عنه مع إمكان الشيء في حدّ ذاته كالطيران في الهواء و نحو ذلك.

ولا بدّ في توضيحه من تنقيح أُمور:

الأوّل: إنّه لا خفاء في أنّ الضابط في جوازقيديّة شيءٍ لمتعلّق حكمٍ خاصّ و استحالته، هوإمكان تعلّقه به استقلالاً وعدمه، ولا يُعقل التفكيك في جوازتعلّقه به واستحالته بين الوجهين - كما لا يخفى -.

الثاني: إنّ الإرادة - سواءٌ قلنا بأنّها عين الطلب أو سابقةٌ عليه في الرّتبة كما حقّقناه في محلّه - فإنّما يمتاز التكوينيّة منها عن التشريعية بأنّه لا بدّ للأُولى من طرفين: أحدهما المريد، والآخرهو المراد، ويزداد في التشريعيّة طرفٌ ثالث - لا محالة - وهو المراد منه، وقد يُزاد الأطراف على ذلك كما هو الحال فيما إذا تعلّقت الارادة التكوينية أو التشريعيّة بعنوانٍ مترتّبٍ على موضوعٍ خارجي، فإنّه لا يُعقل فعليّة الارادة إلّا إذا تحقّق ذلك الموضوع، وإن لم يتوقّف وجودها الشأني إلّا على تقدير وجوده، كما في الطرف الثالث أيضاً.

وعلى كلّ حالٍ، فهذه الطرفية والاضافة، وإن اختلف سنخها، وكانت بالنسبة إلى المراد هي الموجبة لوجوبه التكويني أو التشريعي التابع في إطلاقه واشتراطه لكيفيّة تعلّقها به، وبالنسبة إلى غيره مترتّبةً على وجوده، إلّا أنّ تقوّمها بالاضافة إلى كلّ واحدٍ من أطرافها في عرض الآخر واستحالة تحقّقها بدونها من الواضحات الجاري إنكارها مجرى مكابرة الضرورة.

الثالث: إنّ متعلّق الارادة كما أنّه في التكوينيّة هو نفس الفعل الخارجي الذي تنبعث إرادة الفاعل نحو إيجاده، وتجري الصّورة الذهنية بمرآتيّتها له مجرى الآلة لذلك، فكذلك الحال في التشريعيّة أيضاً حذو النعل بالنعل، فليست الصّور والعناوين المتصوّرة للآمر متعلقاتِ أمره بما إنّها هي، كي تكون كليّاً عقليّاً ويخرج [تخرج] عن صلاحية الانطباق على الخارجيّات بالكليّة، وإنّما يتعلّق البعث التشريعي أيضاً

كالتكويني بنفس ما يصدر أو لا يصدر عن المكلف بطاعته أو عصيانه بمرآتيّتها له، فتكون هي ملحوظةً في مرحلة تعلّق التكليف بها بما أنّها متّحدةٌ لما ينطبق عليها، لا بلحاظ المغايرة التي يصح الحمل باعتبارها كي يلزم من المحاذير ما لا يخفى.

الرابع: إنّ تصوّر العناوين المترتّبة في التحقّق الخارجي على شيءٍ آخر قبل ذلك الشيء، وإن كان بمكانٍ من الإمكان، من دون فرقٍ بين أن يكون المترتّب عليه حكماً شرعياً كمفروض المقام، أو موضوعاً خارجيّاً كقضاء الفائتة والوفاء بالعقد مثلاً، ولا بين أن يكون ترتّبه عليه عقليّاً كأمثال المثالين، أو شرعيّاً كترتّب حَجّة الاسلام على الاستطاعة ونحو ذلك، لكن لا يخفى أنّ تصوّرها وترتيب حكم عليها كغيرها من العناوين يكون: تارةً على جهة الموضوعيّة، وبلحاظ أنّها هي تلك الطبيعة فتكون هي حينئذٍ كليّاً عقليّاً لا ينطبق على الخارجيّات أصلاً، والقضية المتضمّنة لحكمٍ عليها هي الطبيعيّة التي لا اعتداد لها في العلوم، لعدم تركب الأقيسة منها وعدم صلاحيّتها للوسطيّة والاستنتاج - كما ذكروه -، وأُخرى بلحاظ المرآتية لما ينطبق عليها فتكون هي حينئذٍ كليّاً طبيعيّاً، والقضية المتضمّنة لحكمٍ عليها هي الحقيقية التي يدور رحى القضايا المعتبرة في العلوم عليها - كما أوضحوه -.

وغير خفيٍ أنّه كما لا محيص في متعلقات الأحكام وموضوعاتها عن كونها مأخوذةً على الوجه الثاني دون الأوّل، وإلّا كان بمعزلٍ عن الانطباق على ما في الخارج - كما أوضحناه -، فكذا لا مناص في أخذ العناوين المترتّبة المذكورة على هذا الوجه متعلّقاً لحكمٍ عن أخذ ما هي مترتّبةٌ عليه مفروض الوجود - لا محالة - وترتيب الحكم على وجوده، وإلّا لم يكن العنوان مرآةً لما ينطبق عليه ولزم الخلف - كما لا يخفى -، فكما أنّه لا يُعقل أن يؤخذ قضاء الفائتة مثلاً على جهة المرآتيّة ويطالب بها إلّا بأن يؤخذ فوت الفريضة متحقّقاً مفروض الوجود في الخارج ويطالَب بقضائها، أو الخمر

متحقّقاً في الخارج ويمنع عن شربه، وهكذا غيرهما من موضوعات الأحكام، فكذلك الحال بالنسبة إلى عنوان الامتثال أيضاً فإنّه لا يُعقل أن يطالَب به إلّا بأن يؤخذ ما يراد امتثاله صادراً ويطالَب بامتثاله، وإلى هذا يرجع ما قدّمنا من زيادة طرف الإرادة على أركانها المتقدّمة عند تعلّقها بعنوانٍ مترتّبٍ على موضوعٍ خارجي، وعليه يبتني اشتراط التكاليف المتعلّقة بالعناوين المترتّبة المذكورة بوجود موضوعاتها ورجوع الشك فيها إلى الشك فيما يترتّب عليها من التكليف - حسبما أوضحناه في محلّه -.

وإذ قد عرفت ذلك اتّضح لك أنّ غاية ما يُجديه إمكان تصوّر العناوين المترتّبة على الخطابات قبل صدورها هو إمكان أخذها إمّا موضوعاً لقضيةٍ طبيعيةٍ أجنبيّةٍ عن التعلّق بأفعال المكلّفين أو حقيقيةٍ متضمّنةٍ لحكمٍ آخر عليها غير ما هي مترتّبةٌ عليه، أمّا أخذها متعلّقاً لشخص ذلك الحكم فحيث قد عرفت أنّه لا مناص عند ترتّب متعلّق الخطاب على شيءٍ آخر - حكماً شرعيّاً كان أو موضوعاً خارجيّاً - عن ترتّب ذلك الخطاب أيضاً على ذلك الشيء وموضوعيّته له، فمرجع تعلّق الخطاب بامتثال نفسه إلى موضوعيّته لشخص نفسه فيكون في مرحلة إنشائه كسائر موضوعات الأحكام مفروض الصدور قبل صدوره متقدّماً على نفسه، وكذا في مرحلة الفعلية والتحقّق أيضاً متوقّفاً على شخص نفسه فيلزم المحذور ذهناً وخارجاً - كما لا يخفى -.

وبالجملة فليس الأمر الذي يطالَب بامتثاله إلّا كالفائتة التي يراد قضاؤها أو الخمر الذي يُمنع عن شربه، والعقد الذي يُلزم بالوفاء به، وغير ذلك من الموضوعات التي يتعلّق حكمٌ وضعيٌ أو تكليفي بالعناوين المترتّبة عليها. وكما أنّه لا يعقل أن يتعلّق ذلك الحكم إلّا بنفس تلك العناوين بما هي مترتّبةٌ في الخارج على موضوعاتها، دون الصّور الذهنية والمفاهيم التصوريّة التي لا يتوقف وجودها التصوري عليها، وليست هي في مرحلة إنشاء الحكم إلّا مرآةً لها وآلةً لتعلّق الحكم بها، ولا الحكم المُنشَأ

بذلك الانشاء إلّا عبارةٌ عن نفس ما يتعلّق بذلك العنوان، ويتوجّه إلى المكلّف عند تحقّق ذلك الموضوع، وأمّا قبله فسبيله سبيل الخطاب المتعلّق بفعل مكلفٍ خاصّ قبل وجوده، ونحو ذلك ممّا يكون الحكم مشروطاً شرعاً أو عقلاً بوجوده، ولا يعقل له تحقّقٌ سابقٌ عليه، وإن كان إنشاؤه سابقاً كما في الوصيّة والتدبير أيضاً - حسبما حُقّق في بحث الواجب المشروط -، فكذلك الحال بالنسبة إلى الخطاب المتعلّق بامتثال خطابٍ أيضاً حذو النعل بالنعل - كما لا يخفى -.

وإذ تبيّن أنّ نسبة الأمر الذي يطالَب بامتثاله إلى إيجاب امتثاله هي بعينها نسبة سائر موضوعات الأحكام إلى أحكامها، فلو تعلّق هو بامتثال نفسه لزم موضوعيته لشخص نفسه، ولمكان أنّ قضية هذه الموضوعية - عقليّةً كانت كأمثال المقام، أم شرعيّة كما في الاستطاعة بالنسبة إلى وجوب حَجّة الاسلام - هي أخذ الموضوع عند إنشاء الحكم متحقّقاً مفروض الوجود في الخارج، وإيجاب وضعٍ أو تكليفٍ على ما يترتّب عليه عند وجوده، فباعتبار أخذه مفروض الصدور عند إنشائه يلزم تقدّمه على نفسه ذهناً وفي مرحلة الانشاء لا محالة، وباعتبار ترتّبه في الفعلية على شخص نفسه فيلزم المحذور خارجاً في مرحلة التحقّق والفعلية أيضاً، كما هو قضية اشتراط كلّ حكم بوجود موضوعه عقلاً - وإن كانت الموضوعيّة شرعيةً كما في مثال الحجّ ونحوه -، ويعود هذا المحذور ثالثاً في مرحلة الامتثال أيضاً، لمكان توقّف داعي الامتثال أيضاً على تحقّقه قبل نفسه، فتدبّر حقّه.

الثالث: إنّه كما لا يمكن أن يُؤخذ الخصوصيّة المترتّبة على الأمر كداعي الامتثال قيداً لمتعلّقه، فكذا لا يمكن تقييده بغيره من الدّواعي أيضاً بأسرها، فإنّه وإن كان المحذور المتقدّم تنقيحه مخصوصاً لزومه بقيديّة خصوص قصد الامتثال ولا يطّرد في غيره، إلّا أنّ في البين محاذير أُخرى مطّردة:

أمّا قصد الجهة الباعثة على الأمر إمّا تفصيلاً كما إذا فرض العلم بها، أو إجمالاً كأن يكون الدّاعي على الاتيان بالمطلوب هو حُسنه أو المصلحة الباعثة على الأمر به، فلأنّه وإن أمكن الالتزام بقيديّته، ورجوع قصد الامتثال ونحوه أيضاً إلى قصدها بالاجمال، فلا يكون القطع بكفايته حينئذٍ منافياً لها، ولا ما تقدّم من المحذور لازماً إذا لم يكن هو بنفسه قيداً وكان من محصّلاته.

لكنّه - مضافاً إلى خلوّ أدلة الباب عمّا يُشعر بإناطة العباديّة بخصوص قصد الجهة - فحيثُ لا خفاء في توقّفه على أن يكون ما يُراد فعله مشتملاً عليها، ولا في أنّ قضية القيديّة هي توقّف اشتماله عليها على قصدها، فاستلزام قيديّته لتوقّف كلّ من الأمرين على الآخر في مرحلة التحقّق الخارجي، وامتناعها بهذا الاعتبار - حذو ما تقدّم في قصد الامتثال أيضاً - بمكانٍ من الوضوح والبداهة.

وأمّا كونه لله تعالى أو لوجهه الأعلى ونحو ذلك من العناوين الحاصلة بقصد الطاعة مثلاً أو الجهة أو غيرهما، فهو وإن كانت ظواهر الأدلة مُطبِقةً على كفايته، والمحاذير المتقدمة أيضاً مرتفعةً بأسرها بالبناء على قيديّته، ورجوع الاجتزاء بسائر الدّواعي إلى كونها جميعاً من محصّلاته، لا لكونها بأنفسها قيوداً في عرضه كي يلزم - مضافاً إلى الخروج عن ظواهر الأدلة - ما تقدّم من المحاذير، ويرجع الأمر بالأخرة إلى قيديّة الجامع المذكور، إذ بعد القطع بكفاية كلٍّ منها في عرض الآخر، فلا سبيل إلى البناء على قيديّة شيءٍ منها تعييناً مع كفاية الآخر في عرضه، ولا تخييراً مع وجود هذا الجامع العرفيّ المُطبق أدلة الباب على كفايته، والراجع ما عداه إليه.

لكنّه مع ذلك كلّه فحيثُ إنّ متعلّق الإرادة والدّاعي الباعث لها طوليّان، ليس أحدهما في رتبة الآخر، ولا صالحاً لأن يتركب معه، أو يكون من كيفياته وحالاته، ولا يعقل وقوعهما تحت إرادةٍ واحدة فاعلية بشيءٍ من الوجهين، فلا يُعقل أن يتعلّق

بهما إرادةٌ واحدة آمريّة، ويتكفّلهما بعثٌ واحدٌ كذلك،[1] وليس متعلّق الإرادة الآمريّة إلّا عين ما يتعلّق به الإرادة الفاعلية بتوسيطها دون نفسها كي يمكن تقييدها بالمنبعثة عن داعٍ كذائي،[2] وإلاّ لزم أن تكون بإرادةٍ أُخرى كما لا يخفى.

وبالجملة فكما لا يُعقل أن يتعلّق إرادة الفاعل بما تنبعث عنه تلك الارادة بأيّ أنحاء التعلّق، وإلّا كان ما يجري منها مجرى العلّة معلولاً لها، فكذا لا يُعقل أن يتوجّه بعث الآمر أيضاً بذلك، ولا محيص عن الالتزام بخروج الدّاعي المتوقّف عليه عبادية العمل عن متعلّق التكليف، وامتناع أخذه فيه مطلقاً لهذه المحاذير المخصوص بعضها بقيدية قصد الامتثال مثلاً، والمطّرد بعضها الآخر لقيدية قصد الجهة أيضاً، و المشترك أخيرها بين جميع الدّواعي - كما قد عرفت -.

الرابع: إنّه بعد أن تبيّن امتناع التقييد بالدّاعي على كلّ تقدير، فلا يخفى أنّ التقابل بين التقييد والاطلاق ليس من تقابل السلب والإيجاب، كي يكون مجرد عدم التقييد - ولو لامتناعه باعتبار انتفاء موضوعه الذي هو الانقسام إلى النوعين في رتبة عروض الحكم - عبارةً أُخرى عن الاطلاق واللابشرطية، كيف وبعد أن كان مرجع امتناع التقييد - باعتبار المحاذير المتقدمة - الى عدم انقسام ما يعرضه الحكم في مرتبة عروضه له إلى واجد الخصوصية وفاقدها، فلا يعقل أن يكون ما لا ينقسم

---

١. فإنّ الإرادة الآمريّة وإن كانت تتعلق بالكلّي القابل للتقييد إلّا أنه لا يمكن أن تتعلق بأمرين طوليّين بأن تتعلق إرادةٌ واحدةٌ آمريّة بفعلين صادرين من المكلّف عن إرادتين إحداهما في طول الأخرى، ولو أُنشئ ذلك بخطاب واحد نحو صلّ بداعي القربة فهو لا محالة منحلٌّ إلى خطابين هما صلّ وليكن داعيك إليها القربة.

٢. يعني لو تعلّقت بالإرادة الفاعلية نفسها أمكن تقييد هذه الإرادة بالمنبعثة عن داعي القربة فيقال مثلاً: يجب عليك إرادة الصلاة المنبعثة عن القربة، و هذا التقييد ممكنٌ في نفسه لأنّ مقتضى ذلك أن يكون للمكلّف إرادةٌ أُخرى تتعلّق بإرادة الصلاة المزبورة إذ الإرادة فعلٌ اختياري لا بدّ أن تصدر عن ارادةٍ أُخرى، و لا محذور في تعلّق هذه الإرادة الثانية بالإرادة المنبعثة عن القربة وإنما المحذور في تعلّق الإرادة الواحدة بالعمل المنبعث عن القربة، لكنّه مع ذلك لا يمكن الالتزام به ضرورة عدم تعلق الأمر بإرادة العمل بل به نفسه.

إليهما في رتبة عدم انقسامه التي هي رتبة عروض الحكم هو القدر المشترك بينهما، وإلّا لزم الخلف - كما لا يخفى -.

وإنّما يرجع التقابل بينهما:

إمّا إلى باب العدم والمَلَكة، بناءً على ما هو التحقيق من دخل عدم التقييد في موضوع الاطلاق واللابشرطية النفس الأمرية.

أو إلى تقابل الضدين، بناءً على عدم دخله فيه، كما هو مبنى الخلاف في الحاجة إلى مقدمات الحكمة أو الغناء عنها في إحرازها - على ما حُرّر في محلّه -.

وعلى كلّ منهما، فلا خفاء في أنّه إذا امتنع التقييد - لانتفاء موضوعه الذي هو الانقسام إلى النوعين كما قد عرفت - امتنع الاطلاق أيضاً بعين امتناعه، وكان معروض الحكم - متعلقه كان أم موضوعه - بالنسبة إلى ما لا يمكن أخذه فيه ممّا يحتمل دخله وعدم دخله في الغرض مهملاً لا محالة، فلا سبيل حينئذٍ إلى دعوى أصالة التوصلية مثلاً، أو أصالة الاشتراك في التكاليف بامتناع أخذ الدواعي القُربيّة في متعلّق الحكم، أو العلم به وما يقوم مقامه في موضوعه، بل لا بدّ في تشخيص المدخليّة وعدمها وإحرازنتيجة التقييد أو الاطلاق من الرجوع إلى المرجع الآتي تنقيحه إن شاء الله تعالى.

الخامس: أنّه بعد أن كان امتناع التقييد هو بعينه عبارةً عن امتناع الاطلاق أيضاً، فكما لا مجال لأن يُجعل امتناع أحدهما موجباً لتعيّن الآخر، ويؤخذ بنتيجة الاطلاق مع عدم إحرازها، ويُبنى على أصالة التوصليّة مثلاً وأصالة الاشتراك - كما قد عرفت -، فكذا لا سبيل أيضاً إلى دعوى الغناء عن إحرازها والبناء على كفاية عدم القيديّة ولو لامتناعها في الاجتزاء بمتعلّق الأمر، وترتّب الإجزاء العقلي على الإتيان به، كيف وكما أنّ سقوط الطلب بحصول متعلّقه وامتناع بقائه بعده من الضروريات العقلية، بل والوجدانيّات الأوّلية الغنيّة عن إقامة البرهان عليه - كما حُرّر

في محله -، فكذا إناطة موضوعه الذي يدور الحكم العقلي المذكور مداره بالإتيان به بما له دخلٌ في حصوله، سواءٌ كان بحيث يمكن لحاظ القيديّة فيه في عرض ما عداه، لو كان طوليّاً يمتنع فيه ذلك، كنفس ذلك الحكم في الضرورة و البداهة. و ليس الإهمال الناشئ عن امتناع التقييد إلّا كالإهمال الناشئ عن انتفاء المقتضي لاستقصاء القيود كما في الخطابات الواردة لأصل التشريع، وكما لا سبيل إلى دعوى ترتّب الإجزاء العقلي على محض الانطباق على متعلّقات تلك الخطابات لإهمالها، فكذلك الحال إذا كان الإهمالُ من جهة المانع أيضاً كما في مفروض المقام.

و بالجملة فالإجزاء من اللوازم المترتّبة على تحقّق الطبيعة المأمور بها بعد كونها في قوة الكليّة بإطلاقها، فلا يُعقل أن يترتّب على المهملة التي هي في قوّة الجزئية، إلّا ما هو من لوازم تلك الجزئية التي هي القدر المتيقن منها، لا ما هو من لوازم كليّتها - كما لا يخفى -.

و إذ قد عرفت ذلك، فالكلام في مباحث التعبديّة و التوصليّة يقع في طي مسائل:

الأُولى: إنّه بعد الاتفاق على اعتبار نيّة التقرّب في العباديات، وكونه في الجملة من الضروريّات، اختلفت كلماتهم فيما يوجبُ تحقّقها:

فظاهر كلّ مَن عدّ داعي الامتثال في عداد غيره من الدّواعي و الغايات القُربية هو صلاحيّة الجميع في عرضٍ واحدٍ للبعث على نفس العمل بلا توسّطٍ في البين، و لا ترتّبٍ لبعضها على بعض، ولكنّه في «الجواهر» جعل بقية الغايات في طول داعي الامتثال، و قوّى البطلان عند عدم توسيطه، حتّى إذا كان الدّاعي إلى العمل هو أهلية المعبود - عزّ اسمه - للعبادة، فضلاً عن سائر ما ذكروه من الغايات.

و إليه يرجع ما يُحكى عن إفادات شيخنا أُستاد الأساتيد ﷺ في مجلس الدرس

من أنّ القربة في العبادة عبارةٌ عن الاتيان بالمأموربه على وجهٍ يكون الدّاعي إليه هو الأمر، ولكنّه في «شرح طهارة الارشاد» بنى على كفاية أحد الأمرين من قصد الطّاعة، أو الجهة إذا كانت تتعلّق بأُمورالآخرة، بل صرّح بأنّ الأخيرهو المقرّب و الأوّل مستلزمٌ له.

و ظاهرٌ أنّ مرجع هذا الخلاف إنّما هوإلى الخلاف فيما يوجبُ تحقّق الخصوصيّة التي قام الدليل على اعتبارها، ويدورعباديّة العمل مدارها، لا إلى الخلاف في نفس تلك الخصوصية، كيف و بعد أن لا عين ولا أثرلشيءٍ من ذلك في عناوين الأدلة، و كانت هي مُطبقةً على دوران العباديّة والخروج عن العهدة مداركون العمل له تعالى أولوجهه الأعلى ونحو ذلك، فالذي يليقُ بالبحث عنه والخلاف فيه، هوأنّه بماذا يتحقّق هذه الإضافة المساوقة للعبادية؟ و غيرخفيّ أنّ العمل الخارجي الصادرعن المكلف إنّما يكون له تعالى إذا انتهت الارادة الباعثة على فعله اليه - عزّاسمه -.

هذا آخرما برزمن قلمه الشريف في التعبدية والتوصلية، والحمد لله رب العالمين وأفضل صلواته على محمد وآله الطاهرين.

رَسالةٌ
في الترتّبْ

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الرابع:[1] إنّه بعد أن تبيّن أنّ أهمّية أحد المتزاحمين توجب تعيّنه و سقوط الآخر بالعجز عنه، فهل ترتفع غائلة التمانع بين الخطابين بترتّب غير الأهمّ على عصيانه، بحيث يكون نفس عصيانه الخارجي وإخلاء الزمان عنه شرطاً لتوجّه ذلك الغير حذو غيره من شرائط التكليف، أو أنّه لبقاء الأهمّ في ظرف عصيانه على ما هو عليه من الفعليّة المطلقة فمع توجّه الآخر أيضاً بحصول شرطه تعود غائلة التمانع و المطاردة كما كانت؟

و حيث قد عرفت أنّ تزاحم الخطابين تنشأ في الوجوبيّين عن تضادّ متعلقيهما و وحدة الزمان تارةً، و عن قصور قدرة المكلّف عن الإتيان بهما على التعاقب أُخرى، و في المختلفين عن انحصار مقدمة الواجب في المحرّم تارةً، و عن تلازمهما في

---

١. هو رابع المباحث الأربعة لإحدى مهمّات المسائل الأُصولية أعني بها مسألة اقتضاء الأمر بالشيء للنهي عن ضدّه، و المباحث الثلاثة الأُخرى هي البحث عن أصل الاقتضاء، و البحث عن التزاحم و الفرق بينه و بين التعارض، و البحث عن مرجحات باب التزاحم.

الوجود أُخرى، فينبغي أن نمهّد لهذا البحث بالنسبة إلى كلّ واحدٍ من الأقسام الأربعة المذكورة مقاماً برأسه:

المقام الأوّل: فيما كان تزاحم الحكمين ناشئاً عن تضادّ متعلقيهما.

و توضيحه يستدعي تقديم أُمور:

الأوّل: إنّ من الواضح أنّ منشأ تزاحم الخطابين و تمانعهما في محلّ البحث هو استحالة الجمع بين الضدّين، و الموجبُ لهذا المحذور هو استلزام إطلاق كلٍّ منهما بالنسبة إلى حالتي فعل الآخر و تركه لإلزام المكلّف بذلك، و واضحٌ أنّ قضيّة ذلك هي امتناع الاطلاق المستلزم لذلك. و أمّا اجتماع نفس الخطابين القاصر إطلاقهما من أن يُوجب هذا المحذور، بحيث لو توجّه خطابان كذلك في ممكني الجمع لم يكن نتيجة اجتماعهما لزومه، و كان عبثاً و لغواً،[1] فلا مجال لأن يُتوهّم امتناعه، و هل يُعقل أن يكون امتناع الجمع موجباً لاستحالة ما لا يوجبه من التكليف، أو مؤثّراً في رجوع نتيجة الخطابين إلى الإلزام بالجمع - و إن كان إطلاقهما قاصراً من أن يوجب ذلك عند إمكانه -، أو تكون المضادّة بين متعلق [متعلّقي] الخطابين سارية إلى أنفسهما، و يستحيل اجتماعهما من حيث نفسه، لا لكونه موجباً لزوم الجمع المستحيل؟

و بالجملة فالذي يستحيل من اجتماع الخطابين المتعلّق أحدهما بأحد الضدّين و الآخر بالآخر، هو ما كان موجباً لزوم الجمع بينهما دون غيره.

و الضابطُ في تشخيص ما يستلزم من اجتماعهما [يستلزم اجتماعهما] لهذا المحذور عمّا لا يستلزمه، هو كونه في ممكني الجمع موجباً أو غير موجبٍ له.

و الذي يكشفُ عنه بالضّرورة الحاسمة لكلّ شبهةٍ هو إمكان وقوعهما جمعاً

---

١. مرجع الضميرين في لزومه و كان هو الجمع، فلاحظ.

بصفة المطلوبية أو امتناعه، و واضحٌ أنّه إذا كان الخطابان على وجهٍ يستحيلُ أن يوجب لزوم الجمع عند إمكانه، فلا يُعقل أن يؤدّي إليه عند امتناعه، و هذا من الوضوح و البداهة بمكانٍ لا يليقُ بأن يخفى.

الثاني: إنّ من المحقّق في محلّه أنّ المجعول في باب الأسباب و المسببات الشرعية - وضعاً كان المسبّب أو تكليفاً، مشروطاً بزمانٍ أو زماني، اختياريّ أو غير اختياري - هو نفس المسبّب على تقدير تحقّق سببه، لأنّه هو الذي تناله يد الجعل إمّا مطلقاً أو على تقديرٍ خاصّ، و تنتزع سببيّة ذلك التقدير عن ذلك، و لا يمكن أن يكون المجعول في هذا الباب هو نفس سببيّة الأسباب، و تترتّب مسبّباتها عليها بتأثيرٍ و إفاضةٍ منها كالضّوء من الشمس مثلاً لا بجعلها كذلك، كيف و بعد أن كان المسبّب هو الذي تكوينه عين تشريعه، و يتبع إطلاقاً و تقييداً بالنسبة إلى تقادير وجوده لكيفية جعله، فلا يُعقل أن ينجعل في أيّ تقديرٍ يوجد فيه بغير جعله كذلك، أو يخرج عن كونه مجعولاً شرعيّاً و يُجعل رشحاً لوجود غيره.

و إذ لا خفاء في أنّ شرائط التكليف مندرجةٌ بأسرها في ذلك، فمرجع اشتراطه بعنوانٍ اختياريّ أو غيره إنّما هو إلى موضوعيّة ذلك العنوان لذلك الحكم، أو كونه دخيلاً في موضوعه بأحد أنحائه، لا إلى عليّته له أو كونه من أجزاء علّته، لما عرفت من استحالة جعل التأثير و العليّة التشريعية.

و حقيقة هذه الموضوعيّة عبارةٌ عن لحاظ ذلك العنوان بمعونة الأدوات الموضوعة لفرض وجوده - و لو لتضمّن عقد الوضع و نحوه لذلك - متحقّقاً خارجيّاً، سواءٌ فُرض متدرّجاً في الوجود أو جمعيّاً، و أخذه بهذا الوجه موضوعاً للحكم عند جعله السابق على وجود موضوعه.

و واضحٌ أنّ قضية ذلك هي عدم كون المُنشأ بذلك الانشاء متحقّقاً فعليّاً إلّا بعد

تماميّة موضوعه، وكونه شأنيّةً محضة عند انتفائه - كما في التدبير مثلاً أو الوصيّة بالنسبة إلى ما قبل الموت وبعده -، ولازمه عدم خروج الخطابات المشروطة عند تحقّق شرائطها عن كونها أحكاماً على موضوعاتها، وإن خرجت بذلك عن الشأنيّة المحضة إلى الفعليّة التابعة حدوثاً وبقاءً لكيفيّة موضوعيّتها لها، وصلاحيّتها للارتفاع وعدمه - بالتفصيل الآتي بيانه إن شاء الله تعالى -.

الثالث: إنّه كما ينقسم الواجب إلى مضيّقٍ وموسّع، فكذا ينقسم شرط الوجوب أيضاً إلى ما يعتبر في المشروط وجوبه به وقوعُه مقارناً لوجوده كالصوم بالنسبة إلى الفجر مثلاً، وإلى ما لا يعتبر فيه ذلك كالفرائض اليوميّة وأمثالها.

ومرجعه في القسم الأوّل إلى تقارن كلّ من وجوب الواجب ووجوده لما أُخذ شرطاً لوجوبه.

وغير خفيّ أنّ هذا التقارن بالنسبة إلى الوجوب وشرطه هو الذي يقتضيه نفس الشرطية، فإنّ قضيّتها - على كلّ من القول برجوعها إلى الموضوعية التي عرفت أنّها المتعيّن في باب الأسباب، أو إلى جعل العليّة التي هي مرجع القول الآخر - إنّما هي تأخّر المجعول الشرعي - وضعاً كان أو تكليفاً - عمّا فُرض تمام الموضوع أو العلّة له في الرتبة دون الزمان، وإلّا لزم أن يكون لحلول زمانٍ أو حدوث زمانيٍّ آخر دخلٌ فيه، ولا يكون هو تمام الموضوع أو العلّة له، وهو خلفٌ.

ومن هنا كان تقدّم ذلك المجعول أيضاً على ما فرض دخيلاً في موضوعه أو علّته - زماناً كان أو زمانيّاً، قطعيّ الحدوث أو مشكوكه - خُلفاً واضحاً لا يكاد يُعقل جعلٌ كذلك، لرجوعه إلى كون المتأخّر بنفس وجوده دخيلاً وغير دخيلٍ في تحقّق ذلك المجعول الذي تكوينه عين تشريعه، متوقّفاً وغير متوقّفٍ عليه تمامية موضوعه، ولكونه جمعاً واضحاً بين طرفي النقيض فامتناعه أوضح من أن يفتقر إلى

أزيد من تصوّر طرفيه، غنيٌّ عن البرهان عليه باستحالة تأثير المعدوم في الموجود.

والنقض بالمتصرّم وإن كان متّجهاً على هذا البرهان المبتني على جعل العلّية الحقيقية التي عرفت امتناعه من أصله، إلّا أنّ القائل بذلك يمكنه التفصّي عنه في مثل الايجاب والقبول والقبض، بكون المتصرّم مُعِدّاً لتحقّق العلّة التامة كما في العلل العقلية، وفي أجزاء الايجاب والقبول ونحوهما بالتشبّث بوحدتها العرفية.

وسواءٌ أمكنه التفصّي عنه بذلك أم لم يجد مناصاً عن التوسّل بالانتزاعيات، فقد عرفت أنّ مبنى الاشكال في المتصرّم هو القول بالتأثير والتأثّر الحقيقي في ترتّب المسبّبات الشرعيّة على أسبابها. وأمّا على ما هو التحقيق - من أنّ المجعول في هذا الباب هو نفس المسبّبات على تقدير خاصٍّ من تقادير وجودها، بلا علّيةٍ لذلك التقدير في إفاضتها، بل بجعلها كذلك - فمرتفعٌ هو من أصله، وينحصر ما يستحيل من ذلك في تقدّم ذلك المجعول على ما فُرض دخيلاً في موضوعه.

وما يُتراءى أنّه من ذلك، فلا بدّ فيه من تصرّفٍ إمّا في الموضوع أو الحكم - لا محالة -، فإن ساعد الدليل والاعتبار على كون الاضافة التي للمتقدّم عند وجوده إلى المتأخّر - ويُعتبر عنها بكونه متعقّباً به - هي المتمّمة لموضوعية المتقدّم عند وجوده للحكم، بلا مدخليّة للمتأخّر بنفس وجوده فيه فلا إشكال، إذ المفروض أنّ المتأخّر لم يُؤخذ وجوده في موضوع الحكم كي يلزم الخُلف - المتقدّم توضيحه - من تقدّمه عليه.

وأمّا نفس الاضافة المذكورة فليس ما تنتزع هي عنه خصوصيّةً زائدةً على نفس طرفيها كي تكون من المحمولات بالضميمة، ويلزم من قيام الجهة القائمة منها بالمتقدّم تقدّم المعلول على أحد جزئي علّته، وتنخرم تلك القاعدة الضروريّة العقلية بذلك، وإنّما تنتزع عن نفس الطرفين باعتبار طوليتهما في مقابل المقارنة المنتزعة عنهما من جهة العَرضية، وتندرج في الخارج المحمول.

وبالجملة فليس كون المتقدّم بحيث يتعقّبه المتأخّر من تقدّم المعلول على ما هو دخيلٌ في علّته كي يلزم منه خلاف بديهة العقل - كما لا يخفى -.

وإن أبى إلّا عن دخل المتأخّر بنفس وجوده الخارجي في تحقّق الموضوع كما هو كذلك في إجازة المالك مثلاً أو المرتهن للعقد الصّادر عن الفضولي أو الراهن فلا مناص - بعد قيام الدليل على ترتّب الآثار الممكنة من حينه لا حينها - عن الالتزام بالكشف الحُكمي الذي حكاه شيخنا أُستاد الأساتيد عن أُستاده الشريف «قدّس سرّهما» وارتضاه.

بل يمكن أن يقال: إنّه في باب الإجازة هو الذي يقتضيه الدليل على كفاية التزام المالك أو المرتهن مثلاً بما عقده الفضولي أو الرّاهن، بلا حاجة إلى قيام دليلٍ آخر على ذلك.

وأمّا سائر ما ذُكر تصحيحاً للشرط المتأخّر كلياً وفي الإجازة بخصوصها:

فإمّا خروجٌ عن محلّ البحث، وخلطٌ لموضوعات الأحكام بعلل الجعل وغاياته المتساوي سابقها ولاحقها لمقارنها في كونه بوجوده العلمي داعياً وباعثاً على الجعل، من دون أن يؤخذ دخيلاً في موضوع ذلك المجعول بشيءٍ من أنحائه. والذي وقع محلاً للبحث في باب الشرط المتأخّر وقامت الضرورة على استلزام تأخّره عمّا فرض دخيلاً في موضوعه للجمع بين طرفي النقيض - كما أوضحناه - هو الأوّل، ولا مساس لما يكون العلم به داعياً على جعل الحكم على موضوعه بهذا الباب أصلاً.

وإمّا التزامٌ بجواز تقدّم المعلول مطلقاً، أو إذا كان شرعيّاً على علّته إمّا مطلقاً أو على تفصيلٍ بين المؤثّر التامّ وما له مدخليّةٌ فيه. وهو مع ما فيه من استلزام التفصيل في العلّة بين المؤثّر التامّ وغيره لمناقضةٍ أُخرى.[1]

---

١. هنا وقع فراغٌ في نسخة الأصل.

وإمّا خطابيّاتٌ و شعريّات لا ربط لها بمحلّ البحث، ولا يرجع إلى محصّل، أو مقايسةٌ للأحكام و موضوعاتها بالانتزاعيات المحضة و منشأ انتزاعها و نحو ذلك.

والوجود الدهريّ الذي شاع انتسابه إلى سيّدنا الأُستاد الأكبر ﷺ،[1] وإن ذكره في بحثه في طيّ ما يُذكر من الوجوه، لكنّه كان شديد التضجّر من أن يُنسب إليه اختياره.

وأمّا بالنسبة إلى تقارن الواجب لشرط وجوبه[2] فقد يتخيّل أنّه لا بُعد فيما يعتبر فيه ذلك من تقدير الوجوب آناً مّا قبل وقته، وارجاع شرط الوجوب إلى التعقّب المتقدم ذكره، ولعلّه لتوهّم أنّه لو لم يُقدّر ذلك، امتنع تعلّقه بالمقارن، لاستلزامه أن يكون عند فعليّته المتأخّرة عن تحقّق شرطه طلباً للحاصل أو المستحيل، ولا يكون الاتيان به انبعاثاً عن ذلك الخطاب المفروض تأخّر فعليته.

لكنّك خبيرٌ بأنّه لا موجب لهذا التقدير، ولا وقع لما وجّهناه به، فإنّ ترتّب كلّ من الانبعاث على البعث، وكذلك البعث على تحقّق موضوعه وإن لم يكن من ترتّب المعلولات على عللها بالحقيقة - كما أوضحناه - ولكنّه من سنخه ورُتبيٌّ لا زمانيّ، فلا يكون الخطاب متأخّراً عن موضوعه آناً مّا كي يستحيل أن يتعلّق بالمقارن، و لا الانبعاث عنه أيضاً متوقّفاً على سبقه الزماني، كي لا يكون الاتيان بالمقارن انبعاثاً عنه، وإنّما يتوقف ذلك على سبق علم المكلف بتوجّهه إليه في الآن اللاحق، دون نفس التوجّه في الآن السابق، و بينهما من البون البعيد ما لا يخفى.

ولو سُلّم توقّفه على سبق نفسه، فمقتضى صحّة الاتيان بالموسّع في أوّل جزءٍ من وقته، هو لزوم التقدير فيه أيضاً، ولا يلتزمه القائل به.

وسواءٌ قيل به أم لا، فرجوع متعلّق التكليف في المضيّق المقارن لشرط وجوبه

---

١. المراد به السيّد المجدّد الشيرازي (قدس سره).

٢. هذا هو الشق الثاني من القسم الأول من شرط الوجوب، و تقدّم شقّه الأول بقوله (قدس سره): و غير خفي أن هذا التقارن بالنسبة الى الوجوب و شرطه ... .

كالصّوم مثلاً إلى بعض العنوان الذي هو الإمساك عند تحقّق الآخر الذي هو الزمان، و جريان عصيان أحد المضيّقين المأخوذ شرطاً لوجوب الآخر مجرى طلوع الفجر بالنسبة إلى الصوم، ممّا لا خفاء فيه، فلو أنّ مسافراً حرمت عليه الاقامة في يومٍ من رمضان أوّل فجره، فترتُّبُ وجوب صومه على عصيان ذلك الخطاب كترتّبه على طلوع الفجر - على كلّ من القول بلزوم التقدير و عدمه -، ولا يرجع دعوى لزوم مضيّ الزمان و سقوط خطابه في تحقّق العصيان المفروض شرطيته للآخر إلى محصّلٍ أصلاً - كما لا يخفى -.

الرابع: إنّ ما يُفرض شرطاً للتكليف لا يخلو:

إمّا أن يكون بحيث لا يدخل تحت الاختيار أصلاً، و لا يصلح لأن يتعلّق به خطابٌ تكليفي و يرتفع برافعٍ تشريعي كالبلوغ أو الوقت مثلاً، أو يكون ممّا لا يصلح [ممّا يصلح] لذلك كالسّفر و الحضر و نحو ذلك.

ثم الأخير أيضاً لا يخلو:

إمّا أن [يكون] بحدوثه شرطاً للتكليف دون بقائه كما في مفروض المثالين بالنسبة إلى وجوب القصر أو التمام بناءً على كون العبرة فيهما بحال الوجوب دون الأداء، أو يكون الخطاب مشروطاً به في كلا [كلتا] مرحلتي الحدوث و البقاء، إمّا مطلقاً كما في المثالين بناءً على كون العبرة فيهما بحال الأداء دون الوجوب، أو إلى مدّةٍ معيّنة كما في التكليف بالصّوم أو الحجّ المتوقف استقراره على عدم المسافرة إلى الزوال مثلاً، أو بقاء الاستطاعة في عامها إلى الموسم أو زمان الرجوع - على خلافٍ فيه -، و نحو ذلك.

و غير خفيّ أنّ ما كان من قبيل الأوّل فلا يترتّب على اشتراط التكليف بمثله من الجهة التي نحن فيها أثرٌ أصلاً، ولا يخرج الخطاب المشروط به بعد فعليته عن صلاحية المزاحمة لما كان مطلقاً بالنسبة إليه عند تعذّر الجمع بينهما على المكلّف.

وهذا بخلاف ما كان من قبيل الثاني، فإنّه وإن اختلفت أقسامه الثلاثة فيما أُخذ شرطاً للتكليف، ولازمه أن يختلف ما يستتبع ارتفاعه لارتفاع ما فُرض مشروطاً به، لكنّها بعد اشتراكها في صلاحيّة موضوع الشرط للارتفاع إمّا بالدفع خاصّة أو بكلٍّ من الدفع والرفع، وكونه بحيث يستتبع ارتفاعه بأحد الوجهين أوكليهما لارتفاع حكمه، فليس الخطاب المقتضي لهذا الدفع أو الرفع - كوجوب الاقامة مثلاً أو حرمتها على المسافر في أوّل الوقت أو مطلقاً أو إلى الزوال، وكذا أداء الدين الحادث بعد الاستطاعة بجنايةٍ أو إتلافٍ ونحو ذلك - متوجّهاً إلى المكلف في عرض التكليف بالقصر أو التمام أو الحجّ أو الصيام، المتوقّف تحقّق موضوعه على عصيان ذلك الخطاب، ولا العكس، كي ترجع نتيجة فعليّتهما في رتبة تحقّق العصيان إلى لزوم الجمع بين متعلقيهما، فيجب هو عند إمكانه، ويتحقّق التمانع بينهما عند امتناعه، بل لكون الخطاب الأوّل رافعاً بامتثاله لموضوع الآخر فإنّما نسبته إليه هي بعينها نسبة الحاكم إلى محكومه - كالدليل مثلاً بالنسبة إلى الأصل ونحو ذلك -، وكما أنّه برافعية الحاكم لموضوع المحكوم وعدم تكفّله لحفظ موضوعه فليس ما يُثبته أو ينفيه أحدهما هو الذي يُثبته أو ينفيه الآخر كي يكونا متعاضدين أو متعارضين، فكذلك الحال في المقام أيضاً حذو النعل بالنعل.

وبالجملة فالضابط فيما ينتج اجتماع الخطابين في زمانٍ واحدٍ لزومَ الاتيان بمتعلقيهما في ذلك الزمان، سواءٌ أمكن أو امتنع ذلك، هو أن لا يكون أحدهما مشروطاً بعنوانٍ اختياري يصلح للارتفاع بأحد الوجهين، والآخر رافعاً له بذلك الوجه، والسرّ في إيجابه بجميع أقسامه لزوم الجمع ظاهرٌ.

أمّا إذا كانا كذلك - كما في مفروض الأمثلة - فإنّ وجوب الاقامة عند الزوال وإن كان فعليّاً بالفرض، وكذا وجوب القصر أيضاً بعصيان ذلك الخطاب في ذلك

الجزء من الزمان، بحيث لو قصّر تارك الاقامة الواجبة عند الزوال تصحّ صلاته، لكن بعد أن كان خلوّ ذلك الزمان عن نيّة الاقامة المفروض وجوبها فيه شرطاً لمطلوبية القصر، وإشغاله بها رافعاً ومانعاً عن مطلوبيته، فلا يُعقل أن تؤدي فعليّة الخطابين في رتبة خلوّه عن نية الاقامة لزومَ إشغاله بكلّ من القصر والاقامة، وإلّا لزم الخُلف - كما لا يخفى -.

وهذا هو السرّ في أنّ نتيجة الخطابين المفروض اجتماعهما على هذا الوجه إنّما ترجع إلى المنع عن إخلاء الزمان عنهما لا إلى لزوم إشغاله بهما، وهو الوجه في استحالة مطلوبية الجمع على كلّ تقدير، وكونهما بحيث لو جَمع بينهما وصلّى قصراً مع نية الاقامة تكون صلاته من العبث المحض.

وإذ كانت نتيجة الخطابين راجعةً بنفسها إلى امتناع مطلوبيّة الجمع عند إمكانه، فكيف يُعقل أن تؤدّي إلى لزومه عند امتناعه؟ وهل توهُّمه إلّا ناشئاً عن الخلط في شرائط التكليف بين القسمين، ومقايسة الخطابين الرافع أحدهما لموضوع الآخر بما يكون عند تحقّق شرطه في عرض الآخر، فتدبّر حقّه فإنّه من أهمّ مقدمات المسألة وأعظم مزلّاتها.

الخامس: إنّه كما لا خفاء في أنّ التقابل بين الاطلاق والتقييد ليس من تقابل الضدين، كي لا يتوقف إحراز الاطلاق على مقدمات الحكمة، ولا من تقابل النقيضين، كي يكون انتفاء التقييد - ولو لامتناعه من جهة عدم صلاحيّة متعلق الحكم أو موضوعه عند ورود الحكم عليه لأن ينقسم إلى المقيّد وقسيمه - عبارةً أُخرى عن إطلاقه بالنسبة اليهما، وإنّما يتقابلان تقابل العدم والملكة، ويمتنع الاطلاق - الذي هو عبارةٌ أُخرى عن ورود الحكم على المقسم - أيضاً إذا امتنع التقييد لا محالة بعين امتناعه.

فكذا لا خفاء في أنّ امتناع الاطلاق أو التقييد يكون:

تارةً: لمحض تأخّر الانقسام على [عن] الحكم، كما في انقسام الواجب إلى التعبدي والتوصّلي مثلاً، أو انقسام مَن يجب عليه إلى العالم والجاهل به ونحو ذلك، فيمتنع الاطلاق أو التقييد اللحاظي حينئذٍ لانتفاء موضوعه عند ورود الحكم، و استلزامه تقدّمه على شخص نفسه - كما حُرّر في محلّه -. ولكنّه مع ذلك فالغرضُ الباعث على الحكم لا يخلو بالنسبة إلى هذه الانقسامات المترتّب لحوقها عليه، إمّا من اختصاصه بأحد القسمين، أو اطّراده فيهما لا محالة.

وأُخرى: لامتناعه في نفسه ولو فرض إمكان لحاظه كالاطلاق أو التقييد بالنسبة إلى الانقسامات اللاحقة للمكلف أو المكلف به من جهة الاتيان بمتعلّق الخطاب أو عدمه، وينتزع عنوان الطّاعة أو العصيان ونحوهما عنه، ومُوصليّة المقدمة أو عدم مُوصليّتها أيضاً من ذلك.

وغير خفيّ أنّ ما كان من قبيل الأوّل فإنّ الاطلاق أو التقييد وإن امتنع لحاظه، ولا مناص عن إهمال متعلّق الحكم أو موضوعه بالنسبة إلى هذا الانقسام لا محالة، لكن حيث إنّ الغرض الباعث على الحكم لا يخلو بالنسبة إلى الانقسام المترتّب أيضاً إمّا من الاختصاص بأحد القسمين أو اطّراده في كليهما، والخطاب المنبعث عنه قاصرٌ عن صلاحيّة استيفائه لهذه الجهة، فمن ناحية الغرض لا بدّ وأن يرتفع الاهمال الناشئ عن ترتّب الانقسام واستحالة استيفاء الخطاب لكلّ ما له دخلٌ فيه، وبعمومه أو خصوصه يستنتج نتيجة الاطلاق أو التقييد حينئذٍ لا محالة إمّا بنفسه - كما هو أحد الوجهين - أو بملاكيّته لجعلٍ آخر ينتج هذه النتيجة، ويجري - عند اقتضائه تقييداً لمتعلّق الخطاب أو موضوعه - من الجعل الأوّل مجرى المتمّم والضميمة. ولاستنادهما إلى ملاك واحدٍ يستوفي أحدهما بعضه والآخر بعضه الآخر فيكونان حينئذٍ بمنزلة خطابٍ واحد كما

في الخطابين المتعلّق أحدهما بالمقدّمات المفوّتة والآخر بذيها أيضاً، لا خطابين ينشأ كلٌّ منهما عن ملاك غير ملاك الآخر كما لو وجبت الجماعة ونحوها في فريضةٍ خاصّة بنذرٍ ونحوه، وهذا هو المتعيّن عندنا - كما أوضحناه في مباحث التعبديّة والتوصليّة -، وعليه بنينا عدم الفرق في جريان البراءة بالنسبة إلى الخصوصيّة المشكوك اعتبارها بين نيّة التقرّب أو خصوصياتها، وبين سائر القيود، وأوضحنا أنّه لو سُلّم لزوم تحصيل الغرض على المكلف انسدّ باب إجراء البراءة في القيود أجمع.

وأمّا ما كان من قبيل الثاني فإنّ امتناع الاطلاق أو التقييد بالنسبة إلى الانقسام اللاحق من جهة نفس الفعل أو الترك المطالَب هو أو نقيضه بالخطاب ليس كامتناعه في القسم [الأوّل] ناشئاً عن امتناع اللحاظ مع وجود ملاكه، وإنّما هو لامتناعه في حدّ نفسه وبملاكه، فإنّ الطلب بفعل شيءٍ أو تركه كأحد محمولي الوجود والعدم بعينه، وكما لا يعقل أن يُحمل إلّا على الماهيّة المعرّاة عنهما، وإلّا لزم إمّا حمل الشيء على نفسه، أو الجمع بين النقيضين، أو كلا المحذورين، فكذلك الخطاب أيضاً لا يمكن أن يتعلّق بمتعلقٍ أو يتوجّه إلى مكلفٍ إلّا كذلك، وإلّا لزم من تقييد كلّ منهما بالفعل أو الترك المطالب به طلب الحاصل، وبنقيضه الطلب بالجمع بينهما، ومن اطلاقه لكلا التقديرين جميع المحذورَين. وليس توجّه التكليف في ظرف العصيان وعلى تقديره إلّا بعثاً على هدم هذا التقدير ووضع نقيضه، لا بعثاً أو زجراً عند تحقّق هذا التقدير أيضاً كما في الجهل بالحكم ونحوه ممّا يمتنع لحاظ الاطلاق بالنسبة اليه، ويُستكشف نتيجته عمّا يدلّ على اطّراد الغرض بأحد ما تقدّم من المسلكين.

وبالجملة فتقدير العصيان وما يُنتزع عنه هذا العنوان هو الذي يقتضي الخطاب طرده ووضع نقيضه، فلا يُعقل أن يكون انحفاظ التكليف في ذلك التقدير أيضاً مقتضياً غير رفعه، وإلّا كان إلزاماً لاقتران ما فُرض متحقّقاً بنقيضه.

وإذ تمهّد ما مهّدنا، فلا يبقى للشُّبهة في ارتفاع غائلة التمانع بين الخطابين في محلّ البحث بترتّب أحدهما على عصيان الآخر مجالٌ، إذ بعد أن كان منشأ هذا التمانع هو استلزام فعليّة الخطابين للجمع المستحيل، وكان هو ناشئاً عن إطلاق كلٍّ منهما لحالتي فعل الآخر وتركه، فينحصر ما يوجبُ المحذور في الاطلاق المذكور، و يرتفع بقصره بما لا يوجب ذلك - كما أوضحناه في المقدّمة الأُولى -.

وبعد أن فرضنا مشروطية غير الأهمّ بعصيانه حذو سائر الشرائط المقارنة لفعل الواجب، وكان هو كالسفر الصّالح للارتفاع المستتبع لارتفاع حكمه بالاقامة المقارنة لأوّل الزوال مثلاً، والأهمُّ رافعاً بامتثاله له حذو رافعيّة وجوب الاقامة لموضوع التكليف بالقصر، فليس شيءٌ من الخطابين مدافعاً للآخر فيما يقتضيه:

أمّا عدم مدافعة غير الأهمّ للأهمّ فظاهرٌ بعد عدم تكفّل شيءٍ من الخطابات المشروطة لحفظ موضوعاتها في رتبة تحقّقها، حذو عدم تكفّلها لإيجابها في الرتبة السابقة أيضاً، وظاهرٌ أنّ المسألتين من وادٍ واحدٍ، وترتضعان من ثديٍ واحد، والسرّ في ذلك أوضح من أن يحتاج إلى إطالة الكلام فيه.

وأمّا عدم مدافعة الأهمّ لغيره فلأنّه وإن كانت فعليّته محفوظةً في رتبة عصيانه المفروض موضوعاً لذلك الغير، ولكنّه مع ذلك فليس في تلك الرتبة أيضاً إلّا مقتضياً رفع موضوع ذلك الغير، ولا بعثاً إلّا على هدم التقدير المنوط انحفاظ ذلك الغير بانحفاظه، حذو هادمية التكليف بالاقامة لموضوع الخطاب بالقصر ونحوه، وكما أنّه بترتّب الخطاب بالقصر على ترك نيّة الاقامة فلا يُعقل أن تؤدّي نتيجة الخطابين إلى لزوم إشغال الزمان بكلا الفعلين، ولا لزوم اقتران تركها المفروض موضوعاً لوجوب القصر بفعلها أيضاً، كي ترجع إلى إيجاب اقتران ذلك التقدير بنقيضه - كما أوضحناه - فكذلك الحال في المقام أيضاً.

وإذ لم تكن نتيجة الخطابين تمانع الاقتضاءَين في شيءٍ،[1] وأينَ القدرة على الخروج عمّا أُخذ عنواناً للموضوع عن القدرة على ما تعلّق الطلب به، وهل يُقضى العجب عن تخيّل أنّ الخطاب المترتّب بالضدين من ذلك.

وإن كان من قبيل الثاني، وتعلّق أحد الخطابين بموضوع الآخر فهذا أيضاً يتصوّر على وجهين:[2]

فتارة: يكون ذلك الموضوع بحيث يهدمه التكليف المتعلّق به بنفس خطابه، كما لو توجّه تكليفٌ ماليٌّ من مبدأ حصول الاستطاعة المالية إلى الموسم بصرف ذلك المال في مصرفٍ آخر، أو تعلّقت الزكاة الواجبة ولو في آخر لحظةٍ من عام التكسّب بما لولا تعلّقها به كان فاضلاً عن مؤنة تلك السَّنة ووجب الخُمس فيه، فإنّ كلاً من التكليف بالخُمس أو الحجّ وإن كان فعليّاً بحصول الربح في عام التكسّب أو الاستطاعة في أشهر الحجّ بالنسبة إلى وجوب المسير، إلّا أنّ اشتراط كلٍّ منهما في بقائه ببقاء ذلك العنوان إلى تلك المدّة يوجب عدم تكفّل شيءٍ منهما لحفظه والدفاع عنه حذو ما لا يتكفّل إيجابه في حدوثه، وإلّا لزم تقدّمه على موضوعه، و

---

١. من هذا الموضع ضاعت - و للأسف - و رقةٌ أو أكثر. و الذي يظهر ممّا أُفيد في تقريرات بحثه ﷺ أن قوله: و أين القدرة على الخروج عما أخذ عنواناً ... تتمةٌ لكلام ردّ ﷺ به على توهم مذكور فيما إذا كان موضوع أحد الخطابين أمراً اختيارياً لكنّه لم يتعلق به التكليف الآخر دفعاً او رفعاً، فانّ حكمه أن الخطابين حينئذٍ واقعان في عرضٍ واحد و يقتضيان طلب الجمع فان أمكن فهو و إلّا كانا متزاحمين، و التوهّم هو أن الموضوع المذكور بما أنه أمرٌ اختياري للمكلف فلا مانع من طلب الجمع و إن كان ممتنعاً لقدرته على التخلّص باختياره ترك ذلك الموضوع، و محصّل الردّ أن العبرة في صحة التكليف بالقدرة على المتعلق و لا يكفي القدرة على الخروج عن عنوان الموضوع، و في هذا الصدد قال ﷺ: و أين القدرة على الخروج عما أخذ عنواناً للموضوع عن القدرة على ما تعلق الطلب به، فراجع.

٢. يستفاد من هذه العبارة أن القسم الأول هو أن لا يتعلق أحد الخطابين بموضوع الآخر و أنه ايضاً يتصور على وجهين، و الظاهر - كما قد يستفاد من تقريرات بحثه ﷺ - أن أحد الوجهين هو أن يكون موضوع التكليف الآخر ممّا لا يصلح لتعلق التكليف به اصلاً كالبلوغ والوقت و الثاني أن يصلح لذلك لكن الخطاب الأول لم يتعلق برفع هذا الموضوع، فلاحظ.

رجع بالأخرة إلى تقدّمه على نفسه بمرتبتين، إذ مقتضى ترتّبه عليه هو كونه جارياً منه مجرى المعلول من علّته، فلو كان مقتضياً إيجابه في حدوثه أو حفظه في بقائه كان هو جارياً منه مجرى العلّة من معلولها، وإذ لا خفاء في امتناعه فلا يُعقل أن يزاحم التكليف بالحجّ لذلك الخطاب الماليّ الهادم بنفس توجّهه للاستطاعة، ولا التكليف بالخمس لوجوب الزكاة المخرج للربح عن كونه فاضل المؤنة، ويرتفع كلٌّ منهما بارتفاع موضوعه، ولا تصل النوبة إلى اجتماع الخطابين كي يُبحث عن كونه موجباً لزوم الجمع بين متعلقيهما أو غير موجبٍ له.

وأُخرى: بحيث يكون الخطاب المتعلّق بذلك الموضوع بعثاً على هدمه ودفعاً أو رفعاً له بامتثاله، دون نفس خطابه، كما لو حرمت الاقامة على مسافرٍ من فجر يوم الصوم إلى الزوال مثلاً، أو وجبت هي أو العدول عنها من الزوال إلى الغروب - بناءً على أنّ العبرة في القصر والاتمام بحال الأداء -، أو في أوّل جزءٍ منه - بناءً على القول الآخر -، ونحو ذلك ممّا يكون أحد الخطابين قد تعلّق بإعدام موضوع الآخر، فهذا هو الترتّب المبحوث عنه والمتنازع في رجوع فعليّتهما المترتّبة إلى إيجاب الجمع بين متعلقيهما وعدمه.

ولنبدأ أوّلاً بتنقيح ما هو مناط الطلب بالجمع بين الفعلين، ثُمّ نُتبعه بتوضيح ما يؤول إليه ترتّب الخطابين.

ومحصّل البحث في الأمر الأوّل هو أن لا خفاء في أنّ إيجاب الجمع بين الأمرين لكونه عبارةً عن الالزام بفعل أحدهما عند فعل الآخر، فليس الطلب بأحدهما عند الطلب بالآخر إيجاباً له إلّا إذا استلزمه، أو كان هو نفس مؤدّاه، ولا يكاد يُعقل ذلك إلّا إذا كانا بأحد وجهين:

إمّا أن يقيّد أحدهما بذلك كالقيام الواجب عند تكبيرة الإحرام، أو القراءة وغير ذلك، فيكون نفس مؤدّى الخطاب حينئذٍ إيجابه، سواءٌ قيّد هو أو متعلّقُهُ بذلك.

أو يكون كلٌّ منهما مطلقاً بالنسبة إلى حالتي فعل الآخر و تركه - كما هو المفروض فيما عدا الأخير من الأقسام - فإنّ الاقتران المذكور و إن لم يؤخذ قيداً لأحد الواجبين، ولا لوجوبه في شيءٍ منها، إلّا أنّ كلاً منهما بمعونة هذا الاطلاق يكون بعثاً على متعلّقه عند الاشتغال بالآخر في عرض كونه أيضاً كذلك، و يتحصّل الالتزام بالجمع بينهما من ذلك، و يكون لازماً عقليّاً لمجموع الاطلاقين.

أمّا إذا انتفى الاطلاق المذكور عن أحدهما، و قُيّد نفس خطابه الذى هو وجوب القصر مثلاً بترك الاقامة المفروض وجوبها، وكان هذا الترك شرطاً لوجوبه، إمّا في حدوثه لو في بقائه أيضاً بأحد ما تقدّم فيه من الوجهين - كما عرفت أنّه مفروض هذا القسم، و منه يكون الخطابان مترتّبين - فقد قيّد بنقيض ما عرفت أنّه مناط الطلب بالجمع، و يتبعه متعلّقه أيضاً في تقيّده به - كما هو الشأن في كلّ واجبٍ بالنسبة إلى شرط وجوبه - و يستحيل أن تُؤدّي فعليته عند فعلية التكليف بالاقامة إلى إيجاب فعله عند فعلها إلّا بأحد أمرين: إمّا بأن يتبدّل قيده المفروض تقيّده به إلى نقيضه، أو يتبدّل اشتراطه به إلى اطلاقه، فتستقيم حينئذٍ دعوى أنّ فعليّة الخطابين تستلزم لزوم الجمع بين متعلقيهما بهذا الخلف الواضح، وإلّا كانت متضمّنةً من وجوه المناقضة لعجائبها، إذ هو باعتبار اشتراط الواجب بما قيّد به وجوبه يكون من استلزام الشيء لنقيضه، و باعتبار اشتراط وجوبه به يكون من عليّة الشيء لأن يقترن معلوله بعلّة عدمه، فإن كان مع انعدام نفسه كان من عليّة المعدوم في فرض انعدامه للاقتران المذكور، و إن كان مع انحفاظه كان من اقتران الشيء بعلّة عدمه.

وإذ لم يُعقل أن يكون التكليف بالقصر مع فرض اشتراطه بترك الاقامة إيجاباً لفعله عند فعلها، لما فيه من الخُلف أو عجيب المناقضة ما قد عرفت، فلا يُعقل أن يكون خطاب الاقامة وحده إيجاباً له، إذ ليس إطلاقه بالنسبة إلى فعل القصر و تركه إلّا كإطلاقه

بالنسبة إلى سائرما لا مُلزم بفعله عند فعلها، وكما لا يعقل أن يكون هذا الاطلاق منتجاً وحده لزومَ الجمع، وإلّا كان إطلاق كلّ واجبٍ بالنسبة إلى المباحات إلزاماً بالجمع بينه و بين كلّ مباحٍ، فكذلك المقام أيضاً حذو النعل بالنعل، لاتحاد المناط - كما لا يخفى -.

وقد ثبتت الجهة الثانية أيضاً من ذلك، واتضح أنّه لمّا كان امتثال ما فرض الآخر مشروطاً بعصيانه إعداماً له، فلا يعقل أن يكون المطالَب بمجموع الخطابين في ذلك الجزء من الزمان المفروض توجّههما فيه سوى إشغاله بفعلٍ واحدٍ مترتّبٍ هو عبارةٌ أُخرى عن إعدام خطاب القصر مثلاً، وإلّا فامتثاله، لا إشغاله بكلا الأمرين من إعدامه وامتثاله كي يلزم من الخلف والمناقضة ما أوضحناه.

وهذا هو السرّ في امتناع مطلوبية الجمع مع وضوح إمكانه فيما قدّمناه من الأمثله، وكونه لغواً أو حراماً تشريعيّاً إذا أتى به بداعي أمره، ودورانه في مرحلة البقاء أيضاً مدار بقاء الاشتراط وارتفاعه، ففي مثال الصوم يمتدّ إلى الزوال وينتهي به، لأنّه منتهى الاشتراط، ويبتني في مثال القصر والإتمام على الخلاف في أنّ العبرة فيهما بحال الوجوب أو الأداء، لأنّ مرجعه إنّما هو إلى الخلاف في بقاء الاشتراط وارتفاعه.

وقد تحصّل من ذلك: أنّ الضابط فيما يستلزم من اجتماع الخطابين لزوم الجمع بين متعلقيهما عند إمكانه أو امتناعه، هو أن لا يكون أحدهما مشروطاً بما يصلح لرفعٍ أو دفعٍ والآخر بعثاً على ذلك، سواءٌ لم يكن في البين اشتراطٌ بذلك أو كان ولكن لم يكن الآخر بعثاً على ذلك، وقد عرفت أنّ منشأ ذلك وملزوم هذا اللازم هو عرضيّة الخطابين وإطلاق كلّ منهما بالنسبة إلى فعل الآخر وتركه. أمّا إذا كانا كذلك - كما عرفت أنّه ضابط الترتّب وملاك طولية الخطابين - فقد عرفت أنّ الاشتراط المُنتج لذلك يتقابل مع مناط الطلب بالجمع تقابل النقيضين، ويستحيل أن يؤدي اجتماعهما إلى إيجابه بهذا الاعتبار.

ومع الغضّ عن بداهة هذه المناقضة، والإغماض عن جميع ما قدّمناه برهاناً لميّاً على هذا الامتناع فاستحالة مطلوبية الجمع فيما تقدم من الأمثلة، ودورانها في مرحلة البقاء أيضاً مدار بقاء الطولية أو تبدّلها إلى العرضية أوضح برهانٍ إنّي على ذلك. ولجريان هذه الفروع في باب السّفر والاقامة مجرى الضروريّات الفقهيّة، وكون الخطاب المترتّب في العرفيات - عند عدم الطلب بالجمع إما لتعذّره، أو لخلوّه عن الملاك وكونه واحداً طولياً - فوق حَدّ الإحصاء، فلو عُدّ امتناع أن يؤدّي الخطاب المترتّب إلى إيجاب الجمع ضرورياً لم يكن مجازفةً وكان في محلّه.

وإذ قد تمهّد ذلك، اتّضح أنّ ارتفاع غائلة التمانع بترتّب غير الأهمّ على عصيانه - وإن خالف فيه مَن خالف - ولكنّه من الوضوح بمكانٍ لا يليق ذلك، إذ بعد أن كان موجب التمانع هو امتناع الجمع، والملزم به هو إطلاق كلا الخطابين - كما أوضحناه - فليس عجز المكلف عمّا يؤدّي إليه الاطلاق المذكور موجباً إلّا سقوطه، ولا أهميّة أحدهما إلّا مُعيّنةً لأن يكون السقوط من الجانب الآخر - كما قد عرفت -. وإذ كان إطلاق غير الأهمّ هو الساقط بالتزاحم، فيكون الاشتراط المنتج ترتّب الخطابين هو النتيجة المتحصّلة عن اشتراط التكاليف بالقدرة على متعلقاتها بلا حاجةٍ إلى قيام دليلٍ آخر على ذلك، ويكون هو كوجوب القصر مثلاً والأهمّ بعينه كإيجاب الاقامة إذا عرض ما يقتضيه، وينحصر الفارق في البين بإمكان الجمع وامتناعه، وظاهرٌ أنّه ممّا لا يعقل فارقاً، وكيف يُعقل أن يختلف مؤدّى الخطاب المترتّب في الصورتين، أو يكون نفس امتناع الجمع مقتضياً إيجابه، أو رافعاً للمناقضة التي بين الطلب به و بين الاشتراط بالترك المتقوّم به ترتّب الخطابين؟

وهل يُقضى العجب عن تخيّل أنّ امتناع مطلوبية الجمع عند إمكانه، أو على فرض المحال عند امتناعه، لا يكشف عن عدم استلزام الخطاب المترتّب للطلب به،

وإنّما يكون محذوراً موجباً لامتناعه من أصله لأنّه يستلزم إيجابه، ويستحيل امتثاله؟

وأعجب من ذلك تخيّل كونه إشكالاً آخر يختصّ به الأمر المترتّب بالضدين، زعماً بأنّ ترتّب الخطابين يخصّ هذا الباب، ويكون إيجاباً للجمع، ولو فرض محالاً ذلك لم يكن مراداً، ولا وقع امتثالاً لأمره.

وليت شعري هل يجري مطلوبيّة الشيء من الطلب به إلّا مجرى الانفعال من الفعل؟

وهل امتناع الامتثال الناشئ عن عدم مطلوبية ما يصدر عن المكلف إلّا عبارةٌ أُخرى عن عدم الطلب به؟

وهل دعوى امتناع الخطاب المترتّب من أصله بتخيّل استلزامه لهذا المحذور، أو تخصيصه بذلك الباب إلّا من عجيب الغفلة عمّا عرفته من الخطابات الترتيبيّة في فروع السفر والاقامة إذا عرض ما يقتضي وجوبها أو حرمتها؟ فهل سبيلٌ لأن يُدّعى امتناع ما يوجب ذلك، أو يتحصّل حينئذٍ من اشتراط وجوب القصر بتركها أو الإتمام وكذلك الصيام بفعلها غير ترتّب الخطابين؟ وبماذا يمكن الالتزام حينئذٍ سوى فعليّتهما معاً عند عصيان خطاب الاقامة، وامتناع مطلوبية الجمع - كما أوضحناه -.

ومن هذا القبيل أيضاً لو توجّه خطابٌ ماليٌّ يهدم بامتثاله دون نفس خطابه لموضوع وجوب الخمس مثلاً أو الزكاة بعد تعلّقه وقبل استقراره كما إذا توجّه قبل انقضاء عام التكسب أو في الشهر الثاني عشر من حول الزكاة، ولم يكن كالزكاة المفروضة أو النذر المعيّن متعلّقاً بالعين كي يهدمه بنفس خطابه - حسبما حُقّق في محلّه من امتيازما يتعلّق بالعين عمّا يكون تكليفاً في الذّمة بذلك -. فإنّ اجتماع الخطاب المذكور مع التكليف بالخمس أو الزكاة المتوقّف استقراره على بقاء الربح أو النصاب مِلْكاً طلقاً لمالكه إلى انقضاء ذلك العام، ينتج ترتّب كلّ منهما على عصيان

ذلك الخطاب، إلى غير ذلك ممّا يُظفر عليه بالتتبع في خلال الأبواب ويندرج فيما أوضحناه ضابطاً لترتّب الخطابين، وهو اشتراط أحد الخطابين بم يصلح لرفع أو دفع وتعلّق الآخر بذلك، فهل يبقى مجالٌ بعد ذلك للتشكيك في إمكانه بعد الوقوع؟ أو لدعوى كونه إيجاباً للجمع، مع ما عرفت من وجوه امتناعه وكونه في الموارد المذكورة من الضروريّات الفقهية؟ وهل يُعقل أن يبقى تدافع الخطابين في محلّ البحث بحاله بعد ارتفاع علّته؟

فإن قلت: هل التمانع إلّا ناشئاً عن فعليّة الخطابين، وتضادّ متعلقيهما، و المفروض اجتماع الأمرين، فكيف يُعقل أن لا يطرد كلٌّ منهما الآخر؟ وهل يُعقل أن يكون عدم الطلب بغير الأهمّ - على تقدير الاتيان به - موجباً لأن لا يزاحمه ذلك الغير عند اجتماعهما في تقدير عدمه، مع ما هما عليه من المطاردة لمكان المضادّة بين المتعلقين؟

قلت: ليس ما ذُكر هو تمام علّة الطرد والتدافع، وإنّما جزؤها الأخير الموجب له هو إطلاقهما الذي بمعونته يكون كلٌّ منهما بعثاً على متعلّقه حال الاشتغال بالآخر، و منه يتولّد الطلب بالجمع، وعنه ينشأ الطرد والتمانع - كما أوضحناه -. وبعد ما ارتفع موجبه بسقوط أحد الإطلاقين وامتنع أن يكون الآخر وحده إيجاباً له، فبأيّ موجبٍ يبقى التمانع بعد ارتفاع علّته؟، وأين غير الأهمّ بعد اشتراطه بتركه عن مزاحمة الخطاب المقتضي لإعدام موضوعه والدفاع عنه؟ وهل تكفّله لحفظ موضوعه في حدوثه أم بقائه وكونه مقتضياً إيجابه إلّا من وادٍ واحدٍ؟ والموجب لامتناع أحدهما و هو لزوم تقدّمه على نفسه بمرتبتين هو الموجب بعينه لامتناع الآخر - كما قدّمناه -.

وعلى هذا يبتني تقدّم الأمارات والأُصول بعضها على بعض، وهو أساس كلّ حكومة، ومن هنا يكون الترتّب المبحوث عنه جارياً في باب التزاحم مجرى

الحكومة في باب التعارض، ولوكان أحد الخطابين هادماً بنفس خطابه لموضوع الآخر كان جارياً مجرى الورود - كما بيّناه -.

فإن قلت: هب أنّ غير الأهمّ يخرج باشتراطه بتركه عن كونه دافعاً له عمّا يقتضيه، لكن الأهمّ لا يخرج بقصر إطلاق غيره عن كونه طارداً لذلك الغير عند فعليّته بحصول شرطه، كما كان صارداً له عند إطلاقه، ويكفي الطرد من أحد الجانبين في امتناع الخطابين.

قلت: بعد أن تبدّلت عرضيّة الخطابين بالاشتراط المذكور إلى الطولية فدعوى بقاء الأهمّ على ما كان عليه من طرد غيره مدفوعة:

أوّلاً: بأنّ هذا الطرد لم يكن لمعاندةٍ بينهما أو مناقضة، ولا لتقيّد ذلك الغير بعدم التصادف بما هو أهمّ منه كي يعمّ أطواره، وإنّما كان معلولاً لتدافع الاقتضاءين وكان هو ناشئاً عن ايجاب الجمع وهو عن اطلاق الطرفين. وإذ سقطت العلّة الأُولى وارتفعت معلولاتها المترتّبة عليها بذلك، وخرج غير الأهمّ عن كونه دافعاً له عمّا يقتضيه من إعدام موضوعه فبأيّ موجب يكون الأهمّ طارداً له؟ ولوكان طارداً ما لا يزاحمه ولا يدفعه عن اقتضائه كان طارداً حينئذٍ لكلّ خطاب.

وثانياً: بأنّ طرد أحد الخطابين للآخر لمّا كان في باب التزاحم عبارةً عن كونه بشاغليّته التشريعية واقتضائه شاغلاً عمّا يزاحمه، ودافعاً له عن اقتضائه فلا يكاد يُعقل ذلك إلّا مع تدافع الاقتضاءين وتواردهما على قدرة المكلف، ومع خروج أحدهما بترتّبه على الآخر عن هذا الشأن يخرج هو أيضاً بعين خروج صاحبه عن هذه الصلاحيّة ويمتنع أن يكون طارداً له، مضافاً إلى أنّه لا موجب له - كما قد عرفت -، فكما أنّه لا يُعقل أن يتقدّم غير الأهمّ على نفسه ويكون في رتبة ما هو العلّة لموضوعه كي يدفع الأهمّ عمّا يقتضيه من إعدام ذلك الموضوع، فكذا لا يُعقل

أن يتنزّل هو أيضاً عن كونه طلباً بإعدامه و يكون بعثاً على تقديره في عرض غيره كي يدفع ذلك الغير عمّا يقتضيه و يكون طلباً بالشيء على تقدير نقيضه و يلزم من المحال ما قد عرفت.

و بالجملة فدعوى بقاء الأهمّ على ما كان عليه من طرد غيره مع امتناع التدافع أوضح امتناعاً من دعوى بقائه مع الترتّب و الطولية. فلعلّ أن يكون الخلط فيما يقتضيه ترتّب الخطابين من طرد أحدهما لموضوع الآخر بين أن يكون هو الطارد له بنفس خطابه - كما عرفته في القسم الأوّل من القسمين - أو يكون بعثاً على طرده و هدمه - كما هو ضابط الترتّب بين الخطابين - هو الذي أوهم ذلك، فلا تغفل.

و ثالثاً: بأنّ موجب التمانع في المقام لمّا كان هو امتناع الجمع و لم يكن العجز عنه موجباً سوى سقوط ذلك الاطلاق المستلزم ايجابه، فترتّب غير الأهمّ على عصيانه هو أقصى ما يقتضيه هذا التمانع، و بعد ما ارتفع المحذور به و خرج الخطابان عن استلزامهما للطلب بالجمع بذلك فأين ما يوجب مزاحمةً أُخرى و طرداً آخر؟

فإن قلت: كيف لا يلزم ارادة الجمع مع كون الأهمّ مراداً في هذه المرتبة، و المفروض حصول شرط الآخر أيضاً و صيرورته مراداً بذلك، فلو لم يكن كلٌّ منهما طلباً بمتعلقه لم يكن خطاباً فعليّاً و هو خلفٌ، و هل ينشأ لزوم الجمع إلّا عن ذلك؟

قلت: - بعد النقض بما تقدّم من الأوامر الترتبيّة في ممكني الجمع مع بداهة عدم الطلب به - كما أوضحناه - و الغضّ عمّا في دعوى كون الأهمّ مراداً في هذه المرتبة من الخلط بين تعلّقه بهدم ذلك التقدير أو انحفاظه فيه بإطلاقه المستحيل، كما تقدم بيانه - فلا يخفى ما في توهّم أنّ فعليّة الخطابين في زمانٍ واحدٍ يستلزم ارادة الجمع بين متعلقيهما كيفما كانا، من ابتنائه على أحد أُمورٍ

إمّا على الخلط بين أن يرجع اشتراط التكليف بشيءٍ إلى موضوعيّته له - على الوجه الذي حَرّرناه - أوكونه من قبيل العلل والوسائط الثبوتية.

أو على الغفلة عمّا يصلح من شرائط التكليف للدفع أو الرفع المستتبع لارتفاع حكمه - حسبما بيّناه -.

أو على قياس ماكان أحد الخطابين المفروض اجتماعهما متعلّقاً بإعدام موضوع الآخربما إذا تعلّق بفعلٍ أوترك آخرأجنبيٍّ عنه.

وبالإحاطة بما قدّمناه في تنقيح كلّ واحدٍ منها ترتفع الشُّبهة بحذافيرها - إن شاء الله تعالى -.

ويزيده وضوحاً أنّه لا خفاء في أنّ مناط كون القضية من المنفصلة المانعة للجمع هوكونها متضمّنةً للحكم بتنافي النسبتين وضعاً سواءٌ تنافيا رفعاً أم لا، وسواءٌ عُلّق ثبوت إحداهما على انتفاء الأُخرى أم انعكس الامر. وإذ لا خفاء في جريان النسبة الطلبية أيضاً مجرى الخبرية في الانقسام إلى ما يكون كالحملية تارةً، وينتج الوجوب المطلق من كلّ جهةٍ، وما يكون كالشرطية المتصلة أو المنفصلة بأقسامهما أُخرى، ويتحصّل اشتراط الوجوب بأقسامه من ذلك، فلا خفاء في أنّ الشرطية المنتجة ترتّب الخطابين هي الجارية مجرى المنفصلة المانعة للجمع في الخبرية، و يكون امتناع الطلب بالجمع حينئذٍ هو مقتضى نفس هذا التعليق، ويمتنع مطلوبية الجمع بين القصروالاقامة مثلاً وكذا بقية الأمثلة من ذلك.

وبالجملة فالخطاب المترتّب وإن كان فعليّاً في رتبة التلبّس بعصيان المترتّب عليه - كما هوالشأن في أشباهه - لكن حيث إنّه لم يخرج بفعليته عن صلاحية الدفع أو الرفع بانعدام موضوعه، وكان المترتّب عليه بعثاً على ذلك، فيستحيل أن يتحصّل من اجتماعهما لزوم امتثالين، سواءٌ أمكن أوامتنع ذلك - كما أوضحناه -. و

الغفلةُ عن عدم خروج الخطاب المترتّب بعفليته عن هذه الصلاحية وكون المترتّب عليه طلباً بإعدامه الصالح هو له هي المُزلّة للأقدام والموهمة أنّ لزوم الجمع بين المتعلقين هو الذي تقتضيه فعلية الخطابين، فلا تغفل.

فإن قلت: هَب أنّ ترتّب الخطابين يوجبُ التفصّي عن ايجاب الجمع بين الضدّين، لكن لو التزمنا بتعدّد العقاب عند عصيانهما أجمع عاد المحذور، وكان الجمع المفروض عدم مقدوريته واستحالة الطلب به هو المعاقب على تركه، وإلّا خرج الخطاب المترتّب عن صلاحية كونه - بمعونة ما يستعقبه من الثواب أو العقاب - باعثاً مولويّاً على الاتيان بمتعلقه ويمتنع أن يكون مولويّاً بهذا الاعتبار ويكون سبيله حينئذٍ سبيل الأوامر الارشادية لا محالة، ويُحمل ما لا سبيل إلى إنكاره من الأوامر الترتّبية في العرفيّات على ذلك.

قلت: ما ذُكر من استلزام تعدّد العقاب لأن يكون المعاقَب عليه هو ترك الجمع الغير المقدور مدفوعٌ.

أوّلاً: بالنقض بالأوامر الكفائية التي يُعاقب جميع المكلفين على عصيانها مع امتناع أن يصدر الواجب عمّا عدا الواحد منهم. وكذا فيما تعاقبت الأيادي على العين المغصوبة بالنسبة إلى كلّ مَن ردّ العين، والغرامة التي لا يستحقّها المالك إلّا غرامةً واحدة لا يمكن أن يستوفيها إلّا من أحدهم، وغير ذلك ممّا يكون التكاليف المتعدّدة المتوجّهة إلى مكلفٍ واحد أو المتعدّدين بحيث يتعدّد عصيانها ولا يقبل إلّا طاعةً واحدة يرتفع بها موضوع البقية، فلو كان تعدّد العقاب عند تعدّد العصيان مستلزماً لأن يكون المعاقَب عليه هو ترك الجمع، أو كانت القدرة على ما يعاقَب عليه متوقّفةً على مقدوريته امتنع في جميع ذلك.

وثانياً: بالحَلّ، لأنّ مرجع هذه الدعوى:

إن كان إلى دعوى أنّ المعاقَب عليه حينئذٍ هو ترك الجمع، كان ممّا لا يليق بأن يُصغي إليها أصلاً، و هل يُصغى إلى دعوى أنّه يعاقَب على غير ما يُطالب به، و أنّ تارك الصلاة و الصيام يعاقَب على ترك الجمع بينهما دون نفس الفرضين؟

وإن رجعت إلى دعوى أنّ القدرة على ما يعاقب عليه متوقّفةٌ على مقدوريته، فهي أيضاً تتلو السابقة، لأنّ المناط في مقدورية كلّ عصيانٍ و اختيارية آحاده الصادرة عن الواحد أو المتعددين هو أن يكون كلٌّ من طرفي الفعل و الترك - المنتزع عصيان ذلك الخطاب و طاعته عنهما - بيده صادراً ذلك الفعل أو الترك عنه باختياره و إرادته، و واضحٌ أنّ الخطابين المتوجهين إلى مكلّفٍ واحدٍ فضلاً عن المتعدد ليسا خطاباً واحداً كي يقابل عصيان المجموع بطاعته و تكون القدرة عليه كذلك هي مناط المقدورية و استحقاق تعدّد العقوبة، و إنّما يكون كلٌّ منهما خطاباً أجنبيّاً هو و طاعته و عصيانه عن الآخر.

ولو سُلّم أنّ الجمع بين العقابين يتوقّف على مقدورية الجمع بين العصيانين - مضافاً إلى مقدوريّة كلّ منهما، و إلّا كان عقاباً على غير المقدور - فأقصى ما يقتضيه ذلك هو لزوم مقدوريّة الجمع في الترك الصادر عن الواحد مثلاً أو الاثنين، لأنّه هو الذي يقع الجمع في العقاب بإزائه في مقابل انفراده، و ظاهرٌ أنّه عين مقدوريّة كلّ من التركين، و أين هو عن ترك الجمع، و هل بينهما إلّا بُعد المشرقين، و هل يُعقل أن يكون الجمع بين القصر و الاقامة المفروض وجوبها و كذا بقية ما تقدّم من أمثلة الخطاب المترتّب في ممكني الجمع لغواً أو حراماً تشريعياً و مع هذا يكون هو المعاقَب على تركه، أو يكون التمكن منه مصحّحاً للعقاب على ما هو أجنبيٌّ عنه؟

ولعلّ أن يكون الخلط فيما يُخرج الجمع بين العقابين عن كونه عقاباً على غير المقدور بين أن يكون هو القدرة على الجمع في الترك، أو القدرة على ترك الجمع هو الذي أوجب هذا الوهم، فلا تغفل.

فإن قلت: سلّمنا سلامة الخطاب المترتّب عن جميع ما تُخيّلَ محذوراً موجباً لامتناعه، لكن مجرّد الإمكان لا يكفي في الوقوع ما لم يقم عليه دليلٌ، وإذ ليس فليس.

قلت: قد تبيّن ممّا حَرّرناه ضابطاً لتشخيص ما يكون من تنافي الحكمين موجباً لتعارض الدليلين الحاكي كلٌّ منهما عن ثبوت مؤدّاه في نفس الأمر على نهج القضايا الحقيقية، وما يرجع منه إلى تزاحمهما في الفعليّة المترتبة على الثبوت بذلك الوجه بعد عدم التنافي في تلك المرحلة، أنّ التنافي الناشئ عن تضادّ المتعلقين إن كان دائميّاً والمضادّة بينهما نوعيّاً كالجهر والاخفات وما أشبه ذلك، كان هذا من قبيل الأول ولم يكن له مساسٌ بباب التزاحم أصلاً، وإنّما يكون من هذا الباب لو كانت المضادّة والتنافي مصادفةً اتفاقية يصلح بها لأن يكون أحد الخطابين تعجيزاً مولويّاً عن الآخر، ويكون سقوط الساقط رفعاً للحكم برفع موضوعه كما هو الشأن فيما كان من تزاحم الحكمين، لا رفعاً له عن موضوعه كما إليه يرجع النتيجة المتحصّلة من تخصيص أحد الدليلين بالآخر أو ترجيحه عليه - حسبما استوفينا الكلام فيه -.

وظاهرٌ أنّ المطالبة بالدليل إنّما تحسن في القسم الأوّل، فإنّ مجرد الإمكان لا يكفي في مشروعية الطلب بما لم يقم دليلٌ على تشريعه، ولو لم يتعلّق خطابٌ بضدّه ولم يتوقّف الطلب به على ترتّب خطابه، فكيف بما إذا توقّف على هذه المؤونة.

وهذا بخلاف ما كان من قبيل الثاني، إذ بعد أن كان تشريع الخطابين بإطلاقهما الشامل في حدّ نفسه لمورد التزاحم وكذا فعليّة ملاكيهما عنده هو المفروض، وكانت النتيجة المتحصّلة من اشتراط التكاليف بالقدرة على متعلقاتها هو ترتّب الخطابين - كما أوضحناه - فما الذي يفتقرُ اثباته على اقامة دليلٍ آخر عليه كي يُطالب به؟

وهل الدليل على الطلب بغير الأهمّ مشروطاً بالقدرة عليه إلّا دليلاً على ترتّبه عند التزاحم على عصيانه؟

هذا، مضافاً إلى كفاية إحراز الملاك من إطلاقه الشامل في حدّ نفسه للمقام في استقلال العقل بالخطاب المترتّب، واستكشافه بطريق اللمّ من ملاكه.

نعم، لو أُخذت القدرة شرطاً شرعيّاً لأحد المتزاحمين في لسان الدليل المسوق للتأسيس، كشف ذلك عن دخلها في ملاكه - حسبما تقدّم السرّ فيه -، وكانت قضية التزاحم حينئذٍ سقوطه خطاباً وملاكاً، ويفتقر الخطاب المترتّب في هذا القسم على قيام الدليل عليه، وكان ملحقاً من هذه الجهة بالقسم الأوّل - كما سيجيءُ توضيحه -.

وقد تبيّن من ذلك: أنّ التنافي الناشئ عن تضادّ المتعلقين على أقسامٍ ثلاثة، وامتازما يفتقر فيه الخطاب المترتّب على قيام الدليل عليه عمّا هو غنيٌّ عنه بذلك.

وليكن هذا آخر ما أردنا تحريره في المسألة الأُولى من المسائل الأربع التي عقدناها للبحث عن جواز الخطاب الترتّبيّ وامتناعه، ولنختم الكلام في هذه المسألة بالتنبيه على أُمورٍ:

الأوّل:

هذا آخر ما برز من قلمه الشريف ﷺ في الترتّب، والحمد لله أوّلاً وآخراً والصلاة على نبيّه وآله الطاهرين.



رسالتان فقهيتان

١- رسالةٌ في حكم تعدّد الأيدي الضمانية

٢- رسالةٌ في بيان حقيقة الإقالة

رسالةٌ
في حكم تعدد الأيدي الضمانية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل صلواته وتحيّاته على أشرف الأوّلين والآخرين محمد وآله الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم أبد الآبدين.

لو تعدّدت الأيدي الضمانيّة على المال المغصوب فتارةً تكون متقارنة، وأُخرى متعاقبة، فهنا مسألتان:

[المسألةُ] الأُولى: في الأيدي المتقارنة

ونخبة الكلام فيها هي أنّها لا تخلو إمّا أن يكون بعضها ضعيفاً مقهوراً في قبال الأخرى كالجالس على البساط المغصوب في يد الجائر القاهر() والداخل على دار كذلك ونحو ذلك، أو يكون كلّ منها مستولياً على المال في عرض الآخر بحيث يكون الاستيلاء المالكي قائماً بالمجموع، وهذا أيضاً يتصوّر على وجهين:

فتارةً: يكون القهر على المالك والاغتصاب منه قائماً بالمجموع بحيث لو انفرد

كلّ واحدة منها كانت قاصرة عن رفع يد المالك والقهر عليه فتكون كلّ واحدة منها كالجزء من العلّة في كِلتا مرحَلَتي الشأنيّة والفعليّة.

وأُخرى: تكون كلّ واحدة منها تامّة في القهر على المالك والانتزاع منه وإن لم تكن بالنسبة إلى الأُخرى كذلك.

فتكون حينئذ كاجتماع العلل التامّ [التامّة] كلّ واحدة منها في العلّيّة الشأنيّة، فالأقسام ثلاثة؛

أمّا القسم الأوّل فالظاهر عدم الإشكال في خروج اليد الضعيفة عن كونها ضمانيّة بالكلّيّة وليست موضوعاً لحكمٍ سوى الحرمة التكليفية سواء اجتمعت مع يَد المالك أو اليد العادية، وقد تعرّض الفقهاء لحكم هذا القسم في مسألة السكنى مع المالك.

كما أنّ الظاهر عدم الإشكال في مضمونيّة المال على المجموع في الصورة الثانية بنسبة واحدة كما في نظائر المقام، فكما أنّه لو تقارنت الأيدي في حيازة مباحٍ كان ذلك المباح مشاعاً بين الجميع، ولو تداعيا داراً بأيديهما يحكم عليها بالتنصيف، ولو أقام كلّ منهما بينةً على أنّها له كانت بيّنة كلّ منهما بالنسبة إلى نصفها المشاع بيّنة الداخل، وبالنسبة إلى النصف الآخر بيّنة الخارج، ويتفرّع على ذلك من الفروع ما لا يهمّنا الآن تحريره، فكذلك المقام أيضاً حذو النعل بالنعل، فإنّ سببيّة اليد للضمان فيما نحن فيه كسببيّتها لتملّك المباح وكاشفيتها عن المِلك، والجميع من وادٍ واحدٍ.

وإنّما الإشكال والكلام في القسم الثالث؛ فالمحكي عن الشهيد الثاني ﷺ هو الحكم بضمان كلّ واحدةٍ منها للمال كلّه وتخيّر المالك في الرجوع إلى مَن شاء منهم، والعبارة المحكيّة عنه وإن كانت شاملة للقسم السابق أيضاً ولكن القرائن السياقيّة تشهد بأنّ محطّ نظره هو خصوص هذا القسم، بل لا يبعد القطع بخروج القسم السابق عن موضوع كلامه، وظاهر العبارة وإن كان هو المسلّميّة والمفروغيّة

عمّا أفاده من التخيير المذكور، لكن الذي يقتضيه التحقيق هو مضمونيّة المال على جميع الضمناء بنسبة واحدة في هذا القسم أيضاً كما في سابقه؛

أمّا أولاً: فلأنّ المناط في سببيّة اليد للضمان بمقتضى الحديث المبارك هو فعليّة الاستيلاء والأخذ من المالك دون شأنيّته بل ليس فيه ما يمكن أن يتوهّم منه شائبة الدلالة على كفاية الشأنيّة في ذلك، وكما أنّه لو اجتمعت العلل التامّة [التامّة] كلّ واحدة منها في العلّية على معلول واحد كان كلّ منها جزءاً من العلّة فعلاً، ويستحيل أن تكون تمام العلّة فكذلك المقام أيضاً حذو النعل بالنعل، فمجموع الأيدي يد واحدة على المال فعلاً ولكلّ واحدة منها شأنيّة أن يكون [تكون] يداً عليها لولا الأُخرى ولا أثر لهذه الشأنيّة أصلا، وهذا من الوضوح بمكان.

وأمّا ثانياً: فلأنّه لو سلّم كون الضمان مترتّباً في لسان الدليل على الشأنيّة المذكورة فأقصى ما يقتضيه ذلك أنّه لو اجتمعت مع المالك يدٌ كذلك كان هو ضامناً للمال كلّه كما يحكى القول به إذ ليس يد المالك أيضاً كذلك مزاحماً لحكم الضمان أصلاً، أمّا إذا اجتمعت مع يد ضمانيّة أُخرى فامتناع مضمونيّة مال واحد على المتعدّدين في عرض واحد واستحالة استحقاق المالك للغرامات المتعدّدة يوجب التزاحم لا محالة، وظاهرٌ أنّ قضية التزاحم في أبواب التكاليف وإن كانت هي التخيير مع انتفاء الأهمّيّة لكنّه في المسبّبات الوضعيّة لا سبيل إلى التخيير فيها أصلاً، كيف ومورد التخيير هو الأمر الاختياري وظاهرٌ أنّ الضمان وأشباهه بمعزل عن دخل الاختيار فيه فكيف يعقل فيه التخيير؟

وبعبارة أوضح: لو كانت اليد العادية سبباً لتسلّط المالك على تضمينها أمكن التخيير فيه، أمّا نفس الضمان واشتغال الذمّة فليس منوطاً بإرادة المالك واختياره كي يعقل فيه التخيير وبالجملة فعند توارد الأسباب المتعدّدة على مسبّبٍ وضعي لا يقبل التعدّد إمّا أن تبطل الأسباب كلّها وتسقط عن السببيّة بالكلّيّة لمكان التنافي كما

في العقود المتقارنة الواردة على متعلّق واحد، أو يخرج كلّ واحد منها عن الاستقلال في السببيّة إلى الجزئيّة ويتحصّل سببٌ واحد من المجموع ويوزّع عليه المسبب المذكور كما في المقام ونظائره ، ولا ثالث في البين حسبما أوضحناه في باب تزاحم الحكمين، وبيّنا ضابطة القسمين ولا مساس للتخيير بباب المسبّبات الوضعيّة أصلاً.

وأما ثالثاً: فلأنّا لو أغمضنا عن عدم تعقّل التخيير في المقام ونظائره من الوضعيّات التي لا دخل للاختيار فيها فمقتضى كون المسبّب الوضعي متساوي النسبة إلى جميع أسبابها [أسبابه] المتقارنة هو ترتّبه عليها بنسبةٍ واحدة ولو مع دخل الاختيار فيها كما في باب تعارض البيّنات، فإنّه وإن أمكن تخيير الحاكم في الحكم بمقتضى ماشاء منها لكن لمّا كانت سببيّة البيّنة للحكم بمقتضاها متساوية النسبة إلى جميعها كانت قضيّة ذلك هي الحكم بمقتضى المجموع بتلك النسبة المتساوية، فكيف بنظائر المقام ممّا لا دخل للاختيار فيها أصلاً؟

وبالجملة، فليس تعدّد موجبات الضمان باليد إلّا كتعدّد موجباته بالإتلاف، وكما أنّه لا يفرق في توزيعه عليها بين صُورَتَي استقلال كلّ واحدة [واحدٍ] منها في سببيّته للإتلاف وعدمه بل لم ينقل احتماله فضلاً عن القول به عن أحدٍ فكذلك المقام أيضاً حذو النعل بالشغل، فتدبّر.

المسألةُ الثانية: في الأيدي المتعاقبة

وقد تسالموا فيها على أمور:

الأوّل: ضمان كلّ واحدٍ منها لكلّ المال ومنافعه وأوصافه المضمونة كما لو كانت منفردة ولم يكن له سابق ولا لاحق أصلاً.

الثاني: تخيير المالك في الرجوع إلى مَن شاء منهم بعضاً وكلّاً عيناً ومنفعةً

ووصفاً، فإن شاء أخذها جميعاً ممّن شاء منهم، وإن شاء فرّقها عليهم وسقوط حقّه بأخذ غرامة واحدة من مجموع السلسلة بأيّة كيفية.

الثالث: استحقاق كلّ سابق بعد أداء الغرامة أن يرجع بها إلى لاحقه بلا واسطة أو معها إذا لم يكن في البَين غرور واستقرار الضمان على من تلف المال عنده، ومع الغرور ينعكس الأمر ويستحقّ كلّ لاحق مغرور أن يرجع إلى سابقه الغارّ بلا واسطة أو معها، ويستقرّ الضمان إلى أوّل السلسلة التغريريّة، وهذه هي عمدة ما تسالموا عليه في هذا الباب، وفيها إشكالات عويصة:

الأوّل: كيف يعقل ضمان المتعدّدين لمضمون واحد لا يقبل التعدّد ضماناً مطلقاً تعيينيّاً غير مقيّد بقيد أصلاً، وهل هو إلّا مثل أن يكون الشخص الواحد في زمان معيّن في مكان كذلك ويكون هو في ذلك الزمان بعينه في مكان آخر، بل لولم يكن الضمان من باب الوضع واشتغال الذمّة وكان نظير نفقة الأقارب من مجرّد التكليف امتنع أن يتوجّه التكليف بما لا يقبل التعدّد إلى المتعدّدين إلّا كفائيّاً لا عينيّاً.

الثاني: كيف يجتمع ذلك مع تخيير المالك في الرجوع إلى من شاء منهم وسقوط حقّه بأخذ غرامة واحدة من مجموع السلسلة على الوجه المتقدّم بيانه، وهل عينيّة الضمان وتخييريّة حكمه المترتّب عليه إلّا من الجمع بين المتنافيين.

الثالث: إنّ السابق إذا أدّى الغرامة فقد أدّى ما اشتغلت به ذمّته وكان مكلّفاً بأدائه، فما معنى استحقاقه لأن يرجع بما أدّاه إلى لاحقه، وبأيّ موجب يحدث له هذا الحقّ بأداء ما كان يلزمه أداؤه، وهل صدر من اللّاحق تسبيب لضمانه أو استيفاء لما اغترمه في تفريغ ذمّته، أو أنّ هناك موجب [موجباً] آخر لحدوث هذا الاستحقاق خارج [خارجاً] من البابين؟ فهذه عمدة ما في المقام من عويص الإشكالات. وقد تصدّى المحقّقون لدفعها ولكنّا لم نعثر على ما يفي بذلك ولا يتضمّن محذوراً أو محاذير

أما الإشكال الأوّل فقد ذكر في دفعه وجوه:

الأوّل: ما سلكه في الجواهر، وحاصله اختصاص اشتغال الذمّة بِمَن تلف المال عنده واستقرّ عليه ضمانه، أمّا من عداه فخطابه بأداء الغرامة شرعي لا ذمّي، وإلى هذا يرجع ما اصطلح عليه بعض من عاصرناهم من الفرق بين الذّمّة والعهدة وإرجاع الخطاب بأداء الغرامة بالنسبة إلى من استقرّ عليه الضمان من القسم الأوّل، وبالنسبة إلى غيره من الثاني، وهذا هو عين ما في الجواهر بتغيير في العبارة، وقد أورد عليه شيخنا أُستاد الأساتيد نوّر ضريحه بما لا يمكن الذبّ عن شيء منه، فليراجع.

الثاني: ما أفاده شيخنا ﷺ وأطال الكلام في تقريبه، ولا يستفاد منه محصّل سوى كون الضمان في المقام نظير الواجب الكفائي، ومع أنّه ﷺ أفاد في دفع الإشكال الثالث ما يغني عن هذا التجشّم فلقد أطالَ الكلام في التنظير المذكور بلا خوض منه نوّر ضريحه ولا في تنقيح أنّ الوضع واشتغال الذّمّة كيف يتصوّر أن يكون كفائيّاً، ولا في توضيح أنّه بعد فرض إمكانه ثبوتاً في مرحلة الإثبات كيف يمكن أن يستفاد الضمان العيني تارةً والكفائي أُخرى من دليلٍ واحد وينحلّ الحكم الواحد العام إلى العيني بالنسبة [إلى] بعض أفراد موضوعه وإلى الكفائي بالنسبة إلى البعض الآخر؟ والعجب أنّه شدّد النكير على ما أفاده صاحب الجواهر بامتناع استفادة الحكمين المتغاير نوعهما من دليلٍ واحد ومع ذلك فقد تشبّث هو أيضاً في التفصّي عن الإشكال بما أوضح امتناعه، ولا ينطبق على ما هو المتسالم عليه أيضاً من تخيير المالك في الرجوع، كما لا يخفى. ولا يهمّنا إطالة الكلام في الإيراد على ما أفاده.

الثالث: ما يظهر الركون عليه عن بعض من عاصرناهم، وتحريره هو أن مقتضى ما يدلّ على سببيّة اليد للضمان وإن كان مضمونيّة المغصوب على كلّ واحدٍ ممّا تعاقبت عليه من الأيدي، لكن قضيّة وحدة المضمون وامتناع تعدّد ضمانه هو

التزاحم كما تقدّم، ويؤل إلى التخيير كما هو الشأن في جميع ما يتزاحم فيه الحكمان، وهذا الوجه وإن كان سليماً عمّا في الأوّلين من امتناع الجمع في دليل واحد بين المتنافيين وكان واضح الانطباق على ما هو المتسالم عليه من تخيير المالك في الرجوع إلى من شاء منهم وسقوط حقّه بأخذ غرامة واحدة، لكن لا يخفى أنّ حال الأيدي المتعاقبة على هذا المبنى كحال المتقارنة بناءً على سببية كلّ واحدة منها لضمان المال كلّه كما تقدّم نقله عن الشهيد الثاني﵀ وأوضحنا ما في المصير إلى التخيير في المقام ونحوه من الوضعيّات عند تزاحم أسبابها من الامتناع ثبوتاً وإثباتاً، وأنّ المتعيّن في هذا الباب مع بقاء السبب على سببيّته كما في مفروض المقام هو التوزيع، فلا نعيد.

وبالجملة، فنحن لم نعثر فيما ذكروه لدفع الإشكال عن ضمان كلّ واحد - كما لو لم يكن له سابق ولاحق ولا في تطبيقه على بقيّة ما تسالموا عليه في المقام وتطبيقها جميعاً على القواعد - على ما يروي غليلاً ويشفي عليلاً، ولا يهمّنا التعرّض لما ذكروه في دفع بقيّة الإشكالات أيضاً وتوضيح ما فيها من المحاذير، نعم ما أفاده شيخنا نوّر ضريحه، مدركاً لاستحقاق كلّ سابقٍ بعد أداء الغرامة لأن يرجع بها إلى لاحقه وإن كان من نفايس تحقيقاته ولكن عبارة الكتاب قاصرة عن إفادة حقيقة مرامه، بل تشبه الألغاز والأحجية. ولقد أجاد بعض محقّقي تلامذته في حسن التعبير وكشف بعض النقاب عن وجه تلك الحقيقة بذلك، ومع ذلك فشدّة خفاء المراد جعلته هدفاً لسهام الإبراد، ولعلّ أن يساعدنا التوفيق لشرح العبارة بعد الفراغ عمّا عندنا في تحقيق أنّ هذه الأُمور الثلاثة التي عرفت تسالم الأصحاب في المقام عليها هي التي تقتضيه سببيّة اليد لضمان ما استولت عليه وتتشعّب جميعاً عن هذا الأصل وترتضع من ثَدي واحد بلا مؤنة أمر آخر؛

أمّا ثبوتاً فتوضيحه أنَّ ضمان المتعدّدين لما لا يقبل التعدّد يتصوّر على وجهين: فتارةً يكون عرضيّاً ومرجعه إلى كون المال بكلّه في عهدة كلّ واحدٍ من الضمناء في عرض كونه مضموناً على الآخر أيضاً كذلك، وأُخرى: يكون طوليّاً ويكون المضمون على أوّل السلسلة هو نفس المال، وعلى ثانيها ما هو المضمون على سابقه بما أنّه كذلك، وعلى الثالث أيضاً كذلك إلى أن تنتهي السلسلة، والذي يستحيل من تعدّد الضمناء لمضمون واحد هو ضمائهم له على الوجه الأوّل، ومنشأ امتناعه هو عرضيّة الضمان إذ معها لا يعقل تعدّده إلّا بتعدّد المضمون، ومع اتّحاده يكون ضمان كلّ واحد له واستقراره في ذمّته ضداً لاستقراره في ذمّة الآخر واشتغالها به، وبالطوليّة ترتفع هذه المضادّة بالكلّيّة، لأنَّ مرجع الطوليّة إلى اشتغال ذمّة الضامن الأوّل لنفس المال واشتغال ذمّة الثاني «وتعهّدها» بما اشتغلت به ذمّة الضامن الأوّل ولزمها من الغرامة.

رسالةٌ
في بيان حقيقة الإقالة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هنا أُمور ثلاثة:

الأَوّل: أَنّه هل الإقالة فسخٌ كما تسالم عليه أصحابنا أو بيعٌ كما قال به بعض العامّة؟

الثاني: أَنَّ مشروعيتها هل هي بمقتضى القاعدة أو على خلافها؟

الثالث: أَنَّ مرجع الإقالة هل هو إلى رفع اليد عن أمر تحت سلطنة المتعاقدين وبأيديهما زمامه فينتقل نفس ذلك الأمر الذي تتعلَّق به الإقالة بعد موت المتعاقدين إلى وارثيهما وينفذ إقالتهما له كإقالة الموزيين، أو أَنّه ليس في البين من سنخ الحقوق شيء أصلاً وإنّما شرِّعت الإقالة حكماً شرعيّاً للمتعاقدين نحو جواز الرجوع في الهبة وإن امتازت عنه برجحانها وكراهته لكنّهما من سنخ واحد، وهذه الجهات أُمور متباينة لا مساس لما تسالم عليه أصحابنا بأنها فسخٌ بشيء من الجهتين الأخيرتين، لأنَّ مرجع البحث عن كونها فسخاً أو بيعاً إنّما هو إلى البحث عن أَنَّ المنشأ بالإقالة هل هو حلّ

العقد السابق ورفع تلك المبادلة وبارتفاعها يرجع كلّ من العوضين إلى مالكه السابق، أو أنّه مبادلةٌ جديدة على عكس المبادلة السابقة فينتقل كلّ من العوضين إلى مالك الآخر بهذه المبادلة المبتنية على بقاء السابقة لا بارتفاعها، وظاهر أنّه لا ملازمة بل لا مناسبة لكونها فسخاً بكونها ثابتة على خلاف القواعد، فضلاً عن كونها حكماً شرعيّاً نحو جواز الرجوع في الهبة وكذا لا ملازمة بل لا مناسبة أيضاً بين أن يكون ثبوت شيء على خلاف القاعدة وكونه بعد فرض الثبوت أيضاً غير مندرج في عمومات أدلّة الميراث، ألا ترى أنّ الشُّفعة مثلاً وكذا معظم أنواع الخيار كان ثبوتها على خلاف القواعد، لكن لمّا كانت بعد ثبوتها من الحقوق المملوكة لأربابها دون الأحكام فقد تسالمت كلمة الأصحاب على كونها موروثة بأسرها، على خلافٍ ضعيف في موروثيّة الشفعة ينسب إلى شيخ الطائفة في موضع من الخلاف وبعضٍ آخر استناداً إلى رواية شاذّة، ويحكى عدول الشيخ عنه في نفس ذلك الكتاب مع أنّه لم يقم دليل على قيام الوارث مقام مورثه في مثل شيءٍ من هذه الأُمور الثابتة بأسرها على خلاف القواعد.

والسلطنة على قبول كلّ عقد وقع إيجابه، مع أنّها مع وضوح كونها بمقتضى القاعدة بمكان، لكن لمّا كانت من الأحكام دون الحقوق كانت بمعزل عن شمول أدلّة الميراث لها، وكان قيامها بالوارث موقوفاً على قيام الدليل بالخصوص عليها، ومن هنا كان قبول الوارث في باب الوصية التمليكيّة لقيام الدليل الخاص على نفوذه خارجاً عمّا تقتضيه القواعد، وظاهر أنّ المطالبة بالدليل الخاصّ الخاصّ على قيام الوارث مقام مورثه - كما هو محصل ما في السؤال بطوله - إنّما يحسن فيما كان ثبوته للمورث حكماً شرعيّاً من هذا القبيل لا فيما كان بنفسه حقّاً مالكيّاً أو تصرّفاً في حقّ مالكي بإعمالٍ أو إسقاطٍ ونحو ذلك، فإنّ عمومات أدلّة الميراث كافلة لإقامة الوارث مقام مورثه في جميع ذلك وإلّا فأيّ دليل قام على أنّه لومات مَن

له خيار المجلس أو الحيوان أو غيرهما من أنواع الخيار، أو له حقّ الشفعة أو الرهانة أو الشرط الملتزم به في ضمن عقدٍ لازم أو غير ذلك من الحقوق الموروثة يقوم وارثه مقامه؟ وهل كان المتكفّل لإثبات جميع ، سوى عمومات أدلّة الميراث، بل عدّت الرواية الناصّة بأنّ الشفعة لا تورث - مع أنّها من القوي أو الموثّق واستناد مثل شيخ الطائفة إليها في موضع من الخلاف - من الشواذّ الغير الصالحة لأن يخصّص بها عمومات أدلّة الميراث.

وبالجملة، فَبَونٌ بعيد بين أن يكون ثبوت شيء بمقتضى القاعدة أو على خلافها، أو يكون قيام الوارث مقام مورّثه بعد فرض ثبوته بمقتضى القاعدة أو على خلافها لمكان عدم اندراجه في عمومات أدلّة الميراث. وإذ قد عرفت ذلك تبيّن لكَ ما وقع من وجوه الخلط في السؤال.

وعلى أي حالٍ فما أرسله في التذكرة إرسال المسلّمات من نفوذ إقالة الوارث وتبعه في ذلك مَن تعرّض للمسألة وإن كان توضيحه يقتضي بسطاً آخر لكنّا نشير إجمالاً إلى المقدّمات التي يتحصّل منها هذه النتيجة، وهي مركّبة من أُمورثلاثة:

الأوّل: فهم حقيقة الإقالة وما ينشأ بها، وظاهر أنّ ما ورد ترغيباً إليها لسانه هو الترغيب إلى أمرٍ مرتكزٍ عرفي لا تشريع حكمٍ تعبّدي، ولا خفاء أيضاً في أنّها بحسب مفهومها العرفي تساوق الفكّ والتخليص ويرادفها بالفارسية (رها كردن). وبعد وضوح أنّ المنشأ في أبواب العقود والإيقاعات هو نفس ذلك العنوان الذي يرد عليه الصيغة فلابدّ وأن يكون المنشأ بصيغة أقلتك أو تقابلنا ونحو ذلك، هو فكّ كلّ من المتعاقدين صاحبه عمّا أوقعه فيه عقده والتزامه من المضيقة تحت يد صاحبه، وهذه المقدّمة بمنزلة المفتاح لحلّ إشكال المسألة ويتّضح كونها فسخاً لا بيعاً أيضاً من ذلك.

الثاني: إن مرجع الإقالة إنما هو إلى تصرّف كلّ من المتعاقدين فيما ملكه على الآخر بعقده والتزامه وإسقاط لما ملكه في مقابل إعماله، وهذا هو عمدة مباني المسألة.

ولنقدّم لتوضيحه مقدمةً: هي أنّهم بعد تسالمهم ظاهراً على مشروعيّة شرط الخيار في عقود المعاوضات بأسرها وعدم مشروعيّته في عقد النكاح والوقف والضمان ونحو ذلك، واختلافهم في صحّة هذا الشرط أو فساده في جملةٍ من العقود قد جعلوا الضابط في ذلك دائراً مَدار قابليّة العقد للتقابل وعدمها، ومحصّل هذا الضابط هو أنّ كلّ ما يقبل الإقالة يُشرع شرط الخيار فيه، وما لا يقبلها لا يُشرع فيه شرط الخيار، وقد أفاد شيخنا المحقّق الأنصاري رضوان الله عليه في تحقيق هذا الضابط ما يظهر بالمراجعة إلى كلامه، ومحصّل ما عندنا في تنقيح ما أفاده وتوضيح أصل الضابط هو أنّه كما أنّ جواز العقد يكون تارةً حقاً مالكياً قابلاً للإسقاط والوراثة وغير ذلك كما في أبواب الخيارات، وأُخرى يكون حكماً لا يقبل شيئاً من ذلك كجواز الهبة ونحوها، فكذا لزومه أيضاً ينقسم إلى القسمين منشأ انقسام كلّ منهما إلى هذين القسمين هو أنّ ما يرد عليه صيغ العقود وينشأ بتلك الصيغ كالنكاح والوقف والبيع والهبة وغير ذلك لا يخلو في عالم الثبوت من أحد الوجهين؛ فتارة يكون من حيث نفس ذاته وباعتباركونه ذلك العنوان الذي يرد عليه الصيغة لإنشائه والالتزام به مقتضياً لأحد الأمرين من الجواز أو اللّزوم مع الغضّ عن التزام العاقد به، وأُخرى يكون في حدّ ذاته فاقداً لما يقتضي جوازه أو لزومه ويكون التزام العاقد به بالصيغة بمعونة قوله سبحانه ﴿أَوفُوا بالعُقُود﴾[1]، فإن كان من القسم الأوّل كان جواز الجائز منه حكماً شرعيّاً غير قابل للإرث والإسقاط وسائر لوازم الحقوق كما في الهبة ونحوها ويكون وقوعه تحت الالتزام بالصيغة غير مؤثّر لزومه وخارجاً من عموم ﴿أَوفُوا بالعُقُود﴾

١. سورة المائدة، الآية ١.

بذلك، وكذا لزوم اللّازم منه أيضاً يكون حكماً شرعياً غير قابل لأن يدخله الإقالة ويكون شرط الخيار فيه أيضاً مخالفاً للكتاب كما في الوقف والنكاح ونحو ذلك، وإن كان من قبيل الثاني كان لزومه ناشئاً عن التزام كلّ من المتعاقدين للآخر بما أنشأه بالصيغة، فهذا هو اللّزوم الحقّي الذي ملكه كلّ من المتعاقدين على الآخر لمكان أنّه أعطاه عهده والتزامه بما أنشأه، ويكون زمام العقدة المتحصّلة من الالتزامين والمعتبر عنها بالفارسية (گِره) بأيديهما ويدخله الإقالة باعتبار أنّ كلّاً منهما ملكَ التزام صاحبه وحصلت العقدة من ذلك؛ ولمكان أنّ التزام كلّ منهما تحت سلطنة الآخر فإذا فكّ وخلّص كلّ منهما صاحبه عن التزامه تنحلّ العقدة وتكون الإقالة فسخاً لا بيعاً بهذا الاعتبار، ويتّضح الضابط المذكور أيضاً من ذلك إذ بعد أن كان اللزوم مرتّباً على التزام كلّ منهما للآخر فكل مَن شرط الخيار لنفسه لم يملّك صاحبه التزامه بل يكون زمام التزامه [مدّة] الخيار بيده، ولا يكون اشتراط ذلك مخالفاً للكتاب - كما في القسم الأوّل - بل يكون تصرّفاً فيما بيده زمامه ويكون حال الفسخ المشروط خياره في ضمن العقد كالإقالة المتأخّرة بعينها. وهذا هو السرّ في كون الجواز في أبواب الخيار حقّاً قابلاً للإسقاط والوراثة، ويمتاز عن الجواز في باب الهبة ونحوها وفي المعاملات المعاطاتيّة أيضاً بذلك.

الثالث: أنّه بعد أن كان ما يرد عليه الإقالة حقّاً ملكه كلّ من المتعاقدين على الآخر وكانت الإقالة إسقاطاً من كلّ منهما لحقّه الذي ملكه، فذلك الحقّ الذي ملكه كلٌّ منهما على الآخر بالتزامه لما كان مقوماً لتلك العقدة التي يرد عليها الفسخ والإقالة وكانت هي المناط في لزوم المعاملة الواقعة بين المتعاقدين في حدوثه وبقائه فلا جرم يكون ذلك الحقّ ممّا يتركه كلّ من المتعاقدين عند موته فيملكه وارثه لا محالة ويكون مالكيّة الوارث لذلك الالتزام هو المناط في عدم تمكّن الطرف الآخر من فسخ

المعاملة بعد موت صاحبه ويكون تلك العقدة المتحصّلة من الالتزامين تحت سلطنة الوارثين حذو ما كانت تحت سلطنة المورثين فينفذ إقالتهما كإقالة المورثين ويكون إقالة الوارث كفسخه إذا ورث الخيار، والحمد لله رب العالمين.

أقسام من كتاب وسيلة النجاة

للميرزا النائيني

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة على رسوله وآله الطاهرين.

المقصد السادس: في الجماعة

وفيه مباحث:

المبحث الأَوّل: فيما يتعلّق بمشروعيّتها وما تشرع فيه وتنعقد وتدرك به وسائرما يرتبط بذلك، وفيه مسائل:

الأُولى: هي من المستحبّات المؤكّدة والشعائرالدينيّة التي خصّها الله تعالى بهذه الأُمّة وفضّلهم بها على (سائرالأُمم)، وقد ورد في فضلها ما لا يكاد يظفربأقلّه في أكثرالمستحبّات، وفي الذمّ على تركها ما يكاد يلحقها بالواجبات. والمتحصّل من مجموع ما ورد في ذلك هوأنّه لو استند تركها إلى الرغبة والإعراض عنها والترفُّع عن الدخول في جماعة المسلمين كما هو دَأب المتكبّرين كان حراماً وموجباً لسقوط

عدالته وجواز غيبته واستحقاقه للعقوبة بما يراه الإمام إلاّ أن يتوب ويدخل في جماعة المسلمين.

الثانية: تشرع الجماعة وتستحبّ في جميع الفرائض الأصليّة حتّى فريضة الطواف على الأقوى، لكن الأحوط الاقتصار فيها على ما كان لفرض الحجّ أو العمرة، ويتأكّد استحبابها في الفرائض اليوميّة سيّما الأدائيّة ولا سيّما الجهريّة، وتجب وجوباً شرطيّاً في صلاة الجمعة مطلقاً وفي صلاة العيدين عند وجوبها، وفيما شرعت إعادته لإدراك فضل الجماعة كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى. ولا تجب بأصل الشرع لا شرطيّاً ولا نفسيّاً فيما عدا ذلك.

نعم، قد تجب لعارض داخلي كما لو ضاق الوقت عن إدراك ركعة منه لو صلّى منفرداً، ويدولها (بدونها) لو اقتدى بإمام أدركه راكعاً في ذلك الوقت فيجب الاقتداء به حينئذٍ وتبطل صلاته بتركه لفوات الوقت به سواء تعمّده أو سهى فيه، بل لو توقّف إدراك تمام الوقت على ذلك ولو صلّى منفرداً يفوته بعضه فالأحوط إن لم يكن أقوى وجوبه في هذه الصورة أيضاً كما في السابقة، لكن يختصّ البطلان بتركه حينئذٍ بما إذا تعمّده، وكذا لو ترك تعلّم القراءة مع التمكّن منه إلى أن ضاق الوقت عن تعلّمها فإنّ الأحوط لو لم يكن أقوى وجوبه وبطلان الصلاة بتعمّد تركه فبهذه (في هذه) الصورة أيضاً كما تقدّم في مباحث القراءة.

وقد تجب بملزم خارجي أيضاً كالنذر ونحوه، وكما لو أمر أحد الوالدين بها بناءً على ما هو الأحوط من وجوب اتّباعهما في أمثال ذلك، لكن أقصى ما تقتضيه هذه العوارض هو وجوبها نفسيّاً بلا دخل لها في صحّة صلاته؛ فلو صلّى منفرداً صحّت مطلقاً لكن لو تعمّد ذلك كان آثماً وتلزمه كفّارة حنث النذر ونحوه لو كان هو الملزم بها وإلاّ فلا شيء عليه.

الثالثة: لا تشرع الجماعة فيما عدا صلاة الاستسقاء من النوافل الأصليّة مطلقاً، ولو وجب شيء منها بنذرٍ ونحوه فالأحوط ترك الجماعة فيه، ولو عرض النفل (النفل) لشيء من الفرائض الأصليّة كصلاة العيدين مثلاً وعبادات الصبي المميّز بناءً على ما هو الأقوى فيها من الاستحباب الشرعي وكذا ما يستحبّ إعادته من صلاة الكسوفين قبل الانجلاء ونحو ذلك فالظاهر بقائه على جواز الجماعة فيه مأموماً مطلقاً وإماماً أيضاً فيما عدا الصَّبي المميّز إلاّ لمثله. وأمّا الصلوات الاحتياطيّة فالأحوط ترك الجماعة (مطلقاً) فيما يجب منها من جهة الشكّ في عدد الركعات مطلقاً، بل الأقوى عدم جواز الايتمام في اليوميّة بِمَن يصلّيه، وفيما عدا ذلك يجوز أن يأتمّ مَن يُصلّي احتياطاً بِمَن يُصلّي الفرض اليقيني، ولا يجوز الائتمام بِمَن يصلّيه مطلقاً حتّى في الاحتياط اللاّزم في أطراف العلم الإجمالي فضلاً عمّا عداه، نعم لو اشترك العلم الإجمالي بين الشخصين فلا يبعد جواز ايتمام أحدهما بالآخر في محتملات المعلوم بالإجمال بعضاً وكُلاً برجاء المطلوبيّة.

الرابعة: جواز الايتمام في كلّ فريضة بِمَن يُصلّي تلك الفريضة ظاهر، وكذا جوازه في كلّ واحدٍ من الفرائض الخمس اليوميّة بِمَن يُصلّي أيّاً منها ولو مع الاختلاف في عدد الركعات، وفي الجهر والإخفات وفي الأدائيّة والقضائيّة وغير ذلك. ويجوز الاقتداء في جميع ذلك بفريضة الطواف وكذلك العكس أيضاً، ولا يجوز أن يأتمّ مُصلّي اليوميّة أو الطواف بِمَن يُصلّي العيدين أو الآيات وكذلك العكس أيضاً، ولا أن يأتمّ مَن يصلّي إحداهما بِمَن يصلّي الأُخرى، وكذا مَن يصلّي العيدين أو الاستسقاء بِمَن يصلّي الأُخرى.

وأمّا صلاة الأموات فينحصر جواز الجماعة فيها بأن يصلّي المأموم على مَن يصلّي عليه الإمام لا ما عدا ذلك مطلقاً، ولو شكّ في أنّ ما يصلّيها الإمام هل هي

نافلة أو فريضة لم يجز الاقتداء، وكذا لو علم أنّها من الفرائض ولكن لم يعلم جواز الايتمام فيما يريد الإتيان به بتلك الفريضة.

الخامسة: أقلّ عدد تنعقد به الجماعة في غير الجمعة ونحوها إثنان؛ أحدهما الإمام، والعِبرَة في انعقادها إنّما هي بقصد الايتمام من المأموم وإن كان الإمام جاهلاً به، ولا يتوقّف على نيّة الإمامة من الإمام على إشكال فيما يتوقّف صحّته على الجماعة كالجمعة والمعادة، ولا يبعد أن يكون وثوق الإمام بلحوق من يعتبر لحوقه به كافياً في صحّة صلاته بلا حاجة إلى قصد الإمامة، بل مقتضى خروجها عن تحت قدرة الإمام واختياره ودوران تحقّقها مَدار إرادة المأموم (واختياره) وهو لغويّة قصدها من الإمام من أصله، ويعتبر وحدة الإمام وتعيّنه بشخصه تفصيلاً أو إجمالاً، وأن لا يكون مأموماً لإمام آخر، فلو نوى الاقتداء بشخصين أو بأحدهما المردّد أو بالمأموم بطلت جماعته، وكذا لو نوى الاقتداء بشخص معيّن فبانَ أنَّ الإمام غيره وإن كان ذلك الغير أيضاً عدلاً عنده، نعم لو فرض أنّه نوى الاقتداء بهذا الحاضر وكانت خصوصيّة كونه زيداً مثلاً خارجة عمّن نوى الاقتداء به، لا قيداً مقوّماً له وكان العلم بها اعتقاداً مقارناً للنيّة (في هذا) بالمأثور.

السابع: أن يقول المأموم بعد فراغ الإمام من الفاتحة: الحمدُ لله ربّ العالمين.

الثالثة: فيما يكره للمأموم وهو أيضاً أُمور:

الأوّل: وقوفه في صفّ وحده إلاّ إذا لم يجد موضعاً في الصفوف فيقف حينئذٍ في آخرها أو بحذاء الإمام.

الثاني: التنفّل بعد الشروع في الإقامة ويشتدّ (تشتدّ) الكراهة بعد قول: قد قامَت الصلاة.

الثالث: التكلّم بعده إلاّ إذا كان لإقامة الجماعة كتقديم إمام ونحو ذلك.

الرابع: إسماع الإمام ما يقوله من الأذكار، بلا لا يبعد أن يكون الأَوْلى له الإخفات كما تقدّم.

الخامس: ايتمام مَن فرضه التمام بمَن يصلّي قصراً وكذلك العكس، ولا كراهية مع الاختلاف في عدد الركعات بغير ذلك مطلقاً.

ثمَّ لا يخفى أنَّ الكراهة في المقام وأمثاله هي كراهية العبادة فلا تنافي أفضليّة الجماعة مع الاختلاف بالقصر والتمام من الصلاة فُرادى وإن كانت في الفضل دون ما ليس فيه هذا الاختلاف، والله العالم.

الرابعة: تكره إمامة الأجذم والأبرص والأغلف المعذور في ترك الختان، والحائك والحجّام والدبّاغ والمحدود بحدّ شرعي بعد توبته لغير أمثالهم، ومن يكره المأمومون إمامته، وكذلك المتيمّم للمُتطهّر، بل الأَوْلى عدم إمامة كلّ ناقص لكامل مع تمكّن الكامل من الايتمام بمثله.

الخامسة: لو تعدّد من يريد الإمامة وكان بحيث لا يقدح في عدالة الكلّ ولا البعض، فالمجتهد الجامع للشرائط أَوْلى بالإمامة من غيره، ولو تعدّد فلا يبعد أولويّة الايتمام بالأورع الأنقى، ولو تعذّر الترجيح بهذه الصِّفات فقد ذكروا الترجيح بجودة القراءة ثمَّ بكونه أسَنّ في الإسلام وغير ذلك.

المقصد السابع: في الخلل الواقع في الصلاة، والذي يبحث فيه هاهنا هو الخَلَل في نفس أفعالها الداخليّة، أمّا ما كان في مقدّماتها الخارجيّة كالطهور والوقت والقبلة والستر وأوصاف الساتر وغير ذلك فقد تقدّم البحث فيما يتعلّق بكلّ واحدٍ منها في بابه.

وينقسم الخلل في نفس أفعالها إلى متيقّن ومشكوك، فهنا مقامان:

المقام الأَوّل: في الخلل المتيقّن وقوعه، وينقسم إلى عَمَدي وسَهوي، ففيه فصلان:

الفصل الأوّل: في الخلل العمدي وهو مبطل بجميع أقسامه وإن كان في تشديد أو حركة أو سكون ونحو ذلك في كِلتا صُورَتَي الزيادة أو النقيصة وإن كان جاهلاً بالحكم جهلاً يعذر فيه فضلاً عمّا عدا ذلك، بل لو فرض الجهل بالموضوع الخارجي بعد العلم بالحكم في نفس أفعال الصلاة أيضاً نحو ما تقدّم في شرائطها الخارجيّة كان كالجهل بنفس الحكم الشرعي في بطلان الصلاة بالخلل الناشئ عنه، والظاهر أن يكون الجهل بأنَّ كلمة الصمد بالصاد مثلاً وكلمة نستعين بالسين ونحو ذلك بعد العلم بمخارج الحروف ووجوب رعايتها من ذلك.

وكيف كان، فقد خرج من هذه الكلّيّة ما لو أخلَّ بالجهر أو الإخفات في محلّ وجوبه لجهله به على ما تقدّم تفصيله، وكذا لو أتمَّ المسافر في السفر الموجب للقصر جهلاً منه بوجوب التقصير في السفر من أصله كما سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى.

ولا يطّرد ذلك فيما عدا الموضعين مطلقاً بلا خلاف يعتدّ به، ولا فرق في البطلان بالزيادة العمديّة بين أن تكون منويّة في ابتداء النيّة أو طارئة في الأثناء، ولا بين أن يكون ما زاده في صلاته من سنخ أفعالها أو من قَبيل أقوالها من ذِكر أو قرآن أو دُعاء، أو يكون أجنبيّاً عن جميع ذلك، إلاّ أنَّ عنوان الزيادة يختلف تحقّقه في المذكورات؛ فإن كان ما أتى به من سنخ أفعال الصلاة وقد اعتبر في ذلك الفعل عدد معيّن كالركوع المقيّد بالوحدة في كلّ ركعة والسجدة المعتبرة فيها أن تكون اثنتين كان مسمّى الركوع الثاني والسجدة الثالثة كافياً في تحقّق عنوان الزيادة في كِلتا صُورَتَي العمد والسهو بلا حاجة إلى قصد الجزئيّة، بل وإن نوى بالركوع مجرّد التعظيم والخضوع، وبالسجود الشكر ونحوه. ويتوقّف فيما عدا ذلك على قصد الجزئيّة تفصيلاً أو إجمالاً، ولا يكون بنفس وجوده مصداقاً للزيادة من دون فرق بين

أن يكون من سنخ أفعالها التي لم يعتبر فيها عدد خاصّ كالقيام ونحوه، أو يكون من قبيل أقوالها من ذِكر أو قُرآن أو دُعاء، أو يكون فعلاً خارجيّاً كحركة اليَد ونحوه، ولا بأس بشيء من ذلك ما لم يستلزم البطلان من جهة أُخرى حسبما تقدّم تفصيله.

وفي لحوق القنوت والتشهّد بما اعتبر فيه العدد من الأفعال أو بالذُّعاء والذِّكر إشكال، والأحوط عدم الإتيان بهما في غير محلّهما بالكيفيّة الموظّفة، والله العالم.

الفصل الثاني: في الخلل السهوي، وينقسم إلى زيادة ونقيصة؛ أمّا الزيادة فإن زادَ رُكناً فصاعداً بطلت صلاته من دون فرق بين أن يكون قد أتمَّ الركعة الزائدة أو أتى ببعض أركانها، ولا في صورة إتمامها بين ما إذا تشهّد أو جلس قَدْر التشهّد قبلها، أو أتى بها بلا فصل شيء من الأمرين، وتبطل صلاته في جميع ذلك على الأقوى، ولو زاد غير الأركان صحّت صلاته على إشكال في وجوب سجود السهو لكلّ زيادة وعدمه كما سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى.

وأمّا النقيصة فتنقسم إلى ما بقي محلّ تداركه وما فات محلّه، والأخير أيضاً إلى ما يوجب بطلان الصلاة أو قضاء المنسي مع سجود السهو أو السجود وحده، أو لا يوجب شيئاً، وتصحّ صلاته بلا تدارك أصلاً، (ونحرّر) (ويتحرّر) ذلك كلّه في طَي مسائل:

الأُولى: لو سهى عن ركعة فصاعداً وسلّم على النقص لم يكن هذا التسليم مخرجاً له عن صلاته ويبقى محلّ تدارك المنسي إلى (أن) يصدر عنه ما ينافي الصلاة عمداً وسهواً كالحَدَث ونحوه فتبطل بذلك صلاته، ولو تذكّر قبل ذلك يلزمه تدارك النقص وتصحّ صلاته ولو مع تخلّل ما يبطل الصلاة بتعمّده كالتكلُّم ونحوه، ويلزمه سجود السهو لزيادة التسليم وللتكلّم أيضاً لو صدرَ عنه.

الثانية: لو سهى عن النيّة أو عن تكبيرة الإحرام لا تنعقد صلاته ويكون الفاقد لكلّ منهما فاسداً من أصله، ولا يصلح شيء منهما لتداركه في الأثناء.

الثالثة: لو سهى عمّا يجب الإتيان به في حال فعل آخر فإن كان كان ما سهى عنه ركناً مقوّماً لذلك الفعل نحو ما تقدّم أنّه الركن في الركوع والسجود ونحو ذلك، أو كان شرطاً لصحّته كتأدية الحروف عن مخارجها والموالاة المعتبرة فيها وما أشبه ذلك كان كما لو سهى عن ذلك الفعل ولم يأت به أصلاً، وستعرف حكمه. ولو لم يكن لما سهى عنه دَخْلٌ في صحّة ذلك الفعل بشيء من الوجهين بل كان هو محلّه المفرد لوقوعه فيه كواجبات الركوع والسجود مثلاً عدا ما عرفت أنّه الركن المقوّم لها، وكذلك الطمأنينة الواجبة في جميع أفعال الصلاة، والقيام الواجب حال القراءة، والتسبيحات على ما هو الأقوى به من عدم اشتراطها به ونحو ذلك، فبمجرّد الخروج عن ذلك الفعل يفوت محلّ المنسي ويتعذّر تداركه، ولعدم ركنيّة شيء من ذلك يسقط جميعه على إشكال في وجوب تداركه بسجدَتَي السهو وعدمه كما ستعرفه، لكن الأحوط فيما لو أتى بالقراءة أوالتسبيحات الأربع جالساً وتذكّر قبل الركوع أن يعيدها فإنّما يقصد القُربة المطلقة.

الرابعة: لو سهى عن شيء ممّا اعتبر من أفعال الصلاة مستقلاً وبنفسه لا حال فعل آخر وكان الترتيب المفرد فيها من تكبيرة الإحرام إلى التسليم هو المناط في تعيين محلّه فلجميع ذلك محلّ آخر سهوي لتداركه لو فات في محلّه الأوّلي المفرد له على تفصيل فيما ينتهي به المحلّ الثانوي المذكور؛ فإن كان ما سهى عنه متعقّباً بركن بعده كما في جمى ما بين تكبيرة الإحرام والسجدة الأُولى من الركعة الأخيرة، ولو سهى من شيء من ذلك يبقي محلّ تداركه إلى الدخول في الركن الّذي بعده وينهي به، فإن تذكّر قبل ذلك لزمه العَود لتداركه ويعيد حينئذٍ ما أتى به من الأفعال المترتّبة عليه كما لو نسي آية من الحمد مثلاً أو قرئها ملحوناً مادّة أو إعراباً وتذكّر بعد فراغه عن السورة وقبل الركوع فيأتي بتلك الآية وما بعدها أجمع ثمّ يركع، وكذا

لو نسي الركوع أو انحنى دون حدّه الشرعي وتذكّر قبل الدخول في السجدة الأُولى، أو نسي السجدتين أو إحداهما في الركعة الأُولى مثلاً أو الثانية أو الثالثة، أو أخلَّ بما هو الركن فيها وهو وضع الجبهة وتذكّر قبل أن يركع في اللاّحقة فيرجع حينئذٍ لتدارك المنسي ويأتي به وبجميع ما بعده ويكون ما أتى به قبل ذلك زيادة مغتفرة على إشكال في وجوب سجود السهو لها كما ستعرفه.

ولو لم يتذكّر إلاّ بعد الدخول في ذلك الركن تعذّر تدارك المنسي وفات محلّه، فإن كان ركناً بطلت صلاته وإلاّ صحّت، لكن لو كان ما سهى عنه هو السجدة الواحدة أو التشهّد يقضيه بعد الفراغ وإلاّ يخرج عن الجزئيّة باستمرار نسيانه إلى الحَدّ المذكور على إشكال في وجوب تداركه بسجدتي السهو كما في نظائره. ولو لم يكن ركن بعده كما لو كان هو السجدتان أو إحداهما أو التشهّد من الركعة الأخيرة يبقى محلّ تداركه إلى التسليم وينتهي به دون المنافي العمدي والسهوي ويكون السلام الواجب هنا كالركن فيما تقدّم، فإن تذكّر قبله يلزمه العَود لتدارك المنسي وإلاّ فاتَ محلّه وتبطل صلاته لو كان هو السجدتان ولو كان إحداهما أو التشهّد يجب قضائه.

الخامسة: لو نسي التسليم لم يكن ذلك مخرجاً له عن الصلاة ويبقى محلّه إلى أن يصدر عنه ما ينافي الصلاة عمداً وسهواً، ولا يخرج عن صلاته إلاّ بذلك، فإن تذكّر قبل ذلك أتى به وصحّت صلاته ولو مع تخلّل ما تبطل الصلاة بتعمّده، ولو لم يتذكّر إلى أن صدر عنه المنافي المذكور خرجت صلاته عن قابليّة لحوق التسليم وتبطل لا محالة بخلل ذلك المنافي في أثنائها ويستند إليه بطلانها لا إلى نسيان التسليم كي يجدي عدم ركنيّته في صحّتها، والله العالم.

السادسة: تبيّن أنّ ما يقضى من الأجزاء المنسيّة التي فات محلّ تداركها هو

السجدة والتشهّد (والتشهّد) دون شيء آخر، ولو نسي بعض التشهّد أو أتى به ملحوناً مادّة أو إعراباً فالأحوط قضائه.

السابعة: لو نسي الركوع فالأقوى أن (أنّ) محلّ تداركه هو قبل تحقّق السجدة الأُولى وينتهي به، وتبطل صلاته بتحقّق ما هو الركن فيها وإن كان الأحوط فيما لو تذكّر بعد تحقّق الأُولى وقبل الثانية هو العود لتدارك الركوع وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة.

الثامنة: لو أتى بالركوع ثمّ نسيه وانحنى ثانياً قاصداً له؛ فإن تذكّر قبل الوصول إلى حدّه الشرعي فأمسك أو أرسل نفسه للسجود صحّت صلاته، ولو تذكّر بعد وصوله إلى ذلك الحَدّ بطلت ولا يجديه إرسال نفسه للسجود ولو مع عدم وقوفه في حدّ الراكع آناً مّا واستمرار هُويّه فضلاً عمّا إذا وقف وأتى بالطمأنينة الواجبة في الركوع، والخلاف ضعيف حتّى في الصورة الأُولى فضلاً عن الأخيرتين.

التاسعة: لا فرق في شيء ممّا تقدّم من وجوب تدارك المنسي مع بقاء محلّه على ما تقدّم فيه من التفصيل وسقوط غير الركن منه بفواته بين أن يكون من الأوليين أو الأخيرتين، والتفصيل ضعيف.

العاشرة: لو علم إجمالاً بأنّه لم يأت بشيء من واجبات صلاته وتردّد بين شيئين أو أكثر فترتّب الأثر على هذا العلم الإجمالي يختلف باختلاف خصوصيّاته، ونحرّرها ببيان فروع:

الأوّل: لو كان المحلّ الأوّليّ باقياً بالنسبة إلى كِلا المحتملين وكان الشكّ في كلّ منهما من الشكّ في الشيء قبل التجاوز عن محلّه كما سيأتي ضابطه؛ كما لو كان جالساً في الثانية وعلم بأنّه لم يأت إمّا بالسجدة أو التشهّد لم يكن لهذا العلم الإجمالي أثر ويلزم الإتيان بكِلا المحتملين بنفس الشكّ فيه مع انتفاء هذا العلم، بل ومع العلم الإجمالي بأنّه أتى بأحدهما المردّد أيضاً، وإن كان أحدهما من الأركان

كما لو كان عدم الإتيان بالسجدتين هو أحد المحتملين في مفروض المثال، وإن كان الأَوْلى في هذه الصورة إعادة الصلاة.

الثاني: لو كان الشكّ بالنسبة إلى أحد المحتملين من الشكّ في المحلّ، وبالنسبة إلى الآخر من الشكّ في المنسي (الشيء) بعد الخروج عن محلّه كما لو علم في حال قيامه للثانية مثلاً قبل القنوت بأنّه لم يأت إمّا بالقراءة في هذه الركعة أو السجدة في السابقة ونحو ذلك لم يكن لهذا العلم الإجمالي أيضاً أثر ويأتي بما يكون الشكّ بالنسبة إليه من الشكّ في المحلّ وهو القراءة في مفروض المثال، ولا يلتفت إلى المحتمل الآخر مطلقاً.

الثالث: لو خرج عن المحلّ الأوّلي بالنسبة إلى كِلا المحتملين وكان الشكّ في كلّ منهما من الشكّ في الشيء بعد التجاوز عنه ولكن كان المحلّ الثانوي السهوي باقياً بالنسبة إلى كليهما كما لو علم بعد قيامه للثالثة بأن تركَ في الثانية إمّا السجدة أو التشهّد، أو علم وهو في قنوت الثانية بأن فاتته إمّا القراءة في هذه الركعة أو السجدة مثلاً في السابقة ونحو ذلك، ففي جميع ذلك يلزمه الرجوع لتدارك كِلا المحتملين مطلقاً على الأقوى.

الرابع: لو فاته المحلّ الثانوي أيضاً بالنسبة إلى أحد المحتملين وتعذّر تداركه لحيلولة الركن؛ فإن كان ما فات محلّه ممّا لا يترتّب على فواته أثر أصلاً كما إذا كان هو القراءة مثلاً حسبما سيأتي من عدم وجوب سجدتي السهو أيضاً بفواتها لم يكن لهذا العلم الإجمالي أثر على كلّ تقدير ويمضي في صلاته بلا تدارك لشيء لا في الأثناء ولا بعد الفراغ ولو كان ممّا قضائه كما إذا كان هو السجدة أو التشهّد، أو كان ممّا يجب سجود السهو لفواته حسبما سيأتي تفصيله، كان المعلوم بالإجمال ذا أثر حينئذٍ ويلزم رعاية محتملاته، فلو علم بعد قيامه للثالثة أو الرابعة بفوات سجدة منه إمّا من

الركعة التي قام عنها أو من سابقها (سابقتها) يلزمه هدم ذلك القيام لتداركها ويقضيها أيضاً بعد الفراغ عن صلاته. أمّا إذا كان من الأركان كما لو علم بعد قيامه للثانية مثلاً أو غيرها بأن فاته إمّا الركوع أو إحدى السجدتين من سابقتها فالأحوط هو العَود لتدارك السجدة وإتمام الصلاة ثمَّ إعادتها لكن الأقوى جواز الاجتزاء بالإعادة.

الخامس: لو حصل له هذا العلم الإجمالي بعد الفراغ أو في الأثناء بعد الخروج عن المحلّ السهوي بالنسبة إلى كِلا المحتملين فقد تبيَّن ممّا حرّرناه أنَّ ضابط تأثير هذا العلم هو كون المعلوم بالإجمال ذا أثر بعد الفراغ على كلّ تقدير، وضابط كون المحتملين كليهما لازم الرعاية هو كون الأثر المترتّب على كلّ منهما غير الإعادة، فلو لم يكن لأحد المحتملين أثر فيما بعد الفراغ أصلاً كما إذا كان هو القراءة ونحوها كان وجود هذا العلم الإجمالي كعدمه، ولو كان الأثر المترتّب على أحد المحتملين هو إعادة الصلاة كما إذا كان من الأركان يقوى جواز الاجتزاء بها وإن كان الأحوط أن يؤخّرها عن قضاء السجدة وسجدتي السهو، والله العالم.

السادس: لو علم إجمالاً بأنّه لم يأت بسجدتين وشكّ في أنّهما من ركعة أو ركعتين كان مرجع ذلك بالنسبة إلى كلّ واحدة من الركعتين إلى الشكّ في أنّه ترك منها سجدة أو سجدتين فإن كان بالنسبة إلى إحداهما من الشكّ في المحلّ كما لو كان جالساً في الثانية مثلاً وحصل له العلم الإجمالي بعدم الإتيان بهما في تلك الركعة أو في سابقتها مجتمعاً ومتفرّقاً لم يكن لذلك العلم الإجمالي أثر ويلزمه الإتيان بهما في تلك الركعة ولا يلتفت إلى احتمال الفوات من السابقة مطلقاً، وفيما عدا ذلك يقوى جواز الاكتفاء بالإعادة مطلقاً وإن كان الأحوط فيما إذا حصل هذا العلم الإجمالي مع بقاء محلّ التدارك بالنسبة إلى بعض محتملات المعلوم بالإجمال كما لو كان قبل ركوع الثالثة في مفروض المثال هو العود لتدارك السجدتين من الركعة

التي قام عنها ويتمّ صلاته ثمَّ يعيدها بعد تدارك السجدة المحتمل فوتها من الركعة السابقة ولوكان بعد الفراغ أو في الأثناء بعد فوات محلّ التدارك بالكليّة فالأحوط إتمام الصلاة حينئذٍ لوكان في الأثناء وبعد الفراغ يأتي بقضاء السجدتين ويسجد سجدتي السهو لكلّ منهما ثمَّ يُعيد صلاته، والله العالم.

المقام الثاني: فيما إذا شكّ في وقوع خلل في صلاته، وينقسم إلى أقسام؛ فتارةً يشكّ في ركعاتها، وأُخرى في أفعالها، والذي في الركعات أيضاً ينقسم إلى ما يؤدّي إلى بطلان الصلاة وما يجب تداركه بعمل الاحتياط أو سجود السهو أوكليهما، وما يكون (ملغى) لا يلتفت إليه، فهنا مباحث:

المبحث الأوّل: في الشكوك المؤدّية إلى البطلان، ويتحرّر في طَي مسائل:

الأُولى: أنواعها ثلاثة:

الأوّل: الشكّ في ركعات الفرائض الثنائيّة وهي فريضة الجمعة والصبح وكذلك الظهرين والعشاء إذا صُلِّيت في السفر وصلاة الطواف، والآيات إذا شكّ في ركعاتها، وأمّا الشكّ في ركوعاتها فيلحقه حكم الشكّ في الأفعال، إلاّ إذا رجع إلى الشكّ في الركعة (الركعتين) كما لو تردّد بين الركوع الخامس والسادس، وتلحق النافلة المنذورة أيضاً إذا كانت ركعتين بالثنائيّة المفروضة في ذلك على الأقوى.

الثاني: الشكّ في ركعات الفريضة الثلاثيّة، وينحصر مصداقها بفرض المغرب.

الثالث: الشكّ في أُوليي الفرائض الرباعيّة وهي فريضة الظهر والعصر والعشاء إذا صُلِّيَت في الحضر ولا فرق في شيء من ذلك بين ما إذا علم بأنّه أتى بشيء من هذه الركعات وتردّد في عددها أولا يعلم ذلك، ويحتمل أن يكون في أوّل ركعة بل الثاني أَولى بالبطلان مع عدم زواله من الأوّل، ولو عرض وصف النفل لهذه الفرائض كما لو أُعيدت استحباباً ونحو ذلك فالظاهر بقائها على حكمها الأصلي، ولو نذر ركعة

الوتر أو صلاة الأعرابي ففيها الإشكال وكذا في صلاة العيدين.

الثانية: المعتبر في الموارد المذكورة أن يكون المصلّي حال إتيانه بتلك الركعات بجميع أجزائها حافظاً لعددها وليس الشكّ فيها حتّى بعد استقراره كالحَدَث ونحوه قاطعاً ومُبطلاً لها، وإنّما لا يجوز المُضيّ فيها والإتيان بشيء من أجزائها في حال الشكّ فيها ومع بقائه، ويكون زيادة مبطلة ولو مع العلم بأنّه ينكشف له حقيقة الحال بعد ذلك كما لو شكّ بين الواحدة مثلاً والاثنتين وكان بجنبه مَن دخلَ معه في الصلاة ويعلم أنّه حافظ لركعاتها، وبعد رفع الرأس عن السجود يزول شكّه فضلاً عمّا إذا لم يعلم ذلك، ولو زال شكّه وعاد إلى الذكر قبل أن يتخلّل مبطل آخر صحّت صلاته ويمضي فيها ويتمّها ولا شيء عليه. نعم بين الأنواع الثلاثة المذكورة فرقٌ فيما يجب عليه من الحفظ؛ إذ في الثنائيّة والثلاثيّة يعتبر سلامتها بجميع أجزائها عن الشكّ فيها بالنسبة إلى كلّ من طَرَفَي النقيصة والزيادة، وأمّا في أُوليي الرباعيّة فالذي يعتبر فيها هو سلامة نفس الركعتين عن الشكّ فيها من أوّل الشروع فيها إلى إنهائها، ولا يعتبر سلامتها عن الشكّ في الزيادة كما في الشكّ بين الاثنتين والثلاث ونحوه.

الثالثة: العبرة في الحفظ المعتبر في الطوائف الثلاث إنّما هي بانحفاظ عدد الركعات في القوّة الحافظة بحيث متى التفت إلى حاله علم أنّه في أيّ ركعة بلا حاجة إلى أدنى التروّي نظير ما تقدّم في الاستدامة الحكميّة في باب النيّة، ولا يعتبر فعليّة الالتفات التفصيلي هاهنا أيضاً كما لم يعتبر هناك، ولو توقّف العلم بأنّه في أي ركعة على أدنى التروّي كان شاكّاً ولم يجز له المضيّ إلّا إذا عاد إلى الذكر كما تقدّم.

الرابعة: الظاهر وجوب التروّي في المقام وحده (وحَدَه) البأس عن انكشاف حقيقة الحال على الأقوى كما في سائر ما يجب الفحص فيه والمقام من جزئيّاته؛

فإن حصل له التباس (اليأس) جازَ له رفع اليد عن صلاته وإلاّ لم يجز، ولو حصل له الظنّ بأحد الطرفين فالأقوى كفايته كما سيأتي من عموم حجيّته في الصلاة مطلقاً.

الخامسة: مقتضى ما تقدّم من أنّ العبرة في تماميّة الركعة إنّما هي بالفراغ عن الذّكر الواجب في السجدة الأخيرة بلا مدخليّة لرفع الرأس عنها إلاّ في الخروج عن تلك الركعة لا في تماميّتها هو كفاية ذلك في إحراز الأوليين، فلو شكّ بين الاثنتين والثلاث مثلاً بعد ذلك رجع الشكّ إلى الثالثة وكانت الثانية متيقّنة بجميع أجزائها ويكون من الشكوك الصحيحة، ولو عرض هذا الشكّ قبل السجدة الثانية مثلاً أو بعدها وقبل الذّكر الواجب لم يجز الإتيان بباقي الركعة مع الشكّ في أنّها هي الثانية ويكون زيادة مبطلة كما تقدّم.

السادسة: لو شكّ المسافر في مواضع التخيير بين الاثنتين والثلاث ونحو ذلك؛ فإن نوى التمام في ابتداء صلاته فلا إشكال وتكون كسائر الرباعيّات، وكذا لو دخل غير ناوٍ للقصر ولا التمام بناءً على جوازه وبقاء التخيير له إلى محلّ الفصل كما سيأتي أنّه الأقوى فيتعيّن عليه اختيار التمام حينئذٍ والعمل بما يقتضيه شكّه، ولا يجوز له أن يختار القصر، بل لو اختاره كان لغواً ويلزمه العدول إلى التمام. أمّا إذا نوى القصر في ابتداء صلاته ففيه الإشكال لكن بناءً على ما هو الأقوى من جواز العدول من كلّ منهما إلى الآخر مع بقاء محلّه يلزمه العدول في المقام على الأقوى فيعمل عمل الشكّ وتصحّ صلاته.

السابعة: لو دخل مَن عليه رباعيّة فائتة في ثنائيّة أو ثلاثيّة حاضرة وشكّ فيها بين الاثنتين والثلاث ونحو ذلك ففي جواز العدول منها إلى الفائتة وكونه مجدياً إشكال، وكذا لو شكّ المسافر في إحدى الفرائض القصريّة فنوى الإقامة، ومقتضى

ما تقدّم من عدم كون الشكّ في الثنائيّة ونحوها مبطلاً كالحدث وإنّما يوجب عدم جواز المُضيّ في الصلاة مع بقائه هو كون العدول مجدياً في جميع ذلك وهو الأقوى، لكن الأحوط أن يعمل عمل الشكّ ثمّ يُعيد صلاته، والله العالم.

المبحث الثاني: في الشكوك الصحيحة الموجبة للتدارك بأحد ما ذكر، ويختصّ ذلك بالفرائض الرباعيّة بعد إحراز الأُوليين؛ فإن شكّ في النقيصة يلزمه تدارك النقص المحتمل بعمل الاحتياط، ولو شكّ في الزيادة يلزمه التدارك بسجدتي السهو، ولو تركّب شكّه من كِلا الشكّين يلزمه التدارك بكِلا الأمرين، ويتحرّر ذلك في طَي مسائل:

الأُولى:

الفهرس

المقدّمة ١٥

الفصل الأوّل: في الاحتياط ١٦

الفصل الثاني: في التقليد ١٧

الفصل الثالث: [ما يعتبر في مرجع التقليد] ١٩

الفصل الرابع: في اللواحق ٢٢

كتابُ الطهارة

أمّا المقدّمة: ففي أقسام المياه وأحكامها ٢٧

المبحث الأوّل: أقسام المياه ٢٧

المبحث الثاني: كيفية تطهير الماء المتنجّس ٣٣

المبحث الثالث: حكم الماء المستعمل ٣٤
المبحث الرابع: حكم الماء المضاف ٣٦
المبحث الخامس: في المياه المشتبهة ٣٧
خاتمةٌ في آداب الخلوة ٤٤
المبحث الأوّل: في ستر العورة ٤٤
المبحث الثاني: كيفية الاستنجاء ٤٥
المبحث الثالث: آداب التخلّي ٤٥
المبحث الرابع: كيفية الاستبراء ٤٧

المقصد الأوّل: فيما يوجب الطهارة عن الحدث ٤٨

الباب الأوّل: في الوضوء ٤٨
المبحث الأوّل: في الأحداث الصغار الموجبة له ٤٨
المبحث الثاني: فيما يجب أو يستحبّ الوضوء له ٥٠
المبحث الثالث: في أفعال الوضوء ٥٦
المبحث الرابع: في شرائط الوضوء ٥٩
المبحث الخامس: في أحكام الجبائر ٦٥
المبحث السادس: حكم مستمرّ الحدث ٦٧
المبحث السابع: في أحكام الخلل ٦٩
المبحث الثامن: في سنن الوضوء ٧١
الباب الثاني: في الغُسل ٧٢

الفصل الأوّل: في غسل الجنابة ٧٢
المبحث الأوّل: سبب الجنابة ٧٢
المبحث الثاني: أحكام الجنابة ٧٤
المبحث الثالث: كيفية الغسل ٧٧
الفصل الثاني: في الحيض ٨٠
المبحث الأوّل: في سببه ٨٠
المبحث الثاني: ما يعتبر في حيضية الدم ٨١
المبحث الثالث: أقلّ أيام الحيض ٨١
المبحث الرابع: حكم ذوات العادي ٨٢
المبحث الخامس: حكم النقاء المتخلّل بين الدمين ٨٣
المبحث السادس: حكم انقطاع الدم لدون العشرة ٨٣
المبحث السابع: في أحكام الحيض ٨٦
الفصل الثالث: في الاستحاضة ٨٨
الفصل الرابع: في النفاس ٩٠
الفصل الخامس: في غُسل الأموات ٩١
المبحث الأوّل: في الاحتضار ٩١
المبحث الثاني: في الغُسل ٩١
المبحث الثالث: في الكفن ٩٣
المبحث الرابع: في الصلاة عليه ٩٦
المبحث الخامس: في الدفن ٩٨
الفصل السادس: في غُسل المسّ ١٠١

تتميمٌ: في الغُسل المندوب ١٠٢

الباب الثالث: في التيمّم ١٠٥

المبحث الأوّل: في مسوّغاته ١٠٥

المبحث الثاني: فيما يُتيمّم به ١٠٧

المبحث الثالث: في كيفيته ١٠٨

المبحث الرابع: فيما يعتبر فيه ١٠٨

المبحث الخامس: في أحكامه ١٠٩

المقصد الثاني: في الطهارة عن الخبث ١١٢

المبحث الأوّل: في النجاسات ١١٢

المبحث الثاني: كيفية التنجس بملاقاة النجس ١١٤

المبحث الثالث: أحكام النجاسات ١١٥

المبحث الرابع: ما يُعفى عنه في الصلاة ١١٧

المبحث الخامس: المطهِّرات ١١٩

أوّلها: الماء ١١٩

ثانيها: الأرض ١٢٤

ثالثها: الشمس ١٢٥

رابعها: الاستحالة ١٢٦

خامسها: الانقلاب ١٢٦

سادسها: ذهاب الثلثين في العصير العنبيّ إذا غلى بالنار أو بنفسه ١٢٧

سابعها: الانتقال ١٢٧
ثامنها: الإسلام ١٢٨
تاسعها: زوال عين النجس أو المتنجس من بدن الحيوان الصامت بأيّ أنحائه ١٢٨
عاشرها: التبعيّة ١٢٨
حادي عشرها: استبراء الحيوان الجلّال ١٢٩
ثاني عشرها: غيبةُ المسلم ١٢٩

الخاتمة: في أحكام الأواني ١٣١

كتابُ الصَلاة

الفصل الأوّل: في أعداد الفرائض و النوافل ١٣٧
الفصل الثاني: في المواقيت و أحكامها ١٣٨
المبحث الأوّل: في أوقات الفرائض و النوافل ١٣٨
المبحث الثاني: في الأحكام ١٤٠
الفصل الثالث: في القبلة ١٤٢
المبحث الأوّل: في ماهيّتها و كيفية استقبالها ١٤٣
المبحث الثاني: في وجوب الاستقبال إلى القبلة ١٤٤
المبحث الثالث: في أحكام الخلل ١٤٤
الفصل الرابع: في الستر و الساتر ١٤٥
المبحث الأوّل: في الستر الواجب في الصلاة ١٤٥

المبحث الثاني: فيما يعتبر في لباس المصلّي ١٤٧
المبحث الثالث: كيفية الستر في الصلاة ١٥٠
مسائل ١٥١
الفصل الخامس: في مكان المصلّي ١٥٥
[المبحث] الأوّل: في شرائطه ١٥٥
المبحث الثاني: فيما يعتبر في الوقوف فيه ١٥٩
المبحث الثالث: في خصوص مسجد الجبهة ١٦٠
مسائل ١٦٣
الفصل السادس: في الأذان و الإقامة ١٦٧
المبحث الأوّل: في استحباب الأذان و الإقامة ١٦٧
المبحث الثاني: موارد سقوط الأذان و الإقامة ١٦٧
المبحث الثالث: فصول الأذان و الإقامة ١٦٩
المبحث الرابع: في شرائطهما ١٧٠
المبحث الخامس: في مسنوناتهما ١٧١
المبحث السادس: في أحكامهما ١٧٢
خاتمةٌ ١٧٢
المقصد الأوّل: في أفعال الصلاة ١٧٤
الفصل الأوّل: في النية ١٧٤
المبحث الأوّل: حقيقة النية ١٧٤

المبحث الثاني: ما يعتبر في ركنها الأوّل ١٧٥
المبحث الثالث: ما يعتبر في ركنها الثاني..... ١٧٦
المبحث الرابع: في تفصيل الدواعي القربيّة ١٧٨
المبحث الخامس: حكم قصد أوصاف العبادة ١٨٠
المبحث السادس: اعتبار الجزم بالنية ١٨٠
المبحث السابع: محلّ النية ١٨٣
المبحث الثامن: الشكّ في النية..... ١٨٥
المبحث التاسع: مواضع وجوب العدول ١٨٥
الفصل الثاني: في تكبيرة الإحرام ١٨٨
المبحث الأوّل: ما يعتبر في تكبيرة الإحرام..... ١٨٨
المبحث الثاني: حكم الشكّ في تكبيرة الإحرام..... ١٨٩
المبحث الثالث: مستحبات تكبيرة الإحرام ١٨٩
الفصل الثالث: في القيام..... ١٩١
المبحث الأوّل: أقسام القيام ١٩١
المبحث الثاني: ما يعتبر في القيام ١٩١
المبحث الثالث: وظيفة من تعذّر عليه القيام..... ١٩٣
المبحث الرابع: مستحبات القيام ١٩٤
الفصل الرابع: في القراءة..... ١٩٥
المبحث الأوّل: شرائط وجوب السورة ١٩٥
المبحث الثاني: ما يعتبر في القراءة ١٩٨

المبحث الثالث: في أحكامها ٣٠١
المبحث الرابع: في آداب القراءة ٣٠٤
الفصل الخامس: في الركوع ٣٠٥
المبحث الأوّل: في كيفية الركوع ٣٠٥
المبحث الثاني: ما يجب في الركوع ٣٠٧
المبحث الثالث: في آداب الركوع ٣٠٧
الفصل السادس: في السجود ٣٠٩
المبحث الأوّل: في كيفية السجود ٣٠٩
المبحث الثاني: ما يجب في السجود ٣١٠
المبحث الثالث: في مستحبّات السجدة ٣١٣
المبحث الرابع: سجود التلاوة ٣١٥
المبحث الخامس: ٣١٦
الفصل السابع: في التشهّد ٣١٧
المبحث الأوّل: ما يجب في التشهد ٣١٧
المبحث الثاني: ما يستحب في التشهد ٣١٨
الفصل الثامن: في التسليم ٣٢٠
الفصل التاسع: في الترتيب ٣٢١
الفصل العاشر: في الموالاة ٣٢١
الفصل الحادي عشر: في القنوت ٣٢٢

الفصل الثاني عشر: في التعقيب بعد الصلاة..... ٢٢٣

خاتمةٌ: في منافيات الصلاة و قواطعها..... ٢٢٣

المقصد الثاني: في صلاة الجمعة..... ٢٣٤

المبحث الأوّل: في سنخ وجوب صلاة الجمعة..... ٢٣٤

المبحث الثاني: وقت صلاة الجمعة..... ٢٣٦

المبحث الثالث: شرائط صلاة الجمعة..... ٢٣٦

المبحث الرابع: كيفية صلاة الجمعة..... ٢٣٧

المبحث الخامس: ماهية صلاة الجمعة..... ٢٣٩

المقصد الثالث: في صلاة الآيات..... ٢٤٢

المبحث الأوّل: موارد وجوب صلاة الآيات..... ٢٤٢

المبحث الثاني: وقت صلاة الآيات..... ٢٤٣

المبحث الثالث: في تقدّمها على صلاة الفريضة اليومية..... ٢٤٤

المبحث الرابع: كيفية صلاة الآيات..... ٢٤٤

رَسالةٌ في المَعَاني الحَرفيّة..... ٢٤٧

المقام الأوّل: في بيان حقيقة المعنى [الإسمي و] الحرفي..... ٢٤٧

المقام الثاني: في تحقيق أنّ المعاني الحرفيّة هل هي خاصّةٌ أم عامّة؟..... ٢٦٨

رَسالةٌ في التعبّدية و التوصّلية..... ٢٨٦

رَسالةٌ في الترتّب..... ٣٠٤

رسالتان فقهيّتان

رسالةٌ في حكم تعدد الأيدي الضمانية ٣٣٣

[المسألةُ] الأُولى: في الأيدي المتقارنة ٣٣٣

المسألةُ الثانية: في الأيدي المتعاقبة..... ٣٣٦

رسالةٌ في بيان حقيقة الإقالة..... ٣٤١

أقسام من كتاب وسيلة النجاة ٣٤٧

المقصد السادس: في الجماعة ٣٤٧